الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02

مذكرة مقدمة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســم: علم الاجتمـــــاع

تخصص: تنظيم وعمـــل

لنيل شهادة الماجستير

من طرف الطالبة: الزهرة عباوي

المسارات الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة و علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة – ولاية سطيف

لجنة المناقشة:

د. كمال بلخيري	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02	رئيسا
د. الجمعي نوي	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02	مشرفا ومقررا
د. نوال حمادوش	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02	عضوا مناقشا
د. محمد أكلي فراجي	أستاذ محاضر أ	جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014- 2015

شكر وعرفان

الحمد و الشكر أولا و أخيرا **لله عز و جل**، على جزيل فضله، و كثير نعمه إذ وفقنا لجمع هذه المادة، و يسر لنا العمل فيها.

و من باب " ولا تنسوا الفضل بينكم " أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو من بعيد، في إخراج هذا البحث إلى النور و أخص بالذكر:

الأستاذ المشرف على هذا البحث الدكتور نوي الجمعي، الذي تفضل بقراءة المادة و مراجعتها ، و و إبداء الملاحظات .

و كذا الأستاذة الدكتورة زرارقة فيروز التي لم تبخل بتوجيهاتها القيمة.

و الدكتور مقراني أنور الذي كان له الفضل الكبير في تزويد الطالبة بمختلف المراجع في مرحلة سابقة من البحث.

كما يوجه الشكر للأساتذة الذين تفظلوا بمناقشة الرسالة : الدكتور بلخيري كمال ، الدكتورة حمادوش نوال ،و الدكتور فراجي محمد آكلي.

و كل القائمين على مكتبة قسم علم الاجتماع الذين يسروا علينا الحصول على المراجع .

دون أن ننسى كل المقاولات اللواتي وافقن على إجراء المقابلات معهن.

فهرست المحتويات

الصفحة

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: التأسيس المنهجي للدراسة

أولا: الإطار المفاهيمي..... 01

1-تحديد إشكالية البحث..... 01

2- فرضيات الدراسة 03

3- الدراسات السابقة..... 04

4- أسباب و أهمية اختيار الموضوع..... 07

5-تحديد المفاهيم..... 08

ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية..... 19

1- التعريف بمجال الدراسة..... 19

2-عينة الدراسة..... 22

3-المنهج المستخدمة في الدراسة..... 23

4-أدوات جمع المعلومات 25

الفصل الثاني: الإتجاهات النظرية حول المقاول و المقاولاتية

تمهيد 28

أولا– نظريات و دراسات عن المقاول..... 29

1-نظرية السلوك المخطط لـ Azjen..... 31

2- نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ SHAPERO و SOKOL..... 32

3- النموذج الموحد..... 33

ثانيا– المداخل المنظرة للمؤسسة..... 34

1- النظرية البنيوية Structuralism..... 34

2- النظرية الوظيفية functional theory..... 35

3- التفاعلية الرمزية Symbolic interactionnism..... 36

4- نظرية التنافر المعرفي..... 37

5- النظرية الماركسية..... 37

6- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للمؤسسة..... 38
7- النظريات الاقتصادية الحديثة للمؤسسة..... 38
ثالثا– المعالجة النظرية لظاهرة المرأة المقاولة..... 40
1- المرأة المقاولة في النظرية المادية الجدلية..... 40
2- المرأة المقاولة في النظرية الاجتماعية النسوية..... 41
3- المرأة المقاولة و نظرية النوع الاجتماعي..... 42
4- المرأة المقاولة في النظرية الاقتصادية الحديثة..... 42
خلاصة..... 44

الفصل الثالث: المقاول بين المنظور و الواقع

تمهيد 45
أولا: التطور التاريخي للمقاول 46
1- المقاول في نمط الإنتاج الإقطاعي 46
2- المقاول وميلاد القيم البرجوازية 47
3- المقاول في نمط الإنتاج الرأسمالي 49
4- المقاول في المرحلة الاحتكارية الإمبريالية..... 53
5- أسباب بروز المقاولين 54
ثانيا: العقلانية وفكر المقاول 57
1- العقلانية و الرأسمالية 57
1-1- المقاول العقلاني 58
1-2- عقلنة العامل البشري 59
1-3- المستهلك العقلاني 60
2- مختلف المستويات المتحكمة في سلوك المقاول 62
2-1- مرجعية سلوك المقاول 62
2-2- مهمة المقاول 62
2-3- حركية المقاول 63
2-4- تكوين المقاول 63
ثالثا: ظهور المقاول الجزائري 64
1- نمط الإنتاج المسيطر في الجزائر 64
2- تطور البرجوازية في الجزائر 67

3- القطاع الخاص في الجزائر 68
4- محفزات الاستثمار لدى المقاول الجزائري 71
5- أنواع المقاولين الجزائريين 73
5-1- مقاولو السبعينات 73
5-2- مقاولو التسعينات 74
خلاصة 75

الفصل الرابع: المقاولة و اختيار النشاط الاجتماعي

تمهيد 76
أولا: عموميات حول المؤسسة 77
1- لمحة عن تاريخ المؤسسة 77
2- خصائص و معايير تصنيف المؤسسة 79
ثانيا: المشروع المصغر و آليات دعمه في الجزائر 83
1- حول المؤسسة المصغرة 83
2- آليات دعم المشروع المصغر في الجزائر 86
2-1- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ 86
2-2- وكالة ترقية و دعم الاستثمارات APSI و دورها في تنمية المشروعات 89
2-3- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI و هيئاتها المكملة 90
2-4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 91
2-5- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة 92
2-6- لجان الدعم و ترقية الإستثمارات المحلية CALPI ووكالة التنمية الاجتماعية 92
ثالثا: المشروع المصغر و آفاق الاقتصاد الجديد في الجزائر 93
1- العلاقة الاجتماعية بين المقاول و المؤسسة 93
2- ثقافة المؤسسة في المشروع المصغر 94
3- تطور العمل في المقاولة المصغرة 96
4- المشكلات التي تواجه المشروع المصغر 97
5- آفاق تنمية المؤسسات المصغرة 98
خلاصة 99

الفصل الخامس: سوسيولوجيا المرأة المقاولة

تمهيد 100
أولا: المرأة من فكر العمل إلى فكر المقاولة 101
1- تطور فكر العمل 101
2- سوسيولوجيا عمل المرأة 103
ثانيا: المرأة الجزائرية و النشاط السوسيو-اقتصادي 105
1- المرأة و المجتمع الجزائري 105
2- دخول المرأة للعمل في الجزائر 110
3- خصائص العمل النسوي في الجزائر 116
ثالثا: المرأة المقاولة 118
1- تجارب المقاولة النسوية 118
1-1- تجارب عالمية 118
1-2- تجارب عربية 120
2- المرأة المقاولة و الاستثمار في الجزائر 122
خلاصة 132

الفصل السادس: الجانب الميداني للدراسة

تمهيد 133
أولا: تحليل و تبويب وتفسير البيانات..... 134
ثانيا:مناقشة نتائج الدراسة..... 222
1-مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة..... 222
2- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء النظريات..... 223
3- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات..... 224
الإستنتاج العام 227
خاتمة 229
قائمة المراجع..... 231
الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين مصدر رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسات الصناعية الخاصة	69
02	التطور التاريخي للقطاع الصناعي الخاص في الجزائر من 1900 إلى 1970	69
03	يوضح طريقة التمويل الثلاثي للمشاريع المصغرة	91
04	تطور النشاط النسوي في الفترة 1977-1992 (%)	110
05	يوضح تطور توزيع الأفراد المشتغلين حسب الطبقة و الجنس خلال 1987 و 2003	111
06	يوضح توزيع الأفراد المشتغلين حسب المهنة و حسب النوع سنتي 2003 و 2004	112
07	يوضح لنا تطور العمل النسوي المأجور بالنسبة للمجموع العام للسكان من 1977 إلى 2004 (%)	112
08	يبين توزيع المؤسسات المصغرة النسائية حسب قطاع النشاط	124
09	يبن توزيع المؤسسات المصغرة حسب الجنس	125
10	يبين توزيع المقاولات على مختلف القطاعات في الجزائر	126
11	يبين توزيع المقاولات حسب الجنس و مكان التواجد	128
12	يبين توزيع المقاولات حسب منطقة تواجدها و جنس المقاول	130
13	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة	134
14	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة روضة أطفال	134
15	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية	135
16	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور	135
17	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة	136
18	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية.	136
19	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	137
20	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات	137
21	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة وكالة إشهارية.	138

22	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية.	139
23	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	139
24	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	140
25	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب.	140
26	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية.	141
27	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	142
28	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية.	142
29	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل غسل السيارات.	143
30	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة نجارة.	143
31	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي.	144
32	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مطعم سياحي.	144
33	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	145
34	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مكتب تصدير و استيراد	145
35	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مخبر صيدلة.	146
36	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	147
37	يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	147
38	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة	159
39	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة روضة أطفال	159
40	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية	160
41	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور	160

42	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة	161
43	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية.	161
44	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	162
45	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات	162
46	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة وكالة إشهارية.	163
47	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية.	163
48	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	164
49	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	165
50	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب.	165
51	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية.	166
52	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	166
53	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية.	167
54	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل غسل السيارات.	168
55	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة نجارة.	168
56	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي.	169
57	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مطعم سياحي.	169
58	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	170
59	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مكتب تصدير و استيراد	171

60	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مخبر صيدلة.	171
61	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	172
62	يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	172
63	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة	179
64	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة روضة أطفال	180
65	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية	180
66	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور	181
67	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة	182
68	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية.	183
69	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	183
70	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات	184
71	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة وكالة إشهارية.	185
72	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية.	186
73	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	186
74	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	187

75	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب.	188
76	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية.	188
77	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	189
78	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية.	190
79	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل غسل السيارات.	190
80	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة نجارة.	191
81	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي.	192
82	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مطعم سياحي.	193
83	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	193
84	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مكتب تصدير و استيراد	194
85	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مخبر صيدلة.	195
86	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	195
87	يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	196
88	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة	207
89	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة روضة أطفال	207
90	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية	208

91	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور	208
92	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة	208
93	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية.	209
94	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	209
95	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات	210
96	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة وكالة إشهارية.	210
97	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية.	210
98	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	211
99	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	211
100	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب.	212
101	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية.	212
102	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	212
103	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية.	213
104	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل غسل السيارات.	213
105	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة نجارة.	214
106	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي.	214
107	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مطعم سياحي.	214
108	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.	215
109	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مكتب تصدير و استيراد	215
110	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مخبر صيدلة.	216
111	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	216
112	يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.	216

فهرس الأشكال التوضيحية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
شكل رقم (01)	نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen	31
شكل رقم (02)	نموذج SOKOL و SHAPERO	32
شكل رقم (03)	النموذج الموحد لنظرية AJZEN ونموذج SHAPERO و SOKOL	33
شكل رقم (04)	المؤسسة وحدة تحويل المدخلات إلى مخرجات	80

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
شكل رقم (01)	نظرية السلوك المخطط لـ يوضح توزيع المؤسسات المصغرة حسب الجنس	126
شكل رقم (02)	يوضح توزيع المقاولات على مختلف القطاعات حسب النشاط/الجنس	127
شكل رقم (03)	توزيع المؤسسات النسوية على مختلف الأنشطة	128
شكل رقم (04)	توزيع المقاولات حسب الجنس و مكان تواجدها	129
شكل رقم (05)	توزيع المقاولات حسب المنطقة و الجنس	130

مقدمة:

لا يخفى على أحد أن العقود الأخيرة شهدت اعترافا متزايدا بالدور الطليعي و المميز الذي لعبته المرأة في المجتمع الجزائري الذي عرف خلال العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات جذرية في بنيته الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و من أثر هذه التغيرات هو ذلك التحول الذي حصل في نمط المعيشة، حيث يعيش معظم السكان في المناطق الحضرية.

و لعل السمة الرئيسية بالنسبة للتغيرات التي حصلت على واقع المرأة هو ذلك التغير في الأدوار الجندرية للمرأة، التي بدأت تشغل مواقعا لم تكن متاحة لها سابقا؛ و دخلت الحياة العامة بكافة جوانبها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، هذا ما يطرح مراجعة جذرية لنظام تقسيم العمل بين الرجل و المرأة داخل المجتمع، و يضمن رؤية مجددة للتوازن المجتمعي مبنية على التكامل و الشراكة.

فالحديث عن أوضاع المرأة عموما، و المرأة الجزائرية خصوصا، يفتح بابا واسعا للجدل و النقد؛ نظرا للاختلاف القائم بين المؤيدين لتحسين أوضاع المرأة و بين المعارضين الذين يشككون في نية هؤلاء، إلا أن القضية تبقى ذات أهمية كبيرة بالنظر لأهمية الموضوع نفسه، فالأوضاع التي مرت بها المرأة في الجزائر لا تختلف كثيرا عن أوضاع مثيلاتها في باقي أقطار الوطن العربي و الإسلامي، فلقد كانت المرأة الجزائرية في فترة الاستعمار تعاني من الحرمان المطلق، و حتى بعد الاستقلال تواصلت هذه الحالة مع اختلاف المسببات، لكن الأوضاع تغيرت مع الزمن، و توفرت بعض الإمكانيات؛ ففتح للمرأة المجال الواسع في مختلف مجالات الحياة العامة، و أصبحت متواجدة في قطاع التعليم، الصحة، الإعلام، القضاء... الخ، وتعدت كل ذلك لتخوض معترك الحياة السياسية، و أضحت تنافس الرجل على أعلى منصب في الدولة.

و على صعيد آخر؛ و مع سياسة الدولة المنفتحة على اقتصاد السوق، إضافة إلى مشكلة البطالة التي طرحت نمطا جديدا من التفكير في الولوج إلى مجال الأعمال الحرة، حيث بدأت وتيرة الاتجاه نحو المقاولات الخاصة بكل أحجامها، حتى و لو تعلق الأمر بالمقاولة المصغرة، ترتفع بالنظر إلى انكماش دور الدولة في التوظيف، كما أن التوظيف في القطاع الخاص لا ينظر إلى الشهادة بقدر ما ينظر إلى الخبرة و التجربة و جودة العمل.

إن مفهوم المقاولة، و في مختلف سجلات العلوم الاجتماعية المعاصرة، يقر بأنه لا يمكن النظر إليها بعين اقتصادية خالصة فقط، بل إن ذات المقاولة هي وحدة اجتماعية بامتياز، لها تمظهرات على المستوى الاقتصادي التدبيري، أي تقوم بإنتاج خدمات معينة و سلع محددة، و تتوقف حدودها في مدى تقسيمها للشغل، بل في نفس الوقت، إنها مؤسسة تنتج أفكارا و قيما و تصورات، تفرز علاقات اجتماعية و أنساق الثقافات، كما تشبع رغبات نفسية و حاجيات، هذا التعريف ينأى بنا عن مختلف التصورات التقنية المادية للمقاولة، إلى مؤسسة اجتماعية، تنتج علاقات السلطة، كما تنتج قيما و أنماط سلوك.

و باعتبار المرأة عاملا مهما من عوامل إحداث التطور، لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال، سواء في الريف أو الحضر، فقد استفادت هي الأخرى من انفتاح الدولة على اقتصاد السوق، و بادرت بدورها إلى

إنشاء مقاولات خاصة، تساهم في توفير مناصب الشغل و التنمية و دعم النظام الأسري، من حيث المدخول من جهة، و تخلق الثروات لصالح المجتمع من جهة أخرى، حيث يمكن تفسير هذا التوجه باجتماع عاملين أساسيين هما: خروج المرأة للتعليم الذي مكنها من اكتساب الأمان، و نسج شبكة علاقات اجتماعية، إضافة إلى الخبرة الفنية و القدرات اللازمة لتسيير المقاولة. و من جهة أخرى تصاعد نصيب القطاع الخاص من الاقتصاد الوطني، خاصة و أن معظم النظريات الصاعدة و قواعد النجاح للمقاولات النسوية تنبني على دراسات في البلدان المتقدمة. و تبرز دراسات المقاولات أن الثقافة هي متغير وضعي أساسي يشكل المقاولات عبر العالم، فهي تؤثر على طبيعة التحديات المواجهة و الطريقة التي تتعامل معها المقاولات.

هنا تجدر الإشارة في هذا البحث إلى التحديات التي تواجه المرأة المقاولة؛ بداية من اختيارها لنوع نشاط اجتماعي معين؛ و صولا إلى التحديات الاجتماعية.

فعند تصنيف هذه التحديات، من المهم تقسيمها إلى نوعين، التحديات الخاصة بالجنس، و التحديات المحايدة للجنس. و من بين أمثلة التحديات التي تواجه المقاولين من النساء و الرجال على حد سواء هناك: القوانين، و التنظيمات الحكومية، و البنية الأساسية، و التسجيل، و الضرائب، و البيروقراطية، و الرشوة. أما التحديات الخاصة بالجنس فهي التي تنطبق على النساء المقاولات فقط. و كأمثلة على ذلك: اختيار نوع المقاولة، و دعم العائلة، و كسب الثقة، و قبول سلطة المرأة، و المصداقية لدى الموظفين و الزبائن و الممولين، و التمييز لدى المؤسسات المالية.

كما أن العادات الثقافية و الاجتماعية هي من بين أهم العقبات التي تواجه النساء المقاولات. و هي تلعب دورا أساسيا في تحديد من يمكنه أن يصبح مقاولا داخل المجتمع. و هذا ينطبق أساسا على مدينة سطيف، مكان إجراء الدراسة، حيث تؤثر سلطة الرجال بشكل كبير على القرارات المهنية للنساء، و تدعمها السياسات الحكومية و ردود الفعل الاجتماعية.

و على ذلك؛ ارتأينا مبدئيا تقسيم هذا البحث إلى ستة فصول:

- الفصل الأول: يتضمن "**التأسيس المنهجي للدراسة**"، قسم لسبعة مباحث؛ شملت أسباب اختيار الموضوع، مشكلة و تساؤلات البحث، أهمية و أهداف البحث، المفاهيم، إضافة إلى عرض نتائج الدراسة السابقة.

-الفصل الثاني: و الذي عنوانه "**الإتجاهات النظرية حول المقاول و المقاولاتية**" تضمن أهم النظريات السوسيولوجية التي عالجت موضوع المقاول و المؤسسة و المرأة المقاولة.

- الفصل الثالث: و الذي عنوانه " **المقاول بين المنظور و الواقع**"، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث؛ عرضنا بها مختلف المراحل التي مر بها المقاول، ثم فصلنا في المقاول العقلاني الذي ظهر مع بروز الاقتصاد الرأسمالي العقلاني، مشيرين إلى أهم العوامل المحفزة للمقاولين الجزائريين بالخصوص، وتتبع تطور المبادرة الخاصة في الجزائر.

- الفصل الرابع: الذي عنوناه "**المقاولة و اختيار النشاط الاجتماعي**"، قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث؛ حيث قمنا بذكر السياقات التاريخية التي مرت بها المؤسسة ، مع الإشارة إلى معايير تصنيف المؤسسات،

و ما ينبثق عنها من أنواع للمؤسسات، و تطرقنا بشيء من التفصيل إلى تلك العلاقة الاجتماعية التي تنشأ بين المقاول و مقاولته.

- الفصل الخامس: تحت عنوان "**سوسيولوجيا المرأة المقاولة في الجزائر**"، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث؛ أين قمنا باشتقاق سوسيولوجيا المرأة المقاولة اعتمادا على وضعيتها في المجتمع الجزائري، و ما ترتب عن دخولها لمجال العمل، لنختم بإحصائيات حديثة عن واقع الاستثمار النسوي في الجزائر.

- الفصل السادس: و هو **الجانب الميداني للدراسة**، أين قمنا بالإجابة على تساؤلات الدراسة؛ معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي، و كل من تقنية الملاحظة البسيطة و المقابلة نصف الموجهة.

الفصل الأول

التأسيس المنهجي للدراسة

الفصل الأول: التأسيس المنهجي للدراسة

أولا: الإطار المفاهيمي

1– تحديد مشكلة البحث

2– فرضيات الدراسة

3– الدراسات السابقة

4– أسباب و أهمية دراسة الموضوع

5– تحديد المفاهيم

ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1– التعريف بمجال الدراسة

2–عينة الدراسة

3–المناهج المستخدمة في الدراسة

4–أدوات جمع المعلومات

➢ **أولا:الإطار المفاهيمي :**

1-تحديد إشكالية البحث:

لقد عرفت الجزائر بعد استقلالها تحولات إجتماعية و اقتصادية عميقة و متسارعة كان لها تأثير على وضع المرأة في الأسرة و المجتمع ، حيث انتهجت بداية النهج الاشتراكي الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و يستند على فكرة الدولة المقاول التي تتكفل لوحدها بمهمة التنمية و البناء و التشيد ، فأقامت الدولة آن ذاك المصانع الكبرى و تحملت لوحدها مسؤولية التعليم و العلاج و السكن و العمل...الخ، و لم تعرف المرأة الجزائرية في هذه الفترة أي ظهور ملفت بالنظر لعدم أخذها فرصا كبيرة في التعليم و العمل كنتيجة للأمية المطبقة في ذلك الوقت ومردّ ذلك إلى سياسة التجهيل والأمية التي اتبعتها الإدارة الفرنسية مع الشعب الجزائري .

فلم يكن سلوك المرأة المقاولة و مشكلاتها و شكواها و همومها موضوع بحوث سوسيولوجية في مؤسسات علم الاجتماع ، ذلك أن التركيز على فكرة المقاولة الخاصة بحسب التصورات الإيديولوجية للمرحلة الإشتراكية التي مرت بها البلاد يحمل في طياته نزعة استعمارية رأسمالية .

إلا أن الأمر ما فتئ يتغير بالنظر إلى التحولات الإقليمية و العالمية التي حدثت و التي كان لها أثر على سيرورة التغير التي تشهدها الجزائر ، فسياسة الإنفتاح على السوق التي انتهجتها الجزائر بعد انهيار النظام الاشتراكي شجعت على خلق الثروة و المبادرة الخاصة في إنشاء مؤسسات اقتصادية تهدف إلى الربح.

و بما أن المرأة عامل مهم من عوامل إحداث التنمية، لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال، سواء في الريف أم في الحضر، فقد استفادت هي الأخرى من انفتاح الدولة على اقتصاد السوق، و بدأت تتخير لنفسها موقعا على الساحة السوسيو-اقتصادية، حيث أن الخطاب السياسي الجزائري أضحى يؤكد على أنه ينبغي ألا يكتفي دخول المرأة إلى عالم الشغل بالنتائج الباهرة التي تم تحقيقها في مجال التوظيف العمومي بل يجب أن تقتحم الجزائريات الاقتصاد الحديث، وهو اقتصاد الأعمال و المقاولة العالية الأداء حيث ينبغي أن تقاس مشاركة النساء بعدد المقاولات المنتجة للثروة و الفائض لفائدتهن و فائدة أسرهن و البلاد.

على هذا الأساس فقد بادرت المرأة بدورها إلى إنشاء مقاولات خاصة، تساهم من خلالها في توفير مناصب الشغل و دعم النظام الأسري من حيث المدخول من جهة، و من جهة أخرى خلق الثروة فهي تسعى لتحقيق الربح الذي لا يتأتى إلا عن طريق دفع عجلة الإنتاج، وهذا نتيجة خروجها للتعليم الذي مكنها من اكتساب الأمان و نسج شبكة علاقات اجتماعية، إضافة إلى الخبرة الفنية و القدرات اللازمة لتسيير مقاولة، و من ناحية أخرى تصاعد نصيب القطاع الخاص من الاقتصاد الوطني.

من هنا بدأت وتيرة الاتجاه نحو المقاولات الخاصة بكل أحجامها، حتى و لو تعلق الأمر بالمقاولة المصغرة، ترتفع بالنظر إلى انكماش دور الدولة في التوظيف.

من جهة أخرى فإن خلق المؤسسات يتطلب شخصية كاريزماتية قوية و خارقة للعادة لها تأثيرها على الآخرين من خلال علاقة سلطوية شديدة التباين بين قائد و زمرة من التابعين. و على هذا الأساس فإن المخاطرة تكون عند أشخاص خارقين للعادة، لا يتصرفون بصفة عقلانية و لكن حسب منطق باطني خارج عن المنطق

المنتظر أو اللازم، هؤلاء الأشخاص الخارقين للعادة هم أولئك المقاولون الذين يأخذون المبادرة و يتأهبون للمخاطرة.

إذن فالدور الذي يفترض أن تلعبه المرأة في المجتمع من خلال تفاعلها مع أفراده يعد عملية تكوينية تدعم استمرار أو تغير أي نمط من أنماط البناء الاجتماعي، و لأن للبشر بطبيعتهم قدرة على إقحام أي موضوع في موقف التفاعل، استطاعت المرأة طرح فكرة جديدة بناءا على ما حصلت عليه من معلومات مكنتها من التدرب على مجموعة من الأنشطة من بينها المقاولة التي تتضمن المبادرة و المخاطرة.

فالمرأة المقاولة تفهم دورها في المجتمع أثناء تفاعلها مع الآخرين من خلال مجموعة القيم و المعايير التي توجه هذا التفاعل، و هذا ما يؤدي إلى التطور و التغيير المستمر الذي يشهده المجتمع، و الذي مس حتى التركيبة الذهنية للفرد الجزائري.

إن النساء المقاولات قد برزن كفئة اجتماعية جديدة نتيجة تشابك مجموعة من التأثيرات الديموغرافية و القانونية و كذا التكنولوجية و المادية و الثقافية و الاقتصادية، إضافة إلى الضغوط الاجتماعية المتزايدة التي تدفع أعدادا من السيدات إلى التفكير في خلق الثروة، فهذه الظاهرة أصبحت واقعا ملموسا، و هذا الواقع هو وليد مقاربات و توجهات جديدة تميزت بإتاحة فرص أكثر للنساء لدخول عالم الاقتصاد، خصوصا بعد رحلة البحث عن الاقتصاد المنتج في الجزائر من خلال تفعيل دور المؤسسات المصغرة كبديل استراتيجي للأجيال القادمة.

و بالرغم مما سبق إلا أن نسبة المقاولة النسوية في الجزائر ليست بالمشجعة، بالرغم أنه وفي الآونة الأخيرة نلاحظ ارتفاعا محسوسا لنسبة المقاولة النسوية في بلادنا، وهذا يعود إلى التحول النوعي الذي تشهده وضعية المرأة في الجزائر و كذا اهتمام الدولة بإدماجها في عالم الاقتصاد و الاستثمار من خلال الأخذ بعين الاعتبار التحدي الكبير الذي يواجهه مجتمعنا وهو ولوج الاقتصاد الجديد القائم على المؤسسة الناجحة والمعرفة الفاعلة، إلا أن هذا لا يكف وبعيد جدا لنقارنه بالانجازات التي حققت في البلدان الغربية أو حتى العربية.

و لما كانت سطيف واحدة من أبرز المدن الجزائرية التي تعرف نشاطا اقتصاديا مكثفا، خاصة وأنها تحتل المرتبة 5[1] من حيث حركية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وطنيا، و مع بداية بروز نواة للمقاولة النسوية في هذه المدينة، فإنه جدير أن نعلم:

- ما هو تأثير المسارات الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة على اختيارها للنشاط الاجتماعي ؟

و على ضوء ذلك نطرح جملة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل للمرأة الجزائرية الخصائص الكاريزماتية التي تجعلها قادرة على البروز في هذا المجال ؟
- هل المحيط الاجتماعي والثقافي للنساء يشجعهن على الولوج في المقاولة وإنشاء أعمالهن الخاصة ؟
- ماهي النشاطات الاجتماعية التي تتوجه إليها المرأة المقاولة؟
- ما هي المشاكل و المعوقات التي تواجهها المرأة المقاولة عند اختيار نشاط اجتماعي معين؟

[1] www.pme-art.dz visité le 08/03/2014 à 10:00h.

2 – فرضيات الدراسة:

أ– الفرضية الرئيسية :

للمسارات الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة تأثير على اختيارها للنشاط الاجتماعي.

– الفرضيات الفرعية:

– تمتلك المرأة الجزائرية الخصائص الفردية و الاجتماعية التي تساعدها على إنشاء مؤسسة.

– التوجه نحو نشاط اجتماعي معين يرتبط بمدى تشجيع المحيط الاجتماعي و الثقافي للمرأة المقاولة و مدى وجود نماذج لمقاولين ناجحين في محيطها الاجتماعي.

– تتوجه النساء المقاولات إلى نشاطات اجتماعية تحاكي اهتماماتهن النسوية .

– تعاني المرأة المقاولة من غياب بيئة للاستثمار.

–مؤشراتها :

–المستوى التعليمي.

–الأصول الجغرافية .

–المهنة السابقة.

–العادات و التقاليد.

–المحيط الاجتماعي .

–المستوى التعليمي للوالدين.

–المستوى التعليمي للزوج.

–القيادة.

–العلاقة بالعمال.

–التركيبة الذهنية للفرد الجزائري.

–التوفيق بين البيت و المقاولة.

– معوقات اجتماعية .

–معوقات مادية.

–معوقات إدارية.

3- الدراسات السابقة

لما كان التراكم من أبرز خصائص العلم، بمعنى أن المعرفة العلمية اللاحقة ترتكز على المعرفة السابقة، كانت الدراسات السابقة في البحوث الأكاديمية من النقاط المهمة في أي بحث حيث أنها خبرة سابقة تتوفر على الحد الأدنى من شروط البحث.

و في هذا الإطار تحصلنا على بعض الدراسات السابقة و المشابهة لموضوعنا:

* **الدراسة الأولى**: للباحثة يمينة رحو بعنوان **مؤهلات و عوائق المقاولة النسوية[1]**، سنة 2008، في شكل تحقيق قامت به الباحثة في إطار البحوث التي يقوم بها مركز أبحاث الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية Crasc حيث عالجت الدراسة تساؤل رئيسي مفاده: كيف تمكنت النساء من إنشاء و إدارة و تسيير مؤسسة في جو لا يساعد كثيرا على مثل هذه المبادرات و خاصة أنها تنتمي لمجتمع أبوي ؟

و قد تحصلت على جملة من النتائج من بينها أن:

- عمر النساء المقاولات يتراوح بين 25 و 29 سنة (علما أن الاستمارات وزعت على 85 مقاولة)، 44.7% منهن متزوجات، 42.4% عازبات، 8.23% مطلقات، 4.41% أرامل.
- مستواهم التعليمي يتراوح بين الجامعي و الثانوي و المتوسط و الابتدائي حيث وجدت أن 24.7% تعليم عالي، 41.2% ثانوي، 27% متوسط، و 7% ابتدائي. أغلبهن مارسن أعمال قبل توجههن للمقاولة.
- 28 بالمائة منهن استثمرن بمالهن الخاص و العائلي، و يرين أن البيئة المحيطة بهن غير مشجعة على الاستثمار و أن النساء يواجهن معوقات أكثر من الرجال.

* **تعقيب** : حاولت هذه الدراسة تحديد خصائص المرأة المقاولة و المعوقات التي تواجهها ،فالبحث عبارة عن دراسة ميدانية للتحري عن مؤهلات و عوائق المقاولة النسوية في الجزائر.

و قد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج ساهمت في توجيه الجانب الميداني في هذا البحث من جهة و من جهة أخرى يؤخذ على هذه الدراسة أنها ركزت على العامل المهني للمرأة أكثر من الجوانب الأخرى إضافة لكون هذه الدراسة جاءت في شكل تحقيق لم تحدد فيه فرضيات الدراسة .

لهذا سنحاول التطرق لجوانب أخرى اجتماعية و ثقافية و التعمق في فهم ظاهرة المقاولتية النسوية من خلال تحديد الفرضيات و مناهج الدراسة .

* **الدراسة الثانية**: و هي عبارة عن رسالة ماجستير في علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية بجامعة منتوري قسنطينة، سنة 2009، للباحثة شلوف فريدة، عنوان الدراسة **المرأة المقاولة في الجزائر دراسة**

[1] Yamina Rahou: **Atouts et Difficultés de l'entreprenariat féminin**, Enquête sur des femmes qui s'inscrit dans l'économie de production et de reproduction, Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (Crasc), Alger, 2008.

سوسيولوجية[1].

حيث طرحت في هذه الدراسة عدة تساؤلات:

- هل تملك المرأة المقاولة في الجزائر الخصائص التي تمكنها من إنشاء مؤسسة و النجاح في إدارتها ؟

و الأسئلة الفرعية التالية:

- هل للمرأة الجزائرية الخصائص الكاريزماتية التي تجعلها قادرة على البروز في هذا المجال ؟
- هل منحت الدولة حماية قانونية كافية للمرأة لمزاولة هذا النشاط ؟ و هل تم تطبيق القوانين التي ينص عليها تشريع العمل دون نقائص؟
- هل تؤثر العوامل الاجتماعية على المرأة المقاولة في الجزائر ؟
- هل لها القدرة على تسيير رأسمالها ؟
- هل مازالت الأسرة تحتكم إلى العرف و التقاليد في الوقت الذي أصبحت فيه المرأة تخرج إلى التعليم ؟
- هل وجدت المساعدة من طرف الأسرة بالوقوف إلى جانبها ماديا و معنويا ؟
- هل وجدت دعما و مساعدة من طرف زوجها ؟
- هل ساعدها المجتمع ؟
- هل نجحت المرأة الجزائرية في هذا المجال ؟
- نعم إنها تأخذ نصيبها من المساعدات، لكن لا ندري هل أصبحت فعلا مقاولة ؟ و هل لها شراكة ؟ و هل استطاعت أن تصل إلى مستوى القوة و النفوذ ؟

و نتج عن التساؤلات السابقة الفرضيات التالية:

- تمتلك المرأة الجزائرية الخصائص الفردية و الاجتماعية التي تساعدها على إنشاء المؤسسة.
- المقاولة تحقق للمرأة المكانة الاجتماعية.
- المقاولة تفتح المجال للمرأة على إبراز قدراتها الفردية.
- تنمي المقاولة روح المبادرة عند المرأة.

أما من حيث المنهج فالباحثة استخدمت منهج دراسة الحالة و اعتمدت على مجموعة من التقنيات هي: المقابلة، الملاحظة و الوثائق و السجلات، استخدمت العينة العشوائية البسيطة حيث اختارت من بين 607 مقاولة 6 مقاولات فقط.

وقد تبين خلال الدراسة الميدانية أن المرأة في الجزائر لديها من المؤهلات و الخصائص التي تجعلها تنجح في هذا المجال و تساهم بذلك مساهمة إيجابية في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية على السواء. و قد سمح لها هذا بتكريس حماية إنسانيتها و إثبات ذاتها، و في الوقت ذاته تمكنت أن تجعل من مبادرتها و قوة إرادتها لنفسها مركزا

[1] شلوف فريدة: **المرأة المقاولة دراسة سوسيولوجية**، رسالة ماجستير في علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2009.

اجتماعيا داخل المجتمع و أن المجتمع الجزائري أضحى مدركا لضرورة مشاركة المرأة في مختلف المجالات، و أن التطور الاقتصادي مرتبط بشكل كبير بتقدم النساء.

***تعقيب** : تعتبر هذه الدراسة متميزة كونها قدمت نتائج ميدانية عن واقع المرأة المقاولة ، بالإضافة إلى تمعنها في الجانب النظري لهذا الموضوع و الذي ساعد الطالبة في هذا البحث على توجيه القراءات .

إلا أن العدد المحدود من المقابلات في هذه الدراسة (6 مقاولات فقط) يجعل النتائج المحصل عليها غير قابلة للتعميم ، إضافة إلى أن هذه الدراسة لم توضح أسباب اختيار النساء المقاولات لنشاط اجتماعي معين دون غيره. وهذا ما سأحاول تسليط الضوء عليه في هذه الدراسة.

* **الدراسة الثالثة:** و هي دراسة مشابهة لبحثنا عنوانها **المقاولون الجزائريون الجدد و نوعية مشاريعهم**[1]، دراسة ميدانية لأعضاء جمعية "منتدى رؤساء المؤسسات"، مذكرة ماجستير في علم اجتماع تنظيم و عمل بجامعة الجزائر للباحثة صايشي سهيلة سنة 2003.

طرحت الباحثة التساؤلات التالية:

- ما هي ميكانيزمات بروز المقاولين الجزائريين الجدد التي تساعدهم على تموقع أفضل داخل حقل اقتصادي اجتماعي متميز باللا شفافية و الغموض؟
- من هو المقاول الجزائري اليوم؟ و هل يوجد نموذج واحد أم أكثر؟
- ما هي مميزات و خصائص مقاولي الجزائر اليوم؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يستعملونها في ممارستهم للمقاولة؟
- ما هي الدوافع التي تؤدي بالمقاولين الجزائريين لاتخاذ المبادرة؟
- ما هي الصعوبات التي تعترضهم قبل و أثناء القيام بالمشروع و بعده؟

و لا توجد فرضيات.

أما عن المنهج المستخدم: المنهج الكمي، لأن الهدف كان الإلمام و جمع أكبر قسط ممكن من المعلومات أي الاستكشاف و تهيئة أرضية علمية للموضوع.

و فيما يخص أدوات جمع البيانات: تقنية الاستمارة حيث شملت 60 سؤالا باللغة الفرنسية لأن المقاولين يتقنون هذه اللغة.

و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يوجد 3 نماذج من المقاولين الجزائريين، فالنموذج الأول هم عبارة عن أفراد كانوا إطارات في القطاع العام،كهول ذوو مستوى تعليمي عالي هدفهم الاستقلالية المادية.

أما النموذج الثاني فهم من التجار السابقين، مستواهم التعليمي متوسط، كبيرو السن، هدفهم تراكم رؤوس الأموال.

و فيما يخص النموذج الثالث فهم شباب لم يمارسوا أي مهنة، مستواهم التعليمي عالي دون تجربة في

[1] صايشي سهيلة: **المقاولون الجزائريون الجدد و نوعية مشاريعهم –دراسة ميدانية لأعضاء جمعية منتدى رؤساء المؤسسات–**، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنظيم و العمل، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص13.

الميدان يعتمدون على الإعانات المادية للدولة، هدفهم تحسين المستوى المعيشي.

***تعقيب** :ساهمت نتائج هذه الدراسة بشكل كبير في إثراء الجانب النظري للدراسة التي تقوم بها الطالبة خاصة فيما يتعلق بتحديد محفزات الاستثمار لدى المقاول الجزائري و كذلك ساهمت هذه الدراسة بشكل كبير في تحديد الإطار المفاهيمي للموضوع ككل.

من جهة أخرى ستمكن هذه الدراسة من معرفة الفرق بين المقاولين الرجال و المقاولات النساء ، فالباحثة قد أهملت المرأة المقاولة في دراستها لذا ستحاول دراستنا تدارك الوضع من خلال معرفة نوعية مشاريع النساء المقاولات و ما الذي يتحكم في توجيههن لنشاط اجتماعي معين دون آخر.

4 – أسباب و أهمية اختيار الموضوع:

4-1 أسباب اختيار الموضوع :

تقوم معظم الدراسات العلمية على أسباب ذاتية و أخرى موضوعية، هذه الأخيرة تفرض على الباحث اختيار موضوع معين لقي اهتمامه و أثار لديه مجموعة من التساؤلات، يحاول الإجابة عليها عن طريق البحث، و على هذا كان اختيارنا للموضوع يعود للأسباب التالية:

1-إهتمام خاص بواقع المرأة المقاولة خاصة في علاقتها بمحيطها .

2- قلة الدراسات حول هذا الموضوع بالرغم من الأهمية التي أصبح يكتسيها خاصة في السنوات الأخيرة.

3- التعرف على حيثيات ولوج المرأة لنشاط المقاولة، و الذي كان مقتصرا على الرجال فقط.

4- الاقتراب أكثر من تجربة المرأة في الاستثمار و مبادرتها في إنشاء مقاولة خاصة بها، خاصة في ظل ما يحيط بالمرأة من ظروف اجتماعية و اقتصادية.

5- معرفة ما إذا كان للمقاولة النسوية دور في دفع و تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

6- التحري عن النشاطات الاجتماعية التي تلجها المرأة المقاولة.

4-2 أهمية الدراسة

إن المرأة و بحكم دخولها للنشاط السوسيو-اقتصادي حظيت بمكانة بارزة في المجتمع، في ظل التحول الذي طرأ على البناءات العائلية و بالتالي تغير الذهنيات، و كذلك ديناميكية النظام الإنتاجي، حيث تطورت بناءات العمل و أنماط التسيير، فأصبحت فاعلية العمل النسوي تقاس بمؤشرات النشاط، و زيادة عدد الإناث في العدد الإجمالي للعمال، فلم يبق عمل المرأة محصورا في القطاع العام فقط بل تجاوزت طموحاتها كل العقبات بدخولها مجال المقاولات الخاصة و الاستثمار في القطاع الخاص محاولة إبراز قدراتها على إنجاز و تسيير مقاولة.

لذا أصبح موضوع المرأة المقاولة يحظى باهتمام كبير من قبل الدارسين و المختصين، إضافة إلى عدم وجود خلفية نظرية و علمية يمكن الاستناد إليها أثناء دراسة هذا الموضوع في المجتمع الجزائري، لذا تبرز أهمية الموضوع فيما يلي:

1- إثراء هذا الموضوع بتقديم معلومات جديدة حول المقاولة النسوية في الجزائر.

2- إبراز مدى مساهمة المرأة المقاولة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لأفراد المجتمع.

3- التعرف على مدى قدرة المرأة على المخاطرة و المبادرة في إنشاء مقاولة خاصة.

4- إبراز أهم المعوقات التي تواجه المرأة المقاولة.

5- إبراز دور الأصول الاجتماعية من جهة و العائلة كرأس مال اجتماعي في تحفيز المرأة على المبادرة.

6-ستساعد هذه الدراسة في فهم الدور الذي تقوم به المرأة المقاولة في مجال التنمية.

7- كما ستساهم هذه الدراسة في تنبيه واضعي السياسات و القائمين على شؤون المرأة على وضع برامج خاصة للنهوض بالمقاولاتية النسوية .

4-3أهداف الدراسة:

لأي بحث علمي أهداف يعنى الباحث على تحقيقها من خلال بحثه، إذ هناك أهداف علمية و أخرى عملية. أهداف علمية تتمثل في وضع تصور لموضوع الدراسة، و إثراء مكتبة العلم بهذه الدراسة المتواضعة، و أهداف عملية تساعد على الخروج من حيز المعارف النظرية، و محاولة منا لمعرفة مدى تطابق ما هو نظري حول الموضوع مع ما يوجد في الواقع الميداني فعلا، و تنطوي دراستنا هذه على هدف رئيسي و المتمثل في: معرفة نموذج المرأة المقاولة السائدة، و أخرى جزئية تتمثل في:

1- الوقوف على ما إذا كانت المسارات الاجتماعية و الثقافية لها تأثير على ولوج المرأة لعالم المقاولاتية بعدما كان هناك تقسيم ثقافي للعمل تحكمه تقاليد وقيم اجتماعية لمجتمع ذكوري بامتياز.

2- الوقوف على مختلف الخطوات التي تمر بها كل امرأة مقاولة.

3- ضرورة تشجيع المرأة المقاولة على تحدي كل الصعوبات التي تواجهها سواء مادية أو معنوية.

4- معرفة الآليات و الميكانيزمات المساعدة على ظهور النساء المقاولات.

5- معرفة علاقة الأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة باختيارها لمشاريعها.

6- معرفة الأصول الاجتماعية للنساء المقاولات، و مدى تأثيرها على اتخاذ المبادرة.

5- تحديد المفاهيم:

إن المفاهيم في علم الاجتماع هي مفاتيح للبحث، و هي اللبنات التي تبنى عليها عملية البحث برمته، حيث أن تسوية هذه اللبنات هي عملية تحديد المفهوم. و لما كانت دراستنا هذه قد تضمنت عديد المفاهيم، وجب علينا تحديدها حتى يرفع أي لبس في فهم محتوى البحث.

1- المفاهيم الرئيسية:

1-1- المقاول:

أ-لغة : هو ذلك الشخص الذي يشغل مصلحة تجارية صغيرة أو بائع بالمفرق[1].

في اللغة الفرنسية: كلمة مقاول يقابلها Entrepreneur المشتق من الفعل Entreprendre، بمعنى يبادر،

[1] نبيه الغطاس: **معجم مصطلحات الاقتصاد و المال و إدارة الأعمال**، الطبعة 2، مكتبة لبنان، 2002، (المقاول).

فيكون ذلك الشخص الذي يبادر إلى خلق شيء ما[1].

ب-إصطلاحا : لقد تعددت التعاريف التي تناولت المقاول حسب الاتجاه النظري الذي انبثقت عنه، و فيما يلي بعض التحديدات لهذا المفهوم:

يعد **كارل ماركس** من المفكرين المهتمين بتكوين الثروات إلا أنه أهمل مفهوم المقاول في تفكيره، حيث كان يعتقد أن المفهوم الأساسي للطبقة الرأسمالية يقتصر على الفئات الاقتصادية و تحليل القيمة القصوى، الذي هو ناتج عن تراكم رؤوس الأموال.و حينما عرف كارل ماركس الطبقة الرأسمالية وصفها كمالكة لوسائل الإنتاج، و في نفس الوقت هي الهيئة المحددة للسيرورة الاجتماعية للعمل الذي ينتج الثروات. ذلك أن الرأسمالي لا يهمه في نهاية الأمر سوى الربح السريع و الكثير في نفس الوقت، و بالتالي يجد نفسه يفكر في تحديد دورة الاستغلال التي تتطلب تجديد الاستثمار[2].و هنا يعتقد ماركس أن المادة هي أساس تطور المجتمع، و عليه يصبح المجتمع ينتج ذاتيا بالعمل. حيث أنه سبب في وجود العلاقات الاجتماعية التي تقوم بتفكيك المجتمعات المعاصرة و المؤسسات المعاصرة الصناعية الكبيرة [3].

هنا يعتبر هذا التعريف قاصر عن إيجاد تحديد موضوعي لمفهوم المقاول فكارل ماركس تحدث عن الرأس مالي و لم يتحدث عن المقاول ،كما أن تركيز ماركس على الجانب المادي جعله يتغاضى عن جوانب أخرى كالإبداع و الإبتكار و العقلانية ...الخ.

أما **جوزيف شمبتر** فيرى أن المقاول هو شخص يملك صفة الإبداع و الابتكار، و هو شخص نادر ذو موهبة و هو محرك التطور الاقتصادي و صاحب فكرة و تتوفر لديه الإرادة نحو النجاح مرن في التعامل و يرغب في المخاطرة بعقلانية و لديه قدرة في التنظيم، و هو المنشأ و المتعهد و المؤسس و صاحب العمل، و هذا المصطلح يشمل النساء مثل الرجال[4] ،

لقد حدد هذا التعريف الصفات الواجب توفرها في المقاول باعتباره محرك الاقتصاد بمعنى أن شمبتر اعتبر المقاول الموجه لسيرورة الابتكار سواء في المؤسسة الصغيرة أو الكبيرة ، إلا أن هذا التعريف يخدم الاتجاه الاقتصادي في الدراسة أكثر من الاتجاه الاجتماعي .

في حين اعتبر **ماكس فيبر** أن سيرورة المؤسسة تدور حول فاعل مركزي هو المقاول الذي يتميز بتلك الشخصية الكاريزماتية و المستعدة للمخاطرة، من خلال روح المبادرة، وتقديس العمل، واعتماد مبدأ الربح، فماكس فيبر يرى أن المقاول عليه أن يكون شخصية كاريزماتية قوية و خارقة للعادة لها تأثيرها على الآخرين من خلال علاقة سلطوية شديدة التباين بين قائد و زمرة من التابعين. و على هذا الأساس فإن المخاطرة تكون عند أشخاص خارقين للعادة، لا يتصرفون بصفة عقلانية و لكن حسب منطق باطني خارج عن المنطق المنتظر أو

---

[1] petit Larousse, librairie Larousse, paris, 1986, (entreprendre).

[2] قادة بحيري: **محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي**، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، الجزائر، 2005، ص 43.

[3] Marks (K): **Le capital**, Ed: Garnier, Paris, 1969, p79.

[4] Mokhtar Lakehal: **dictionnaire d'économie contemporaine et des principaux faits politique et sociaux** ,édition 3, 2002, p 299.

اللازم، هؤلاء الأشخاص الخارقين للعادة هم أولئك المقاولون الذين يأخذون المبادرة و يتأهبون للمخاطرة[1]

يعتبر هذا التعريف الأكثر دقة من بين التعاريف السابقة كونه تناول مفهوم المقاول كمفهوم اجتماعي و كظاهرة اجتماعية من خلال فهم سلوك المقاول.

ج –إجرائيا: نقصد بالمقاول هو ذلك الشخص الذي يبادر إلى إنشاء مؤسسة مع كل ما تحمله من مخاطرة مالية ومعنوية و يمتلك القدرة على اقتراح رؤية جديدة دائما و يمتلك المهارة في التنظيم ، يجب أن تتوفر في المقاول روح المسؤولية التي تعتبر ضرورية من أجل إنشاء وتسيير مشروع بطريقة عقلانية وفعالة، فهو الشخص الذي تجتمع فيه وظيفتان من جهة المبادرة و تحمل المسؤولية عند المخاطر التي يتعرض لها المشروع، و من جهة القدرة على القيام بأعمال الإدارة.

1–2– المرأة:

أ– لغة: مشتقة من فعل "مرأ" و مصدرها المروءة، و تعني كمال الرجولة و الإنسانية، و من هنا كان المرء هو الإنسان، والمرأة هي مؤنث الإنسان، فالفكر العربي الذي أبدع اللغة العربية لم يميز بين شقي الإنسانية، إلا في الصفات التشريحية التي فرقت إحداهما عن الآخر لتتابع الخلق، بل إن هذا الفكر نفسه أنث كلمة رجل فأطلق على المرأة اسم "رجلة"[2]

و لقد أكد العرب المحدثون هذا المعنى حيث قيل أن أول مثل قالته العرب هو (المَرْأَةُ من المرء و كل أَدْمَاء من آدَمِ).

و ليس لكلمة امرأة جمع في اللغة العربية، و لذا استخدم العرب لفظة أخرى هي في أصلها صفة خاصة بالمرأة، دون الرجل و هي لفظة (نساء، نسوة) و هي جمع نسيء، و نسوء، و هي المرأة الحامل أو المرجو حملها.

ب– اصطلاحا: يرى حسين عبد الحميد رشوان أن المرأةهي ذلك النوع الثاني للجنس الإنساني، و هي تشترك مع الرجل في خصائص مشتركة بينهما، فهما يكملان بعضهما البعض [3].فالمراة هي نصف المجتمع فهي الزوجة و الأم و البنت ...الخ.

1–3 المقاوَلة:

أ– لغة: المقاولة مصدرها قاول، أي اتفاق بين طرفين على القيام معا بعمل مشترك كبناء أو تجارة. وهي تعهد ببناء أو شق طريق أو بتقديم ما يقتضيه العمل من آلات و عمال و مواد لقاء قيمة معينة من المال[4].

و في اللغة الإنجليزية كلمة Contracting تعني بالأصل معنى القائد،

و هي مشتقة من كلمة Contract أي عقد[5].

---

[1] Weber (M): **l'éthique protestantes et l'esprit du capitalisme**, Ed: Plan, Paris, 1921, p208.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص312.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص313.

[4] جبران مسعود: **الرائد المعجم اللغوي الأحدث و الأسهل**، الطبعة 8، دار العلم للملايين، 2001، (مقاولة).

[5] محمد علي جعلوك: **أعمال المقاولات**، دار الراتب الجامعية، لبنان، الطبعة 1، 1999، ص6.

ب- إصطلاحا:

أطلق مصطلح المقاوَلة حسب **محمد علي جعلوك** على نوع من الأعمال الذي يقوم فيه المقاول بالتعاقد مع صاحب العمل المراد تنفيذه، على القيام بإنجاز هذا العمل، نيابة عنه بحسب أحكام العقد المبرم بينهما[1].

فهي عبارة عن ظاهرة معقدة بين مشروع إنشاء المقاولة و حامل فكرة المشروع (العمل) في محيط معين بالرجوع إلى أحكام العقد المبرم ، لكن هذا التعريف القانوني يعتبر غامض نوعا ما كونه لم يحدد طبيعة المقاولة و لم يتحدث عن الطبيعة الاقتصادية و الاجتماعية للمقاولة.

و عليه يرى:**Bernard Mottez** أن المقاولة بالمعنى الاقتصادي يقصد بها الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج، القائمة بناءا على تصميم و تنظيم و إدارة بشرية لتحقيق غرض معين صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي[2] .

و عليه يرى **يحي مزيودي** أن المقاوَلة هي علم و فن و إدارة وليست كما يظن البعض عملية مغامرة أو مجازفة غير محسوبة النتائج يلعب الحظ الدور الأول فيها ، فهي تتطلب جهدا متواصلا و تطورا مستمرا و التزام تاما بالمبادئ العلمية حتى تؤتي ثمارها و ترد للمقاول ربحا ماديا و سمعة معنوية ترد إلى رصيده المهني [3].

بهذا المعنى يتوضح أن المقاولة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمبادئ العلمية فعي ليست مجرد عملية ارتجالية غير محسوبة العواقب.

ج- إجرائيا:

نقصد بالمقاوَلة في هذه الدراسة ذلك التنظيم الذي يهدف إلى إنتاج جديد له قيمة بإعطائه الوقت و العمل اللازم مع تحمل المخاطرة المترتبة عن ذلك، و تحصيل النتائج يكون على شكل أموال و رضا النفس ، فهي وحدة اجتماعية هادفة تتكون من عناصر بشرية بشرية و مادية و قانونية تمارس النشاط الاجتماعي و تتمتع بذمة مالية و تنتج سلع و خدمات.

من خلال كل ما سبق نصل إلى تحديد المفهوم الإجرائي التالي حول المرأة المقاولة :

- المرأة المقاولة إجرائيا:

المقصود بالمرأة المقاولة في دراستنا تلك المرأة التي تسعى إلى التمكين الاقتصادي من خلال خلق مقاولتها الخاصة و تمتلك روح المبادرة و المخاطرة، وتكون مؤهلة لإدارة مقاولاتها و اتخاذ قراراتها، تمتلك خصائص و مميزات و مرونة و ثقة في النفس و مهارة في التنظيم، تمارس نشاطات اجتماعية لحسابها الخاص و بشكل قانوني.

1-3- المؤسسة المصغرة:

لتعريف المؤسسة المصغرة يجب علينا تحديد مفهوم المؤسسة أولا وعليه:

أ-المؤسسة لغة: هي ترجمة لكلمة Institution بالإنكليزية و الفرنسية. و تعني بالفرنسية قانون: بمعنى تلك

[1] محمد علي جعلوك، مرجع سابق، ص15.

[2] Bernard Mottez**: la sociologie industrielle**, presse universitaire de France , 1975,p 50

[3] يحي مزيودي: **المقاولات علم و فن و إدارة** ، الشركة العالمية للكتاب ،الطبعة1، 2003 ، ص 14.

الهياكل و القواعد الموضوعية لإرضاء المصالح المشتركة[1]. أما بالإنجليزية فهي جمعية أو هيئة ذات صفة عامة، أو قانون، أو عرف و تقليد استقر في المجتمع[2].

ب– المؤسسة اصطلاحا: المؤسسة هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا، هدفها توفير الإنتاج بغرض التسويق، و هي منظمة و مجهزة بكيفية توزع فيها المهام و المسؤوليات، كما تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي[3].

و تنقسم المؤسسة من حيث الحجم على أساس 3 مقاييس (المستخدمون، رقم الحصيلة، استقلالية المؤسسات) إلى[4]:

➢ **المؤسسات المصغرة (تشغل أقل من 10 أجراء):**

*** تعريف البنك الدولي للمؤسسات المصغرة:**

يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات على أساس معيار عدد العمال، و يصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل من 1 إلى 10 عمال[5].

*** تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المصغرة:**

لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المصغرة الصغيرة و المتوسطة على معيارين هما العمالة و الحجم، و بذلك تكون :

➢**المؤسسات المصغرة:**

هي تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، و تتسم نشاطاتها بالبساطة و سهولة الإدارة[6].

وعليه فإن المتعارف عليه في المؤسسات المصغرة من خلال التعاريف السابقة هو عدد عمالها الصغير و محدودية رأس مالها.

➢ **المؤسسات الصغيرة:**

تشغل أقل من 50 أجير مع استقلالية المؤسسة، و رقم أعمالها لا يتجاوز 7 ملايين أورو و ميزانيتها السنوية لا تتعدى 5 ملايين أورو.

---

[1] Petit Larousse, op.cit, (Institution).

[2] Webster Institution Collegiate Dictionnary, n/y, 1954. (Institution).

[3] إسماعيل عرباجي: **اقتصاد المؤسسة (أهمية التنظيم ديناميكية التنظيم)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص12.

[4] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر**، الدورة العامة، 20 جوان 2002، ص 19، نقلا عن بودي عبد القادر و آخرون: **دور الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في الجزائر في تمويل المؤسسات المصغرة و رفع مستوى التشغيل و الاستثمار**، الدراسة منشورة على الموقع الالكتروني: www.ulum.nl/c30.htm، زيارة يوم: 2014/02/15 على الساعة 12:00.

[5] أيت عيسى عيسى: **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آفاق و قيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر السنة، ص273.

[6] بن يعقوب الطاهر، شريف مراد: **المهام و الوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص03.

➢ **المؤسسات المتوسطة:**

تشغل أقل من 250 أجير، رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو و ميزانيتها لا تتعدى 27 مليون أورو.

و تتميز المؤسسات المصغرة الصغيرة و المتوسطة بمحدودية قدراتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

ج- المؤسسة المصغرة إجرائيا: المؤسسة المصغرة في دراستنا هي أحد أشكال التنظيم الاقتصادي الذي يتميز بالشخصية الاعتبارية من الناحية القانونية، تهدف إلى تحقيق الربح، و هي نسق اقتصادي و اجتماعي، يضم مجموعة من الفاعلين ذوي كفاءات مختلفة تربط بينهم علاقات اجتماعية من خلال العملية الإنتاجية، بهدف إنتاج السلع لتلبية مختلف حاجات أفراد المجتمع، تشغل أقل من 10 أجراء، رأسمالها محدود، و تتميز ببساطة المشاريع.

1-4- الأصول الاجتماعية:

أ- لغة: الأصل هو منبع الشيء و منشأه و مصدره، نقول أصل الشجرة أي هو الشيء و مادته التي يتكون منها، فأصل الشيء يعني موضوع بداية الشيء، أساسه[1].

ب- إصطلاحا: يرى **سفير ناجي** أن الأصول الاجتماعية هي دراسة البنية الأسرية التي يرجع إليها الفرد، أي دراسة المحيط و المكانة الاجتماعية، و المستوى الثقافي و الاقتصادي للأسرة التي ينتمي إليها الفرد، و منشئها الذي يؤثر في تكوين شخصية الفرد و اكتسابه تصورات و اتجاهات معينة.

فالأصل الاجتماعي يعبر عن البنية الاجتماعية و مستوى التدرج الاجتماعي الذي ينتمي إليه فرد بالذات يمتاز بعدد معين من المميزات.

أما **زين الدين بوزيد** فيرى أن الأصول الاجتماعية تعرف بأنها القواعد و الأطر الاجتماعية التي نشأ عبرها هؤلاء الأشخاص، و تنقسم إلى[2]:

* **الأطر الأصلية:** التي نشأ فيها هؤلاء، الأسرة، الفئة السوسيو-مهنية، الوالدين، المنطقة الجغرافية و الحضرية.
* **أطر المرور:** التي تعلموا أو تكونوا فيها (مكان التعليم، التكوين) أو المسؤولين عنه.
* **الأطر الفعلية:** من الناحية المهنية كالوظيفة، النشاط المهني، الجماعات الرسمية و غير الرسمية.

من خلال ما سبق يتبين أن الأصول الاجتماعية تشمل كل التنظيمات الاجتماعية رسمية كانت أو غير رسمية والجماعات المرجعية والأصدقاء فضلا عن الثقافات الفرعية لكل الجماعات القاطنة في المحيط الجغرافي إضافة إلى وسائل الإعلام وأساليب التعامل اليومي وما يتضمنه من مفردات لغويه وآداب عامه وعادات جمعيه

ج- إجرائيا: نقصد بالأصل الاجتماعي في دراستنا المسار و السياق و المنشأ و الأطر و القواعد التي على أساسها و انطلاقا منها تكونت شخصية الفرد في المجتمع، ويمكن فهم الأصول الاجتماعية من خلال الأوضاع الاجتماعية والأنماط السيكولوجية السائدة في المجتمع.

---

[1] سفير ناجي: **محاولات في التحليل الاجتماعي**، الصناعة، التنمية، ترجمة: الأزهر بوغنبور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص25.

[2] زين الدين بوزيد: **الأصول الاجتماعية و المرجعيات الفكرية للنهضة المثقفة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1995، ص20.

1-5- الأصول الثقافية:

أ- الثقافة لغة:أنسب تعريف لها هو تعريف المجمع اللغوي الذي عرَّفَها بقوله: "جملة العلوم، والمعارف، والفنون التي يُطلبُ الحِذقُ فيها"[1].

ب- الأصول الثقافية اصطلاحا:يمكن أن تعرف الأصول الثقافية اصطلاحاً بأنها المعرفة المتوارثة التي تؤخذ عن طريق الإخبار والتلقي والاستنباط، كالتاريخ واللغة والأدب والفلسفة والفنون من وجهة نظر خاصة عن الحياة، فالثقافة بمعناها العام هي مجرد المعرفة النظرية، فالثقافة هي المعارف والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والعادات...[2].

وعليه فالثقافة كنظام يضم تكنولوجيا الحياة يؤكد على قدرة الإنسان على الابتكار والخلق فالثقافة من صنع الإنسان وحده وهي عنصر يميزه عن سائر الكائنات فمفهوم الثقافة يجمع بين الفكر والتطبيق والوسيلة وما حياة الناس إلا فكرة يستتبعها تطبيق والوسيط بين الفكرة والتطبيق إنما هو الوسيلة والأدوات والإمكانيات المتاحة والفرص الممكنة ، وينصهر ذلك كله فى علاقات متبادلة تؤدى إلى مزيد من الأفكار وتطوير فى الوسائل وتجديد فى التطبيق ، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تكوين الأصل الثقافي .

و في تعريف آخر للأصل الثقافي هو: "معرفة مقومات الأمة العامة بتفاعلاتها في الماضي والحاضر، من دين، ولغة، وتاريخ، وحضارة، وقيم، وأهداف مشتركة بصورة واعية هادفة[3].

هنا في هذا التعريف يؤكد على التأثير المتبادل بين الأنظمة الفرعية للثقافة دون سيطرة أحدها على الأخر أو تفوق عنصر على آخر في تشكيل الأصل الثقافي .

ويعتبر تعريف **نبيل على** من أحدث تعريفات الأصل الثقافي ومن أهمها نظرا لارتباط التعريف بعصر المعلومات وسماته ، فقد قدم الثقافة " كنسق اجتماعي " قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والعادات والفنون والممارسات الإجتماعية والأنماط المعيشية [4]، و بالتالي فالأصل الثقافي يتكون من خلال عملية التفاعل التي تحدث بين مختلف الأنساق المختلفة للثقافة.

ومن التعريفات السابقة للأصل الثقافي نستخلص أن العنصر المشترك فيها هو الإنسان ذو الفاعلية المؤدية إلى استحداث أمور في مجتمعه ، بعضها مادي يتمثل في كل ما ينتجه ويمكن التحقيق منه بالحواس والبعض الآخر غير مادي ويتضمن العادات والتقاليد والقيم والأخلاق والأساليب الفنية .

ج- الأصول الثقافية إجرائيا:هو المسار و السياق الذي يشمل عادات، ممارسات، قواعد ومعايير كيفية العيش والوجود، من ملابس، دين، طقوس و قواعد السلوك والمعتقدات. و هي كل المعلومات والمهارات التي يملكها

---

1 منجد الطلاب، الطبعة 22، دار المشرق، لبنان، 1978، (ثقافة).

2ميشيل توماسيلو: **الأصول الثقافية للمعرفة البشرية**، ترجمة: شوقي جلال، المجمع الثقافي، الطبعة 1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص125.

3 ميشيل توماسيلو، المرجع السابق، ص220.

4جمال أحمد السيسي ،ياسر ميمون عباس : **محاضرات في أصول التربية** ،كلية التربية النوعية ، جامعة المنوفية ، 2007 ، ص22.

البشر كالعلوم و الفلسفة و...الخ ، فالأصول الثقافية هي وليدة البيئة وثمرة التفاعل بين الأفراد لبيئاتهم لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد تعددا بينا وتختلف باختلاف البيئات لأن هذه الأخيرة مختلفة اختلافا واضحا .

من خلال ما سبق نصل إلى تحديد مفهوم المسارات الاجتماعية و الثقافية:

-المسارات الاجتماعية و الثقافية إجرائيا: نقصد بالمسارات الاجتماعية و الثقافية في دراستنا هذه تلك المسارات و السياقات و الأطر التي تتضمن منشأ و أصل و محيط و ثقافة و تكوين و خبرة المرأة المقاولة ، بما فيها المعوقات التي تواجهها .

1-6- المعوقات:

أ- لغة: مشتق من الفعل عاق، بمعنى صرفه و ثبطه و أخره عن شيء ، من العوق وهو الحبس والصرف والتثبيط، والعوق الأمر الشاغل . وعوائق الدهر: الشواغل من أحداثه، والتعوق التثبط، التعويق: التثبيط[1].

ب- إصطلاحا: ورد في تقرير **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** أن العائق هو مفهوم يتضمن ما هو أكثر من التبسيط حيث يشتمل على الحيلولة دون تحقيق الهدف و المنع و العرقلة [2] .إذن بهذا المعنى نستنتج أم المقصود بالمعوقات هو كل ما من شأنه أن يقف في وجه انجاز الأمر أو إحراز النجاح.

وفي تعريف آخر هي مجموعة العوامل و المؤثرات التي تحول دون إتمام عملية ما ، فهي كل ما يعوق الفكر أو الإدارة من شواغل داخلية أو موانع خارجية تمنع تحقيق الهدف أو تحول دون اكتماله.كما تعبّر هذه الكلمة مجازيا عن كل ما يحول دون الحصول على نتائج إيجابية ويمنع من تحقيق الإنجازات، فهو بذلك نوع من المضايقة أو الاعتراض أو الصعوبات [3].

من خلال ما سبق يظهر أن العائق هو عبارة عن علاقة تناقض بين الواقع و ما يراد التوصل إليه .

ج- إجرائيا:

يقصد بالمعوقات في هذه الدراسة الصعوبات الإدارية و المادية و الإجتماعية التي من شأنها التأثير على المبادرة النسوية في إنشاء مقاولة خاصة ، و هي كل ما له تأثير سلبي على ظاهرة المقاولة النسوية بحيث يعطل تحقيق الهدف المنشود.

1-7 النشاط الاجتماعي:

أ-النشاط لغة: النَّشاطُ ضدُّ الكَسَلِ، من نَشَطَ الإنسان يَنْشَط ويَنْشِط نَشاطًا، فهو نَشِيطٌ، طَيِّب النَّفس للعمل، والنَّعت: ناشِطٌ، ويكون ذلك في الإنسان والدَّابة [4].

ب-إصطلاحا: فالنشاط حسب **اللقاني** هو كل عملية تلقائية سواء أكانت عقلية أم بيولوجية متوقفة على استخدام طاقة الكائن الحي الانفعالية والعقلية والحركية, وهو كذلك مجموعة من الأنماط السلوكية الحركية أو المعرفية

---

[1] منجد الطلاب، مرجع سابق، (عاق).

[2] www.projects-alecso.org/ المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، زيارة يوم 2014/07/22 على الساعة 14:00

[3] - le petit Robert 1: **Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue Française**, Le Robert, paris, 1991,p 1296

[4] منجد الطلابن مرجع سابق، (نشاط).

، ويتوقف على استعمال الطاقة الجسمية أو الوجدانية أو العقلية كدوافع داخلية لخصوصية هذا النشاط في هذا الاتجاه أو ذاك [1].

بمعنى أن النشاط هو عبارة عن مجهود يبذل سواء كان فكري أو بيولوجي أو حركي...الخ ، لكن هذا التعريف لم يحدد الحاجة لأي نشاط بمعنى الهدف من النشاط.

إذ يعرف **رشيد نوري** النشاط على أنه جملة من العمليات التي يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد بهدف إدخال تعديل أو تغيير على سلوك إنساني في إطار ثقافي أو تربوي و اجتماعي أو إداري او إقتصادي...الخ، وفق أهداف مضبوطة أو محددة [2].فالنشاط حسب هذا التعريف هو عبارة عن طاقة تبذل لأجل تحقيق أهداف محددة.

أما **النشاط الاجتماعي** إصطلاحا كل نشاط يهتم بِشؤونِ الناس وَ قضايَاهم و مشاغلهم. [3]

حيث تختلف شؤون الناس بين الشؤون افقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الخدمية والتربوية...الخ.

ج–النشاط الاجتماعي إجرائيا: يقصد بالنشاط الاجتماعي في هذه الدراسة كل نشاط اقتصادي كان أو خدماتي أو صناعي أو تجاري تقوم به المرأة المقاولة تمارس من خلاله عملها المقاولاتي بهدف خلق الثروة من جهة و تحقيق الإستقلالية المادية من جهة أخرى.

2– المفاهيم المساعدة:

2–1– المقاول من الباطن:

أ– إصطلاحا: يرى **محمد علي جعلوك** أن المقاول من الباطن هو المتعهد الذي يلتزم ببعض الأعمال التي التزم بها المقاول الرئيسي، وهو جهة غير رئيسية تتعاقد معها المنشاة التي تم إرساء العطاء عليها بغرض انجاز مهمة محددة مثل التمديدات الصحية مثلا أو الكهربائية [4].

بهذا المعنى يكون المقاول من الباطن بمثابة الدعامة الخلفية للمقاولين الكبار ، لكن هذا التعريف لم يحدد بالضبط أدوار المقاولين من الباطن.

لذلك ترى **صايشي سهيلة** أن المقاول الباطن هي جهة تقوم بتنفيذ بعض البنود المسندة لها من المقاول العام (شركة المقاولات) و ينقسم الى [5]:

مقاول مصنعيات: أي ان يقوم المقاول الباطن بتوفير العمالة اللازمة و القيام بالاعمال علي ان تقوم شركة المقاولات بتوفير المواد اللازمة له لتنفيذ البنود المسندة له.

مقاول توريد و تركيب: أي ان يقوم مقاول الباطن بتنفيذ البنود من توريد المواد و توفير العمالة اللازمة

---

[1] أحمد حسين اللقاني و علي أحمد الجمل : **معجم المصطلحات التربويّة المعرّبة في المناهج وطرق التدريس** ، ط2 ،القاهرة ،عالم الكتب ،1999، ص 256 .

[2] رشيد نوري : **الأندية التربوية ودورها في تنشيط الحياة المدرسية** ، نيابة الناظور على الرابط الإلكتروني زيارة يوم 2014/06/22على الساعة 15:00 www.dafatiri.com .

[3] منجد الطلاب، مرجع سابق،(إجتماعي)

[4] محمد علي جعلوك ،مرجع سابق،، ص27.

[5] صايشي سهيلة ، مرجع سابق ، ص 92.

لذلك .

هذا التعريف حدد بدقة نماذج المقاولين من الباطن.

ب– إجرائيا: المقاول من الباطن هو من المقاولين الصغار الذين يقدمون خدمات للمقاولين ذوي المشاريع الكبيرة ، و هو هم الذين يقومون بأعمال متخصصة في المقاولة مثل (مقاول نجارة وحدادة ، مقاول بلاستيك، ومقاول أصباغ ...الخ)، حيث تستعين المقاولات الكبرى ببعض المقاولات الصغرى بعقد من الباطن لإنهاء هذه الأعمال.

2–2– الاستثمار:

أ–إصطلاحا: يعتبر الإستثمار من المصطلحات الشائعة الإستعمال ،فتعريفها أُخذ من طرف الإقتصاديين الماليين في نهاية القرن 19 بداية و بداية القرن20 حيث نشأت من خلالها عدة تعاريف منها: حسب **بيار درني pierre derna** الإستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نتحصل على أرباح.

إذن الاستثمار هو عملية ربحية بامتياز ، لكن هذا التعريف لم يحدد كيف يتم الاستثمار و ما هيته لذلك يرى **بيار ماس pierre masse** أن الإستثمار يشير في نفس الوقت إلى عملية في حد ذاتها و نتيجة لهذه العملية فالإستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حاليا مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال ، و هو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة و تجديدها[1].

فالإستثمار إذن يقوم على التضحية بإشباع رغبة إستهلاكية حاضرة و ذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل. و يمكن القول أنه ممتلكات منقولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة مقتناة أو منتجة لغرض البيع أو التحويل حيث تستمدها المؤسسة في إستعمالاتها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج.

ب– إجرائيا: هو وضع رأس المال في دورة إنتاجية من أجل مضاعفته و إشباع الحاجات الشخصية أي أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة.

2–3– المخاطرة:

أ– لغة: المخاطرة تأتي بمعنى المراهنة، يقال خاطر على مال أي راهن عليه، من الخطر الذي هو الإشراف على الهلاك أو التردد بين السلامة و التلف[2].

المخاطرة معرّفة في قاموس "وبستر" (Webster) على أنها "مجازفة؛ مخاطرة؛ التعرض للخسارة أو الإصابة"[3]، ولهذا فإن المخاطرة تشير إلى احتمال حدوث شيء غير مرغوب فيه.

ب– إصطلاحا: هناك من يرى حسب **صايشي سهيلة** أن المخاطرة هي إمكانية ظهور معطيات غير منتظرة تؤدي

[1] حسن عمر: **الاستثمار و العولمة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000، ص37.

[2] جمال عبد الناصر: **المعجم الاقتصادي**، دار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، 2002، (المخاطرة).

[3] Webster,ibid,(risk).

إلى الفشل و بالتالي الخسارة المادية و المعنوية[1].

فهي بهذا المعنى ترى بأن المخاطرة هي العمل في مواضع غير مضمونة النتائج.

كما تعرف حسب **محمد علي جعلوك** بأنها الاستعداد الإيجابي لتحمل نتائج النشاط الاقتصادي ربحاً أو خسارة[2] .

بهذا المعنى يمكن النظر للمخاطرة على أنها فرصة يمكن أن تأتي بنواحي إيجابية، و هو المعنى الأقرب للواقع الاقتصادي.

ج- التحديد الإجرائي:

المخاطرة هي كل عمل اقتصادي الهدف منه الربح مع احتمال الخسارة في أيّ استثمار و احتمال انخفاض قيمة استثمار أو عدم تحقيق ربح وهو من العناصر الواجب أخذها في الحسبان عند اتّخاذ قرار استثماري ، أي إمكانية خسارة أصل رأس مال المستثمر أو خسارة القوة الشرائية له .

2-4 المبادرة:

أ-إصطلاحا: تعرف المبادرة على أنها عمل أو سلوك يقوم به أو يقترحه أحد الأشخاص قبل سواه و هي دراسة متكاملة تقوم على فكرة ابداعية غير مسبوقة يتقدم بها مستثمر ، تتضمن تقديم وطرح مخططات لأحد المشروعات مع دراسة الجدوى الاقتصادية والبيئية والفنية له، هذا وتتميز المبادرة بسمة التفرد في توفير خدمة أو إنشاء مرفق[3].

إذن فالمبادرة مبنية على الجرأة و الإبداع و الحرية الفردية و الفكرية ، بحيث يبحث المباد عن دور له في النشاط الاجتماعي ، كما يبدوا من خلال التعريف السابق أن المبادرة الهدف منها التغير للحصول على الأرباح.

ب-إجرائيا: المبادرة هي كل سلوك إيجابي يحمل أشكالا مختلفة من الإبداع ، سواءا فكريا أو ماديا يهدف إلى خلق شيء جديد حسب تصور المبادر، وتكون بتحدي الموانع و استيعاب المتغيرات و الحماس و الفاعلية و الإيجابية.

➢ **ثانيا:الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :**

1-التعريف بمجال الدراسة :

يعتبر تحديد مجالات الدراسة خطوة منهجية هامة في أي بحث سوسيولوجي، و قد اتفق الباحثون و المختصون في البحوث الاجتماعية على تحديد ثلاث مجالات رئيسية و هي:

1-1- المجال الجغرافي:

أجريت الدراسة الميدانية بولاية سطيف، و ما شملته من بعض الدوائر و البلديات،حيث تنقلت الطالبة إلى مقر

[1] صايشي سهيلة، مرجع سابق، ص105.

[2] محمد علي جعلوك ، مرجع سابق ، 72.

[3] جبران مسعود، مرجع سابق، (مبادرة).

المقاوَلات المتوزعة عبر بعض بلديات سطيف و هي:[1]

–دائرة سطيف: تنتمي بعض المبحوثات إلى دائرة سطيف وهي مدينة وبلدية تابعة إقليميا إلى ولاية سطيف وهي من أهم مدن الشرق الجزائري تقع في الشرق الجزائري و هي إحدى اهم ولايات الجزائر ، تطورت سطيف في السنوات الأخيرة بسرعة فائقة حيث أصبحت مركزا اقتصاديا وتجاريا كبيرا، عبرت عنه بإنشاء مناطق صناعية وتجارية عديدة، وتعتبر سطيف من بين المدن الجزائرية التي تتميز بديناميكية اقتصادية وثقافية قلت مجاراتها في الجزائر، لاغرو فهي ملتقى طرق كل الجهات الجزائرية، ومعبر اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه.

–دائرة بوقاعة: تنتمي مبحوثتين إلى دائرةبوقاعة التي تقع شمال ولاية سطيف، و تبعد عن عاصمة الولاية بحوالي 45 كليومتر، وتقع على محور الطريق الوطني رقم 74 الرابط بين ولاية سطيف والجزائر العاصمة الذي ينتظر ازدياد حركية نشاطه بعد أشغال إصلاحه وتمديده إلى الجزائر العاصمة مرورا ببني ورتيلان قصد ربط كافة المناطق الجبلية الشمالية اقتصاديا، كما تتربع البلدية الأم على مساحة إجمالية تقدر بـ 70 كلم مربع بعدد سكان يبلغ 36.000 نسمة وبكثافة سكانية تقدر بـ 428 نسمة في الكلم المربع الواحد ويمتاز الموقع الجغرافي لبوقاعة بقربه من المنشآت الكبرى كمطار عين أرنات وميناء ومطار بجاية والمركب المعدني حمام قرقور الذي يعتبر قطب سياحي واستشفائي هام.

–دائرة عين آزال: من بلديات ولاية سطيف ، تقع على بعد 48كلم جنوب عاصمة الولاية سطيف ،بلغ عدد سكانها حوالي 140 الف نسمة ، 60الف منهم في مقر البلدية وبذلك فهي تحتل المرتبة الثالثة على مستوى الولاية من حيث الكثافة السكانية ،يحد عين آزال من الشمال بئر حدادة و عين لحجر و من الجنوب ولاية باتنة أما من الشرق بلدية بيضاء برج و من الغرب صالح باي و عين ولمان و الحامة، تتربع عين آزال على ثاني أكبر مساحة في الولاية بحوالي 720 كم^2. كما تعرف بانها بوابة الصحراء لانها المسلك الاقرب إلى الصحراء عن طريق ولاية بسكرة.

–دائرة العلمة: إثنان من المبحوثات من مدينة العلمة و هي مدينة جزائرية تقع بالقرب من سطيف، وتعتبر أكبر دائرة وبلدية بولاية سطيف ومركز تجاري واستثماري كبير وكانت قديما تلقب بسانت آرنو وبعد الاستقلال أصبحت تعرف بالعلمة.

تشتهر مدينة العلمة بالسوق التجاري الملقب بسوق دبي، حيث يتواجد بهذا السوق أكثر من 80 محل تجاري بالجملة تمد أغلب ولايات الوطن ، ويتواجد بالعلمة أكثر من 60 مستورد جزائري، يستوردون مختلف السلع مثل السلع الإلكترونية، الألعاب، الآلات بمختلف أنواعها.

–دائرة عين ولمان:مبحوثتان من العينة من مدينة عين ولمان تبعد عن دائرة سطيف ب33 كلم جنوبا يحدها من الشمال بلدية **قصر الأبطال** وقلال ومن الشرق بئر حدادة ومن الغرب بلدية أولاد سي أحمد ومن الجنوب عين آزال وبلدية صالح باي .

[1] Annuaire de la wilaya de setif , http://www.setif.org/1-Siege-de-la-Wilaya ,visiter le:01/01/2015a 16:00h

-دائرةعين آرنات:إثنان من المبحوثات من مدينة عين أرنات إحدى بلديات ولاية سطيف ،تقع على بعد 07 كلم غرب سطيف و 293 كلم شرق الجزائر العاصمة، ويبلغ عدد سكانها 40ألف نسمة تقريباً تضم 4 بلديات هي عين أرنات ،**مزلوق**، عين عباسة أوريسيا.

– بني ورتيلان: مبحوثة من العينة هي من دائرة بني ورتيلان حيث تقع منطقة بني ورتيلانفي الجهة الشمالية الغربية على بعد 77 كم شمال غرب ولاية سطيف منطقة بني ورتيلان منطقة جبلية، يحدها إداريا من الشرق: بلدية عين لقراج من الغرب: ولاية بجاية من الشمال: بلدية بني شبانه من الجنوب: ولاية برج بوعريريج.

–عين الكبيرة:مبحوثة واحدة من مدينة عين الكبيرة إحدى بلديات ولاية سطيف،يبعد مقر البلدية عن عاصمة الولاية سطيف ,بنحو 27.7 كلم، وهي مقر دائرة بنفس الاسم. تحدها من الشمال سرج الغول و بابور، من الشرق بلدية الدهامشة من الغرب بلدية عموشة من الجنوب اولاد عدوان وبني فودة تبلغ مساحتها 73 كلم مربع عدد سكانها 32 ألف نسمة تقريباً.

و تركزت دراستنا على هذه البلديات و الدوائر لوجود علاقات شخصية فيها.

1-2- المجال البشري:

بما أن موضوع دراستنا هو المسارت الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة و علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي؛ فإن الهدف الأساسي هو معرفة العوامل التي توجه النساء المقاولات لاختيار نشاط معين دون آخر، و ما الذي يدفع المرأة بولاية سطيف لاتخاذ المبادرة في خلق مؤسسة خاصة، و ما يعترضها من مشاكل، لذا كانت دراستنا على عينة من هؤلاء النساء بمختلف مستوياتهم و أعمارهم و خلفياتهم الاجتماعية.

و قد ركزنا دراستنا على صاحبات المشاريع المصغرة نظرا لانتشار هذه المقاولات من جهة، و من جهة أخرى فإن معظم النساء يستثمرن في هذا النوع من المشاريع.

1-3- المجال الزماني:

تطلبت الدراسة الميدانية مدة من الزمن يمكن حصرها بين شهر جوان 2013 إلى غاية شهر جانفي 2015، حيث أجريت الدراسة على عدة مراحل :

–المرحلة التمهيدية للدراسة الميدانية :

بدأت هذه الدراسة بتعميق القراءات حول المرأة المقاولة من جهة و من جهة موازية القيام بزيارات استطلاعية لبعض المقاولات دون التصريح لهن بنية البحث قصد تدوين الملاحظات الأولية و التعرف أكثر على المجال المكاني و الزماني و البشري للدراسة .

من ناحية أخرى تم استغلال إقامة معرض للمرأة المقاولة بمناسبة 8 مارس 2014 بدار الثقافة لولاية سطيف ، حيث تم تسجيل بعض عناوين المقاولات المصغرة من جهة و من جهة أخرى التمعن في الظاهرة من خلال ملاحظة مختلف النشاطات التي تتوجه إليها المرأة المقاولة ، من جهة أخرى رصد استعداد بعض المقاولات لأجراء مقابلة بحثية .

إضافة إلى التوجه إلى كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة .

إلا أننا لم نجد التسهيلات و المساعدات المرجوة من هذه الأجهزة ، و لم تستطع الطالبة الحصول على إحصائيات دقيقة عن المرأة المقاولة و المشاريع النسوية المصغرة في ولاية سطيف.

كل هذه العوامل وجهت الطالبة إلى وضع تصور مبدئي لخطة البحث و عرضها على الأستاذ المشرف و بعض الأساتذة حيث تم و ضع و تحديد مناهج و أدوات البحث الميداني و المتمثلة في منهج دراسة الحالة و المنهج التأويلي و الإعتماد على الملاحظات المباشرة و الإعداد للمقابلة نصف الموجهة و عرضها على التحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة ، ثم شرعت الطالبة في تطبيقها في الفترة الممتدة بين شهر جوان 2014 إلى شهر أكتوبر من نفس السنة .

-مرحلة إجراء الدراسة الميدانية :

هي مرحلة بداية العمل الميداني المتمثل في جمع البيانات من المبحوثات بإعتماد تقنية المقابلة نصف الموجهة و تدوين الملاحظات ، هذه المرحلة جاءت بعد مرحلة سابقة سهلت العمل الميداني كاستخراج التراخيص من جامعة محمد لمين دباغين قسم علم الاجتماع بسطيف للنزول للميدان .

حيث كانت الفترة بين 1 جوان 1014 إلى 20 أكتوبر 2014 فترة كافية لإجراء المقابلات الميدانية مع 25 إمرأة مقاولة من أجل تحقيق الهدف الأساسي للدراسة هو معرفة علاقة الأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة باختيار النشاط الاجتماعي .

-مرحلة عرض نتائج الدراسة : تتضمن هذه المرحلة عرض إجابات المبحوثات التي تحصلت عليها الطالبة من خلال إجراء المقابلات في جداول و التعليق عليها ، وتحليل المعطيات و صولا إلى استخلاص نتائج الدراسة و مناقشتها في ضوء الفرضيات و الدراسات السابقة و النظريات.

2-عينة الدراسة :

إن العينة هي مجموعة الناس التي تم اختيارها لتكون ضمن الدراسة ، وهي تفيد في تمثيل أكبر قدر ممكن من مجتمع الدراسة فكما نعلم أن جمع البيانات قد يتطلب منا أن ننزل للميدان ونجمع من جميع مفردات المجتمع الذي نود أن نعمل عليه الدراسة لذلك كثيراً ما نستخدم العينة لأن العينة لها شروط وضوابط وأصناف ، والعينة قد تكون الفرد أو الأسرة أو القبيلة أو المصنع أو الشركة أو ما إلى ذلك.و تعرف العينة بأنها :

من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية مرحلة تعيين العينة، و هي عبارة عن مجموعة أفراد مختارة من بين قاعدة أوسع تسمى مجتمع البحث، و ذلك لاستحالة دراسة المجتمع كله، بشرط أن تكون هذه العينة ممثلة لخصائص مجتمع البحث[1].

و لأن مرحلة اختيار العينة تتوقف عليها نتائج الدراسة لموضوعنا، و لتعذر الاتصال بكل المقاولات المتواجدات في ولاية سطيف، و عدم توفر لإحصائيات دقيقة عنهن، عمدت الطالبة إلى اختيار عينة كرة الثلج.

-عينة كرة الثلج : "و هي نوع من العينات غير العشوائية لجمع المعلومات، تستخدم لما يتعذر على الباحث معرفة جمهور البحث، بحيث يكون عدد مفردات هذا الجمهور قليل و صعب الوصول إليه، فيبحث عن فرد أو اثنين، ثم بواسطة هذين الفردين يستطيع معرفة آخرين لتجانسهم في الصفة المراد دراستها، و بواسطة الأفراد الجدد يمكن جمع آخرين و هكذا"[2]. و تستخدم غالباً للحصول على عينة عندما لا تكون هناك قائمة معلومة يمكن استخدامها كإطار للعينة وهي طريقة للحصول على عينة من جماعات صغيرة الحجم مثل الجماعات العرقية أو السلالية الصغيرة الحجم، أو الجماعات التي تمارس سلوكاً غير سوي كمتعاطي المخدرات، وعليه تستخدم حينما يكون هناك احتمال أن يشك المبحوث في موضوع البحث أو نوايا الباحث، هذه الطريقة تستخدم فقط عندما يكون عناصر العينة المستهدفة منخرطين في شبكة ما مع غيرهم ممن يحملون نفس الخواص موضع الدراسة.

تتمثل طريقة الحصول على العينة من مثل هذه الجماعات بالتعرف على عضو منهم وبعد إجراء الدراسة معه واطمئنانه بالأمر يطلب منه الباحث مساعدته في توصيله بأفراد من جماعته يحملون نفس الخواص، حيث يتم الاتصال بهم وتغطيتهم بالدراسة، ثم يطلب من كل منهم إيصاله بآخرين والعمل على الاتصال بهم وهكذا حتى لا يتبقى أي فرد منهم إلا ويكون قد تم استيعابه في العينة.

بعد ذلك يتم التعرف على شخص آخر من المستهدفين بالدراسة ممن يختلفون عن أولئك في بعض سمات الخلفية الاجتماعية وتبدأ بعدها نفس العملية السابقة حتى يأتي الباحث على كل أفراد المجموعة، وتأتي تسمية العينة عينة كرة الثلج من كونها تبدأ بمفردة واحدة ثم عن طريق تبني العينة ويتضاعف حجمها مثل كرة الثلج حيث تبدأ صغيرة ثم تكبر وتكبر حتى تغدو هائلة الحجم.

فعينة كرة الثلج تتضاعف أعدادها بناء على التوصية الشخصية من الشخصية المصدر، إذ عليه إضفاء الشرعية على الباحث وبالتالي تعتبر الطريقة الوحيدة العملية للحصول على عينة من أمثال هذه المجموعات المنغمسة في

---

[1] فضيل دليو: **أسس منهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص.188

[2] فيروز زرارقة و آخرون: **سلسلة البحوث الاجتماعية في منهجية البحث الاجتماعي**، ط 1، الجزائر، 2007، ص ص 88-89.

ممارسة بعض السلوكيات.

وننوه هنا أن تقنية اختيار هذه العينة لها بعض المزايا وبعض جوانب الضعف في نفس الوقت، فمزاياها تكمن في أنها تكشف عن شبكة من الاتصالات والتي يمكن دراستها في حد ذاتها، أما محدوديتها فتتلخص في أن هذه العينة تتضمن فقط الأفراد المنضوين في داخل شبكة اتصالات ما، فهي بالتالي تفشل في إيجاد أي فرد لا صلة له بتلك الشبكة.

وتجدر الإشارة هنا أن الباحث لا بد أن يبرز في بحثه مدى محدودية تمثيل هذه العينة لمجتمع الدراسة وأي مصادر محتملة لتحيز العينة.

بناءا على ما سبق بدأت الطالبة باختيار مبحوثة تستوفي المواصفات الموضوعة للاختيار ضمن العينة ثم طلبت منها أن تقترح أخريات بنفس المواصفات .

فعلى الرغم من أن هذه الطريقة من طرق اختيار العينة لا تمثل المجتمع تمثيلاً حقيقياً لكنها مفيدة في بعض الأحيان عندما يصعب الوصول إلى أفراد مجتمع الدراسة.مثلما حصل مع الطالبة نتيجة عدم تجاوب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بسطيف و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سطيف ، الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة لولاية سطيف ، حيث لم يزودوا الطالبة بأي إحصائيات عن المشاريع المصغرة النسوية بولاية سطيف معتبرين هذه المعلومات أسرار .

و تم حصر عينة البحث في 25 امرأة مقاولة تم الاتصال بهن عن طريق عينة كرة الثلج، حيث كلما وجدت الطالبة مقاولة تتوفر فيها المواصفات المحددة سالفا تقوم بسؤالها عن ما إذا كانت تعرف مقاولات أخريات و هكذا حتى توصلت إلى 25 مقاولة.

3- المناهج المستخدمة في الدراسة:

إن ما يميز الدراسات العلمية هو تلك الطريقة المنظمة المتبعة للوصول إلى النتيجة، و هذه الطريقة هي ما يصطلح عليها بالمنهج، و لهذا الأخير أهمية بالغة في البحث، و هو من أهم عناصر أي دراسة اجتماعية و أساس أي بحث علمي.

3-1 يعرف المنهج: بأنه "الطرق و الأساليب و العمليات العقلية و الخطوات العلمية التي يتبعها الباحث، أو يقوم بها العالم بداية بحثه في موضوع معين حتى ينتهي منه، مستهدفا من ذلك اكتشاف الحقيقة أو البرهنة عليها إزاء هذا الموضوع الذي يقوم ببحثه" [1].

فالمنهج في علم الاجتماع عموماً يشير إما إلى الطريقة العامة التي يتبعها الباحث في دراسة ظاهرة اجتماعية معينة من أجل التوصل إلى نتائج معينة، وإما إلى الطريقة التي يتم بها عرض هذه الدراسة بصفة عامة.

و لأن موضوع دراستنا يتعلق بالأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة و علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي، يصبح من اللازم علينا أن نقترب من الموضوع بصورة كيفية و نوعية لكشف طبيعة العوامل الحقيقية

[1] فرج عبد القادر: **معجم علم النفس**، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، (منهج).

التي تدفع بالنساء إلى مجال المقاولة، و كذا أهم الخصائص التي تميزها، و كيفية اختيارها لنشاطها الاجتماعي؛ كذلك فنحن بحاجة إلى وصف أبعاد الموضوع من خلال المعلومات المختلفة المتحصل عليها.

و هذا ما سيتيحه لنا حتما منهج دراسة الحالة الذي يندرج ضمن المناهج الوصفية التي تعتمد على التحليل، و يتم اللجوء إليها عادة لوصف و دراسة ظواهر موجودة في الوقت الراهن، و التعرف على المواقف المختلفة، و تحليلها تحليلا دقيقا، كما تشهد في كثير من الأحيان التنبؤ بمستقبل الأحداث التي يدرسها، من خلال كشف العلاقة بينها و بين المتغيرات التي يتوقع الباحث أن يكون لها صلة في تشكيلها و بروزها بالصورة التي هي عليها في الواقع[1].

2-3 منهج دراسة الحالة: يعبر منهج دراسة الحالة عن طريقة لدراسة وحدة معينة مثل مجتمع محلي أو أسرة أو قبيلة أو منشأة صناعية أو خدمية دراسة تفصيلية عميقة بغية استجلاء جميع جوانبها والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها، وقد أطلق عليه الفرنسيون مصطلح المنهج المونجرافي، ويقصد به وصف موضوع مفرد باستفاضة [2].

بناءا على ما سبق فإن منهج دراسة الحالة يستخدم عند الرغبة في دراسة المواقف المختلفة للوحدة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي والإيكيولوجي والثقافي أي كل محتويات الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وأفكار إضافة للمكونات المادية للثقافة ، و حين يريد الباحث معرفة التطور التاريخي للوحدة .

كما يستخدم منهج دراسة الحالة حين يريد أن يسبر غور الحياة الداخلية لفرد أو أفراد معينين بدراسة حاجاتهم الاجتماعية واهتماماتهم ودوافعهم ، و قد يستخدم منهج دراسة الحالة كمنهج مكمل لمنهج آخر إذا احتاج الباحث استيضاح جانب معين من جوانب بحثه أو تفسير نتائج معينة بصورة مستفيضة، ويحدث عادة عند الحاجة لتفسير بعض نتائج البيانات الكمية، فعلى الرغم من أهمية التحليل الكمي الإحصائي في البحوث العلمية إلا أنها لا تكفي لشرح العوامل الديناميكية المؤثرة في الموقف، وهذا يقتضي استخدام منهج دراسة الحالة كمنهج مكمل لفهم الموقف بعمق وتفسير النتائج الإحصائية وتبريرها.

و في هذه الدراسة طبق منهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة المقاولات المبحوثات دراسة كاملة كدراسة المقاولة من حيث نشأتها وتطورها وما يكتنفها من تغيير وتطور، وكيفية تدرجها، وحقل معارفها ومحصلاتها المختلفة، و خبراتها الماضية و علاقتها مع البيئة المحيطة بها، الأمر الذي لا يمكن التحصل عليه في حالة المسح العام أو أي طريقة أخرى.

و قد تم استخدام منهج دراسة الحالة بعد التمعن في الظاهرة المراد دراستها و هي الأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة من خلال الإطلاع على الرصيد النظري المتوفر حول الظاهرة و الجولات الإستطلاعية التي قامت بها الطالبة ، إضافة إلى تحديد مفاهيم الدراسة و فرضياتها و التأكد من وجود معلومات و بيانات حولها ن إضافة إلى

[1] ربحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم: **أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية و التطبيق العلمي**، ط 1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص43.

[2] ربحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم، المرجع السابق ، ص103.

تحديد العينة و أدوات جمع البيانات و جمع المعلومات الميدانية وتسجيلها بعد القيام بكل ما ذُكر سابقاً قانت الطالبة بالتحليل المنطقي وإستخلاص النتائج والوصول إلى التعميمات من خلال ما توصلت إليه.

4- أدوات جمع المعلومات:

تستخدم العلوم الإنسانية، على غرار العلوم الطبيعية، وسائل من أجل تفحص الواقع، هذه الأخيرة هي عبارة عن مجموعة أدوات التقصي المستعملة منهجا في جمع المعلومات حول الظاهرة المدروسة، فالمقصود بالأداة الوسيلة – ملموسة كانت أم غير ملموسة – التى تستخدم فى الحصول على معلومات معينة، وذلك مثل الملاحظة العادية، والملاحظة بالمشاركة، والإخباريين، واستمارة الاستبيان، والتصوير الفوتوغرافى ... الخ.

و لأن طبيعة الموضوع و الظاهرة في حد ذاتها تفرض نوع المنهج؛ فهي كذلك تفرض نوع الأداة المستخدمة، نظرا لاختلاف مزايا كل أداة، و كل هذا لمساعدة الباحث على جمع الحقائق من الميدان ، و بما أن موضوع الدراسة هو حول الأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة و علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي ، فقد فرض علينا استعمال أدوات جمع البيانات التالية :

4-1 المقابلة: و تعرف على أنها "تقنية مباشرة تستعمل بغرض مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، و في أحيان أخرى مساءلة جماعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة. و تسمح المقابلة بملاحظة التعابير و الإيماءات التي تعبر عن موقف لا يريد المستجوب التصريح به في تقنية أخرى كالاستمارة، و بالتالي تفتح الباب لآفاق جديدة في التحليل، كما تتيح للباحث الفرصة بأن يكون أكثر مرونة، و ذلك من خلال إعادة صياغة السؤال إن لم يتمكن المبحوث من فهمه بالصورة المطلوبة"[1].

كما تعرف المقابلة بأنها "الطريقة الأساسية لإزالة أي غموض؛ حيث تمكن من تحديد جوانب الموضوع الأساسية للبحث"[2].

و قد تطلبت هذه الدراسة إجراء المقابلة نصف الموجهة؛ و هي تلك التي يسعى فيها الباحث إلى التعريف بكل المواضيع التي يتوجب الحصول من خلالها على إجابات المستجوب، و لكن يترك ترتيب هذه المواضيع و الطريقة التي يدخلها بواسطتها لحكمه، و تكون تعليمات الانطلاق وحدها محددة"[3].

و قد تم تحضير دليل مقابلة وعرضه على التحكيم من قبل بعض الأساتذة بجامعة محمد لمين دباغين بسطيف ، و بعد استرجاع نسخ دليل المقابلة و الأخذ بعين الإعتبار كل الملاحظات و التعديلات المقترحة من قبل الأساتذة ، تم اعتماد النموذج النهائي للمقابلة و الخروج به إلى الميدان و، خلال هذه المرحلة بالذات سعت الطالبة لخلق جو ودي بينها و بين المبحوثات من خلال توضيح الهدف من البحث وجوانب المقابلة ،إشعار المبحوثات المقاولات بأهمية البحث ،طمأنه كل بحوثة بأن المعلومات تستخدم في غرض البحث العلمي مع معلومات ستدلي بها غيرها

[1] موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، ط 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص199

[2] Benoît Gauthier: **Recherche sociale de la problématique à la collecte des données**, Presse de l'université du Aubes, Canada, 2003, p293

[3] فيروز زرارقة و آخرون ، مرجع سابق ، ص138.

وتحلل جميعها ، أخذ موافقة المبحوثات بما ستستخدمه الطالبة لتسجيل المعلومات سواء كتابياً أو آلياً .

و قد استعملت المقابلة كأداة نظرا لعدة أسباب منها: قلة الدراسات المشابهة، حيث لم تكن توجد أي فكرة عن هؤلاء النساء المقاولات، خصوصا و أننا كنا بصدد دراسة خصائص المرأة المقاولة، و ما الذي يدفعها إلى الولوج إلى هذا الميدان، و ما الذي يوجهها إلى نشاط دون غيره، و كذا الصعوبات التي تواجهها.

و تضمن دليل المقابلة في هذه الدراسة على 4 محاور كبرى تشتمل على أسئلة فرعية؛ و هي أسئلة مفتوحة بلغ عددها 20 سؤال، تندرج تحت هذه المحاور:

- **المحور الأول**: يتضمن بيانات متعلقة بالجانب الشخصي للمرأة المقاولة.
- **المحور الثاني**: يتضمن بيانات متعلقة بالمحيط الاجتماعي و الثقافي للمرأة المقاولة.
- **المحور الثالث**: يحوي بيانات متعلقة باختيار النشاط الاجتماعي.
- **المحور الرابع**: يتضمن المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة.

و تكمن أهمية تقنية المقابلة في هذه الدراسة بالذات كونها تسمح للباحثة و المبحوثات بتصحيح المعلومات، و الاستفسار حول أي لبس أو غموض على الأسئلة المطروحة من جهة و من جهة أخرى يمكن للباحثة أن تكتشف التناقض في إجابات المبحوثات، من واقع مشاهداتها و ملاحظاتها للبيئة، و مقارنتها بتلك الإجابات مما يتيح لها فرصة مراجعتهن فيها.

4-2 الملاحظة:

يعتمد كل البحث في العلوم والاجتماعية علي الملاحظة، فهي العملية النشطة التي يستخدم فيها الباحث عقله لتفسير ما يري ويسمع ، و الملاحظة نوعان بسيطة و علمية.

و ما يهمنا في البحث العلمي هو الملاحظة العلمية حيث يعتبر هذا النوع امتدادا طبيعيا للملاحظة البسيطة إذ يصمم طبقا لخطة موضوعية و يستخدم الكثير من الأدوات و الإجراءات التجريبية و تهدف الملاحظة العلمية إلى تحقيق فرض علمي محدد، كما توجه للكشف عن تفاصيل الظواهر و العلاقات التي تتواجد بينها بطريقة ضمنية غير ظاهرة أو بينها و بين الظواهر الأخرى.

و تختلف الملاحظة العلمية عن الملاحظة البسيطة في الدقة و توقع الهدف المراد تحقيقه، كما تخضع لضوابط معينة تحقق ثباتها و صدقها أي أن العقل البشري يقوم فيها بنصيب كبير في ملاحظة الظواهر و تفسيرها و بذلك لا تقتصر الملاحظة العلمية على مجرد الحواس كماهو الحال في الملاحظة البسيطة بل يجب المشاركة الفعلية لجمع أكبر قدر من البيانات اللازمة للدراسة [1].

بذلك تخضع الملاحظة العلمية للضبط العلمي سواء كان ذلك بالنسبة للملاحظ أو بالنسبة لعناصر الملاحظة، أو بالنسبة للموقف الذي تجرى فيه،كما تنحصر الملاحظة العلمية على مجالات محددة سلفا و ينتشر استخدام الملاحظة العلمية في الدراسات الميدانية أو دراسات الحالات كما هو الحال بالنسبة لهذه الدراسة .

[1] محمد محمد الهادي: **أساليب إعداد و توثيق البحوث العلمية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،مصر ،1990 .

فعلى الرغم من استعمال تقنية الملاحظة كتقنية مساعدة إلا أنها مكنت الطالبة من كشف الظروف الفيزيقية للمقاوَلات التي أنشأتها المبحوثات و مدى اهتمامهن بتوفير جو فيزيقي ملائم سواء من خلال المبنى أو الملبس ، الآلات الخاصة بالنشاط ...الخ .

4-3 الوثائق و السجلات: تتمثل هذه الوثائق في السير الذاتية للمبحوثات ، إضافة إلى بعض شهادات المشاركة في معارض وطنية و بعض شهادات التشجيع و التكريمات ، و بعض الصور حول منتوجاتهن .

الفصل الثاني

الإتجاهات النظرية حول المقاولة و المقاولتية

الفصل الثاني: الإتجاهات النظرية حول المقاول و المقاولاتية

تمهيد

أو لا: نظريات و دراسات عن المقاول

ثانيا: المداخل المنظرة للمؤسسة

ثالثا: المعالجة النظرية لظاهرة المرأة المقاولة

خلاصة

تمهيد:

تعتبر النظرية في علم الاجتماع الركيزة الأساسية لأي دراسة ، فالنظرية ليست من كماليات البحث العلمي بقدر ما هي ضرورة ملحة للبحث الاجتماعي ، لذا فالدعوة إلى التخلي عنها أو التقليل من أهميتها يجب مواجهتها بالرفض التام حتى لاتحرم الدراسة من الأرضية الرئيسية لتأسيس علمه ، إذن أهمية النظرية تكمن في أننا نقرأها لا لنفهمها ونطورها فحسب بل لأن النظرية تمثل نمطا لبناء المعرفة العلمية وضرورة لكل ملاحظاتنا ، إنها الشرط الضروري لانطلاق التفسير والتحليل لهذا سيتم عرض و توضيح مختلف النظريات المعالجة لموضوع المقاولاتية و المرأة المقاولة.

➢أولا – نظريات و دراسات عن المقاول:

استطاعت مجموعة كبيرة من البحوث التعرف على العوامل النفسية المدعمة للمقاول، إذ أن هناك أفراداً مختلفين، بمعنى لديهم الحافز والدافع بدرجات مختلفة، و هذه الاختلافات تنتج عن عملية معقدة من خلال التكيف في بيئة اجتماعية تتفاعل فيها عوامل نفسية و وراثية مع مجموعة من الظروف الخاصة بالأسرة و الطبقة الاجتماعية، وهذا ما يتطلب شروطاً ثقافية لإعطاء شكل واتجاه للطاقات الفردية الكامنة، لأن الأفراد الذين يحظون بتقدير مرتفع قد يصبحون مقاولين ناجحين.

و يصر آخرون ممن يبحثون في أهمية العوامل الثقافية بالنسبة للمقاول من أمثال "جوزيف شمبتر" و "ب.كيلبي" و "بيتر ماريس" و "أنتوني سومرست" الذين يناقشون الحاجة إلى مناخ اجتماعي ملائم لكي يبرز المقاول، فشمبتر على سبيل المثال يعتقد أن المقاولون تنتشر حقول نشاطهم في المناطق الثرية و المجتمعات التي يكون فيها الأمن مضمون[1].

بينما كتب آخرون مثل "تالكوت بارسونز" و "نيل سميلسر"، و "فريدو ريجز" و "ايفيريت هاجن" عن تأثير دور التوقعات والقيم و المعايير في تشكيل مناخ اجتماعي يمنح الشرعية للمقاول.

و هناك عوامل إضافية تم استكشافها من قبل أولئك الذين يبحثون عن تفسير ثقافي للمقاول مثل دور الإيديولوجية القومية، و أهمية أن يكتسب المقاول سلطة و سيطرة على و المرافق.

بينما يرى علماء الاقتصاد أن المقاول هو نتيجة لمجموعة من الظروف الاقتصادية و ليس سببا لنموها، فـ "ألبرت هيرشمان " و "ألكسندر جير شنكرون" يميلون إلى الإقلال من شأن أهمية المقاول و يزعمون بأنه إذا كانت الظروف الاقتصادية ليست مواتية فإن المقاول لن يظهر، و ستظل المجتمعات في حالة ركود، و لكن ما إن تكون ظروف الفرصة الاقتصادية في وضعها الصحيح فإن المقاولين سوف يظهرون و يستخدمون مثلما يحدث نظام كهربائي نوع من المواصلات التي تنتقل الطاقة بواسطتها من نقطة إلى أخرى، فالمقاول هو وسيط كيميائي يكفل الشروط للتنمية الاقتصادية.

كما أن مدرسة السوق أو المدرسة النمساوية بزعامة كل من "فردريتش أ. هايك" و "لودفيج فون ميزس" اللذين أكدا على ضرورة فهم خاصتين للمقاول هما الاكتشاف من جهة و التغيير من جهة أخرى فـ "هايك" يؤكد أن الاكتشاف يشير إلى انفصال غير متوقع عن الأنماط السابقة، أي القدرة على إدخال منتجات جديدة، و طرق جديدة للإنتاج، حيث أن المقاولة لا بدأن تحتوي ابتكارا و إبداعا حقيقيين.

أما تفسير "فون ميزس" فيشير إلى أن فرص الربح التي يكتشفها المقاول ليست مسألة ملاحظات موضوعية للكميات، بل هي مسألة تفسير جاد الملاحظة للمعنى الذاتي، فالأرباح لا تقاس بل تقرأ و النظر إلى

[1] Schumpeter (J A) M: **Capitalisme, socialisme, et démocratie**, 1ere partie, un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremlay, 2002, p124.

فرص الربح مسألة تفسير ثقافي[1].

في حين "كيرزنر" يقول بأن عمل المقاول هو ببساطة الاستفادة من فرص الربح التي أهملها الآخرون، و النجاح بالنسبة إليه هو مسألة من يأخذ البادرة و من يكون متيقظاً و يستغل المكاسب الموجودة.

حيث تأثر "كيرزنر" بكل من "فون ميزس" و "هايك"، و يظهر تأثره في أهمية المنظور التفسيري للعامل البشري، فالعمل يكون ذا هدف فقط فيما يتعلق بالأغراض والخطط و التوقعات، وظروف العامل الموضوعية ليست مهمة لكن الفرص المحددة و القيود التي يلاحظها المقاول هي المهمة، وتأثره بها يظهر من خلال حديثه على منافسة المقاول باعتبارها إجراءًا اكتشافياً.

و تعمل العملية التنافسية من خلال شد و جذب مستمر، فتعدد الاتجاهات بين حقول و أعمال مختلفة يولد نظاماً كلياً بواسطة الأفراد المشتركين فيه هذه العملية تعرف بأنها عملية اجتماعية أساسا، تعتمد بصفة رئيسية على التفاعل الحر للأفراد.

و هنا ربط "كيرزنر" المجالين التفسيري و الإكتشافي، فاختيار الفرد يحدث داخل تفسير مفترض للفرص و القيود، والاكتشاف بالنسبة لكل فرد يستلزم الإطار التفسيري[2].

لأن المقاول وهو يرى و يلاحظ الأرباح النفسية والمالية يكشف الغطاء عن فرص غير غامضة لتحسين موقفه التي يكون الآخرون قد فشلوا في ملاحظتها، كأنما هناك مجموعات ثابتة من الأشياء تسمى أرباحاً كانت ملقاة حوله و كان هناك أفراد أكثر يقظة من غيرهم للعثور عليها، و فرص الأرباح التي يكتشفها لقدرة المقاول على قراءة أشياء جديدة مختلفة عن الآخرين، و هذه القدرة لا ترجع لانفصاله عن الآخرين بل إلى درجة حساسيته نحو ما يبحث عنه الآخرون.

فالمقاولون الناجحون متصلون بالآخرين جيداً و بصفة خاصة بالثقافة و القيم التي يتقيدون بها و الأهداف التي يسعون إليها.

إن أعمال المقاولات المختلفة هي قراءات لما يحدث في المجتمع، و مثلا مورد السلع الاستهلاكية الناجح يصغي إلى ما يحدث في المجتمع المستهلك لسلعته و يستشعر ما سوف يجدونه جذاباً، و بذلك يكون أكثر إقناعا في جعلهم يجربون منتجات جديدة.

كما اهتم "ريتشارد كانتيون" بإبراز دور المقاولين في تسير النشاط الاقتصادي، و تحليل سلوكهم، فالمقاولين يعملون لقاء عائد غير مضمون و قد يشرعون في أعمالهم بامتلاك قدر من رأس المال أو غير ذلك، فشخصية المقاول لا ترتبط بالضرورة برأس المال بل إنها مستقلة عنه، وجوهر النشاط المقاولاتي هو تحمل المخاطرة[3]. كما يربط "كانتيون" بين المخاطرة التي هي جوهر المقاولة و بين المنافسة بين المقاولين، فهذه المنافسة هي السبب في وجود المخاطرة. و يشرح "كانتيون" هذه الفكرة فيقول: "المقاولون لا يستطيعون معرفة حجم

[1] بريجيت بريجر، مرجع سابق، ص ص 30-53.
[2] بريجيت بريجر، المرجع السابق، ص 59.
[3] بريجيت بريجر، المرجع السابق، ص 62-69.

الاستهلاك في مدينتهم، ولا يعرفون متى يقبل المستهلكون عليهم لشراء سلعهم، و المنافسة هي التي تجبر كل واحد منهم على إيجاد أسلوب يحافظ به على أعماله، و هذا هو جوهر المخاطرة، و ما يدل على وجودها فعلاً هو ما يواجهه المقاولون من حالات الفشل[1].

و يوجد مجموعة من النماذج النظرية لقياس التوجه المقاولاتي منها:

1- نظرية السلوك المخطط لـ Azjen:

تنص هذه النظرية على أن توجهات الفرد هي التي تحدد سلوكه وذلك من خلال ثلاث مجموعات من المتغيرات، ويعرف التوجه المقاولاتي على أنه مراحل معرفية تتفاعل فيها إرادة الفرد مع العوامل المحيطة.

و يتضمن ما يلي:

1-1- المواقف المرافقة للسلوك:

وهي تتضمن التقييم الذي يقوم به الفرد للسلوك الراغب في القيام به. وهي تعتمد على النتائج المحتملة التي ينتظرها الفرد من هذا السلوك.

1-2- المعايير الذاتية:

وهي تنتج من الضغط الاجتماعي الذي يتعرض له الفرد من عائلته وأبويه وكذلك أصدقائه، فيما يخص رأيهم في المشروع الذي يريد إنجازه.

كما يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية التي تشجع مثلا على إنشاء مؤسسات كثيفة التكنولوجيا، على رفع توجهات الأفراد نحو هذا النوع من المؤسسات. بالإضافة لتأثير العوامل الثقافية مثل وجود نموذج مقاول في محيط الطالب، بالإضافة لمحفزات نفسية أخرى مثل الحاجة لتحقيق الذات، والبحث عن الاستقلالية.

1-3- إدراك الرقابة على السلوك:

وتتضمن هذه المتغيرة، الأخذ بعين الاعتبار درجة المعارف التي يمتلكها الفرد ومؤهلاته الخاصة، كذلك الموارد والفرص الضرورية اللازمة لتحقيق السلوك المرغوب.

و الشكل التالي يوضح نظرية السلوك المخطط:

شكل رقم(01): نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen

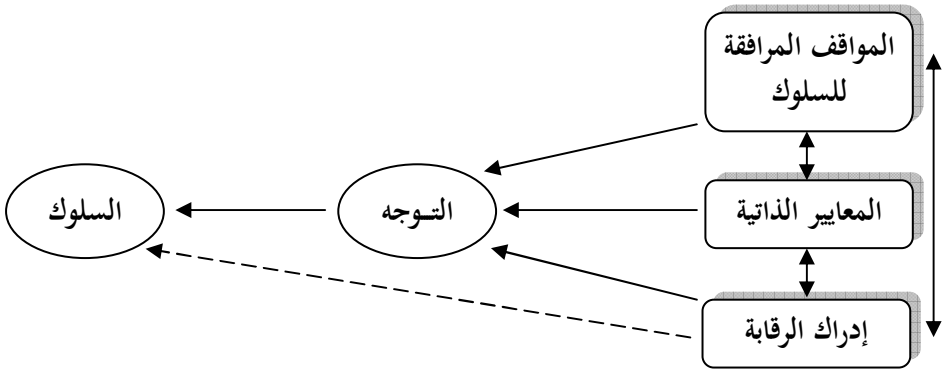

[1] عبد الرحمن يسري، مرجع سابق، ص 165.

2- نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ SHAPERO و SOKOL

الفكرة الأساسية للنموذج تقول أنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد.

و هناك نقطتان أساسيتان تسبقان اتخاذ القرار بإنشاء مؤسسة هما[1]:

2-1- إدراك الرغبة (Perception de désirabilité):

تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد، فكلما يولي المجتمع أهمية للإبداع، المخاطرة، الاستقلالية الذاتية، كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة. ويتشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة، بالإضافة لخوض تجارب مقاولاتية سابقة فاشلة كانت أو ناجحة. كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الشخص.

2-2- إدراك إمكانية الانجاز (Perceptions de faisabilité):

تنشأ إمكانية الإنجاز من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لديه لتحقيق فكرته. فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على توجه الفرد نحو المقاولة، وهذا الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات خاصة أو مساهمات العائلة، ومن خلال أفراد المجموعة (في حالة المجموعات العرقية).

شكل رقم (02): نموذج SHAPERO و SOKOL

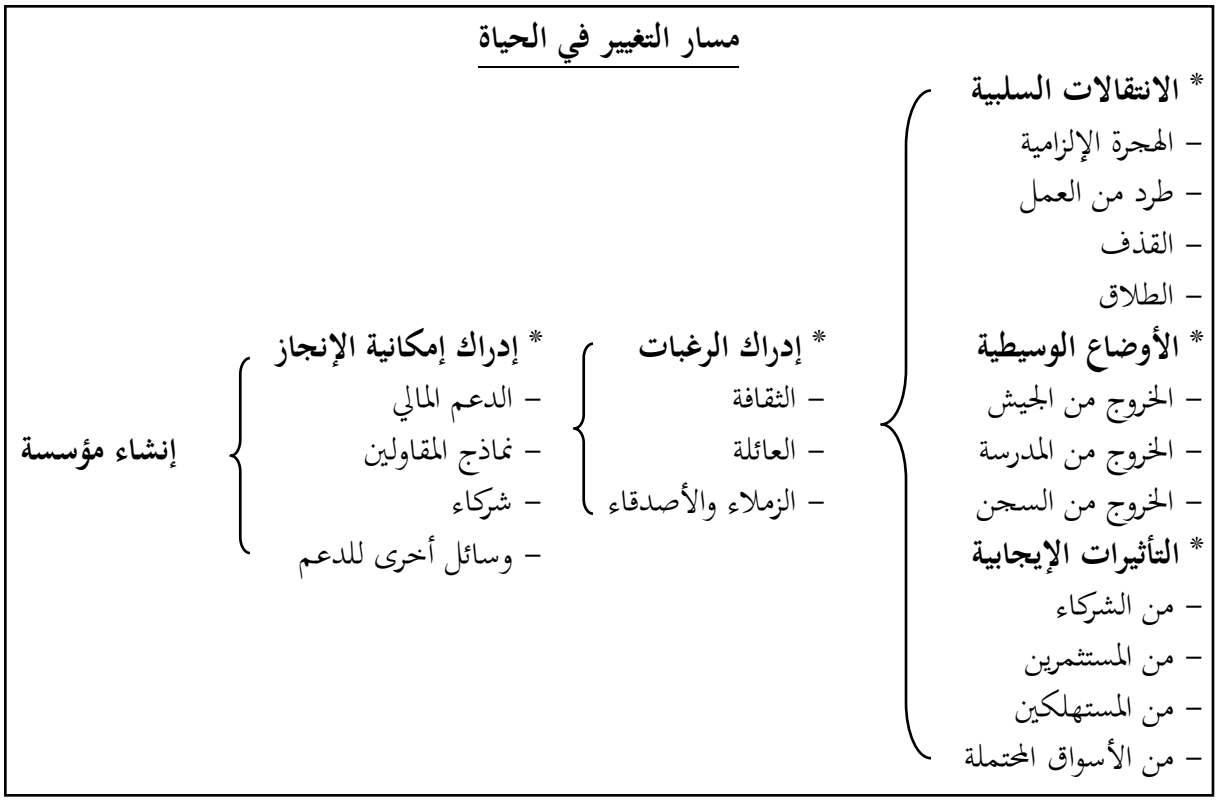

[1] Bayad Mohamed et Malek Bourguiba, **De l'universalisme à la contingence culturelle: Réflexion sur l'intention entrepreneuriale**, 8eme CONGRES INTERNATIONAL FRANCOPHONE ET PME, "L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriale", 25, 26, 27 Octobre 2006, Haute école de gestion (HEC) Fribourg, Suisse, pp1-19.

3- النموذج الموحد:

والذي تفسيره يعني أن الرغبات يؤثر عليها كل من موقف الفرد تجاه فكرة إنشاء مؤسسة والذي يستند على قيمه المهنية أي المميزات المهنية التي يطمح إليها، ونظرته للمقاولة، أي الحاجيات التي يمكنه إرضائها من خلال النشاط المقاولاتي بالإضافة لتأثير متغيرة المعيار الاجتماعي والتي تتكون من مواقف الأشخاص المهمين له في حال اتخاذه لقرار إنشاء مؤسسة. و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): النموذج الموحد لنظرية AJZEN ونموذج SHAPERO et SOKOL

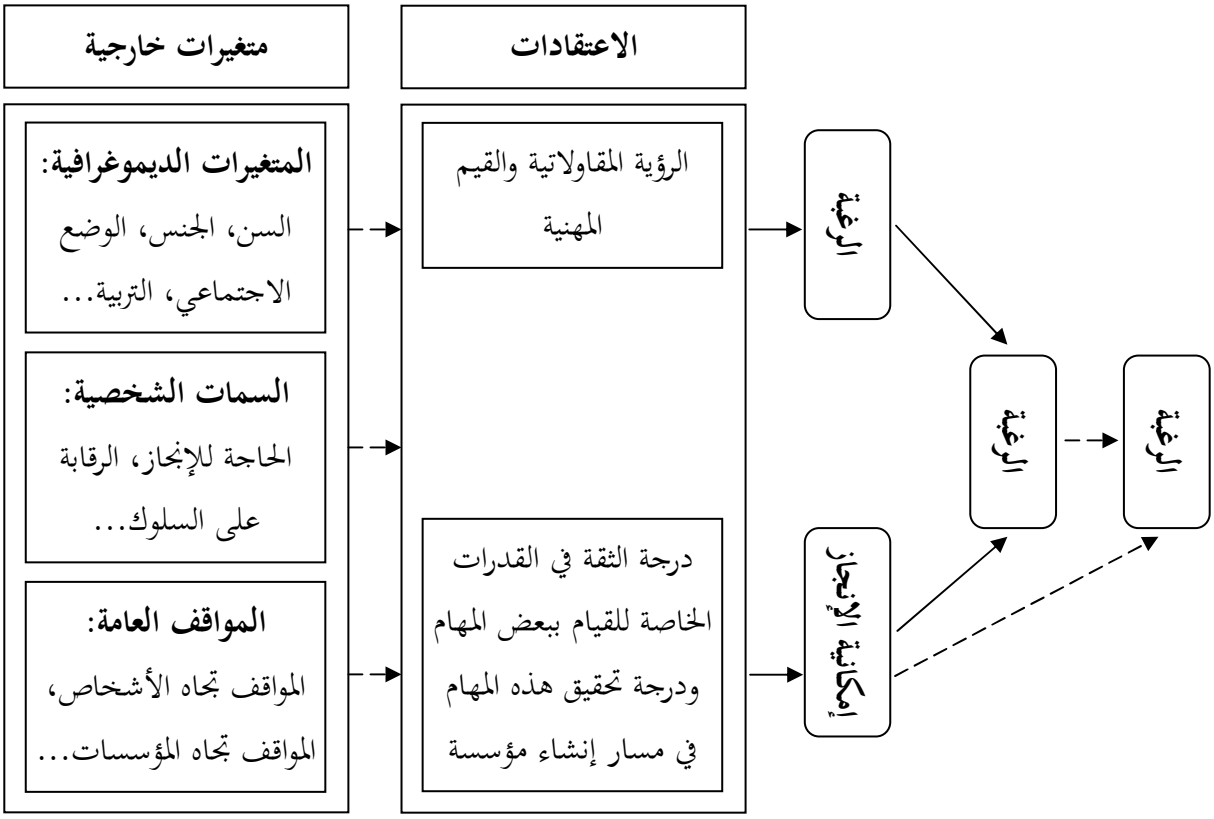

4-نقد و تقييم النظريات :

إن نظرية السلوك المخطط و نموذج التكوين و النموذج الموحد بينهما يركزون على فهم كيفية تغير سلوك المقاول حيث يأخذ سلوكه شكل العادة في كثير من المواقف و يصبح تقليدا متوارثا ، كما أن هذه النظريات تتضمن الصفات البيئية والشخصية والسلوكية لانها العوامل الرئيسية المحددة لسلوك المقاول،

إلا ان هذه النظريات تستند على معالجة الإدراك ومستوى تغيير السلوك مقارنة مع نماذج أخرى، فإن نظرية السلوك المخطط تغفل المتغيرات العاطفية مثل التهديد، الخوف، المزاج والمشاعر السلبية أو الإيجابية التي تنتاب المقاول وتقيمها بطريقة محدودة.

كما أن التشديد على الأفراد (المقاولين) في هذه النظريات من أجل تغيير سلوكهم ،واستخفاف عام بتأثير عوامل البيئة على السلوك ،بالإضافة إلى أن بعض النظريات تم صياغتها كدليل مساعد في فهم السلوك البشري وبعضها الآخر صمم كإطار عمل للتداخلات السلوكية إلا أن غايتها غير ثابتة المبدأ.

➢ثانيا- المداخل المنظرة للمؤسسة:

1- النظرية البنيوية Structuralism:

استثمر علم الاجتماع فكرة البناء والوظيفة في دراستة للمجتمعات والجماعات و المؤسسات والمنظمات.

فالمؤسسة او النسق الفرعي له بناء يتحلل الى عناصر بنيوية يطلق عليها الادوار , ولكل دور وظيفة , وهذه الوظائف مكملة بعضها لبعض .ذالك ان التكامل يكون بين البنى وبين الوظائف كما تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية

فالنظرية البنيوية من النظريات الأساسية التي لا مفر من اللجوء إليها عند الحديث عن المؤسسة؛ لأن كل مؤسسة هي بنية و لا يمكن أن توجد مؤسسة بدون بنية.

و بما أن البناء يمثل شبكة العلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة لأي نسق فإن البنيوية هي دراسة هذه العلاقات و وظيفتها في استمرار ذلك النسق؛ و بعبارة أخرى فالبنيوية هي محاولة تفسير الظواهر عن طريق فكرة البنيان أي المجموع المكون من عناصر متصلة ببعضها، فمفهوم البنيوية يحتوي[1]:

- الترابط بين الأجزاء: فكل جزء تابع للأجزاء الأخرى و متعلق بها.

- التنظيم: فالترابط و التناسق بين الأجزاء يحتوي ضمنيا على تنظيم دائم نسبيا يسير الأجزاء المكونة للبناء بشكل واضح و محدد.

- النشاط: بما أن البناء يحتوي على تنظيم يتحدد نمطه بنوع النشاط الذي يتخذه فكل جزء في البناء يقوم بوظيفة، و من ثم تسعى وظائف تلك الأجزاء إلى تحقيق وظيفة البناء ككل.

و تقوم النظرية البنيوية على مجموعة من المبادئ :

1 - تتكون المؤسسة مهما يكن غرضها وحجمها من أجزاء ووحدات ،مختلفة بعضها عن بعض وعلى الرغم من

[1] أحمد أبو زيد: **المدخل إلى البنائية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1995، ص45.

اختلافها إلا انها مترابطة ومتساندة ومتجاوبة مع الأخرى.

2 – المجتمع أو الجماعة أو المؤسسة يمكن تحليلها تحليلا بنيويا وظيفيا إلى أجزاء وعناصر أولية ،أي أن المؤسسة تتكون من أجزاء أو عناصر لكل منها وظائفها الأساسية.

3– الأجزاء التي تحلل إليها المؤسسة أو المجتمع أو الظاهرة الاجتماعية إنما هي أجزاء متكاملة ,فكل جزء يكمل الجزء الأخر وان أي تغيير يطرأ على احد الأجزاء لابد أن ينعكس على بقية الأجزاء وبالتالي يحدث ما يسمى بعملية التغير الاجتماعي من هنا تفسر النظرية البنيوية الوظيفية التغير الاجتماعي بتغير جزئي يطرأ على احد الوحدات أو العناصر التركيبية وهذا التغير سرعان ما يؤثر في بقية الأجزاء إذ يغيرها من طور إلى طور آخر.

4 – أن كل جزء من أجزاء المؤسسة أو النسق له وظائف بنيوية نابعة من طبيعة الجزء ، وهذه الوظائف مختلفة نتيجة اختلاف الأجزاء أو الوحدات التركيبية ,وعلى الرغم من اختلاف الوظائف فان هناك درجة من التكامل بينها .لذا فوظائف البنى المؤسسية مختلفة ولكن على الرغم من الاختلاف فان هناك تكاملا واضحا بينهما.

5 – الوظائف التي تؤديها الجماعة أو المؤسسة أو يؤديها المجتمع إنما تشبع حاجات الأفراد المنتمين أو حاجات المؤسسات الأخرى ,والحاجات التي تشبعها المؤسسات قد تكون حاجات أساسية أو حاجات اجتماعية أو حاجات روحية

6الوظائف التي تؤديها المؤسسة أو الجماعة قد تكون وظائف ظاهرة أو كامنة أو وظائف بناءة أو وظائف هدامة

7– وجود نظام قيمي أو معياري يسير البنى الهيكلية للمجتمع أو المؤسسة. فالنظام القيمي هو الذي يقسم العمل على الأفراد ويحدد واجبات كل فرد وحقوقه,كما يحدد أساليب اتصاله وتفاعله مع الأخرين ، إضافة إلى تحديده لماهية الأفعال التي يكافأ عليها الفرد او يعاقب

8تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية بنظام اتصال أو علاقات إنسانية تمرر عن طريقه المعلومات والإيعازات من المراكز القيادية إلى المراكز القاعدية أو من المراكز الأخيرة إلى المراكز القيادية.

9– تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية بنظامي سلة ومنزلة ،فنظام السلطة في المجتمع أو المؤسسة هو الذي يتخذ القرارات ويصدر الإيعازات والأوامر إلى الأدوار الوسطية أو القاعدية لكي توضع موضع التنفيذ ،فهناك في النظام أدوار تصدر الأوامر وهناك ادوار تطيعها .

أما نظام المنزلة فهو النظام الذي يقضي بمنح الامتيازات والمكافاءات للمعلمين الجيدين لشدهم والآخرين من زملائهم إلى العمل الذي يمارسونه، علما بأن الموازنة بين نظامي السلطة والمنزلة هي شيء ضروري لديمومة وفاعلية المؤسسة أو النظام أو النسق.

2– النظرية الوظيفية functional theory:

المفهوم الأساسي هنا هو الأنشطة التي تم إنجازها من قبل البناءات، فالوظيفية تعني نوع العمل أو النشاط الذي يمكن للبناء أداؤه بوضوح لتحقيق أهداف معينة، و يرى البعض الأخر أن الوظيفية هي التفسير الذي يمكنه مساعدتنا على الإحاطة بوجود مؤسسة ما، سواء في غياب المعلومات التاريخية حول مسار تكوينها، أم أثناء

الرجوع إلى المعلومات التاريخية المتوفرة[1].

فالوظيفية تسعى إلى الترابط و التكامل بين أجزاء البناء، و مدى تناسق نشاطات تلك الأجزاء، و الكيفية التي تساعد هذه النشاطات على بقاء البناء و المحافظة عليه من الاختلالات و الاضطرابات؛ و من ثم معرفة مدى تحقيق البناء لأهدافه و طموحاته، أو الوظائف الهدامة التي تتناقض معه و تحول دون تحقيق أهدافه.

و باختصار يقصد بالوظيفية النشاط لتحقيق هدف، و بالنسبة للمؤسسة ما تقوم به في إطار الأهداف التي أنشأت من أجلها، لأن أكثر التنافس بين المؤسسات يكون بين تلك التي تقدم نفس الخدمات مثلا، و وجود مؤسسة ما يستمر باستمرار الطلب على تلك الخدمات.

وتصف النظرية الوظيفية البناء الاجتماعي في ضوء فكرة النسق الاجتماعي،والعناصر التي يعتمد بعضها على بعض وتتعاون وتتساند من أجل تحقيق أهداف التنظيم الاجتماعي، وقد تمثل هذا الاتجاه في دراسات بارسونز

فجميع الأنساق عليها العمل والتعاضد من أجل حل كل المشاكل التي تعترضها، وذلك لكي يكتب لها البقاء والاستقرار والاستمرار في تنفيذ خططها وإنجاز أهدافها، وهذه المشكلات تتعلق بالتوافق وتحديد الهدف، والتكامل، وتدعيم النمط، كما أن لكل مستوى من مستويات التنظيم الاجتماعي مشكلاته الخاصة به، فالمستوى الفني من واجباته السهر على تحقيق أهداف التنظيم، أما المستوى الإداري فيقوم بالعمل من أجل تكامل التنظيم، في حين أن الإدارة العليا تعمل على توحيد التنظيم وربطه بالمجتمع الأكبر، ويستخدم هذا المنظور في دراسة العلاقات الصناعية على أساس أنه تصور يتسم بالشمول والعمومية.

3- التفاعلية الرمزية Symbolic interactionnism:

لأن التفاعلية الرمزية هي اتجاه يحاول أن يصور الاحتمالات الممكنة التي تواجه عملية التفاعل بين الأفراد، و خاصة فيما يتعلق بتكوين الذات، لذا يقصد بها ذلك الجانب المتعلق بالتفاعلات و استخدام الرموز؛ فالرموز المرتبطة بالاحترام و التعالي و الغرور و التواضع و الكرم... الخ تلعب دورا في علاقاتهم مع المؤسسة، و تشكل التفاعلية الرمزية خطوة إضافية تتجاوز البنائية و الوظيفية؛ بمعنى وجود جانب إنساني خاص ضمن بناء المؤسسة ووظائفها[2].

فالتفاعلية الرمزية يمكن أخذها لترميز الحوادث الاجتماعية، و هذه العملية لا تتضمن الأشياء العادية و التافهة، بل تتضمن الأشياء ذات القيمة، و التي لا ينظر إليها كأشياء هامة بذاتها، بل تشير إلى أفكار و أفعال ذات آثار هامة في المجتمع؛ إذ تشكل ممارسة اجتماعية، و تكشف أبعاد الفعل الاجتماعي، و عن طريقها يمكن ترميز الحوادث الاجتماعية[3].

---

[1] خليل أحمد خليل: **المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع**، دار الحداثة، بيروت، 1984، (الوظيفية).

[2] محمد علي محمد و آخرون: **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، (التفاعلية الرمزية).

[3] درية السيد حافظ: **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص285.

من هذا المنطلق تكون نظرية التفاعل الرمزي الاتجاه المناسب لدراسة موضوع المسارات الاجتماعية و الثقافية و علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي كونها تمكن الطالبة من ربط تفاعلات الرموز الاجتماعية المحيطة بالمرأة المقاولة و دورها في تحديد علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي.

4- نظرية التنافر المعرفي:

يوجد التنافر المعرفي عندما تكون هناك علاقة متضاربة بين عنصرين معرفيين أو أكثر مثل: المعرفة، اتجاه، أو رأي يختص بأي شيء، سلوك أحد الأفراد، و تظهر حالة التنافر المعرفي عندما يتعارض أحد هذه العناصر[1].

إن الفكرة الأساسية في هذه النظرية هي أنه في حالة ما إذا كانت مؤسسة اقتصادية تملك عناصر معرفية متنافرة مع بعضها فإنها تقوم بمحاولة لجعلهم منسجمين إذا كانت فعلا تعتقد بقيمة الربح كأساس للاستمرار و البقاء في سوق تتنافر فيه مؤسسات عمومية و خاصة، حيث يتضح لمسئولي تلك المؤسسة أهمية جلب المستهلك و تتبين لهم أضرار نفور المستهلك، فتقوم إدارة تلك المؤسسة بعملية تغيير في معاملاتها مع المستهلكين بشكل يحل الانسجام محل التنافر أي تتوقف السلوكات و المعاملات السيئة مع المستهلكين، فهذه النظرية تقرر أن السلوك أو الاتجاه لهذه المؤسسة لابد من أن يتغير حتى يحدث الانسجام، إذ تفترض وجود قدرة من الوعي من طرف المؤسسة كشخص معنوي، تجعلها تتجه نحو التخلص من التنافر.

5- النظرية الماركسية:

عالجت النظرية الماركسية موضوع المؤسسات من خلال تناولها للتنظيمات الاجتماعية ومقدار تأثيرها في مستويات الأداء والإنتاجية، كالصراع الطبقي، والبناء الاجتماعي وقضايا الإنتاج، وظروف العمل المتنوعة وقضايا التغير والتطور ضمن التنظيمات الصناعية وخارجها .وتعد مشكلة الاغتراب واحدة من القضايا التي يمكن من خلالها معرفة العناصر الأساسية في التحليل الماركسي المتعلقة بقضايا التنظيم عامة، والتنظيم خاصة الصناعي.

يتكون البناء الاجتماعي للتنظيم بمعناه العام المرادف لمفهوم المجتمع وفق المنظور الماركسي من بنيتين أساسيتين[2] :

1- البنية التحتية وتتألف البنية التحتية من علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج.

2- البنية الفوقية وتتألف البنية الفوقية من السياسة، والقانون، والفن، والأدب، والفلسفة، والدين، ويحدث التغير في البناء الاجتماعي نتيجة التفاعلات التي تحدث في البنية التحتية، أي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والتي يسميه ماركس بالعلاقات الاجتماعية.

ولم يحتل موضوع التنظيم الاجتماعي بصفة عامة و المؤسسات بصفة خاصة مكاناً أساسياً في النظرية الماركسية، على الرغم من أنها أسهمت في شرح قضايا التنظيم البيروقراطي الرأسمالي وتفسيره، من خلال معالجتها

[1] محمود أبو النيل: **معجم علم النفس**، دار النهضة العربية، بيروت، (التنافر المعرفي).

[2] الحسيني السيد محمد :**النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، دار المعارف، مصر، ط1975 ، 1 ،ص 38،39.

لمسائل الصراع الطبقي، وأزمة المجتمع الرأسمالي وحتمية المجتمع الشيوعي، إذ رأى التحليل الماركسي أن التنظيمات البيروقراطية أداة طيعة تستخدمها التنظيمات الاجتماعية الرأسمالية والطبقة المالكة الحاكمة من أجل إحكام السيطرة على العمال واستغلالهم بأشكال متعددة .

فتنظيمات العمل في المجتمع الصناعي الرأسمالي وفق التحليل الماركسي هي تنظيمات بيروقراطية، وهي لا تشغل وضعاً عضوياً في البناء الاجتماعي، فضلاً عن أنها لا ترتبط بعملية الإنتاج ارتباطاً مباشراً، فوجودها وجود مؤقت، ونموها نمو طفيلي، ومهمتها الأساسية هي الاحتفاظ بالأوضاع الراهنة التي تتمثل في استغلال الطبقات الحاكمة للطبقات المحكومة، وفي ظل هذه الظروف يصبح نمو هذه التنظيمات أمراً حتمياً في مجتمع ينقسم إلى طبقات، ويسعى باستمرار إلى تدعيم التقسيمات الطبقية والحفاظ عليه.

6 –النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للمؤسسة:

يعتبر الكلاسيكيون وخاصة منهم آدم سميث من الأوائل الذين فكروا في وظيفة المؤسسة في المجتمع ودورها في بناء مجتمع مثالي.وتتلخص أفكارها فيما يلي [1]:

- العقلانية التامة لكل الأطراف، والبحث عن تعظيم الربح، والمعلومات التامة.
- تنظر للمؤسسة من خلال وظيفة الإنتاج.
- تعتبر المؤسسة بمثابة "علبة سوداء" أي هناك تجاهل تام لتنظيمها وكيفية تشغيلها.
- تعمل المؤسسة في محيط معروف ومؤكد ويمكن التحكم فيه، يسود سوقه المنافسة التامة.
- الفرد يتصرف "كرجل اقتصادي" يسعى إلى تحقيق مصالحه، وهو مثل السوق تحركه يد خفية. والسوق هو الذي يسمح للفرد بتلبية احتياجاته مقابل عرضه هو لقوة عمله المتخصصة، وهنا تظهر المؤسسة كمكان للتبادل (سوق) يتحدد فيها سعر التوازن (قوة عمل/تلبية حاجات).

7–النظريات الاقتصادية الحديثة للمؤسسة:

تعيد النظر في الأفكار الكلاسيكية حول المؤسسة: عقلانية تامة، معلومات تامة، الرجل الاقتصادي، منافسة تامة... من بينها النظريات التعاقدية Les théorie contractuelles والتي ترى أن وجود المؤسسة وتسييرها يؤدي إلى التعاقد مع كثير من المتعاملين سواء كانوا موجودين بداخل المؤسسة أم خارجها . هذه العقود ضرورية حتى تتم عملية التبادل، لكن لها تكاليف وأشكال بديلة (سوق أو مؤسسة) ولها حقوق قابلة للتفاوض. وتعبر النظريات الثلاثة الآتية عن المداخل التعاقدية :

7–1 نظرية تكاليف المبادلة: La théorie des couts de transaction :

من أهم روادها . Williamson ; Coase (1937) ترى هذه النظرية أن المؤسسة هي شكل من أشكال التنظيمات التي تتحمل تكاليف المبادلة حينما تتوجه إلى السوق .

وتتمثل تكاليف المبادلة في تكاليف تشغيل نظام التبادل في اقتصاد السوق ومنها: تكاليف التفاوض، تكاليف

[1] Jean longatte ,Jacques muller :**Economie d'entreprise**, Dunod, paris,2004,p23

ابرام العقود والرقابة عليها ، تكاليف تحويل حقوق الملكية كموضوع للتبادل . يرى Coaseأن حينما تقوم المؤسسة ببعض المهام سوف تخفض من تكاليف التبادل الناتجة عن اللجوء إلى السوق، وهنا تكون المؤسسة بديل للسوق دون أن تحل محله تماما لأن ذلك سيتسبب في خلق تكاليف تنظيمية . لذلك فإنه ليس من الفاعلية أن تعوض المؤسسة السوق إلا حينما تكون تكاليف التبادل أكبر من التكاليف التنظيمية.

2-7 نظرية حقوق الملكية: La théorie des droits de propriété :من أهم روادها Demetz ; Alchian (1972) . ترى هذه النظرية أن كل مؤسسة قابلة للتسيير والتأكيد هنا هو على ضرورة الفصل بين ملكية المؤسسة وتسييرها. فالمالك والمسير ليس لهما نفس الأهداف ولا نفس المعلومات ولا نفس إمكانيات ووسائل التصرف. فالمالك يفوض للمسير توكيل لتسيير حقوق ملكيته . هذا النوع من التفويض هو عقد يعطي مجال للرقابة والصراعات والتأثير ولعب السلطة (خاصة من خلال الأسواق المالية) والتي يجب تسييرها .

كل مبادلة بين الوكلاء Agents هي تبادل لحقوق الملكية على أشياء . وبهذا أعطت هذه النظرية شكل جديد للعلاقات السائدة في المؤسسة والمتمثلة في العلاقات التعاقدية من خلال التنازل عن حقوق الملكية.

3-7 نظرية الوكالة:La théorie de l'agence : [1]من أهم روادها Jensen ; Merckling (1976)تعيد هذه النظرية صياغة النظريتين السابقتين (تكاليف المبادلة – حقوق الملكية)، حيث ترى أن المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من العقود المبرمة والتي يجب المبادرة إليها وتنفيذها والرقابة عليها

تعرف علاقة الوكالة على أنها عقد يبين أن شخص أو مجموعة أشخاص يسمى الرئيسي Le principale يكلف شخص آخر يسمى الوكيل L'agent تنفيذ باسمه مهمة معينة ، مما يتطلب من الرئيسي تفويض جزء من سلطته في اتخاذ القرار إلى الوكيل . تسود هذه العلاقة (الرئيسي/الوكيل) حالة اللاتماثل L'asymétrie في المعلومات أي المعلومة التي يعرفها الشخصان ليست نفسها، فالوكيل عموما له معارف أكثر من الرئيسي حول المهمة التي يجب أن يقوم بها مما يؤدي إلى القول أن العقد غير تام . وإذا أراد الرئيسي مراقبة الوكيل فعليه تحمل تكاليف أخرى للوكالة (مثلا من خلال مفتشي الحسابات، تكاليف تحفيزية

تخلص النظرية إلى : كل علاقة تعاقدية سواء كانت داخلية أم خارجية عن المؤسسة هي علاقة وكالة، وعليه فإن المؤسسة لا توجد بها علاقات سلطوية بل علاقات تعاقدية أي وكالة.

8- نقد و تقييم النظريات:

فيما يتعلق بالنظرية البنيوية و الوظيفية فقد انصب التركيز على الجوانب الثابتة من النسق الاجتماعي أكثر من الاهتمام بالأبعاد الديناميكية المتغيرة, وكانت الأبعاد الثقافية للنسق الاجتماعي أكثر استخداما في التفسير من غيرها من مكونات النسق كما يؤخذ على الاتجاهين البنائي و الوظيفي انه أحادي النظرة,بمعنى أنه لا يرى ويبحث في النسق الاجتماعي إلا أبعاد التوازن والوظائف وتحقيق الأهداف, فلا يهتم بتحليل أبعاد أخرى مثل

[1] Jean longatte ,Jacques muller ,Ebid,p29.

أبعاد التغير والإظطراب والأمراض والمشكلات الاجتماعية.

أما النظرية الماركسية ومع أن فكرة مدرسة الصراع الطبقي لها مبرراتها الخاصة في إدانة الطبقة الرأسمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر ، إلا أن تحليلها يعجز عن تحديد هوية الطبقات الاجتماعية المختلفة في التاريخ. حيث تقتصر نظرتها على رؤية طبقتين فقط ؛ هما : طبقة العمال وهي الطبقة المستعبَدة ، وطبقة الرأسماليين وهي الطبقة المستعبِدة. ولما كانت الطبقة العمّاليّة تنتج بعرقها وجهدها ثروة زائدة تفيض عن حاجات المنتجين الأساسية ، أصبح هم الطبقة الرأسمالية . حينئذ تجميع الثروة الفائضة من الانتاج الاجتماعي الكلي .وهذا الأسلوب الرأسمالي في العمل هو الذي أنتج تراكماً للثروة في طبقة ، وحرماناً لها في طبقة أخرى. وبذلك أصبحت الثروة الفائضة أمّا ملكية وسائل الانتاج التي تتحدث عنها النظرية الماركسية فإنها وان كانت موجودة في عالم اليوم ، إلا أن العديد من هذه المؤسسات الصناعية الكبيرة تقع تحت ملكية الألوف من أصحاب الأسهم والسندات ، وتدار من قبل موظفين يتقاضون أجوراً معينة على جهدهم وعملهم وفي نهاية المطاف ، توزع أرباح هذه المؤسسات على الأسهم ومالكيها بالتساوي. فتراكم الثروة في هذه المؤسسات إذن ، يختلف اليوم عما كان عليه الوضع الاقتصادي في القرن التاسع عشر. فملكية وسائل الانتاج تختلف حتماً عن السيطرة على وسائل الانتاج. فأين يضع (ماركس) هذه الطبقة الجديدة من مدراء الشركات و المقاولين ، وعلماء المختبرات ، والمحاسبين الذين يتقاضون أجوراً كبيرة على أعمالهم ولكنهم لا يسيطرون على وسائل الانتاج؟

➢ثالثا– المعالجة النظرية لظاهرة المرأة المقاولة:

في النظرية السوسيولوجية نجد أن الدراسات حول المرأة لم تحظى باهتمام واسع، حيث كانت مناقشة قضايا المرأة تأتي ضمن موضوعات الزواج و الأسرة، حيث كان الاعتقاد السائد بخصوص المرأة على مستوى المجتمع متمثلا في جملة واضحة فحواها أن "البيت هو المكان الطبيعي للمرأة"[1].

1– المرأة المقاولة في النظرية المادية الجدلية:

يعتمد هذا الاتجاه على الجانب الاقتصادي للمجتمع و أثره على العلاقات الاجتماعية. فالمرأة نجدها في كل المراحل التاريخية[2]، لأنها تجعل من الإنتاج ووسائله أساسا لتمتين العلاقات الاقتصادية، حيث تفسر هذه النظرية علاقة المرأة بالرجل في سياق تفسيرها لتاريخ المجتمعات البشرية ابتداء من العصور الحجرية أين لم يكن هناك اختلاف بين المرأة و الرجل في الأدوار و لم تكن الحقوق محددة لكل منهما[3]. حيث يعتمد الاقتصاد في هذا العصر على الزراعة و الرعي، و قد رجح الكثير من المؤرخين أن تكون المرأة هي مكتشفة الزراعة البدائية لخبرتها الطويلة في التقاط الثمار و الجذور، و معرفتها بما يؤكل و ما لا يؤكل، و قد ترتب على هذه الأهمية الاقتصادية للمرأة في مجتمع الزراعة البدائية نشوء آثار بعيدة المدى في نطاق القانون و نظام الأسرة؛ فقد فسحت للمرأة

[1] عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام: **العولمة و قضايا المرأة**، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات و البحوث و الخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، 3-4 مارس 2002، ص108.

[2] عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام: المرجع السابق، ص23.

[3] حكمت أبو زيد: **إمكانيات المرأة العربية في العمل السياسي**، عن ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول المرأة، 1982، ص154.

مكانة سياسية و اجتماعية لا تقل عن مكانة الرجل إن لم تكن تتصدرها[1].

ثم في المرحلة الإقطاعية؛ الحياة فيها كانت عبارة عن قتال، و نظرا لضعف المرأة الجسدية و عدم إمكانها خوض غمار الحرب سلبت منها حقوقها. و من نتائج ذلك العصر أن حرمت المرأة من حق التملك فعمدوا إلى تمييز الذكور و تفضيلهم عنهن بالإرث[2].

فاضطهاد المرأة في التفسير المادي كان وليد الملكية الخاصة، و هذا نتيجة الاضطهاد الطبقي أيضا، كما أن توزيع المسؤوليات بين الرجل و المرأة ارتبط أصلا بنظام تقسيم العمل الذي أفرزته الأطوار العديدة من الصراع الطبقي في مراحل الاضطهاد الطبقي الحاد أرغمت المرأة على العبودية المنزلية، بحيث تعاظمت الملكية الفردية و الاتجاه الاستقلالي؛ و من ثم فرض القهر على المرأة بتحويلها إلى أداة لخدمة الرجل.

فالمادية التاريخية ترى دور المرأة يتحدد في التنمية الاقتصادية من خلال ما تؤديه من أعمال في مرحلة تاريخية معينة ضمن نظام اقتصادي محدد[3].

2- المرأة المقاولة في النظرية الاجتماعية النسوية:

تهتم النظرية الاجتماعية النسوية بالحياة الخاصة الملازمة للعلاقة بين المرأة و الرجل، كما تهتم بالتغيرات التي تصاحب هذه العلاقة، خاصة مع اقتحام النساء المتزايد للحياة العامة، و على مبدأ تكافؤ الفرص، إذ ترى أنه كلما كانت المرأة مساوية للرجل كلما اتسعت لها رقعة المشاركة في البناء و المساهمة في التنمية.

و تقوم هذه النظرية على نقد النظرية الاجتماعية البيولوجية التي ترى في تقسيم العمل الجنسي عنصرا أساسيا في وجود تمييز بين الجنسين، فالمراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات الإنسانية خصت الرجل بالسعي لتلبية متطلبات أسرته و حمايتها، و خصت المرأة بالإنجاب و الرعاية (كما رأينا في الجدلية المادية). هذا التقسيم وضع الرجل في مرتبة عليا و المرأة في مرتبة دنيا. هذا الوضع مكن الرجل من بسط هيمنته على شؤون الحياة الاجتماعية و السياسية والاقتصادية. و قد نتج عن هذا توزيع اجتماعي غير عادل للأدوار و المسؤوليات، السبب الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بالحركات النسائية التحررية؛ وهي حركات اجتماعية و سياسية اتخذتها فئة اجتماعية تطالب بتغيير عام و شامل لوضعية المرأة في المجتمع[4].

ومن أهداف هذه الحركات: المطالبة بالمساواة بين الجنسين، التوسع في الحقوق القانونية و السياسية للمرأة، و حقها في العمل و الوظائف و الأجور؛ و يرجع هذا للأسس التي بني عليها المجتمع الغربي، فكما هو معروف أن الرأسمالية تشكلت على قاعدة التقسيم الجنسي و الاجتماعي للعمل، الشيء الذي جعل هذه الحركات تركز في العقدين الأخيرين على وضعية المرأة الاقتصادية و العائلية و المهنية، والهدف هو تكثيف المشاركة

---

[1] ثروت أنيس الأسيوطي: **نظام الأسرة بين الاقتصاد و الدين**، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، د ط، القاهرة، ص104.

[2] سامية بادي: **المرأة و المشاركة السياسية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2003-2004، ص73.

[3] باسم كيال: **سيكولوجية المرأة**، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، د ط، 1983، ص4

[4] ثروت أنيس الأسيوطي، مرجع سابق، ص107.

النسائية في نظام الإنتاج. وقد أدت الثورات التحريرية في العصور الحديثة دورا كبيرا في تقرير الحقوق الإنسانية و القضاء على الآراء و النظريات التي كانت تنادي بعدم المساواة بين المرأة والرجل؛ وأصبح التطور الديمقراطي يستلزم تمتع المرأة بحقوقها كاملة حتى تستطيع أن تساهم بدورها الطبيعي و تضطلع بمسؤولياتها في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية[1]. ولقد ركزت أطروحة النظرية الاجتماعية الكلاسيكية على خصائص الحياة العامة، نشأتها وأشكال تطورها، متغافلة بذلك الحياة الخاصة التي تمثلها النساء. وهنا تنتقد النظرية النسوية تلك الأطروحات في تلك الفترة لافتقارها إلى نظرية العلاقة النوعية بين الجنسين النوع الاجتماعي-الجنوسة، و تفتقر إلى إظهار التباين بين الرجال و النساء.

3- المرأة المقاولة و نظرية النوع الاجتماعي:

إن فكرة النوع الاجتماعي من وجهة نظر السوسيو-اقتصادية يعني أن المرأة يجب أن يكون لها الحق في العمل مثلها مثل الرجل، و قد عرفت هذه النظرية اتجاهين:

3-1- الاتجاه الليبرالي المعتدل:

قامت الباحثة روزابيث موس كانتر بدراسة في الشركات الكبرى، و حللت فيها السبل التي أقصيت فيها النساء عن مراكز التأثير و القوة، و تبين هذه الدراسة بصورة معمقة و موسعة الأساليب التي تحرم فيها النساء في المجتمع الأمريكي من فرص التقدم و الارتقاء في هذه الشركات، و من الدخول في شبكة العلاقات الاجتماعية و الشخصية التي تلعب في العادة دورا مؤثرا في تحقيق التقدم الوظيفي.

فالمشكلة الجوهرية في نظرها تكمن في القوة و السلطة لا في الجنوسة، فوضع المرأة المستضعف لا يعود في أصوله إلى الأنوثة بحد ذاتها؛ بل يرجع أساسا إلى أنها لم تحقق مواقع قوة كافية داخل المنظمات، و ترى أن هذا الخلل سيتناقص مع مرور الزمن لأن عدد النساء في الحياة العامة و الحياة التجارية في تزايد كبير[2].

3-2- الاتجاه الراديكالي المتطرف:

يمثله كاتي فيرغيسون، ويرتبط هذا الاتجاه بالقيم و أنماط الهيمنة الذكورية؛ مما أخضع النساء منذ لحظة انضمامهن إلى هذه المؤسسات لمرتبة متدنية في الهيكل التنظيمي، و لا خيار أمام النساء في هذه الحالة إلا إقامة مؤسساتهن و منظماتهن و شركاتهن الخاصة على أسس تختلف تماما عن تلك التي يقيمها و يسيطر عليها الرجال.

4- المرأة المقاولة في النظرية الاقتصادية الحديثة:

و يرى أصحاب هذه النظرية أن أدوار المرأة في التنمية الاجتماعية مرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي القائم و ما يطرأ على هذا البناء من تغيرات، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل المختلفة للمرأة، و قد أدت هذه الثورة الاجتماعية إلى تغيرات في البنى الاجتماعية، حيث تم توزيع جديد لأدوار ووظائف الأفراد داخل المجتمع، لأن

[1] صالح بن حمد العساف: **مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية و التعليم**، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1986، ص11.

[2] أنتوني جيدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4، 2005، ص422.

النمط المعيشي تغير، و هذا التغير ساهم في فتح مجالات فرص التعليم و التكوين أمام المرأة ليمكنها من العمل الذي يصنع لها مكانة اجتماعية و عائد مادي تساهم من خلاله في المصاريف الأسرية.

أما المرأة في العالم الثالث فقد ظلت أسيرة النظرة التقليدية التي تعطيها الأدوار الثانوية، لأن الأدوار الرئيسية من اختصاص الرجل؛ و بالتالي عليها أن تتخلى عن التقاليد البالية التي فرضت عليها العيش في إطار أبوي صارم ساهم بشكل كبير في استمرارية الدور التابع للمرأة، و جعلها تتأخر في مسارها حول تحقيق ذاتها. إضافة إلى دور الاستعمار الذي ساهم في تدني وضع المرأة[1].

5- نقد و تقييم النظريات :

عودة إلى أطروحات النظرية الاجتماعية الكلاسيكية و التي طورت في أوربا، نلاحظ أنها أطروحات ركزت على خصائص الحياة العامة: نشأتها و أشكال تطورها، متغافلة بذلك الحياة الخاصة التي تمثلها النساء. وهنا تنتقد النظرية النسوية تلك الأطروحات في تلك الفترة لافتقارها إلى نظرية العلاقة النوعية بين الجنسين (الجندر- النوع الاجتماعي – الجنوسة) و تفتقر إلى إظهار التباين بين الرجال و النساء و تعتبر هذه الانتقادات عواميد النظرية الاجتماعية المعاصرة. و باختصار، فإن عدم تحليل الحياة الخاصة للعالم الاجتماعي يثبت بأن النظرية المبكرة لعلم الاجتماع لم تقم بطرح وافٍ ومكتمل لمعرفة و فهم كل أجزاء العالم الاجتماعي

كما أن تنظر النظرية النسوية و نظريات النوع الاجتماعي في العالم من زاوية أقلية غير معترف بها و غير منظورة حتى الآن و هي النساء ، أملا في اكتشاف الطرق الأساسية التي بواسطتها تساعد أنشطة هذه الأقلية في خلق عالم النساء ، و قد أسهمت هذه الرؤية في تنقيح فهمنا لمعظم الموضوعات و منها الحياة الاجتماعية و من هذا المنطلق بدأ أنصار النظرية النسوية في تحدي نظرية علم الاجتماع ، و من يجاهرن بهذا التحدي يزعمن أن علماء الاجتماع يرفضون بإصرار رؤى العلم الجديد للمرأة في فهم علم الاجتماع للعالم الاجتماعي، و بذا انعزلت عالمات الاجتماع النسوي عن التيار الرئيسي لعلم الاجتماع و اختزلت النظرية النسوية الشاملة للتنظيم الاجتماعي إلى متغير بحثي واحد هو الجنس و إلى نمط بسيط للدور الاجتماعي هو النوع الاجتماعي (الجندر).

[1] سيد عبد الفتاح عفيفي: **بحوث في علم الاجتماع المعاصر**، الفكر العربي، مصر، 1996، ص30.

خلاصة:

من خلال الإطلاع على الرصيد النظري الذي يعالج ظاهرة المقاول من جهة و المقاوَلة من جهة أخرى و المرأة المقاولة من جهة ثالثة ، فقد تم تحديد التوجهات النظرية للبحث ، ما يعني أن عملية تفسير البيانات التي سيتم جمعها لاحقا ستستند بالضرورة للإتجاهات النظرية المهتمة بموضوع الدراسة.

الفصل الثالث

المقاول بين المنظور و الواقع

الفصل الثالث: المقاول بين المنظور و الواقع

تمهيد

أولا: التطور التاريخي للمقاول

1- المقاول في نمط الإنتاج الإقطاعي

2- المقاول وميلاد القيم البرجوازية

3- المقاول في نمط الإنتاج الرأسمالي

4- المقاول في المرحلة الاحتكارية (الإمبريالية)

5- أسباب بروز المقاولين

ثانيا: العقلانية وفكر المقاول

1- العقلانية و الرأسمالية

2- مختلف المستويات المتحكمة في سلوك المقاول

ثالثا: ظهور المقاول الجزائري

1- نمط الإنتاج المسيطر في الجزائر.

2- تطور البرجوازية في الجزائر

3- القطاع الخاص في الجزائر

4- محفزات الاستثمار لدى المقاول الجزائري

5- أنواع المقاولين الجزائريين

خلاصة

تمهيد:

في علم الاجتماع لا يمكن الحديث عن أي ظاهرة دون إرجاعها إلى سياقاتها التاريخية و الفكرية، و هذا ما سنحاول القيام به في هذا الفصل، حيث سنتعرف على أهم المراحل التي مر بها المقاول، و التعريج على أهم الدراسات حوله، مع التركيز على خصائص الاقتصاد الرأسمالي السائد في معظم دول العالم، وما محل المقاول في خضمه.

➢ أولا: التطور التاريخي للمقاول

1- في نمط الإنتاج الإقطاعي:

1-1- لمحة عن نمط الإنتاج الإقطاعي:

بعد التطور المذهل في مصارعة الطبيعة انحل النظام العبودي وحل محله النظام الإقطاعي، إذ بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية بفعل الغزوات البربرية و سيطرة القبائل البدائية الجرمانية على ممتلكاتها، برزت إلى الوجود علاقات إنتاجية إقطاعية محل العلاقات العبودية، ما أدى إلى ظهور حكومات يقودها ملوك من أفراد القبائل الجرمانية الذين وزعوا الأراضي الزراعية بين حاشيتهم و أقربائهم و سيطروا بالقوة على مختلف أراضي الفلاحين الأحرار، إذ طبقوا نظاما للزراعة يدعى نظام القنانة أو رق الأرض، حيث يسمح هذا الأخير للإقطاعي بتقسيم أرضه إلى قسمين:

- قسم أول: يحتفظ به لنفسه ويلتزم الفلاحون الأقنان بزراعته له دون أجر إضافة إلى خدمات أخرى كعملهم في قصر الإقطاعي و تقديم ضرائب لمالك الأرض مقابل العمل؛

- قسم ثاني: من الأرض يستفيد منه كل واحد من الأقنان، حيث يقوم بزراعة حصته و استغلالها إضافة إلى زراعة أرض السيد[1].

فمنذ القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، كان النظام في أوروبا وفي إنجلترا تحديدا، قائما على أساس المقاطعات، كل مقاطعة يحكمها سيد يسمى اللورد و هو تابع للملك يعمل فيها عبيد أرقاء أو فلاحين أقنان، أما الأحرار فكانوا يعملون تارة في الزراعة و تارة أخرى أعمال حرفية و عسكرية، ويتسلم اللورد أو الإقطاعي جزءا ضخما من إنتاجهم و محاصيلهم[2].

1-2- خصائص نمط الإنتاج الإقطاعي:

يؤكد القانون الأساسي للأسلوب الإنتاج الإقطاعي على أن "الإقطاعيون في كل زمان ومكان يجتهدون للحصول على أكبر ما يمكن من المنتوج الفائض تحت شكل ريع عقاري إقطاعي عن طريق الاستثمار الإكراهي للفلاحين"[3].

و بفعل هذا التقسيم و الطبقية التي عرفها المجتمع آنذاك، كان لكل من هذه الطبقات دورها المنوط بها، فكانت طبقة النبلاء و الأسياد تسند إليها مهمة الحرب، و على طبقة الفلاحين العمل في أرض السيد، لأن الزراعة كانت تمثل أهم وجه من وجوه النشاط الاقتصادي و الذي يمد طبقة الملاك و الإقطاعيين بثراء ضخم لا يقاس به ثراء أي طبقة أخرى، حيث كان مصدر هذا الثراء هو الطبقة المسؤولة عن إنتاج المحاصيل أي طبقة الزراع[4].

---

[1] عبد الله سقور: **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص ص 48-49.

[2] خالد أبو القمصان: **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص12.

[3] عبد الله سقور، مرجع سابق، ص50.

[4] عادل أحمد حشيش: **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1974، ص97.

فجدد الإقطاعي شكل حصوله على الريع العقاري، لأنه أصبح لا يضمن الحصول على أحسن النتائج بسبب عدم اهتمام الفلاح برفع الإنتاجية، فظهر شكل آخر هو الريع العيني الذي يرغم و يجبر الفلاح على دفع المنتوج الفائض عن ضروراته للإقطاعي، أثار هذا الشكل اهتمام الفلاحين أكثر بالزراعة، فارتبط الإنتاج الزراعي فيما بعد بالسوق ليظهر شكل حديث و هو الريع النقدي و الذي بموجبه يدفع الفلاح للإقطاعي ثمن المنتوج نقدا بدلا من تسليمه في شكله العيني[1].

فأسلوب الإنتاج الإقطاعي أدى إلى التحديث في استخدام أدوات و طرق الزراعة إضافة إلى اهتمام الفلاحين بتحسين و تطوير الإنتاج، و بهذا يصدق التعبير اللاذع أن الأغنياء يزدادون غنى بينما الفقراء يعانون فقرا فوق فقر، فقد ظلت الوحدة السياسية التي لا تميز فيها للدولة و المجتمع سائدة في القرون الوسطى الأوروبية، و غاصت الدولة في المبنى الإقطاعي الاجتماعي، حيث كان الملك يمثل النبيل الأول بين مجموع النبلاء الذين يشكلون الأرستقراطية في نظام الطبقات السياسية السائدة، ومع تحول النبيل الأول إلى ملك مطلق أفقد النبلاء بالتدريج طبيعتهم السياسية، أو صفتهم كطبقة سياسية، و تحولوا إلى طبقة اجتماعية ذات امتيازات سياسية، زالت هي أيضا بالتطور التدريجي أو بالثورة.

فانطلقت الحداثة من مدن الإقطاع بعد ظهور الملكية المطلقة في نهايات الإقطاع و نظامه السياسي الاجتماعي، عندما تحولت الدولة إلى أداة أو إلى تنظيم مستقل يتميز عن المجتمع، فتطور هذا المجتمع إلى مجتمع المواطنين في المدينة الأوروبية الحرة نتيجة للامركزية الإقطاع، و تميز الدولة كهدف قائم بذاته و كملكية مطلقة وجدت أمامها كيان سمي المجتمع، فسادت فكرة إعادة إنتاج المجتمع لذاته خارج الدولة[2].

2- المقاول وميلاد القيم البرجوازية:

أدت انتفاضة الفلاحين التي شهدتها أوروبا الإقطاعية إلى نشوب حرب في كل من فرنسا، إنجلترا و ألمانيا. فاستفادت البرجوازية الأوروبية من الانقلاب على النظام الإقطاعي، بعد تحالف تم بينها وبين الأقنان ضد تعسف أمراء الإقطاع، و زاد نفوذ البرجوازية في شتى مجالات الحياة.

حيث ظهرت الطبقة الرأسمالية الحاكمة التي استبدلت العلاقات الإقطاعية بعلاقات رأسمالية قائمة على استخدام العمل المأجور فتراجعت الطبقة الإقطاعية التي دامت سيطرتها على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لسنوات طويلة في المجتمع الأوروبي.

لقد عرف القرن الخامس عشر تكون طبقتين مختلفتين في أوروبا هما:

- الطبقة البرجوازية المالكة لرأس المال و وسائل الإنتاج، والتي كان لها الدور الأساسي و الفعال.
- و الطبقة العاملة أو الشغيلة و التي اقتصرت وظيفتها على الإنتاج باعتبارها المالكة لقوة العمل.

فالبرجوازية إذن هي تلك الفئة التي تحكم وسائل الإنتاج الفكري أو المادي، و تعرض نتائج إنتاجها في

[1] عبد الله سقور، مرجع سابق، ص51.

[2] عزمي بشارة: **المجتمع المدني دراسة نقدية (مع الإشارة للمجتمع العربي)**، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص42.

السوق سواء كان من السلع أو الخدمات[1].

حيث تتضمن الملكية المقدرة على التصرف في كل من وسائل الإنتاج و منتجات نظام القوة المنتجة، حيث نميز بين الملكية الحقيقية لوسائل الإنتاج و الحق القانوني للملكية بمعنى الاستعمال وإساءة الاستعمال[2].

فواقع المجتمع البرجوازي الذي يقوم على أساس العمل المأجور هو مجتمع يسوده الصراع الطبقي، لأنه في فترة ازدهاره يعيش حالة صراع بين المالكين و غير المالكين لوسائل الإنتاج، وعليه أصبح المجتمع البرجوازي بالنسبة لماركس ظاهرة محددة تاريخيا، وهذا ما تعرض له في المجلد الأول من كتابه "رأس المال" فحدد هذه الظاهرة:

– أولا: بطريقة نشأتها، كالعملية التاريخية لانفصال المنتجين عن الشروط المادية لعملية الإنتاج، وامتداد الملكية من وسائل الإنتاج لتشمل الأرض و الصناعة...الخ؛

– ثانيا: بالفكر الذي يعبر عنها، أي الاقتصاد الذي صممه الفيزيوقراطيون و آدم سميث و آخرون؛

– ثالثا: حتمية زوال هذه الظاهرة نتيجة للتناقض بين قوى الإنتاج و طبيعتها الاجتماعية، و علاقات الإنتاج و طبيعتها الخاصة، أما منفذ هذا الحكم التاريخي فهي الطبقة العاملة و هي الوحيدة القادرة على ترجمة هذا التناقض اجتماعيا[3].

ففي المجتمع البرجوازي القائم على الإنتاج الصناعي و العمل المأجور و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، يظهر التبادل و التواصل والتكامل بين الأفراد كأنه تقسيم للعمل، يحول الإنسان إلى كائن مجرد[4]. فعلاقات الاتصال بين الأفراد محددة بمستوى معين لتطور قوى الإنتاج، و علاقات الإنتاج هي التي تحدد سيرورة الحياة الاجتماعية و السياسية بشكل عام.

فقبل الثورة الصناعية لم يكن المقاول مفاوضا و صاحب ورثة، بل كان ذلك الذي يقدم على المخاطرة الاقتصادية.

حيث تحدث كل من كارل ماركس و فريديريك إنجلز على القدرة البرجوازية في استنهاض القوة الإنتاجية، فالبرجوازية خلقت قوى إنتاجية أكثر عددا مما تم توفيره من قبل الأجيال السابقة.

كما أن هابرماس أكد أن البرجوازية تستمد سلطتها من الحاجة الدائمة لتجديد التقنيات.

أما فابر فيرى أن البرجوازية تحصلت على حقها في الوجود بفعل ديناميكيتها على مختلف الجبهات، فتطور المقاول البرجوازي، لأن مبرر البرجوازية هو ربح الأموال، لكن ليس بغرض صرفها بل لربح أموال أكثر قصد الادخار و تشغيل هذه الأموال و إعادة الإنتاج و مضاعفة الربح لبناء اقتصاد قوي.

لا شك أن البورجوازية قلبت النظام الفيودالي السابق الذي لم يعد يستجيب للحاجات الجديدة والأسواق الجديدة. فالمرور من المانفاكتورا إلى الإنتاج الآلي ستكون له انعكاسات على الإنتاج الصناعي مثلما

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962–1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص489.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو: **مدخل إلى الاقتصاد السياسي**، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص92.

[3] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص168.

[4] عزمي بشارة، المرجع السابق، ص170.

يحدث اليوم مع ظهور أشكال جديدة في الإنتاج.

لهذا تركز اهتمام كارل ماركس على الصراع الدائر حول من يملك وسائل الإنتاج ومن لا يملكها. وكان الاقتصاد في نظره المحدد الوحيد للأنظمة القيمية والدينية والتنظيمية للمجتمع والتاريخ ضرورة؛ أي أن هناك وجود قانون تاريخي حتمي وضروري للتطور تمر منه المجتمعات.

فالبورجوازية وهي تتطور تعمل على احتواء تناقضاتها، احتواء آخرها، الذي هو البروليتاريا، خوفا من انقلابه ضدها. لكن كارل ماركس ينطلق من تأكيد ثابت و ضرورة تاريخية وسببية تاريخية كذلك تقول بالتطور الحتمي الذي يجعل الطبقة اللاحقة أكثر تقدما من السابقة، وهي تحمل بذرة موتها بين مناكبها لتبرز طبقة أخرى. وفي حالة البورجوازية يرى ماركس بأن حاجتها إلى مراكمة الرأسمال جعلتها طبقة ثورية بامتياز، إن البورجوازية، حسب كارل ماركس، نتاج سيرورة تاريخية طويلة كان من أهم مميزاتها أنها مزقت الروابط المتعددة الألوان التي كانت تجمع الفرد بالسيد في المجتمع الفيودالي لتحل محلها رابطا جديدا بين الإنسان والإنسان يقوم على المصلحة العارية، وهو الرابط البارد؛ فهو رابط جعل الكرامة تابعة لقيمة التبادل؛ وبتعبير ماركس فإنه عوض الاستغلال المقنع بالأوهام الدينية والسياسية جعلت الاستغلال المفتوح المباشر كأساس للثروة. وتتمثل وجوه ثورتها في تغيير وظيفة الطبيب و القانوني والشاعر ورجل الدين ورجل العلم إلى أجراء، واختزلت العائلة في علاقة نقدية بسيطة. هكذا تكون البورجوازية قد حولت الأنظمة الاجتماعية والأخلاقية والبنيات لتفسح المجال للمجتمع الصناعي الجديد.

3- المقاول في نمط الإنتاج الرأسمالي:

3-1- تعريف الرأسمالية:

تعرف الرأسمالية كنظام اقتصادي مؤسس على جملة من الأفكار العلمية أو الفلسفية، يمكن تبسيط مفهومها ببعد اقتصادي هو أن الاقتصاد موارد وثروات، و الثروات بضائع و خدمات يمكن تقديرها و التعبير عنها بمبالغ مالية.

و الرأسمالية مشتقة من رأس المال الذي يكون على شكل عقار أو مصنع أو أرض أو نقود...الخ، و كل الأملاك التي يمكن بيعها أو شراءها أو تقويمها بمبالغ نقدية.

فالرأسماليون يمثلون نزعة فكرية تقدس حرية التملك و الثراء بلا حدود أو قيود، كاستجابة في نظرهم لميل طبيعي و نزعة متأصلة لدى الإنسان و هي حبه للمال و الثروة.

و رأس المال هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن الإنسان من إشباع كل حاجاته من بضائع و خدمات و تحقيق الرفاهية، إذ يمحورون الحياة الاقتصادية على رأس المال كغاية و دافع لأي مبادرة اقتصادية من الفرد أو الجماعة، أما العمال المساهمون في عملية الإنتاج فهم أجراء، لا يملكون ولا يسيرون و لا يحددون نوع البضاعة المنتجة و لا سعرها ولا حتى أجورهم التي تظل خاضعة لمبدأ العرض و الطلب.

و يعتبر آدم سميث أحد أقطاب الرأسمالية الذي يرى في الريع المادي الحافز و المحرك لأي مبادرة من خلال شعاره "دعه يعمل دعه يمر" الذي هو شعار الرأسماليين الذين يحصرون كل شيء في حافز الريع المادي و حرية الإنسان المطلقة في التملك و المبادرة.

و يعرفها كارل ماركس: بأنها نظام اقتصادي و اجتماعي مؤسس على البحث المنظم و المنظم للربح المادي بفعل استغلال العمال بوحشية من طرف الرأسماليين المالكين لوسائل الإنتاج و التبادل التجاري.

كما يعرفها شومبارت بأنها تنظيم يقوم على الاقتصاد التبادلي حيث تتعاون اعتياديا جماعتان مختلفتان، ترتبطان ببعضهما البعض عن طريق السوق و هما مالكا وسائل الإنتاج الذين هم عينة المديرون، و العمال المعدمون من هذه الملكية، و يهيمن على هذا التنظيم مبدأ النشاط المكتبي و العقلانية الاقتصادية[1].

3-2- أسس الرأسمالية:

تقوم الرأسمالية على مجموعة من الأسس هي:

* الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ملكية بدون حدود و قيود؛
* المبادرة الفردية في اختيار نوع المشروع أو الإنتاج تبعا لطلب السوق؛
* التنافس الحر بين رجال المال و الأعمال بدون قيود بالكم والنوع؛
* خضوع الأسعار و الأجور لمبدأ العرض والطلب ارتفاعا و انخفاضا؛
* حياد الدولة و عدم تدخلها في الشؤون الاقتصادية، و عدم تملكها لوسائل الإنتاج و اقتصار وظيفتها على التسيير الإداري و السياسي لشؤون المجتمع.

3-3- أسلوب الإنتاج الرأسمالي:

إن التطور الذي شهدته المجتمعات الأوروبية نقلها من مرحلة الاقتصاد الإقطاعي إلى مرحلة الرأسمالية التي تطورت حتى وصلت في منتصف القرن الثامن عشر إلى أخذ الطابع الصناعي بفضل الثورة الصناعية التي ظهرت في إنجلترا لتنتشر في باقي دول العالم.

تمثلت هذه الثورة في حركة ضخمة و هائلة من الاختراعات أدت إلى إحلال الآلة محل الأدوات التي كانت تستعمل من قبل في الإنتاج، و التي تعتمد على حركية الجهد العضلي للإنسان، حيث كان لهذا النظام في استخدام الآلة على نطاق واسع وبصورة لم تشهدها الإنسانية من قبل نتائج هامة، إذ أخذت هذه الاختراعات تغزوا فروعا إنتاجية جديدة.

فعرفت الإنسانية توسعا كبيرا في العلاقات التجارية و المبادلات بسبب ظهور التجارة الواسعة، و الأسواق الممتدة عبر كل أنحاء العالم.

فرواج البضاعة شكل بداية انطلاق حقيقية لسيادة رأس المال التجاري، لأن الرأسمالية في جوهرها لا تعدو أن تكون إلا نظام إنتاج اجتماعي تسيطر عليه طبقة الرأسماليين، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسمالي.

فكان التجار الأثرياء الذين تراكمت لديهم رؤوس أموال ضخمة من حيث كانوا يأملون إلى تحقيق مزيدا من الثروة بتصدير سلع هذه المشروعات التي تنتج سلع بتكلفة منخفضة نسبيا خلق مناخا جديدا أدى إلى توسيع

[1] أوسكار لانكه: **الاقتصاد السياسي**، تر: محمد سلمان حسن، الطبعة 4، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ص243.

السوق الداخلي على حساب السوق الخارجي.

و قد صاحب هذه الظروف ظهور طبقة المقاولين في مجال النشاط الصناعي[1]، و ما يصطلح على تسميتهم "بمنظمي العمل" الذين برزوا كقوة اجتماعية جديدة مع الضغوط الاجتماعية المعاصرة التي تدفع أعدادا متزايدة إلى نظام خلق الثروة الرأسمالية.

ففي تواصل فيه المجتمعات الصناعية الرأسمالية الازدهار و التوسع و إدماج اقتصاديات أخرى، تبقى دول العالم الثالث مستمرة في العيش من اقتصاديات رائدة، و هذه حقيقة سلطت الأضواء على الطاقة الكامنة الضخمة التي يقدمها المقاول الحديث لمستقبل مجتمعه الرأسمالي.

فبإمكان المقاول أن يقدم إسهامات جوهرية لتكوين مؤسسات صناعية ذات ديناميكية اقتصادية و قدرة سياسية على الحياة في اقتصاديات يشوبها الركود.

3-4- تراكم رأس المال عند ماكس فيبر:

سيكون السوسيولوجي ماكس فيبر شاهدا على التحولات التي عرفها التطور الصناعي خلال نهاية القرن التاسع عشر؛ ولذلك فإنه فكر في الظروف والعوامل والأسباب المفسرة لها، منطلقا من ملاحظة بسيطة مفادها أن رؤساء (المعامل) أو الزعماء المالكين للثروة لا علاقة لهم بالاقتصاد ولا يحصلون على ما يحصلون عليه بفضل المكانة الاجتماعية، ولكن بفضل عامل الدين، وخاصة المذهب البروتستانتي.

ففي كتابه المتألق "الأخلاق البروتستانسية و روح النظام الرأسمالي " سعى فيبر إلى التدليل على أن الأخلاق البروتستانتية قدمت شرطا مسبقا و ضروريا و كافيا لظهور النظام الرأسمالي، حيث حدد التساؤل الآتي في دراسته: إلى أي مدى تؤثر التصورات الدينية عن العالم والوجود في السلوك الاقتصادي لكافة المجتمعات ؟

و في هذا الصدد يقول "أرون" (1970): أن ماكس فيبر في دراسته لتأثير الأخلاق البروتستانتية على الرأسمالية كان يريد أن يؤكد قضيتين هما:

أ- أن سلوك الأفراد في مختلف المجتمعات يفهم في إطار تصورهم العام للوجود، و تعتبر المعتقدات الدينية و تفسيرها إحدى هذه التصورات للعالم، و التي تؤثر في سلوك الأفراد و الجماعات كما في ذلك السلوك الاقتصادي.

ب- إن التصورات الدينية هي بالفعل إحدى محددات السلوك الاقتصادي، و من ثم فهي تعد من أسباب تغير هذا السلوك.

يفسر فيبر هذه الظاهرة بالرأسمالية التي تعني النظام الذي يقوم على المقاولة الصناعية، وحيث الهدف هو تحقيق الحد الأقصى من الأرباح بفضل التنظيم العقلاني للعمل والإنتاج. إنه لقاء بالصدفة بين الرغبة في الربح و النظام العقلاني اللذين يشكلان هذه الظاهرة المتفردة والأصيلة للرأسمالية الغربية.

بطبيعة الحال فإن الراغبين في الحصول على الثروة كثر ويوجدون في جميع المجتمعات لكن ليس بالتأمل ولا

[1] عبد الرحمن يسري: **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص155.

بالغزو وليس بالمغامرة ولكن بالعلم.

فما يميز المقاول هي الرغبة في مراكمة ثروة بلا حدود وبلا نهاية. وبهذا المعنى فإن هناك ذهنية وأخلاقا خاصة بالرأسمالي منها رفض المصاريف غير الضرورية وحب الظهور والعمل بلا كلل. إن المقاول الرأسمالي البروتستانتي يعمل تلبية للدعوة الربانية.

ويرى فيبر أن الدعوة التي تجعل الرأسمالي يعمل بدون كلل ولا ملل تجد أصولها في المذهب الكلفاني. فعلى الإنسان أن يعمل تلبية لنداء الله ولا يجب أن يبذر الأموال تبذيرا حتى يراكم الثروة بأخلاق قاسية وطاهرة وحذرة. ثم إن هذه الرؤية تلتقي بفكرة الفردانية؛ إذ أن كل إنسان سيكون وحيدا أمام الله مما يضعف فكرة الجماعة. ففيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين بوصفه ظاهرة اجتماعية بل اكتفى بدراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين، و يقصد بها ما يؤكد عليه الدين من قيم اقتصادية. فالرأسمالية تمثل ظاهرة فريدة تنحصر خصائصها الأساسية في المشروع الاقتصادي القائم على التنظيم العقلي، و التي تتم إدارته وفقا للمبادئ العلمية و الثروات الخاصة، و الإنتاج من أجل السوق، و الإنتاج للجماهير و عن طريقهم و الإنتاج من أجل المال، و الحماس المتزايد و الروح المعنوية العالية، و الكفاءة في العمل، تلك التي يتطلب تفرغا كاملا من الفرد ليزاول مهمته. و هذا التفرغ يجعل من العمل المهني هدفا و مطلبا رئيسيا في حياة الفرد، فالأخلاق المهنية تعتبر من السمات الواضحة لروح الرأسمالية الحديثة.

3-5- مالك بن نبي و الرأسمالية:

الاقتصاد عند مالك بن نبي هو جوهره من الحضارة، و لا يمكن تناوله بعيدا عنها، باعتباره ظاهرة اجتماعية ذات تأثير قوي في تشكيل المجتمع و يبقى مجرد جزء بسيط من مشكلات الحضارة[1].

لذا يرى بن نبي أن الرأسمالية القائمة على المبدأ الذي عبر عنه آدم سميث بـ "دعه يعمل أتركه يمر" في نهاية القرن الثامن عشر، أدى إلى اضطراب اجتماعي و الرأسمالية اليوم في موقف صعب، لأنها لا تتلاءم مع طبيعة البشر و لولا تنوعها و تواجدها في أغلب الدول لاختفت من الخريطة الاقتصادية.

فالاضطراب الاجتماعي الذي نتج عن الرأسمالية في المجتمعات المتقدمة أدى إلى انحرافات ثقافية أمام زيادة الإنتاج و نقص التوزيع، فقد خلقت الرأسمالية نقيضا لها لأنها قامت على نظام مفسد للأخلاق.

فالمنافسة التي تعتبر الأساس في نظام السوق تبيع كل الوسائل التي تمنح للفرد الحق في الحياة باسم الغاية تبرر الوسيلة حيث تكون الغلبة للأقوى، فينشأ عن ذلك صراع الطبقات، وما الشيوعية إلا نتاج لهذا الصراع، فالرأسمالية جلبت الانحلال الاجتماعي و الفساد.

و في هذا الصدد يقول "ألكسيس كادال": "إن هذه المخلوقات البشرية (السارقين و القتلة) هي نتيجة للفساد الذي جلبته الحضارة الصناعية"[2].

فقسمت المجتمعات إلى صنفين، صنف الأقوياء و صنف الضعفاء، إضافة إلى الاستعمار من أجل

[1] قادة بحيري: **محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي**، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، الجزائر، 2005، ص70.

[2] قادة بحيري، المرجع السابق، 72.

المحافظة على الفكرة التي جاءت من أجلها الرأسمالية وهي المنفعة الفردية و الربح، و هذا ما جعلها آلة لتفتيت المجتمع و إفساده بدل إصلاحه فظنت أن الربح وحده هو العامل الأساسي لخلق رفاهية المجتمع.

و لهذا السبب تسعى منظمات المجتمع المدني اليوم إلى حماية الفرد و الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية و خلق ثنائية "مجتمع/دولة" من خلال حرية المواطن في التنظيم و الدفاع عن مصالحه من أجل إحداث تغيير اجتماعي و اقتصادي و ثقافي في ظل دولة قوية وفاعلة.

كما أن المجتمع المدني أصبح يساهم في التحول الاجتماعي للمجتمع و تجسيد العدالة الاجتماعية لأن مؤسسات الدولة أصبحت عاجزة عن مواجهة الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة العولمة و لتكمل دور الدولة في عملية التنمية و إشاعة قيم المبادرة و الاعتماد على النفس مما يهيئ فرصا أفضل لتجاوز مرحلة الاعتماد الكلي على الدولة، حتى يصبح الفرد بدوره مساهما في عملية التغير الاجتماعي.

4- المقاول في المرحلة الاحتكارية (الإمبريالية):

اشتد الصراع بين مختلف المنتجين في ظل المنافسة الحرة، ما أدى إلى بروز ظواهر سلبية اقتصادية خاصة على المنتجين الصغار، لتنتقل بعد ذلك الرأسمالية باتجاه مرحلة الاحتكار أو الإمبريالية، و هذا بعد حيازتها على الشرعية كنظام عالمي له قوانينه و مفاهيمه الاقتصادية الجديدة التي تحكمه مع سريان قوانين الاقتصاد الرأسمالي القديمة.

4-1- تعريف المرحلة الاحتكارية:

هو ذلك التيار النيوكلاسيكي في الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي أخذ سبيله إلى التطبيق في البلدان الرأسمالية مؤخرا، و الذي يؤمن إيمانا مطلقا بالمنافسة و المبادرات الفردية، و يعادي التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد، و يضع الفرد الذي هو عادة صاحب رأس المال في بؤرة العناية و الاهتمام[1].

فهي إذن تمثل إيديولوجية الرأسمالية المعاصرة في عرض أزمتها الحالية، عبر ما ترسمه من محاور للحركة بهدف التوصل إلى وضع تاريخي جديد يستعيد فيه تراكم رأس المال حيويته.

4-2- مظاهر المرحلة الاحتكارية:

من أبرز مظاهر و سمات المرحلة الاحتكارية ما يلي:

* تركز الإنتاج و رأس المال و بروز الاحتكارات: حيث أدى التطور السريع للمكننة إلى تمركز الإنتاج في مؤسسات فخمة لا يقوى الأفراد المنتجين العاديين على تمويلها لأنها تتطلب أموالا ضخمة، وهذا ما دفع بالمؤسسات الصغيرة إلى إشهار إفلاسها، حيث مهد الإنتاج المركز و رأس المال إلى نشوء و نمو اتحادات احتكارية.

و يتلخص جوهر أي احتكار مهما كانت طبيعة نشاطه في أن مجموعة من الرأسماليين يركزون على جزء هام من إنتاج أو تصريف سلعة ما، و بذلك يضعون حدا للمنافسة فيما بينهم، فيحصلون على أرباح احتكارية مرتفعة عن طريق بيع البضائع بأسعار احتكارية.

---

[1] صالح ياسر حسن: الليبرالية الخوصصة، برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الأيديولوجي و حقائق التبعية، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوي، قسنطينة، عدد 12، 1999، ص65.

* الاستعمار الجديد: حيث بادرت الرأسمالية بخلق ميكانيزمات للتأثير على اقتصاديات و سياسات الدول المستضعفة من خلال:

- مساعدة الدول الفقيرة ماليا و فنيا لتجاوز التخلف.
- تسهيل عمليات و أنشطة الشركات الاحتكارية في البلدان المتخلفة بهدف توحيد القوى المحركة لهذه الاحتكارات على المستوى المحلي.
- استخدام هيئة الأمم المتحدة في توجيه الأعمال و تنفيذ البرامج و الخطط الاقتصادية.

إن ميزات المرحلة الاحتكارية يظهر تأثيرها بوضوح على اقتصاديات الدول، خاصة المجتمعات النامية منها، التحولات فبعد سقوط الأيديولوجية الماركسية و بحلول الأيديولوجية الليبرالية برز الاقتصاد الحر.

وأصبحت الدول نفسها مضطرة إلى إحداث تغيرات هيكلية تسمح لها بالدخول لاقتصاد السوق، كما برزت فئة المقاولين و مؤسساتهم الخاصة الساعية للحصول على المكانة الاقتصادية و الاجتماعية و تعزيز التكامل الاقتصادي.

5- أسباب بروز المقاولين:

عادة ما يظهر مقاول ما على الساحة الاقتصادية و الاجتماعية لوجود عاملين أساسيين متلازمين، رأس المال و المحيط الاجتماعي.

5-1- رأس المال الاجتماعي:

رأس المال نوعان: رأسمال مادي و آخر اجتماعي. أما المادي فهو القيمة النقدية التي يجب أن تتوفر للفرد من أجل إنشاء مشروع، وقد تحدثنا عن تاريخ الرأسمالية و نظرياتها سابقا.

أما رأس المال المعنوي (اجتماعي) فهو حسب بيار بورديو: "مجموع الموارد الحالية المرتبطة بما نملك من شبكة دائمة من العلاقات أكثر أو أقل مبنية على المعارف أو المصالح بين الأفراد، كالتعاون في مجموعة كمجموعة من الأعوان الذين لا تجمعهم فقط مصالح أو ملكية مشتركة ولكن متحدين بروابط مؤقتة وناجحة"[1]. و يتميز رأس المال الاجتماعي بأن نشره و تكوينه يتم عبر آليات ثقافية كالدين و العادات و التقاليد و الأعراف الاجتماعية[2].

و تكمن أهمية رأس المال الاجتماعي في عنصر الثقة و درجة تواجده في التنظيمات و الدول، حيث تتضح أهمية رأس المال الاجتماعي بالنسبة للاقتصاد عند بيان أوجه الاختلاف بين مجتمع يتمتع بقدر وافر من

[1] Bourdieu Pierre: **Le capital social, notes provisoires in/Le capitale social**, Edition la Découverte, Paris, 2006, p31.

[2] فرنسيس فوكوياما: **الثقة الفضائل الاجتماعية و تحقيق الازدهار، الراية ملف القرن العشرين**، تر: عامر سلطان، العدد 6575، يناير 2000، ص42.

الثقة مثل اليابان ومجتمع لا يتوفر فيه إلا بقدر ضئيل من الثقة مثل الصين[1].

نظرا لمتانة العلاقات الأسرية في الصين ما يجعل من الصعب دخول الغريب إليها، ما أدى إلى ظهور مؤسسات أسرية صغيرة الحجم من السهل التحكم فيها.

في حين نجد في المجتمع الياباني بحسب فوكو ياما الولاء للمجموعات التي لا تجمع بينها صلة قربى على العلاقات الأسرية منذ عهد التكنولوجيا على الأقل[2]، و هذا ما أدى إلى بروز مؤسسات كبيرة و نشاطها متطور و موسع.

من خلال كل ما سبق يمكن أن نستنتج أنه يمكن الحصول على رأس المال الاجتماعي من فضاءات مختلفة، فبالإضافة إلى الأسرة و شبكة العلاقات الاجتماعية التي يملكها الفرد، يمكن تحصيل رأس المال الاجتماعي من الحفلات و الملتقيات و في الطريق و عند ركوب الحافلة و القطار... الخ، فعملية التفاعل الاجتماعي التي يقوم بها الفرد هي ما يسمح له بتكوين رأس مال اجتماعي و تؤهل المقاول لتبادل المصالح القائمة في المجتمع.

5-2- البيئة الاجتماعية:

البيئة الاجتماعية هي المكان الذي ينشأ فيه الفرد بما يحمله من خصائص تدخل في تكوين شخصية المقاول.

و كلمة بيئة تحوي معنيين:

* بيئة طبيعية: بما تعنيه من سهول و صحاري و بحار و أنهار و جبال...الخ؛

* بيئة اجتماعية: تتضمن النظم والعلاقات الاجتماعية والحالة الاقتصادية والائتلاف، وهو الحد الوسط بين التحالف والعلاقات، و تعمل البيئة على الجمع بين المنزل العمل والحي وما يسودها من العادات والتقاليد والمعتقدات والأحوال الاقتصادية والاجتماعية وتساهم هذه البيئة مساهمة كبير في تشكيل سلوك الفرد[3].

إن عملية التفاعل مع الآخرين تسمح للفرد الحصول على علاقات اجتماعية لما يتلقاه من استجابة لهذا التفاعل، فالبيئة الاجتماعية للفرد بما تحتويه من العادات والتقاليد والثقافة ومختلف النظم تؤثر تأثيرا مباشرا فيما يكتسبه من المجتمع وما يمتلكه من علاقات.

إن المحيط الاجتماعي الذي يتواجد فيه الفرد هو الثروة الحقيقية والمعنوية التي يحصل منها على رأس ماله الاجتماعي الذي يساعده في إنشاء مشروعه، فإنشاء مشروع ونجاحه يعود إلى مدى الحماية أو نوعية رأس المال الاجتماعي الذي يمتلكه الفرد من البيئة الاجتماعية من جهة، وكأرضية لحاجات الأفراد من سلع وخدمات من جهة أخرى، فالتواجد في المحيط الاجتماعي يعني التفاعل مع الأفراد والتعامل الدائم والمستمر معهم، مما يسمح له بالحصول على أفكار وآفاق للنجاح في الحياة ونظرا لتقسيم العمل الحاصل في مختلف مناطق العالم وتنوع الآلات،

---

[1] فرانسيس فوكو ياما: **رأس المال الاجتماعي و الاقتصاد العالمي**، مركز الإمارات للدراسات للبحوث الإستراتيجية، ع 5، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، 1994، ص12.

[2] فرانسيس فوكو ياما، المرجع السابق، ص13.

[3] أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي-عربي**، مرجع سابق، 2003، ص13.

فإن الفرد بإمكانه اختيار النشاط الذي يريد مزاولته حسب حاجاته وميوله ونوعية المساعدات التي يتلقاها من رأس المال الاجتماعي، فإن التفاعل مع المحيط الاجتماعي للمقاول يعود بالفائدة للاثنين.

➢ ثانيا: العقلانية و فكر المقاول

1- العقلانية و الرأسمالية

إن تطور العلاقات السلعية و النقدية جعل من الضروري الاتجاه نحو البحث عن الكسب (الربح) الذي أصبح نشاطاً مؤسسا على التفكير بمعنى آخر أصبح نشاطا عقلانيا، و العقلانية هي ظاهرة خاصة بالحضارة الغربية، حيث يعتقد ماكس فيبر في هذا الصدد أنها ناتجة عن التخصص العلمي و التنوع التقني الذي تميزت به الحضارة الغربية[1].

لأن تكوين العقلانية ارتبط بتكوين الإنتاج التجاري الرأسمالي، و الرجال العقلانيون الأوائل هم شخصيات رئيسية في المجتمع البرجوازي، كالتاجر، البنكي و قبلهما المقاول. وعلى هذا الأساس فإن الاعتراف بالرأسمالية هو اعتراف بالاقتصاد الليبرالي.

و بذلك يصبح المجال الاقتصادي و النشاطات الدائرة به المرجع الأساسي لكل عقلانية حيث أنه في المؤسسة الرأسمالية يتشكل أول انتصار لمبادئ العقلانية الاقتصادية و لكن هذا النصر يكون محدودا و مشوها في نفس الوقت[2].

يكون محدودا لأن العقلانية الاقتصادية يتم تحقيقها فقط ضمن المؤسسة التي هي ملكية خاصة للرأسماليين، فهي بذلك أداة لزيادة الكسب و بالتالي الأرباح الخاصة، و ليست منحا للمجتمع ككل.

و يكون مشوها لأن الطابع الصراعي لعلاقات الإنتاج الرأسمالي يجعل نشاط البحث عن أقصى ربح يقع في الاستغلال و فقر الطبقة العاملة، و قد يصل إلى هدر القوى العاملة في المجتمع.

فتكون بذلك العقلانية الاقتصادية هي السعي وراء تحقيق أقصى فائدة من خلال جملة التبادلات السلعية، النقدية و حتى المالية، بمعنى هي اختيار الفرد للفعل أي يفضله من بين الأفعال التي تتوفر عليه إمكانية انجازها[3].

وعلى هذا الأساس فإن العقلانية الاقتصادية تطرح في شكل سؤالين:

- كيف يمكن أن يتصرف الفاعل الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي يحددها هذا النظام ؟
- ما هي عقلانية النظام الاقتصادي في حد ذاته ؟ و هل يمكن مقارنتها بعقلانية نظام آخر ؟

من هنا فالسؤال الأول يبحث في توضيح عقلانية مقصودة خاصة بالفرد في حين أن السؤال الثاني فهو يتعلق بعقلانية غير مقصودة[4].

و من هنا فإنه من خلال تحليل النظام الاقتصادي الرأسمالي يتبدى أنه عبارة عن ذلك السلوك العقلاني للفاعلين الاقتصاديين متمثلين أساسا في ثلاث فئات و هم: المقاول العقلاني، العامل العقلاني و المستهلك

---

[1] عبد الرحمن يسري، المرجع السابق، ص 166.

[2] Godelier (M): **Rationalité et irrationalité en économie**, la petite collection Maspero, Ed: Maspero, paris, 1971, p25.

[3] ر.بودون و ف.بوريكو: **المعجم النقدي في علم الاجتماع**، تر:سليم حداد، الطبعة 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، (عقلانية).

[4] Godelier (M), op.cit., p25.

العقلاني، حيث تشمل فئة المقاول البنكي و التاجر... الخ، وتشمل فئة العامل المهني والموظف.

و بما أن المقاولون و العمال يمثلان فئتين من الفاعلين يشغلان وظائف متمايزة و متكاملة في سيرورة الإنتاج و تداول السلع. فهما إلى جانب ذلك يكونان مستهلكين.

و على ذلك يوجد في الواقع فئتين من الفاعلين يشغلون بشكل متزامن و متعاقب نمطين من النشاط، نشاط الإنتاج (المتاجرة) و نشاط الاستهلاك، و بالتالي فالفاعلين (مقاول/عامل) يقومان بوظيفة مزدوجة (تجارة/استهلاك).

و من خلال هذه العملية يتحقق الهدف الذي هو تحقيق أقصى حد ممكن من الربح و استغلاله بطريقة مثلى مع استعمال الوسائل الملائمة، فدخل المقاول في الواقع يتمثل في عائد رأسماله أو الربح، و دخل العامل يتمثل في عائد عمله أو الأجرة[1]، حيث يمكن لعائد العامل (الأجر) أن يتضاعف أكثر من عائد المقاول في حالة ما استثمر جزء منه و حوله إلى رأسمال يصبح بدوره منتوجا.

وعلى هذا يقدم الاقتصاد الرأسمالي عادة على أنه غير عادل لأنه مؤسس على الربح و الانقسام إلى طبقات و هو نتيجة مباشرة للتراكم الرأسمالي[2].

1-1- المقاول العقلاني:

يعتبر المقاول ذلك الفاعل الذي يقوم بمراقبة و استعمال رأس المال و عوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع من موارد ومنتوجات وسيطة... الخ.

فهو طالما استحوذ على وظائف أساسية في النشاط الاقتصادي داخل النسق الرأسمالي، إذ أنه هو الفاعل المدير في سيرورة المقاولة و هو القائم بالأشكال السوسيو-اقتصادية المتمثلة في تأسيس المؤسسات، و هندسة المشاريع الجديدة تحت هيئة شبكات وشركات[3].

سلوكه عبارة عن سلسلة من الأعمال و القرارات و أنماط من التسيير التي عن طريقها يوجه نشاط المؤسسة، لهذا يشترط في هذا السلوك العقلانية حتى يؤدي الوظيفة المنوط به، إذ أنها تشكل جانبا أساسيا للممارسة الاقتصادية داخل النسق، أو هي (السلوكات) على الأقل الجانب الأساسي للمضمون المقصود بهذه الممارسة التي تبرز من خلال مشكل اختيار الاستثمار، من هنا فإن مفهوم العقلانية غير قابل للتعريف بسهولة سوى في حالات خاصة، أي عندما ينبغي على الفاعل (المقاول) أن يتخذ قرار في ظل ظروف يحومها الشك، لذلك طرحت بريجيت بريجر تساؤلا محوريا حول من هو المقاول، ما الذي يفعل و ما الذي يجعله حيويا في ممارسة العملية الاقتصادية[4].

إن نظرية السلوكات العقلانية للمقاول تقترح تفكيك عناصر سلسلة الأفعال الإستراتيجية التي يحتاج

---

[1] Godelier (M), op.cit., p39.

[2] ر. بودون و ف. بوريكو، مرجع سابق، (عقلانية).

[3] صايشي سهيلة، مرجع سابق، ص14.

[4] بريجيت بريجر، مرجع سابق، ص44.

إليها، حيث يجب على المقاول تعين إمكانات و احتمالات الاستثمار، و كذا التنبؤ بالنتائج المرتبطة بها، إن معرفة هذه الشروط تحدد القواعد، المبادئ و الوصفات الضرورية لتعظيم منفعة المؤسسة، و هذه القواعد بدورها تعين أشكال السلوك و التنظيم (تشريعات بناءات) المتكيفة مع الهدف المتابع.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الشروط ليست اقتصادية فحسب، بل تتعداها إلى الاجتماعية و النفسانية و القانونية و كل ما يرتبط بالمؤسسة، و ما يحتوي عليه المحيط من عمال و ظروف خارجية و إطار قانوني تتضمنه المؤسسة، كما تحتاج المؤسسة أيضا إلى المختصين في الرياضيات، ذلك أن تطبيق اقتصاد المقاول عن طريق الحساب يؤدي إلى الشكل العقلاني.

و تبرز أهمية علماء النفس و الاجتماع عند دراسة حركية وميول قادة المؤسسات و تبيان أن الكسب ليس المحرك الوحيد لأفعالهم بل يسعون عادة إلى السلطة.

إن الحصول على أفضل النتائج في المؤسسة الرأسمالية يتطلب معالجة و حل المشكلات بالسلوك العقلاني، من خلال حساب مستويات العمل لعوامل الإنتاج و اختيار برامج تسمح بتحقيق الفائدة[1].

معنى هذا أن القرار العقلاني يعني المخاطرة، أي اختيار إستراتيجية التعامل مع الفرصة، وعلى هذا الأساس هذا الأساس يكون المقاول هو ذلك الشخص الذي يخاطر بمشاركته في مغامرة خلق مؤسسة[2]، أي يعرف كيف يكتشف و ينتهز الفرص الإستراتيجية، لأنه يتخذ قرارات فيها مخاطرة بهدف التجديد.

و هذه المخاطرة تمس الحسابات، أي حساب الاحتمالات المتوقعة التي توصل إلى فائدة قصوى، و يكون ذلك وفق إستراتيجية التخطيط المسبق و على المدى البعيد.

1-2- عقلنة العامل البشري:

تواصلت المجهودات، بعد تايلور إلى يومنا هذا، الرامية إلى تنظيم العمل نظرا للتطور الصناعي. وكان التطور يشمل الإدارة والمقاولة، ولكن كذلك علم النفس وعلم النفس الاجتماعي اللذين يساعدان المنظم على التوجيه الأمثل للعامل، والمعرفة المثلى للفرد والجماعة، والتفاعل الحاصل بين الفرد والجماعة، والجماعة والتنظيم، والفرد والتنظيم. يبدو كما لو كان التوجه الجديد المستعين بهذه العلوم يتجاوز التحليل السلطوي والقرار البيروقراطي مكتفيا بالمعرفة الدقيقة بالجماعة والفرد تحت اسم العلاقات الإنسانية.

كانت بداية مدرسة العلاقات الإنسانية مع أوراش هاوتورن التابعة لشركة وسترن إلكتريك في سنة 1924. وقد شملت الدراسة 29000 شخص يعملون بمعامل ضاحية شيكاغو المتخصصة في كل ما يتعلق بالهواتف.

ورغم الشروط المادية والظروف الجيدة التي يعمل فيها العمال كالأجور المرتفعة والتطبيب والخدمات المقدمة والتغذية بعين المكان والعلاج لوحظ أن علامات عدم الرضا كثيرة مثل التغيبات المتكررة والتوقف عن العمل وانعدام الجدية والجودة في العمل.

---

[1] Godelier (M), op.cit., p41.
[2] Jaques Roger-Machant**: Réussir Nos PME**, Dunod, Paris, 1991, p94.

سارعت الإدارة بمساعدات باحثين جامعيين إلى البحث في شروط العمل، فكانت البداية بالإنارة التي تبين تأثيرها الكبير على الإنتاج. وقد دامت التجارب الخاصة بالإنارة من 1924 إلى 1927. وبعد ذلك تم التركيز على عمل فريق من الباحثين المتخصصين في علم النفس الاجتماعي الذي دامت أبحاثه ست سنوات كاملة على مجموعة معزولة من العمال. وكان هذا الفريق يبحث في تأثيرات ومتغيرات غير الإنارة على الإنتاج مثل العمل الفردي والجماعي والغلاف الزمني والعمل في نهاية الأسبوع. وقد بدا للباحثين أن إحداث متغير كحذف العمل في نهاية الأسبوع مثلا يزيد في المردودية. وهكذا ظل فريق الباحثين يحدث المتغيرات ويعود إلى الحالة الأولى للوقوف على أسباب التغيبات وعدم الرضا وقلة الإنتاجية.

و ينظر إلى هذا الطرف على أنه عامل من عوامل الإنتاج، يأخذ أجر و ثمن مقابل أداءه مهمة ما، أي أنه يرتبط مع عوامل الإنتاج الأخرى لتحصيل منتوج ما يعود عليه بأجر، بمعنى إخضاع حركة العمل إلى معايير عقلانية.

هذه المعايير العقلانية تعني الاستعمال العقلاني للعامل من خلال تحديد قيمة الأجر و العمل الذي يحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح للمقاول، هذه الأرباح التي تتحقق بفعل نشاط العامل العقلاني، فدور المقاول في هذه الحالة لا يعدوا أن يكون مجرد منسق ومكيف بين العامل و الآلة.

كما تعنى هذه المعايير العقلانية بالتعريف بالعوامل التي تؤثر على إنتاجية العامل و تتأثر بها.

إن المقابل الذي يحصل عليه العامل المتمثل في الأجر أو سعر الخدمة عليه أن يكون متماشيا مع كمية الإنتاج المطلوبة و المقاييس العامة المحددة مسبقا، إذن العلاقة بين سياسة الأجر و العمل ما هي في الحقيقة إلا مظهر من مظاهر الاستعمال العقلاني لرأس المال؛ ذلك أن الأجر هو قبل كل شيء عبارة عن قسمة لرأس المال قبل أن يكون عائد مالي (أجر) للعامل[1].

إذ يمكن للعامل من خلال هذا الأجر أن يحول قسما منه لتلبية حاجياته، "حيث أن مفهوم المعاش يجمع كل أشكال النشاطات المبذولة من الناس لتحصيل وسائل العيش"[2].

إذن في إطار العقلانية الاقتصادية فالعامل لا يستطيع أن يشبع رغباته و رغبات عائلته إلا بعد الحصول على الإنتاجية المطلوبة.

1-3- المستهلك العقلاني:

يظهر المستهلك العقلاني كطرف ثالث في معادلة الاقتصاد الرأسمالي العقلاني بعد كل من المقاول العقلاني و العامل العقلاني، نظرا لما يجلبه الاستهلاك من منفعة و ربح، فهو النشاط الذي يشبع به الإنسان حاجاته، و يتوقف على الدخل و النزاعات النفسية و عادات الأفراد[3].

---

[1] Godelier (M), op.cit, p45.

[2] عبد القادر جغلول: **الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، ط 2، دار الحداثة للطباعة والنشر و والتوزيع، بيروت، 1981، ص.42

[3] أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1984، (استهلاك).

فهو يتضمن الشراء و الإشباع لحاجات الفرد و إرضاءه، و المقصود بإرضاء المستهلك مدى رضاه عن النظام أي تقييم المستهلك للمنافع الكلية التي حصل عليها كالأسعار و الجودة... الخ، الرضا عن المنظمة و ما يحصل عليه المستهلك في تعامله مع منظمات السلع و الخدمات، و من جهة أخرى الرضا عن السلعة أو الخدمة، وعلى هذا الأساس فإنه عندما يستطيع المستهلك أن يوازي بين رغباته و المنفعة المطلوبة لكل رغبة من رغباته يكون قد حقق أقصى رضا و استعمال لعائده[1].

و هنا تطرح مسألة قيمة السلعة المستهلكة ليس على أساس كلفتها المادية فحسب بل بمقدار المنفعة المحصل عليها من استهلاك تلك السلعة أو الخدمة.

وقد دعمت النظرية الاقتصادية هذه الفكرة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن المنفعة هي أساس القيمة إذ أن المستهلك الفرد يفترض أنه قادر على أن يعين لكل سلعة يستهلكها رقم يمثل المنفعة التي يشتقها من استهلاكها، و افتراض أيضا أن المنفعة المكتسبة من استهلاك إحدى السلع مستقلة عن معدل الاستهلاك من السلع الأخرى[2].

من هنا فإن سلوك المستهلك العقلاني في استخدامه و استهلاكه للمنتوج مرتبط بالدرجة الأولى بالرغبة الفردية المرتبطة بدورها بالمنفعة ثم بالسعر الذي يرتبط بالاختيارات الفردية للمستهلك، حيث أن هذا الأخير (السعر) خاضع لمبدأ العرض و الطلب في السوق.

لهذا فإن مبدأ الأفضلية هو الحكم الذي يوجه المستهلك إلى السلوك العقلاني حيث أكد **دوزنبري** على ضرورة لتركيز على المتغيرات السوسيولوجي في تفسير السلوك الاستهلاكي، حيث ترى أن المستهلك يواجه موقفا يتطلب اتخاذ قرار استهلاكي، و حرية المستهلك في اتخاذ هذا القرار تتمثل في تغيير جودة السلع و الخدمات التي يستخدمها لأي غرض من الأغراض؛ بمعنى اختيار مستوى الجودة المطلوبة في حدود ميزانية المستهلك[3].

و يرى **لازلسفيلد** أن عملية الاختيار (اتخاذ القرار) تقوم على مجموعتين من المتغيرات:

* متغيرات متعلقة بالمستهلك (الفرد): و تشمل الدوافع التي تحدد السلوك و تعكس حالات التوتر أو عدم التوازن داخل الفرد، و الوسائل التي يستخدمها الإنسان في السلوك سواء كانت مادية مثل القدرات الجسمانية أو المعنوية كالمعرفة و القوى الثقافية للفرد؛

* متغيرات متعلقة بالبيئة: منها السلع المتاحة و المؤثرات البيعية كالإعلان و خصائص متاجر البيع و المغريات التسويقية... الخ، ومؤثرات أخرى مثل التفسير الاقتصادي و عوامل التقليد و المحاكاة[4].

---

[1] عائشة مصطفى المنياوي: **سلوك المستهلك**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص ص 125-129.

[2] كامل بكري و آخرون: **علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص ص31-32.

[3] أحمد عادل راشد: **الإعلان**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص90.

[4] خليل الشماع: **مبادئ الإدارة**، دار الميسر للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 1994، ص1.

2- مختلف المستويات المتحكمة في سلوك المقاول:

إن قدرة المقاول على التسيير و إدارة مشروعه الإنتاجي على اعتبار أن التسيير هو عملية التخطيط و اتخاذ القرار، التنظيم، القيادة و التحفيز و الرقابة التي تمارس في حصول المنظمة على الموارد البشرية و المادية و المالية و المعلوماتية و مزجها و توحيدها و تحويلها إلى مخرجات بكفاءة لغرض تحقيق أهدافها و التكيف مع بنيتها[1].

هذه العملية رهينة بمجموعة من المعطيات منها:

2-1- مرجعية سلوك المقاول:

لعل ما يميز سلوك المقاول أو القائد هو ذلك التعارض بين مرجعياته المكونة له من التكوين من جهة و الخبرة من جهة أخرى و كذلك من ناحية التفكير العلمي و الحدس.

إن المفارقة (تكوين/خبرة) تكشف عن تكامل قوي للإرث المتراكم المثري للقدرات المعرفية للمقاول، وفي هذا الصدد عادة ما نجد أن تكوين مقاولي المؤسسات المتوسطة يكون أعلى من تكوين مقاولي المؤسسات الصغيرة، رغم أن التكوين التطبيقي و الأكاديمي المتواصل يحد جزئيا من هذا البون أو التفاوت بين نمطي المقاولين، حيث أن تعليم متخذي القرار هو عادة سند قوي للمقاولة.

لكن هناك متغير آخر يعتبر أحد العناصر الأساسية للمقاولة و هو الخبرة التي يصعب نقلها للآخرين، فالمقولة الشائعة عند المقاولين هي "نتعلم القيادة عندما نقود".

و بالتالي فالميدان و التجربة هي ما يشكل الخبرة التي تمثل منبع تكوين المقاول، فهي ما يجعل المقاول يتقبل مسؤولياته لأنها أساسا منبثقة من التعليم بدرجة و من النماذج المحيطة (العائلة أو غيرها) بدرجة أكبر.

فالمقاول يدين إلى مختلف الفئات الاجتماعية بتكوينه و اكتسابه الخبرة، و على هذا فخبرة المقاول إرادة بمعنى (مبرمجة تطبيقيا).

أما في التعارض (تفكير علمي/حدس) فقد أثبتت الدراسات على أن أكثرية المقاولين يؤسسون قراراتهم على الحدس و التجربة بدرجة أكبر، وفئة قليلة منهم هي تلك التي تعتمد على المعطيات الملموسة (الإحصائيات و معطيات رقمية مختلفة).

2-2- مهمة المقاول:

يقضي المقاول معظم وقته في مكان عمله أو في السعي لأجل عمله و هذا ما يموقع دوره و مهامه في المعنى الواسع للمحيط الاقتصادي و في المجتمع المدني، فالمقاول أثناء مهمته الاقتصادية و الاجتماعية يكون قائدا على تنظيم من جهة ومن جهة أخرى هو مورد للعمل و منتج ممد للمجتمع بمنتوج من جهة ثالثة، و على ذلك هو شخصية كاريزمية، مبتكرة مصممة أكثر منها شخصية مجرد شخصية مسيرة.

إن للمقاول شخصية متميزة ومنفردة تسمح له بدخول عالم المقاولة أي المخاطرة، ولذلك يجب أن

[1] Boualeme Aliouat: **Initiations stratégique et financiers de la PME-PMI**, Revue des sciences économique et de gestion, Sétif: N3/2004, p39.

يكتسب منذ الصغر صفات ومميزات شخصية المقاولة التي تمنحه القدرة لمزاولة هذا النوع من النشاط، خاصة وأنه يعتبر أحد المحركات الأساسية في الاقتصاد الوطني وهو أساس النظام الرأسمالي، فالمقاول يجب أن يتميز بـ "طبيعة ثنائية تجمع بين الملكية و التسيير في نفس الوقت و التي يمنحها للمؤسسة[1].

2-3- حركية المقاول:

طالما تميز المقاولون عن بعضهم البعض بنجاحهم في أعمالهم، وحركية المقاول تكشف قيم التشييد، و التفاؤل و العمل المتواصل، و أسمى معاني النجاح، و كذا مدى تفاعل المقاول مع نمو مؤسسته، حيث كلما كبرت المؤسسة، كلما دل ذلك على رشاده الحكم فيها.

كما يجب أن تتوفر في المقاول الشخصية الذكية، سعة الفكر، والقدرة على اتخاذ القرار، فالمقاول بتواجده في سوق تحدث فيها تغيرات مستمرة وأحيانا عميقة، تستوجب عليه أن يتأقلم مع هذا الوضع، فبسعة فكره وقوة بداهته يتمكن من إيجاد مخرج لاستمراره واستمرار مؤسسته، حتى لو اضطر لتغيير النشاط بما يتماشى ومتطلبات السوق، فالقرار الذي يتخذه المقاول يكون حاسما والتطبيق مليء بالمخاطر، لهذا يجب أن تكون له شجاعة من أجل اتخاذها والمضي فيها.

2-4- تكوين المقاول:

التكوين هو عملية اكتساب المتكون مهارات السياسة في أحد مجالات العمل، وتكون في العادة إما في المعاهد والمدارس الفنية المتخصصة أو البرامج التكوينية الطويلة الأمد التي تتبناها المؤسسة لتأهيل الفرد لامتلاك مهارة معينة تساعده في الحصول على وظيفة تشترط وجود هذه المهارة.

[1] Schumpeter Joseph: **Capitalisme, socialisme et démocratie**, traduit par Fain Gael, Edition Payot, Paris, 1972, p180.

➢ ثالثا: ظهور المقاول الجزائري

1- نمط الإنتاج المسيطر في الجزائر:

1-1- قبل الاستعمار:

بسبب غياب معرفة تاريخية عن المجتمع المغاربي عموما و الجزائري خصوصا، و في ظل التكوين الاجتماعي المعقد الذي عرفه المجتمع و خاصة طبيعة البنى الاجتماعية في الجزائر قبل الاستعمار، برزت جهود أوروبية عديدة، تحت غطاء النظرة الماركسية، هدفها إنتاج معرفة حول المجتمعات المسماة بالمجتمعات الشرقية، فصيغت عدة نظريات للتعرف على نمط الإنتاج المسيطر في الجزائر قبل الاستعمار. أهمها:

1-1-1- أطروحة ر.قاليسو R.Gallissot:

علاقة الإنتاج الاجتماعية تشكل أحد مظاهر القوى الإنتاجية، و تعبر عن مستوى تطور هذه القوى، و القوى الإنتاجية تعبر أيضا عن علاقة إنتاج اجتماعية. بوسع القوى الإنتاجية أن توقفها أو أن تحول دون تطورها[1]. و بما أن نمط الإنتاج هو الذي يحدد بصورة عامة العمليات الاجتماعية و السياسية و الفكرية للحياة[2]؛ فقد انطلق قاليسو في تأكيده على أن نمط الإنتاج المسيطر هو الإنتاج الإقطاعي، أو كما أسماه بالإقطاع القيادي، مستندا إلى الاستغلال الداخلي للجماعات، و الصراع فيما بينها. هذا الأخير سمح بتشكيل طبقات اجتماعية يمكن من خلالها استباق نمط الإنتاج. لذا فرق قاليسو بين عدة أشكال لطريقة الاستغلال منها:

- الاستغلال المباشر و الغير مباشر للفلاحين من قبل الدايات و البايات؛ فقاليسو يتحدث عن مظاهر مزيفة تخفي وراءها علاقات إنتاج اجتماعية إقطاعية، سواء استغلال أراضي الجيوش، أو أراضي العزل، أو أراضي العرش، حيث يقوم الفلاحين المستغلين بخدمة مصالح الحكم التركي و الدايات و البايات، و خير مثال على ذلك، قبائل المخزن التي تعتبر مثل باقي القبائل إلا أن قربها الجغرافي من السلطة المركزية يعرضها إلى ضعف جمع الضرائب، فزعماء قبائل المخزن تدفع الضرائب لحساب الداي و الباي بالإضافة إلى نوع آخر من الاستغلال و هو الاستغلال الذاتي المبني على تملك أو عدم تملك الأرض؛ فوجود الاقتصاد الرعوي الزراعي حدد شكلين للملكية:

* شكل الجماعات المحلية القديم: سيطرة الملكية الجماعية، حيث ساد هذا الشكل في المناطق الجنوبية، فاقتصرت الملكية على حق استغلال الأرض و تربية الماشية، و ملكية الخيمة، هذا النوع من المسكن كان يسهل البحث عن أراضي لاستغلالها و زراعتها من جديد؛

* الشكل الجرماني: سيطر على القبائل الرعوية و أراضي الحبس، فكان التحول تدريجيا نحو الملكية الخاصة، حيث أن كل رئيس أو شيخ يحكم قطعة من الأرض المقسمة، ليشكلوا فيما بعد جماعة كبيرة على أساس رابطة القرابة

---

[1] عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي، 1830-1960**، تر: جوزيف عبد الله، الطبعة الأولى، دار المدانة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص6.

[2] عبد القادر جغلول: **الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، الطبعة 2، دار المدانة للطباعة و النشر و التوزيع بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، لبنان، 1981، ص77.

الدموية، تسيطر على القرية و لها حق الملك، ليجمع كل رئيس عائلة الضرائب و الدخل من عمل العائلات الأخرى فيصبح ذو نفوذ و مكانة مرموقة، لهذا تبدو علاقات الاستغلال و كأنها علاقات إنتاج و في هذا الصدد يقول ماركس أن الجماعات التي تتنازع فيما بينها للاستيلاء على السلطة السياسية هي طبقات اجتماعية يعني جماعات من الناس تتحدد بالوضعية التي يستغلونها اتجاه وسائل الإنتاج و من هذه النماذج الاستغلالية فرق قاليسو بين طبقتين اجتماعيتين هما: الطبقة المستغلة (الفلاحين)، و الطبقة المستغلة (الأرستقراطيين)[1].

1-1-2- أطروحة ل. فالنسي L.Valenci:

فالنسي قاربت المغرب ما قبل الكولونيالية بمفاهيم نمط الإنتاج البدائي لضعف مستوى القوى الإنتاجية و عدم ملائمة البيئة في ظل الاقتصاد الرعوي الزراعي.

القبيلة كانت تمثل شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي، و داخل هذا الإطار الاجتماعي، تبادل المنتوجات كان شبه معدوم، أما التماسك الاجتماعي فهو موجود بفعل المستوى الديني و الإيديولوجي أكثر من المستوى الاقتصادي[2].

أما التشكيلات الاجتماعية القبلية فهي تعيد إنتاج ذاتها في حقل نمط الإنتاج الجماعي المتكيف مع الخصوصيات المحلية لميزة البنية و العلاقات بينها هي علاقات ضعيفة لكون القبيلة مقسمة إلى أجزاء، و كل جزء إلى عائلات، و العائلة هي الوحدة الحقيقية للإنتاج، هذا الأخير الذي بفضله يستمر وجود العائلة من خلال إعادة الإنتاج، و الوسائل التقنية المستعملة في عملية الإنتاج جد ضعيفة لذا فالفائض المستخرج ضعيف.

و لهذه الأسباب لا تعتبر فالنسي المجتمع الجزائري مجتمعا إقطاعيا بدليل السقوط السريع لدولة الداي سنة 1830، لأن الدولة لم تكن امتدادا و تجسيد للتنظيم السياسي القبلي، هذا الأخير بدونه يصبح التنظيم مشلولا، و لأنه لم يكن نتاجا لعلاقات اجتماعية، بل نتاج العلاقات سياسية قضى عليها الاستعمار في بضعة أيام، و لم يشكل سقوطها أي أثر على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، التي وجد الاستعمار صعوبة في تشتيت القبائل و زعزعة أسس التوازن الاجتماعي و الاقتصادي لديها[3].

1-1-3- أطروحة عبد القادر جغلول:

انتقد عبد القادر جغلول أطروحتي قاليسو و فالنسي و اعتبر أنه لا يمكن نقل مفاهيم صالحة لتحليل المجتمعات الأوربية التي كانت تتميز بالتغير السريع للبنى والعلاقات الاجتماعية إلى مجتمعات لم تعرف نفس النوع من التطور، لذا لا يمكن وضع الواقع الاجتماعي الجزائري في قالب مجهز مسبقا[4].

فعبد القادر جغلول تبنى مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي لأن التكوين الاجتماعي الجزائري في نظره يتسم بنوعين من العلاقات:

---

[1] عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص80.

[2] عدي الهواري، مرجع سابق، ص32.

[3] عدي الهواري، المرجع السابق، ص32.

[4] عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص86.

أ– علاقات إنتاج سلالية: مبنية على أشكال جماعية لملكية التربة و الإنتاج الزراعي من خلال الاستحواذ عليهما.

ب– علاقات إنتاج طبقية: مبنية على أشكال الملكية الخاصة للأرض و لوسائل الإنتاج و المبادلات التجارية.

فتملك جزء من الفائض سبب ظهور الزعامة، بالإضافة إلى نماذج متعددة للملكية خاصة و عمومية (بايلك، عرش، حبس)، بالإضافة إلى طرق كثيرة لتملك الفائض كالعشر، الزكاة، الغرامة، الخراج، الحكر... الخ.

كما إن الاستحواذ على الأراضي، خاصة أراضى القبائل، من طرف الأقلية التركية منع تحول الأرستقراطية القبلية و الدينية إلى أرستقراطية الأرض، و خلق فئة منفصلة (فئة الخماسة) التي تعمل في أراضي البايلك و الأراضي الخاصة.

بالإضافة إلى أن الميكانيزمات التي وضعها الأتراك لجمع الضرائب كان لها دور فعال في منع ظهور الإقطاع بسبب مقاومة التنظيم القبلي، و تبعه الدايات و البايات، و عدم استقرار الدايات و البايات في مناصبهم... الخ.

1–2– بعد الاستعمار:

الاستعمار يشكل المرحلة التاريخية التي أسماها ماركس "بالتراكم الأولي لرأس المال"، و التي عرفتها أوروبا ابتداء من القرنين 15 و 16م. و من جراء هذا التراكم دمرت و فككت المجتمعات الفلاحية و التشكيلة الاجتماعية، لكن تم التقاط الطاقات المحررة بواسطة الصناعة الناشئة و إعادة تنظيمها مرة أخرى بواسطة علاقة اجتماعية جديدة و هي الأجر[1].

و هذا ما تم فعلا في الجزائر، فقد تم تفكيك التشكيلة الاجتماعية وفقا للإرادة السياسية للمستعمر من خلال نزع الملكيات العقارية و تفتيت القبائل.

و لأن الاستعمار انتزع منه قاعدته المادية للوجود الملكية المتناهية للأرض (فاختفت البنية القبلية للمجتمع الجزائري)، لتحرر فيما بعد قوة العمل من الروابط الاجتماعية من دون أن يشكل هذا استجابة لعلاقة اجتماعية جديدة في ظل تفكك علاقات الإنتاج القديمة[2].

لقد قدم اغتصاب الأراضي من قبل الاستعمار و تعميم الملكية الخاصة للأرض القاعدة الاقتصادية للبنى القبلية، و عممت في الريف الجزائري علاقات الإنتاج الرأسمالية، حيث تحول قسم كبير من السكان إلى عمال زراعيين دائمين و موسميين، أو إلى يد عاملة تعمل في بعض ورشات الأشغال الكبرى، و القسم الأكبر من السكان بقي في الريف، و هذا ما يعبر عنه بنشنو بـ "عدم إكمال مسار تطبيق العلاقة الرأسمالية في إطار ما نسميه بالرأسمالية الشكلية" حيث تجسد مسار التراكم الأولى لرأس المال.

فمجلس الأعيان عام 1863 كان يتابع تقسيم أراضي القبائل إلى أجزاء صغيرة على قاعدة الملكية الخاصة الفردية. و ذلك للسماح للرأس المال العقاري بحرية التداول لحساب المستعمرين، و تسهيل نشوء الاستقلال الذاتي الفردي، الذي يمكنه تدمير الأشكال الاجتماعية للحياة الاجتماعية. هذه العملية هي تحرير

[1] عدي الهواري، مرجع سابق، ص132.

[2] عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص88.

للفرد من الروابط الاجتماعية باستعمال قوة العمل من قبل الرأسمال الكولونيالي، كما أنها تفصل المنتج عن وسيلة إنتاجه، الأرض بصورة غير مباشرة[1].

لكن طبيعة علاقات الإنتاج السائدة من قبل أعاقت التصفية الكاملة للبنى النسوية و القبلية، فالاستعمار الفرنسي أدخل علاقات الإنتاج الرأسمالية للجزائر لكنه لم يعممها كاملة، فالعلاقات الرأسمالية أخفت علاقات الإنسان التي لم تكن قد تهدمت بعد، و لكن تحولت، فشكل العلاقة قائم لكن محتواه الاجتماعي تغير.

فعلاقات الإنسان أصبحت وسيلة لتطور الاستغلال الرأسمالي لفئة الفلاحين الجزائريين التي دافعت عن بناها النسوية، فكانوا يظهرون مختلفين عن النظام الاجتماعي الاستعماري، معارضين للتغيير الاجتماعي الذي كان يعني التغلغل السريع للرأسمالية الاستعمارية في المجتمع الجزائري، بدليل أن المجتمع الجزائري عام 1973 ظلت طبقاته و فئاته الاجتماعية تناضل على المستوى الداخلي و الدولي لتصفية علاقات الإنتاج الرأسمالية الاستعمارية.

2- تطور البرجوازية في الجزائر:

يقصد بالبرجوازية تلك الفئة التي تحكم وسائل الإنتاج الفكري أو المادي، و تعرض إنتاجها في السوق، سواء كان من السلع أو الخدمات[2]، و تتضمن الملكية المقدرة على التصرف؛ بحيث يميز بين الملكية الحقيقية لوسائل الإنتاج و الحق القانوني للملكية، بمعنى الاستعمال و إساءة الاستعمال، المصادق عليه بحكم قانوني قطعي[3].

و قد شهدت فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر تقلص القاعدة الاقتصادية للبرجوازية، سواء في شقها الفكري أو اليدوي. أما بعد الاستقلال فقد توسعت القاعدة الاقتصادية؛ إذ أن إحصائيات عام 1966 و 1967 دلت على توسع فئة المستقلين غير المزارعين، كما هو الحال بالنسبة للحلاقين، أصحاب المطاعم، الناقلين... الخ.

و قد تطورت البرجوازية الصغيرة مع تطور الدولة الجزائرية إذ كان بعض أفرادها ينحدرون من الطبقة العاملة المحلية أو المهاجرة، و بعض أجزاء الشرائح المتوسطة التي كان أفرادها مأجورين و تركوا القطاع العام أو الخاص ليعملوا في الإنتاج التجاري للبرجوازية الصغيرة، بهدف تطوير رأس المال الخاص، من خلال خطابات الدولة[4] في تلك المرحلة إضافة إلى القوانين الصادرة من 1962 إلى 1976م، التي كان الهدف منها إنتاج وفير و إنعاش الاقتصاد الوطني[5]، كالبرجوازية الصناعية الخاصة التي أتت بفائدة لمشروع اجتماعي حديث، و قد طرح توسع البرجوازية الصغيرة بعض المشاكل النظرية و العملية، حيث على المستوى النظري كانت ديناميكية تطور البرجوازية الصغيرة تتعارض مع ما كان متوقع في النظرية التقليدية التي تقول بأن التنمية الاقتصادية الرأسمالية أو

---

[1] عدي الهواري، مرجع سابق، ص136.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو: **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)**، مرجع سابق، ص489.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو: **مدخل إلى الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص92.

[4] عبد اللطيف بن أشنهو: **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)**، مرجع سابق، ص490.

[5] Benguerna (M) et Djerbal (D): **Djillali Liabes, La quête de la rigueur**, Ed: Casbah, Alger, 2006, p17.

الاشتراكية تؤدي إلى تقلص حجم البرجوازية الصغيرة و قاعدتها الاقتصادية[1].

لكن الواقع يقول أن هذه البرجوازية الصغيرة لم تتقلص عدديا، و لا حتى من حيث أهميتها الاقتصادية، بل العكس، فقد اتسعت قاعدتها الاقتصادية و سيطرتها السياسية، كما كانت وسيلة لتطوير الديمقراطية، بالرغم من الدور السلبي لرأس المال الخاص.

و على نفس المستوى النظري، البرجوازية الصغيرة بعيدة على أن تكون طبقة حليفة للطبقة العاملة أو الفقيرة، فهي عادة تعبر عن تميز في طموحاتها السياسية و الاقتصادية. أما على المستوى العملي فتطور هذه البرجوازيات يؤدي إلى تصرفات مؤيدة للتحرر الاقتصادي و تطورت البرجوازية فيما بعد ليظهر ما يسمى بالبرجوازية الحديثة Moderne، و التي تكونت خلال النصف الأول من القرن 20، قليلة عدديا، تتكون من فئة اجتماعية مميزة على أساس مستوى الحياة، نمط الاستهلاك، و تجمع الإطارات السامية، و الصناعية و التجار الكبار، ذوي التكوين الفرنسي. يقابلها نوع آخر ألا و هو البرجوازية التقليدية، و التي تظم الحرفيين، ملاك البنايات الحضرية... الخ، الرافضين للقيم الغربية و الأفكار التقدمية[2].

3- القطاع الخاص في الجزائر:

لقد أصبح الاستثمار الخاص في الجزائر من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة و أساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

إن بروز القطاع الخاص جاء نتيجة تراكم مجموعة من الأوضاع، و على هذا الأساس عرفت الفترة ما بين (1965/1962) بمرحلة الانتظار، حيث امتازت بضعف التدابير الاقتصادية و تأرجحها من جهة، و من جهة أخرى سيطرة رأس المال الأجنبي على معظم الاقتصاد الوطني، ذلك أن الشركات الأجنبية لم تكن قد غادرت الجزائر[3].

كما تميزت هذه الفترة بتواضع التأهيل المهني لعمال القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة العمال المؤهلين من مجموع العمال، كان ينشط معظمهم في الزراعة حيث بلغ عدد الأموال المستمرة في الزراعة، سنة 1963م إلى 60.8 مليون دينار، ثم تحولوا إلى الصناعة حيث بلغ عدد الأموال المستمرة في هذا الميدان سنة 1965م إلى 156.8 مليون دينار[4]، و قد تمثلت الصناعة الخاصة أساسا في السنوات الأولى للاستقلال في النسيج، الكيمياء، الصناعة التحويلية للبلاستيك، الصناعات الغذائية. أما عن مصادر رؤوس الأموال المستمرة:

---

[1] Benguerna (M) Djerbal (D), op.cit, pp19.

[2] Mahmed Mazouz et autre: **la société Algérienne ente population et développement**, université Paris, France, 1998, p68.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو: **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)**، مرجع سابق، ص21.

[4] جبار محفوظ: **البورصة: التسير و خوصصة المؤسسات العمومية -دراسة حالة اتحاد المغرب العربي-**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ج 3، جامعة فرحات عباس، سطيف، 1996-1997، ص650.

الجدول رقم (01): يبين مصدر رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسات الصناعية الخاصة

مصدر رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسات الصناعية الخاصة					
الفترة / المصدر	إلى غاية 1954	1962–1955	1965–1963	1977–1966	المجموع (%)
التجارة	42.6	42.5	63.1	64.4	59.6
الصناعات الحرفية	21.3	25	7	15.1	16
صناعة	14.6	16	14.3	10	11.5
الفلاحة	9.2	0	0	5.3	4.5
المجموع	78.3	83.5	84.4	94.8	91.6
مصادر أخرى	12.3	16.5	15.6	5.2	8.4
المجموع	100	100	100	100	100

* **Source:** Marc Ecrement: Indépendance politique et libération économique, un quart de siècle de développement de l'Algérie (1962-1985), OPU, Alger, P67.

من خلال الجدول (01) يظهر جليا أن التجارة كانت مصدرا أساسيا لرؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة، في حين شكلت الفلاحة أدنى مستوى في مساهمتها لتمويل القطاع الخاص الصناعي في الجزائر إلى غاية 1971م. و قد تطور القطاع الصناعي عبر الزمن كما هو موضح في الجدول رقم (02):

الجدول رقم (02): التطور التاريخي للقطاع الصناعي الخاص في الجزائر من 1900 إلى 1970

تاريخ إنشاء المؤسسات	1954–1900	1962–1955	1967–1963	1970–1968	المجموع
* الفئة (أ): – العدد	97	51	172	145	465
– النسبة	20.8	11	37	31.2	%100
* الفئة (ب): – العدد	176	69	3.8	371	934
– النسبة	18.8	7.4	34.1	39.7	%100
* الفئة (أ)+الفئة (ب):					
– العدد	273	120	420	516	1399
– النسبة	19.4	8.6	35.1	36.8	%100

– الفئة (أ): الصناعات الاستهلاكية؛ – الفئة (ب): الصناعات الإنتاجية.

* **Source:** Marc Ecrement, ibid, p67.

إن المؤسسات الخاصة سواء الخاصة بإنتاج السلع الاستهلاكية أو تلك الخاصة بإنتاج السلع الإنتاجية قد تضاعف عددها بعد الاستقلال حيث وصل مجموع نسبتها إلى غاية 1970م 36.8% مقابل 19.4% في الفترة الممتدة بين 1900 إلى 1954.

أما من الناحية القانونية فقد صدر ميثاق طرابلس سنة 1962 الذي كان قاسيا على القطاع الخاص، و تبعه قانون 277-63 الصادر في جويلية 1963، الذي سمح بإنشاء مؤسسات خاصة و لكن وفق معايير محددة للأجانب مع توفير ضمانات و امتيازات خاصة كحرية الاستثمار للأشخاص المعنويين و الطبيعيين الأجانب، المساواة أمام القانون، حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري هذه المؤسسات... الخ.

و في المقابل ظهر قانون التأمينات سنة 1971 الذي ينص على ملكية كل مخلفات الاستعمار للدولة ما أدى إلى تسجيل تناقض بين الدعوة للملكية الجماعية من جهة و من جهة أخرى دعوة الرأسمالية الخواص للظهور[1].

و قد بدأ القطاع الخاص يستعيد شرعيته ابتداء من سنوات 1966 إلى غاية 1980 بعد فترة التهميش السابقة، و قد تميزت فترة استعادة الشرعية بعدة أحداث على الساحة السياسية الاجتماعية و حتى الاقتصادية الجزائرية، فبعد وفاة الرئيس هواري بومدين. و انعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير لاختيار مرشح للرئاسة و انتخابه، و بعد مواجهة الإستراتيجية الجزائرية في تنمية الاستثمار خلال الفترة 1967-1978 و التحضير للمخطط الخماسي... الخ[2].

صدر قانون الاستثمار سنة 1966، و بدأ القطاع الخاص يأخذ مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني، ففي هذا السباق سجل 688 مشروع خاص مرخص له خلال الفترة 1966-1971[3].

لكن بعد قانون التأمينات 1971 تراجع دور القطاع الخاص الجزائري، و في المقابل سيطر القطاع العام، ما أدى إلى تحول القطاع الخاص إلى سياسة الاستثمار في الخفاء أي الاستثمار دون تصريح من الدولة مستخدمين في ذلك تكنولوجيات بسيطة[4].

لقد شهدت فترة الثمانينات إعادة بحث للقطاع الخاص نظرا لعجز القطاع العام على تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد تطور القطاع الخاص تطورا مذهلا نظرا لتفتح الدولة عليه، فصدر قانون رقم 82-11 في أوت 1982 لتشجيع القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، و قد تضمن هذا القانون[5]:

* منع الاستثمارات العديدة و المتنوعة لنفس المستثمر.

---

[1] صايشي سهيلة، مرجع سابق، ص ص 32-33.

[2] Daho Djerbal, Mohamed Benguerna, Ibid, p23.

[3] Derras (O): **Place du secteur privé industriel national dans l'économie Algérienne**, N:1. CRASC. Oran, 1997, p126 In.

[4] صايشي سهيلة، مرجع سابق، ص35.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 21 أوت 1982، المنشور على موقع الحكومة www.gov.dz، زيارة يوم: 2013/12/22 على الساعة 09:00.

* تحديد رأس المال في حدود 30 مليون دينار جزائري للاستثمار الخاص.
* التحصل على رخصة الإنجاز أو الإنتاج.

كما أن الميثاق الوطني سنة 1986 قد أشار إلى عودة الدور الاستراتيجي للقطاع الخاص، و تغير المواقف الرسمية منه.

كما عرفت فترة التسعينات إلى غاية سنوات 2000 استقلالية أكبر للقطاع الخاص، خاصة مع صدور قانون (12/93)، المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 5 أكتوبر 1995، المتعلق بترقية الاستثمار من خلال تشجيع حرية المبادرة و روح المنافسة. خاصة و أن هذه الفترة (أي فترة التسعينات) هي فترة توجه الدولة نحو الخوصصة من خلال قانون 12/97، المؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1417 الموافق لـ 19 مارس 1997، المعدل و المتمم للأمر رقم 22/95، المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 سنة 1995، و المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، و قد بدأت تتضح ملامح القطاع الخاص من خلال عدة مراسيم[1].

* بمقتضى المرسوم (12/93) أنشأت الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار (APSI)؛
* المرسوم التنفيذي رقم (143/96) المؤرخ في أفريل 1996 المتعلق بشروط تملك الجمهور للأسهم و القيم المنقولة التابعة للمؤسسات العمومية التي ستخوصص و كيفيات ذلك؛
* المرسوم التنفيذي رقم (105/96) المؤرخ في مارس 1996، المحدد لكيفيات تنظيم مجلس الخوصصة.

و هذا ما أدى إلى تعزيز الدور الشفوي للقطاع الخاص في الجزائر، بالاعتماد على مساعدة الدولة من خلال تمويلات متعددة الأوجه من خلال شبكات و صناديق الدعم المستخدمة.

4- محفزات الاستثمار لدى المقاول الجزائري:

طالما لازم الحديث عن المقاول فكرة الفارس الوحيد الذي ينجح في بيئة معادية، حيث يقصد بالفارس الوحيد ذلك المقاول الذي يخاطر بمبادرته في خلق مؤسسة، مع كل ما تتطلبه من موارد مالية و مادية و دوافع سيكولوجية[2].

وهذه المخاطرة تكون ناجمة عن عدة حوافز وعوامل حسب ما توصلت إليه الدراسة السابقة لصايشي سهيلة حول المقاولون الجزائريون الجدد و نوعية مشاريعهم.

4-1- المعرفة الجيدة للسوق[3]:

إن تلبية مختلف الحاجات الإنسانية يتم من خلال عرضها في الأسواق[4]، لهذا شكل حافز معرفة السوق أول الدوافع المؤثرة على المقاول الجزائري. فحسب الدراسة السابقة لصايشي سهيلة المتعلقة بالمقاولين الجزائريين

[1] الجريدة الرسمية، المرجع السابق، أمر رقم 12/97 المؤرخ في 1997/3/19 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.
[2] بريجيت بريجر، مرجع سابق، ص109.
[3] صايشي سهيلة، مرجع سابق، ص100.
[4] Gobe (E): **les hommes d'affaires égyptiens**, Ed: Kart hala, Paris, 1999, p27.

الجدد عبرت نسبة 23.33% من المقاولين على أن حافزها للاستثمار هو السوق.

هذه المعرفة بالسوق توفر للمقاول حدا من الدراية بمنتوجه (كم عدد المنافسين لمنتجه، من يصنعه، هل هو مطلوب... الخ)، إما لأنه قام بدراسة السوق، أو لأنه ورث هذه المهنة عن عائلته. و عادة هذا ما يبث الحماس في المقاول للإقبال على الاستثمار.

4-2- روح الإبداع:

أثبتت الدراسة السابقة على أن نسبة 20% من المقاولين الجزائريين يدفعهم إلى المقاولة سمة روح الإبداع التي يتميزون بها عن غيرهم من الأفراد العاديين، فالإبداع هو ما يميز مقاول عن آخر ومؤسسة عن أخرى ومنتج عن آخر.

4-3- الانتماء إلى عائلة مقاولين:

عبرت نسبة 12.5% من المقاولين المبحوثين في الدراسة السابقة عن تأثرهم بالوسط العائلي، حيث أن الانتماء إلى عائلة مقاولين يشكل حافزا ودافعا قويا، فالعائلة كرأسمال اجتماعي تعمل على تزويد المقاول بروح وفكر المقاولة و الاستثمار كما تحدد التوجه نحو نشاط دون آخر.

4-4- الربح:

إن اعتبار الربح كحافز و دافع للتوجه نحو المقاولة يختلف من شخص لآخر، وقد بينت الدراسة السابقة حول المقاولون الجزائريون الجدد ونوعية مشاريعهم أن نسبة 9.16% من المقاولين فقط من كان حافزهم الربح، ما يعني أنه ليس حافزا أساسيا للمبادرة في لإنشاء مقاولة خاصة.

تجدر الإشارة إلى أنه من وراء الربح يسعى المقاولون إلى الوصول على النفوذ الاجتماعي حسب نفس الدراسة.

4-5- الاستقلالية:

أشارت الدراسة السابقة حول المقاولين الجزائريين الجدد و نوعية مشاريعهم أن نسبة تقدر بـ 9.16% من المقاولين المبحوثين يبحثون عن الاستقلالية من وراء استثماراتهم، فالعمل في مؤسسة عامة يوجب عليهم الخضوع و الضغط على أي مبادرة بينما هم -أي المقاولون- يعتبرون أنفسهم فاعلين نشطين و يحبون تحمل المسؤولية و هذا بإنشاء و تسيير المشروع و عدم الخضوع لأي مسؤول أو إدارة.

4-6- حب المخاطرة:

المخاطرة هي توقع بروز معطيات جديدة لم تكن في الحسبان قد تؤدي إلى خسارة المقاول سواء ماديا أو معنويا. و على الرغم من هذا فقد عبرت نسبة 8.33% من المقاولين المبحوثين عن أن هذا الحافز دفعهم للمقاولة[1]، لأنهم يخططون ويضعون في حسبانهم كل المتغيرات قبل الإقبال على أي صفقة.

[1] صايشي سهيلة، المرجع السابق، ص105.

4-7- المضمون العام لاقتصاد السوق:

و يحفز هذا العنصر المقاولين الجزائريين نظرا لتشجيع الدولة الخواص على الاستثمار.

5- أنواع المقاولين الجزائريين:

صنف جان بيناف المقاول الجزائري حسب الفترة الزمنية التي عاصرها، مشيرا بذلك إلى مقاولو السبعينات و مقاولو التسعينات، حيث ارتبط كل نوع من المقولين بخصوصية المرحلة التي عاصرها:

5-1- مقاولو السبعينات:

في تلك الفترة غلب على نظام الدولة تطبيق النظام الاشتراكي، فعرف الاقتصاد العمومي انتشارا كبيرا مقابل عدد قليل من المؤسسات الخاصة، و جان بيناف، في دراسته لأنواع المقاولين في سنوات السبعينيات، وجد 3 فئات من المقاولين، من خلال عينة تتكون من 250 مقاول من العاصمة، قام بدراستهم من ناحية الأصول الجغرافية والاجتماعية و هم[1]:

5-1-1- المقاولون التجار:

تميز هذا النوع من المقاولين، حسب جان بيناف، بأصولهم النبيلة، فهم من عائلات عريقة، و أسر مالكة تاريخيا، حيث سلبت ممتلكاتهم في ثورة المقراني عام 1871م، معظمهم من شرق و جنوب البلاد: قسنطينة، واد سوف، مسيلة، بسكرة.

تركز نشاطهم التجاري في التصدير و الاستيراد، ما أدى إلى تكوين رأس مال اجتماعي في الخارج، ما سمح لهم بأن يكونوا من أكبر الداعمين للحرب التحريرية، تحصلوا بسهولة على المساعدة والضمانات من أجل إنشاء مؤسساتهم، كما يوجد في هذه الفئة تجار ذوي أصول قبائلية و ميزابية، وهم أقل ثراء في البداية من التجار الكبار، جاؤوا من أسر بسيطة، متعلمين في المدارس الفرنسية، دون أن يمروا بالمدرسة الإسلامية.

ونظرا للخبرة التي اكتسبوها في أوروبا لم يتوقفوا عند البيع فقط، بل و وصلوا حتى إلى الإنتاج. استثمروا في قطاعات تستخدم تكنولوجيا بسيطة و تدر أرباحا كثيرة، حيث كانوا تجارا أكثر منهم صناعيين.

5-1-2- المقاولون العمال:

هم في الغالب عمال بسطاء و موظفون صغار و حرفيون، يمارسون الحرف اليدوية، يستخدمون أدوات بسيطة، منتوجهم موجه للزبائن الفقراء، من بين هذا النوع من المقاولين مسيرين قدامى في مرحلة التسيير الذاتي التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، مناضلون في جبهة التحرير و مستخدمو القطاع العمومي. و هم محدودي المستوى التعليمي، من عائلات فقيرة، منهم من هاجر إلى فرنسا فاكتسب خبرة في المقاولة.

5-1-3- المقاولون غير المسيرين:

يوكلون مهمة التسيير إلى مختصين، سواء محليين أو أجانب، هم من ملاك العقارات، يشتغلون في التصدير و الاستيراد.

[1] PENNEF Jean: **Les chefs d'Enterprise en Algérie**, in/Acte du colloque: «Entreprises et entrepreneurs en Afrique», Edition l'Harmattan, Paris, 1983, p573.

5-2- مقاولو التسعينات:

عرفت هذه المرحلة تغيرات جذرية ألقت بظلالها على التجربة المقاولاتية بالجزائر، حيث كانت هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية لاقتصاد السوق.

و صنف مقاولو هذه المرحلة إلى عدة أصناف هي[1]:

5-2-1- المقاول الإطار:

يتميزون بالخبرة نتيجة ممارستهم لوظائف سامية بالدولة، أسسوا مقاولاتهم بعد التقاعد أو التقاعد المبكر نتيجة ظروف اجتماعية ميزت تلك المرحلة: البطالة بالدرجة الأولى، تدني منحة التقاعد، و الرغبة في تأمين حياة الأبناء، أو حب العمل، و الرغبة في تطبيق ما اكتسبوه من خبرة. و يتميز هذا النوع من المقاولين بمساعدة رأس المال الاجتماعي الذي اكتسبوه من الخبرة المهنية لإنشاء وتسيير المؤسسة.

5-2-2- المقاول المهاجر:

معظمهم من القبائل، هاجروا شبابا، وكونوا رأس مال يسمح لهم بإقامة مشروع في الجزائر، ويتميزون بحب المغامرة، لأن حياتهم السابقة كانت مليئة بالمغامرات و المخاطرة لما واجهوه في الغربة من قساوة الحياة، كما أن التجربة المهنية التي حصلوا عليها من مختلف النشاطات خاصة التجارية تسمح لهم باختيار النشاط المناسب لإمكانيتهم و متطلبات السوق.

5-2-3- المقاولون بالوراثة:

هم شباب تتراوح أعمارهم بين 25-30 سنة، يتميزون بالتكوين العالي و العقلانية في التسيير، يستخدمون تقنيات جديدة في العمل، يعملون على تحسين نوعية المنتوج بما يتماشى ومتطلبات السوق، فلا يبقون محاصرين بالنوعية القديمة للمنتوج، كما يوظفون العمال على أساس الكفاءة، و هدفهم هو إكمال ومتابعة نفس النشاط الذي قام به الأب مع تطويره وتحسينه، ويعتمدون على المهارة الفردية و الشبكة الأسرية و المهنية.

5-2-4- المقاول التقليدي:

وهم من عائلة تمارس التجارة أو المقاولة، لذلك هم لا يهتمون بالبحث عن عمل بعد الخروج من المدرسة لأن العمل مضمون، وهم يبدأون العمل في سن مبكرة، لديهم تجربة طويلة في المقاولة، وهم من عائلات ذات تقاليد تجارية عبر الزمان، وهذا النوع أكثر انتشارا من الأنواع الأخرى.

5-2-5- المقاولون العمال:

الأفراد الذين يعانون من التسريح والبطالة أو الذين تخوفوا من فقدان مناصبهم مستقبلا نظرا للأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد؛ فأغلب هؤلاء إما عمال إدارة أو عمال مؤهلين أو إطارات متوسطة، هدفهم الأساسي تحسين وضعهم المالي وهذا بسبب ضعف أجورهم وانخفاضها.

[1] PENNEF Jean, ibid, p575.

خلاصة:

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال هذا الفصل أن وضعية المقاول في النظام الإقطاعي و بدايات البرجوازية تختلف كثيرا عن وضعيته الراهنة، فهو لم يعدو أن يكون مجرد عبد أو عامل بسيط في المرحلتين السابقتين، لكن مع ظهور الرأسمالية كنظام بديل عن الأنظمة السابقة، و مع اعتماد مبدأ آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر"، بدأ يحقق اكتفاءه، بل أكثر من ذلك استطاع حتى التوفير و تكوين رأسمال خاص، تمكن من خلاله إقامة استثماراته.

و لعل ما ميز هذه المرحلة بالذات هي العقلانية الاقتصادية التي في إطارها يحقق المقاول العقلاني أهدافه التي لا ترمي إلى الربح في كل الحالات بل في كثير منها يكون القصد منها تحقيق النفوذ والصيت الاجتماعي، فالمقاول الجزائري مثلا لم يكن الربح المادي حافزه الأول، بل احتل المرتبة الرابعة بعد كل من حافز المعرفة الجيدة للسوق و روح الإبداع و الانتماء إلى عائلة من المقاولين.

الفصل الرابع

المقاولة و اختيار النشاط اللاجتماعي

الفصل الرابع : المقاولة و اختيار النشاط الاجتماعي

تمهيد

أولا: عموميات حول المؤسسة

1- لمحة عن تاريخ المؤسسة

2- خصائص و معايير تصنيف المؤسسة

ثانيا: المشروع المصغر و آليات دعمه في الجزائر

1- حول المؤسسة المصغرة

2- آليات دعم المشروع المصغر في الجزائر

ثالثا: المشروع المصغر و آفاق الاقتصاد الجديد في الجزائر

1- العلاقة الاجتماعية بين المقاول و المؤسسة

2- ثقافة المؤسسة في المشروع المصغر

3- تطور العمل في المقاولة المصغرة

4- المشكلات التي تواجه المشروع المصغر

5- آفاق تنمية المشاريع المصغرة

خلاصة

تمهيد:

تعتبر المقاولة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، حيث شغلت حيزا كبيرا و معتبرا في كتابات و أعمال الكثير من الباحثين بمختلف اتجاهاتهم، و نظرا لما يشهده العالم من تحولات على مختلف الأصعدة، خاصة المجال الاقتصادي، كان لابد على الجزائر من اللحاق بهذا التطور و الاندماج في الاقتصاد الحديث من خلال تنمية النسيج المؤسساتي، فركزت على تنمية المؤسسات المصغرة، من خلا تنمية و تطوير المنظومة المؤسسية، و هذا ما سنتعرض له بالتحديد في هذا الفصل.

➢ أولا: عموميات حول المؤسسة

1- لمحة عن تاريخ المؤسسة:

1-1- ظهور الإنتاج الأسري البسيط[1]:

قبيل الانقلاب الصناعي في القرن 18م كانت الحياة تتميز بالبساطة و الاكتفاء بالفلاحة و الزراعة و تربية المواشي، و بوسائل إنتاج بسيطة تتسم بالملكية الجماعية، إذ أن المبادلة تتم بالمقايضة بين المنتوجات الزراعية و المواشي مقابل مجموعة من الأدوات، و الأبناء يتعلمون الحرفة من أبائهم في أحياء تميزت بصغر مساحتها و قلة سكانها، إضافة إلى انتشار عدة حرف نذكر منها: النجارة، والحدادة، الدباغة، و صناعة المنتوجات الجلدية.

1-2- العمل الحرفي:

هي ورشات حرفية تضم أصحاب الحرف المتشابهة، ذات طابع أسري، يغيب فيها الاستغلال، حيث لم يكن هناك تجار أو وسطاء بين المنتجين و المستهلكين، و نظام الورشة أفقي بين المعلم و الصانع و المتتلمذ، العمل يوزع حسب مراحل الإنتاج لأجل توفير عدد كبير من مناصب الشغل، و تميزت العلاقات الاجتماعية بوجود نوع من النظام و الانضباط الاجتماعي.

لكن عندما أصبح التدريب مقتصرا على أولاد الحرفيين، تحول الصانع إلى عامل أجير، و نشأت جمعيات العمال لضمان حقوقهم، لكن بدأ هذا النظام يتدهور بسبب ظهور حرفيين مستقلين ينافسون التجمعات الحرفية و يتعاملون مع تجار يبيعون بأثمان زهيدة، إضافة إلى تكوين الصناع لورشات منافسة، و اتساع السوق و ارتفاع الطلب على المنتوجات، مما أدى إلى ظهور طبقة من التجار الوسطاء الذين أصبحوا يحددون مواصفات المنتوج و بالتالي ظهور عملية تخزين السلع و بيعها بالجملة و بأسعار منخفضة، و هذا ما أدى إلى ثراء الطبقة التجارية لتساهم في الانقلاب الصناعي.

1-3- النظام الحرفي المنزلي:

أدى ظهور طبقة التجار الرأسماليين إلى الاعتماد على عدة طرق للحصول على المنتوجات كالاتصال بالأسر في المنازل و تزويدهم بالمواد اللازمة للإنتاج، خاصة الأسر الريفية التي تسعى لزيادة دخلها بتعلم حرفة إضافة إلى الزراعة، فأصبح التجار يفرضون نفوذهم على الحرفيين من خلال إغرائهم بالدفع الفوري أو المسبق، إضافة إلى مطالبته لهم بمضاعفة الإنتاج و تحديد مواعيد الاستلام، مما جعل العامل يشغل كل أسرته و بالتالي إدخال تعديلات على طرق إنتاجه، و التاجر صاحب رأس المال هو من يمول الحرفيين بالآلات من أجل تحقيق العمليات التجارية، فظهر عمال حرفيين لأول مرة في المنازل لا يملكون سوى قوة عملهم[2].

1-4- العمل المانيفاكتوري:

ظهرت المصانع في شكلها الأولي نتيجة لثراء طبقة التجار الرأسماليين و قيامهم بجميع الأعمال تحت

---

[1] سكينة بن حمودة: **دروس في الاقتصاد السياسي**، ط 1، دار الملكية للطباعة و النشر، الجزائر، 2006، ص127.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو: **مدخل للاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص273.

سقف واحد لمراقبتهم بشكل أكبر، فكانت المصانع تتكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم، و يتحكم صاحب المصنع في تعيين و طرد العمال و التحكم في ظروف الإنتاج؛ أي أنه المشرف على عملية الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها، و تطورت المانيفاكتورة بإدخال الآلات و الوسائل الإنتاجية في المصانع لتحل محلها المؤسسات الصناعية الآلية.

1-5- المؤسسة الصناعية الآلية:

ظهر هذا النوع بظهور الاكتشافات العلمية الموجهة للإنتاج الصناعي و اتساع السوق، حيث أصبحت المانيفاكتورات غير كافية بالنظر للطلب المستمر، فظهرت الفبركات (Fabriques) أو المؤسسات الرأسمالية الآلية في بداية القرن 18م، أما الفبركة الأكثر تطورا فقد ظهرت في إنجلترا على يد "Arkwright" في مجال النسيج، و نشأت و تطورت لعدة أسباب: و هي الاستعمال الواسع للمياه و الطاقة، المردودية المرتفعة، و دخول الآلات و الطرق الحديثة إضافة إلى ظهور شركات تجارية و مؤسسات مالية مثل بنك "أمستردام المركزي" عام 1608م، و ظهور الاختراعات التقنية و الثورة الفكرية التي قادها العديد من الفلاسفة، والإصلاحات التي زاد من خلالها الطلب على المنتوجات الزراعية[1]، و زيادة عدد سكان أوربا بسبب تحسن ظروف المعيشة و هذا ما أدى إلى ظهور الحركات الاستعمارية التي قامت باستغلال موارد الدول المستعمرة، و هكذا ظهرت المؤسسات الكبيرة في عدة دول أو ما يطلق عليه "الشركات المتعددة الجنسية".

1-6- التكتلات و الشركات المتعددة الجنسيات:

بالنظر إلى التطور الذي شهده الاقتصاد الرأسمالي و زيادة الإنتاج الصناعي في أوروبا، قامت بتبني عدة إستراتيجيات للتكتل فيما بينها و التغلب على المنافسة و الدخول للأسواق الخارجية في إطار ما يطلق عليه بالشركات المتعددة الجنسيات و أهم هذه التكتلات:

* **الكارتل:** يمثل تركز عدة مؤسسات في نفس القطاع، و تحديد أسعار المواد التي تنتجها، و توزيع الأسواق فيما بينها، مثل "كارتل الصلب" في ألمانيا عام 1904م.

* **التروست:** هي عبارة عن تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات تفقد خلاله استقلاليتها المالية و شخصيتها القانونية، أو يتم بشراء إحداها لأخرى مما يسمح بتحقيق عدة مكاسب كتحسين مردوديتها و انخفاض أسعار منتجاتها.

* **شركة التملك:** ظهر هذا النوع نتيجة توسع الأسواق المالية و كبر المؤسسات الاقتصادية، و كذا المعاملات بين البنوك، و هذه التجمعات تدعى بالرأسمال المالي، و هي ناتجة عن شراء البنوك لأسهم عدد من المؤسسات في قطاعات أو فروع اقتصادية مختلفة أو متشابهة.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: **مدخل للاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص284.

2- خصائص و معايير تصنيف المؤسسة:

2-1- خصائص المؤسسة:

لقد قدمت للمؤسسة العديد من التعاريف في مختلف الأوقات و حسب الاتجاهات و المداخل، إن عملية وصف مؤسسة معينة يمكن أن يتم بسهولة، نظرا لأخذ حالة حقيقية منفردة مثل: مؤسسة زراعية أو صناعية أو تجارية أو خدمية، وقد تكون المؤسسة عامة أو خاصة أو فردية أو شركاء أو تعاونية... الخ، إلا أن حصر كل أنواع المؤسسات و فروعها و بأحجامها في تعريف واحد يكون صعبا وذالك للأسباب التالية:

1- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها، و خاصة في هذا القرن.

2- اتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية، سواء الخدمية منها أو الإنتاجية، و قد ظهرت مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات متعددة الجنسيات و المؤسسات الاحتكارية.

3- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية أو الإيديولوجية، حيث أدى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين إلى إعطاء تعريفات تختلف عنها.

و تحصلنا على تعريف يستطيع أن يشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط الاجتماعي والأهداف.

المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج (أو/و) تبادل السلع (أو/و) خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، و هذا لضمان شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، و طبقا لحجم و نوع نشاطه. و نشير هنا أن هذا التعريف يبرز استقلالية المؤسسة ماليا، أي لها شخصية اعتبارية مستقلة، وفي نفس الوقت يترك المجال لتفرع المؤسسة الواحدة وتعدد وحداتها، والتي غالبا ما تطرح مشكلة الاستقلالية. ومن خلال التعريف للمؤسسة يمكن استخلاص الخصائص التالية:

- المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها للحقوق والصلاحيات أو من حيث واجباتها أو مسؤولياتها بمعنى أن للمؤسسة ذمة مالية مستقلة.
- المؤسسة تقوم بأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها للقيام بالنشاط الفعلي.
- تعتبر المؤسسة مصدر دخل الأفراد و المجتمع.
- المؤسسة تشبه خلية في جسم الإنسان فهي الوحدة الأساسية الاقتصادية لأنها تساهم بفعالية في التنمية والرفع من مقدوراتها و الدخل القومي.

2-2 المؤسسة وحدة دراسة :

2-2-1 المؤسسة كوحدة دراسة اقتصادية:

المؤسسة هي عبارة عن وحدة إنتاج، بحيث تقوم بتحويل المدخلات التي تأخذها من المحيط إلى مخرجات في شكل

سلع وخدمات، تلبي حاجيات المحيط،تتولى تقسيم أو توزيع القيمة المضافة في المؤسسة يتمم بين العمال، والدولة والهيئات الاجتماعية، والمقرضين والشركاء، والمؤسسة نفسها، ونفس الشيء بالنسبة لفائض الإنتاجية، الذي يتم توزيعه بين الأطراف القابضة.[1]

و الشكل الموالي يوضح ذلك :

شكل رقم (04): المؤسسة وحدة تحويل المدخلات إلى مخرجات

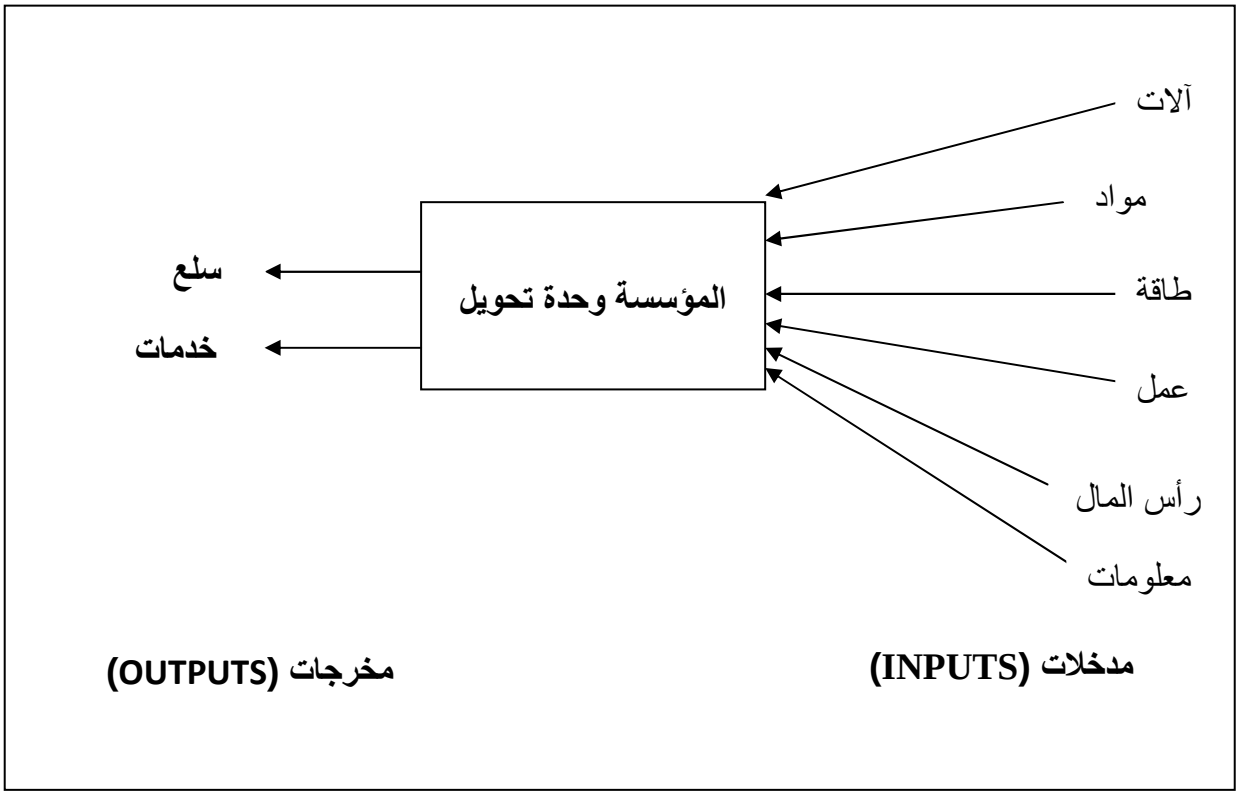

Source : Jean longatte ,Jacques muller :**Economie d'entreprise**, Dunod, paris,2004,p01

2-2-2المؤسسة كوحدة دراسة اجتماعية :

- المؤسسة تؤثر في المجتمع ، وتساهم بشكل كثير في النشاط الاقتصادي ، ويتجلى ذلك من خلال خلق مناصب العمل، وإنتاج السلع والخدمات (منتوجات)، وكذلك في زيادة المداخيل، وتوفير موارد للجماعات العمومية، و المساهمة في تطوير، وتحديث الاقتصاد بفضل التقدم التقني.

- وتساهم المؤسسة في الميدان الاجتماعي، من خلال نشاطها في المجالات التالية : الاجتماعية، التربوية، السياسية والثقافية ... إلخ.

2-2-3 المؤسسة كوحدة دراسة بشرية :

-المؤسسة هي عبارة عن تنظيم تسلسلي للأفراد، يأخذ بعين الاعتبار المهام، والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم،

[1] Jean longatte ,Jacques muller ,Ebid,p02

ويتمتع باستقلال ذاتي في صنع القرار، ويمكن اعتبار المؤسسة كحالة خاصة، من مجموعة واسعة، يطلق عليها، المنظمات.

- المنظمة هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص مقسمة إلى فئات (مجموعات) تتفاعل فيما بينها، من أجل تحقيق أهداف معينة، وكل منظمة تقوم على قواعد معينة، ومبادئ وأغراض ، وقيم وتفرض نظام قانوني جزائي، يخضع له أعضاء المنظمة بحيث يخدم هذا النظام أغراض المنظمة وأهدافها.

2-3- معايير تصنيف المؤسسة:

إن تصنيف المؤسسة إلى أنواع يرتبط بطبيعة المعايير التي ترتكز عليها في ذلك، حيث يكون أكثر ملائمة عندما تكون المعايير أكثر دقة، و يمكن تصنيف المؤسسات بناءا على المعايير الثلاثة.

2-3-1- المعيار القانوني:

تبعا لهذا المعيار يوجد شكلين للمؤسسات، مؤسسات خاصة تخضع للقانون الخاص، و مؤسسات عامة تابعة للقطاع أو الدولة، و مؤسسات نصف عمومية تخضع لخليط من القانون العام و الخاص.

أ- المؤسسات الخاصة: و تندرج ضمنها المؤسسات الفردية و مؤسسات الشركات:

* **المؤسسة الفردية:** مالك المؤسسة هو صاحب رأس المال و عوامل الإنتاج الأخرى، و هو المسؤول عن إدارتها و تنظيمها و تسييرها[1].

* **مؤسسات الشركات:** تعود ملكية هذه المؤسسات إلى شخصين أو أكثر، و لا يمكن أن تقوم إلا بتوفر بعض الشروط طبقا للقانون التجاري و تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

• **شركات الأشخاص:** يتم فيها دمج عدد من المؤسسات الفردية، حتى يكون رأس المال كبيرا، و بالتالي احتلال أكبر مجال اقتصادي، و تتمثل في[2]:

- شركة التضامن: تعد هذه الشركة من أهم شركات الأشخاص، و قد تختلف قيمة الحصة أو تتساوى بين الشركاء، و تسييرها يكون باسم الشركة القانونية أو باسم أحد الشركاء.

- شركة التوصية: تتكون هذه الشركة من شريكين متضامنين.

• **شركة ذات مسؤولية محدودة:** يتميز هذا النوع من الشركات بمحدودية مسؤولية الشريك بمقدار الحصص التي يقدمها.

• **شركات الأموال:** و تتمثل في شركات المساهمة و التوصية بالأسهم.

ب- المؤسسات العمومية: تعود ملكيتها للدولة، ويتم تسييرها من طرف شخص أو أكثر تختارهم الجهة الوصية، و يميز بين نموذجين في هذا النوع من المؤسسات:

* **مؤسسات تابعة للوزارات:** المراقبة و التسيير في المؤسسة تتم من قبل عناصر تعينهم الوزارة.

---

[1] إسماعيل عرباجي: **اقتصاد المؤسسة أهمية و ديناميكية التنظيم**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص12.

[2] ناصر دادي عدون: **اقتصاد المؤسسة**، ط 2، دار المحمدية العامة الجزائر، 1998، ص ص 55-57.

* **مؤسسات تابعة للجماعات المحلية:** تكون في البلدية أو الولاية، تسير من طرف منشئيها.

* **المؤسسات نصف عمومية (المختلطة):** تتكون هذه المؤسسات من طرفين هما: الدولة متمثلة في الوزارة أو المؤسسة العمومية، و الطرف الثاني هو القطاع الخاص. وقد أنشئ هذا النوع من المؤسسات بغرض مراقبة بعض القطاعات الاقتصادية من طرف الدولة و التحكم فيها.

2-3-2- المعيار الاقتصادي:

يعتمد تصنيف المؤسسات في هذا المعيار على قاعدة التقييم الاجتماعي للعمل، و قد أصبح في أي مجتمع ثلاثة قطاعات رئيسية وهي:[1]

أ- مؤسسات فلاحية:

مؤسسات تختص برفع إنتاجية الأرض و استصلاحها، وإنتاج الخيرات النباتية و الحيوانية و الموارد الطبيعية المرتبطة بالأرض، حيث يتحد أفراد المجتمع من أجل إنتاج الثروة و توزيعها بين الطبقات الاجتماعية.

ب- مؤسسات صناعية:

تشمل جميع المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية المستخرجة من الأرض إلى منتوجات قابلة للاستهلاك، فهناك مؤسسات تحويلية و مؤسسات إستخراجية و أخرى إنتاجية. و تتوزع هذه المؤسسات على فرعين هما: مؤسسات صناعية ثقيلة، و تتطلب رؤوس أموال ضخمة و مهارات عالية، و مؤسسات صناعية خفيفة (استهلاكية).

ج- مؤسسات الخدمات:

و تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في القطاعين السابقين، كالمؤسسات الحرفية، النقل، البنوك والمؤسسات المالية، و التجارية، و الصحية.

2-3-3- المعيار التنظيمي:

يأخذ الحجم كمقياس، ويقيم على أساس عناصر منها: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، حجم رأس المال، و القدرة على التمويل الذاتي.

و وفقا لذلك تصنف المؤسسات إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- المؤسسات المصغرة: وهي التي عدد عمالها أقل من 10 أشخاص.

ب- المؤسسات الصغيرة: غالبية هذه المؤسسات يتراوح عدد عمالها بين 10 و 49 عامل.

ج- المؤسسات المتوسطة: يتراوح عدد عمالها بين 50 و 250 عامل.

[1] ناصر دادي عدون ، المرجع السابق ،ص 57.

➢ ثانيا: المشروع المصغر و آليات دعمه في الجزائر

1- حول المؤسسة المصغرة:

1-1- مفهوم المؤسسة المصغرة:

تعددت تعريفات المشروعات المصغرة، حسب طبيعة المعيار المستخدم في التعريف، كعدد العمال و حجم رأس المال، و طبيعة الملكية و حجم الإنتاج و قيمة المبيعات... الخ. بالإضافة إلى اختلاف أهدافها و درجة التفوق الصناعي الذي تعيشه كل دولة، و هنا يمكن أن نرصد جملة من التعريفات لهذا النوع من المؤسسات[1]:

* تعرفها هيئة المنشئات الصغيرة التابعة للحكومة الأمريكية، و التي تدعى The Small Business administration، فالعامل المحدد و الأساسي في تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة، و المتوسطة هو طريقة التسيير؛ بمعنى آخر أنها تلك المؤسسات المسيرة بطريقة حرة، أي هي ملك للمسير.

* كما يعرفها البروفسور J. E. Bolton بأنها تلك المؤسسات التي تتمتع بالاستقلالية، و لا تملك القدرة على فرض أسعارها بسبب الحصة الصغيرة التي تملكها في السوق.

* كما تعرفها (G.B.M.E.C) في فرنسا بأنها المؤسسات التي يتحمل فيها رئيس المؤسسة شخصيا و مباشرة المسؤوليات المالية و التقنية و الاجتماعية و الروحية مهما كان نوعها.

* أما الجزائر فعرفت المؤسسات المصغرة على أنها "كيان اقتصادي يسمح لكل شخص راغب في الاستثمار في إنتاج السلع و تقديم الخدمات، تنشأ من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، و تمس كل قطاعات النشاط الاقتصادي. لكن يتحدد نطاقها بعدد العمال أو حجم الاستثمار حيث[2]:

- **المؤسسات المصغرة**: يكون عدد العمال فيها من 1 إلى 9 عمال، و رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار، و الحصيلة السنوية 10 ملايين دينار؛
- **المؤسسات الصغيرة**: عدد العمال فيها من 10 إلى 49 عامل، و رقم الأعمال السنوي 200مليون دينار، و الحصيلة السنوية 100 مليون دينار؛
- **المؤسسات المتوسطة**: عدد العمال فيها من 50 إلى 250 عامل، و رقم أعمالها السنوي 250 مليون دينار، و الحصيلة السنوية 500 مليون دينار.

1-2- خصائص المشروع المصغر:

يكتسي المشروع المصغر أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، و في عملية التغيير الاجتماعي نحو الأفضل، و يرجع ذلك إلى جملة من الخصائص[3]:

---

[1] محمد الهادي مباركي: **المؤسسة المصغرة، المفهوم و الدور المرتقب**، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد 11، 1999، ص131.

[2] صالح صالحي: **أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3، 2004، ص24.

[3] زغيب مليكة: **دور و أهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 5، 2005، ص ص 173-174.

– اعتماد المؤسسات المصغرة على التقنية البسيطة، مما يتيح لها المرونة في العمل، و تخفيف التكاليف، و يساعدها على التكيف مع مستجدات السوق، و بالتالي القدرة على امتصاص البطالة.

– سهولة دخول المستثمرين الصغار بأفكارهم التجديدية في مختلف القطاعات.

– القدرة على إنتاج سلع مختلفة تلبي عدد كبير من رغبات المستهلكين.

– تميزها بالتخصص؛ أي أن الإنتاج يكون على مستوى الولاية بسبب محدودية الأموال.

– مساهمتها في التنمية الإقليمية، من خلال تواجدها في جميع المناطق تقريبا.

– الملكية الفردية أو العائلية لهذا النوع من المؤسسات (الخضوع لفكرة الأنساب و القرابة)، فلا يوجد تأهيل أو شروط خاصة بعملية التوظيف.

– سهولة القيادة و الإشراف و تحديد الأهداف الواجب تحقيقها في هذا النوع من المؤسسات لما تمتاز به من صغر في الحجم.

– سهولة و بساطة التنظيم الهيكلي لهذه المؤسسات، و يتضح ذلك من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، و التحديد الدقيق للمسؤوليات و توضيح المهام[1].

– سهولة إقناع العمال بالأسس و السياسات التي تحكم عمل هذا النوع من المؤسسات.

– تتميز بالكفاءة و الفعالية، و ذلك من خلال قدرتها على الأداء و الإنجاز في وقت قصير نسبيا؛ بالإضافة إلى تحقيقها لمزايا الاتصال المباشر بين المدير و العاملين (الاتصال الشفوي).

– القابلية للتجديد و الابتكار و مساهمتها في التطور التكنولوجي.

– الاعتماد على التخطيط القصير المدى (مناسباتي).

– قلة التكاليف اللازمة لتدريب العمال، باعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل بسبب استخدامها للتقنيات غير المعقدة.

1-3- أهداف المؤسسات المصغرة:

تسعى المؤسسات المصغرة، دائما إلى تحقيق جملة من الأهداف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، زيادة على الهدف الأساسي الذي وجدت لأجله و الذي يختلف من مؤسسة إلى أخرى، و من أهم هذه الأهداف:

– ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة من قبل؛ و كذلك لإحياء أنشطة تم التخلي عنها من طرف المؤسسات الكبيرة.

– بناء اقتصاد قوي تنافسي بخلق ثروة خارج المحروقات، اعتمادا على الثروة الحقيقية التي يمتلكها الإنسان من إبداعات مختلفة (نشر ثقافة المقاولة).

– المساعدة على التخفيف من حدة البطالة المنتشرة في المجتمع و خلق مناصب شغل جديدة.

– تحقيق الاكتفاء الذاتي في سلع استهلاكية و خدمية بدلا من استيرادها من الخارج.

---

[1] جدي عبد الله شرارة: أهمية تكامل الصناعات الصغيرة و المتوسطة مع الصناعات الكبيرة، **مجلة آفاق اقتصادية**، جامعة الجزائر، العدد 85، 2001، ص73.

– تقوم بتمويل المؤسسات الكبيرة ببعض المستلزمات الخاصة بالإنتاج بتكلفة أقل من إنتاجها في المؤسسات الكبيرة.

– إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة من خلال الإصلاحات الاقتصادية.

– تحقيق التوازن الجهوي و العدالة الاجتماعية في توفير مناصب عمل في مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز على المناطق الحضرية الكبرى فقط و إهمال المناطق الأخرى.

– تشكيل عائد مالي للدولة من خلال الضرائب.

– تحقيق التنمية الاقتصادية و التي بدورها تؤدي إلى رفاهية اقتصادية و من ثمة إلى الرفاهية الاجتماعية.

1–4– أهمية الاستثمار في المؤسسات المصغرة:

من أهم الشروط الأساسية لنجاح إستراتيجية التنمية في أي بلد، تنمية المبادرات الخاصة، و تدخل الدولة في ترقية الاستثمار، و خاصة الاستثمار في مجال المشاريع الصغيرة التي تعد من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل و جلب الثروة، و تكمن أهمية هذا النوع من النشاط الاجتماعي في عدة مستويات[1]:

1–4–1– الأهمية الاقتصادية للاستثمار في المشاريع المصغرة:

تقاس أهمية الاستثمار في المشاريع المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بعدة مؤشرات منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال:

– الحد من البطالة و توفير مناصب شغل.

– توفير المواد الأولية للاستثمارات الكبيرة في غالب الأحيان.

– تصريف منتجات المؤسسات الكبيرة.

– تساعد على زيادة حجم المبيعات و التوزيع مما يقلل من تكاليف التخزين.

– امتصاص فوائد الأموال العاطلة و المدخرات و العمل على تشغيلها و المشاركة في أرباحها.

– العمل على تدريب و بناء طبقة قيادية في المجتمع و زيادة كفاءتها.

– استغلال الثروات المحلية.

– القضاء على الاحتكار و تحقيق التوازن الجهوي.

1–4–2– الأهمية الاجتماعية للاستثمار في المشاريع المصغرة:

– تحسين الظروف الاجتماعية من خلال رفع الدخل الفردي.

– التقليل من الآفات الاجتماعية من خلال الحد من البطالة و توفير مناصب شغل محفزة.

– المحافظة على استمرار الصناعات و المهن التقليدية من خلال إنشاء مؤسسات عائلية متخصصة.

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص25.

- تنشئة أجيال من الشباب يملكون روح المبادرة و ينظرون إلى المستقبل بنظرة تفاعل.
- نشر التفكير المنظم في المجتمع الذي يؤثر بشكل ما على تصرفات أفراده.
- تحقيق روح الفريق و تقليل التكاليف نسبيا.

2- آليات دعم المشروع المصغر في الجزائر:

إضافة إلى نشاطات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات التابعة لها في إطار دعم هذه المؤسسات، توجد هيئات حكومية و مؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في دعم المشاريع المصغرة أبرزها:

2-1- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ[1]:

2-1-1- طبيعة الوكالة:

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي.

أنشأت سنة 1996م بموجب أحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق لـ 24 يوليو سنة 1996م، و توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، حيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

2-1-2- هياكلها:

يسير الوكالة مجلس توجيه، و يديرها مدير عام و مجلس للمراقبة؛ حيث يقترح المدير العام تنظيم الوكالة، و يصادق عليه مجلس التوجيه الذي يتكون أساسا من مجموعة من الأعضاء.

و يتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه، و أعضاء المجلس يعينون من طرف وزير التشغيل، باقتراح من الهيئات التي ينتمون إليها لمدة 3 سنوات، أما لجنة المراقبة فهي تتكون من ثلاثة أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه، و تعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضائها، حيث تكلف هذه اللجنة أساسا بممارسة الرقابة اللاحقة لتطبيق قراراتها لحساب مجلس التوجيه.

2-1-3- مهامها:

- تشجع كل الأشكال و التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين و التشغيل و التوظيف الأول.
- تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تبلغ الشباب المستثمر بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، و مساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

[1] مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم و تشغيل الشباب، **مرسوم تنفيذي رقم 96-296**، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، يناير 2004، ص 29-30.

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي، و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

- تطبيق كل تدبير من شأنه رصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل نشاطات لصالح الشباب و استعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

2-1-4- إسهاماتها في تطور المشاريع المصغرة:

يتميز هذا الجهاز بالمقاطعة مع المناهج السالفة؛ حيث يرتكز على معالجة البطالة بطريقة اقتصادية و هو يصبو إلى هدفين:

- تشجيع إحداث أنشطة إنتاج المواد و الخدمات من قبل الشباب أصحاب المشاريع؛

- تشجيع كل العمليات و التدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، فيما يتعلق بإحداث المؤسسات المصغرة من قبل الشباب، بحيث مجال تطبيق الجهاز بكل الاستثمارات التي تتعدى العشر ملايين دينار جزائري، و يتم تحقيق هذه الاستثمارات وفق تركيبة مالية ثلاثية أو ثنائية.

2-1-5- أشكال الدعم المالي و الإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تنوعت مساعدات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسات المصغرة بين التمويل و الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع و في مرحلة الاستغلال:

أ- الإعانات المالية للمؤسسات المصغرة:

إن استثمارات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، تتمثل في إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك، و بذلك تمنح الإعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب على ضوابط السن، عدم الشغل و التأهيل.

إن التركيبات المالية الجديدة لاستثمارات الوكالة لإنشاء المؤسسة المصغرة المعدلة تتكون من صيغتين:

*** التمويل الثنائي[1]:**

حيث تتشكل التركيبة المالية للاستثمارات من:

- المساهمة المالية للشاب أصحاب المشاريع، التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و تتغير قيمة هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.

و يتم هذا التمويل على مستويين كما هو مبين في الجداول المرفقة:

المستوى الأول: حينما تكون قيمة الاستثمار أقل أو تساوي 5.000.000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%75	%25

[1] www.ansej.org.dz، زيارة يوم 2014/04/04 على الساعة 9:00.

المستوى الثاني: حينما تكون قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 د.ج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%80	%20

Source: www.ansej.org.dz

*** التمويل الثلاثي:**

تتشكل التركيبة المالية للاستثمار من:

- المساهمة المالية للشاب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار و موطنه.
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتغير قيمة هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.
- القرض البنكي الذي يخفض فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

و يتم هذا التمويل بدوره على مستويين:

المستوى الأول: حينما تكون قيمة الاستثمار أقل أو تساوي 5.000.000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%5	%20	%70

Source: www.ansej.org.dz

المستوى الثاني: حينما تكون قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 د.ج

المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة	القرض البنكي	
المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
%8	%10	%20	%72	%70

Source: www.ansej.org.dz

ب- الإعانات الجبائية و الشبه جبائية:

تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري، من تسهيلات جبائية أو شبه جبائية خلال فترة الإنجاز (3 سنوات) و استغلال المشروع[1]، من خلال المراحل التالية:

*** مرحلة الإنجاز:**

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات و الخدمات.

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص34.

- معدل مخفض لـ 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة.
- الإعفاء من رسوم ثقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس الشركات.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.

*** مرحلة الاستغلال:**

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الكلي.
- الإعفاء من الدفع الجزافي.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- معدل مخفض لـ 7% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات و إضافات البنايات.

هذه المرحلة تمدد إلى 6 سنوات فيما يخص المناطق الخاصة.

2-2- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء هذه الوكالة كهيئة حكومية وذلك تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993، وتتكلف هذه الوكالة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم وذلك من خلال إنشاء شباك موحد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.

و تقوم وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بالمهام التالية[1]:

- متابعة الاستثمارات وترقيتها؛
- التكفل بكل النفقات أو بعضها والمتعلقة بانجاز الاستثمارات؛
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات؛
- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لإتمامها في إطار الشروط والمواصفات المحددة؛
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية.

منذ نشأتها ساهمت الوكالة في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما يؤكد ذلك الأرقام المتعلقة بإنجاز المشاريع المصرح بها. وقد بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة ما يقارب 3344 مليار دينار جزائري، بعدد مشاريع يفوق 43200 مشروع، يتوقع منها أن تساهم في خلق 16 مليون منصب شغل.

[1] المجلس الوطني الاجتماعي و الاقتصادي، www.ulum.n/c30.htm، مرجع سابق.

2-3- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) وهيئاتها المكملة:

إن الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الاستثمارية قد أدت إلى ضرورة تجاوزها ومحاولة استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وذلك بإنشاء الدولة للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات عام 2001 بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار.

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام. تم إحالة عدة مهام لهذه الوكالة تتمثل في:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

و ترافق إنشاء الوكالة مع مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها و المسهلة لتأدية مهامها و هي:

2-3-1- المجلس الوطني للاستثمار:

يرأسه رئيس الحكومة، و يقوم بما يلي:

- اقتراح إستراتيجية وأولويات الاستثمار.
- تحديد الامتيازات و أشكال دعم الاستثمارات.
- تشجيع إنشاء و تنمية المؤسسات و الأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات.

2-3-2- الشباك الموحد:

هو شباك تابع للوكالة، و يضم الأدوات و التنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، و مهمته القيام بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية، بالتنسيق مع الجهات و الهيئات التي لها علاقة بإقامة مشروعات؛ و منها المركز الوطني للسجل التجاري، و مديرية الضرائب، و الوكالة العقارية، و لجان دعم المشاريع المحلية و ترقيتها، و مديرية السكن و التعمير، و مديرية التشغيل، و مديرية الخزينة، و البلديات المعنية، و التي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد من أجل تخفيف و تسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات و إنجاز المشاريع بشكل لا مركزي على مستوى الولايات المعنية.

2-3-3- صندوق دعم الاستثمار:

هذا الصندوق مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية التكاليف اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

كما تلعب دورا بالغ الأهمية في تمويل المؤسسات المصغرة و المتمثلة في التمويل الثلاثي، و هي طريقة يتم فيها تمويل المشروع من 3 نواحي:

- التمويل الذاتي لصاحب أو أصحاب المشروع.
- قرض بنكي يمنح من طرف وكالة دعم و تشغيل الشباب.
- قرض بنكي يتنازل عن جزء من فوائده لوكالة دعم و تشغيل الشباب.

و الجدول الآتي يبين هذه الطريقة من التمويل:

جدول رقم (03): يوضح طريقة التمويل الثلاثي للمشاريع المصغرة

	قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
			المناطق الخاصة	المناطق أخرى	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
المستوى 1	أقل من 1.000.000 دج	%25	%5	%5	%70	%70
المستوى 2	ما بين 1.000.000 دج و 2.000.000 دج	%20	%8	%10	%72	%70
المستوى 3	ما بين 2.000.000 دج و 3.000.000 دج	%15	%11	%15	%74	%70
المستوى 4	مابين 3.000.000 و 4.000.000 دج	%15	%14	%20	%71	%65

المصدر: المجلس الوطني الاجتماعي و الاقتصادي.

يتبين لنا من خلال الجدول أن هناك أربع مستويات للقروض من ناحية مبالغ قيمة الاستثمار، كما يظهر لنا أن نسبة القروض دون فوائد تتناسب طردا مع حجم القرض و هذا من مستوى لآخر. و كذا فإن تغير قيمة القرض و المنطقة التي يتم إنجاز المشروع فيها تؤثر على المساهمة الشخصية.

2-4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة الذي أنشئ لضمان القروض التي تقدمها البنوك للمقترضين.

ولديها عدة مهام منها:

- إدارة و تسيير القرض المصغر الممنوح لذوي الدخل الضعيف أو معدومي الدخل حيث لا يزيد المبلغ عن 4.000.000 دج.
- تقديم قروض دون فوائد و الاستشارات للمستفيدين بمساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- إقامة العلاقات مع البنوك لتوفير التمويل للمشاريع.
- توقيع اتفاقيات مع المؤسسات للإعلام و التوعية.

2-5- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

يتولى إدارة و تسيير هذا الصندوق بضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق في إطار الاستثمارات، فيغطي الديون المستحقة و الفوائد في حالة فشل المشروعات.

2-6- لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية CALPI و وكالة التنمية الاجتماعية:

2-6-1- لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية (CALPI):

هي لجان على مستوى المحليات، مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المشاريع، أنشأت سنة 1994م لتساهم في تقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2-6-2- وكالة التنمية الاجتماعية:

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، أنشأت سنة 1994 تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة، هدفها تقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر و الحرمان[1].

ومن مهامها:

- ترقية و تمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.
- تطوير و تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة عن طريق القروض المصغرة لتوفير العتاد و الأدوات و المواد الأولية لممارسة بعض الحرف تشجيعا للعمل الحر و تطوير الحرف الصغيرة و الصناعات التقليدية للتقليل من الفقر و تحسين الظروف المعيشية.

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص39.

➢ ثالثا: المشروع المصغر و آفاق الاقتصاد الجديد في الجزائر

1- العلاقة الاجتماعية بين المقاول و المؤسسة:

1-1- المؤسسة كتنظيم إنتاجي:

المؤسسة هي أولا و بصفة أساسية تنظيم للإنتاج، منشأة من طرف مقاول يملك رأس مال، و يقبل المخاطرة به؛ حيث أن التنظيم هو نموذج التفاعل بين ما هو بشري و تقني تفرضه القواعد و السياسات الواضحة للمؤسسة لتأمين التعاون الضروري لإنجاز أهداف اقتصادية[1].

هذا التنظيم يعمل على تجميع مختلف عوامل الإنتاج التي يجلبها المقاول، حيث يكون هذا الأخير مرتبط بعقود، كعقود الشراء، عقود العمال، عقود المؤسسة... الخ، و يوفر للمؤسسة العتاد المادي و غير المادي، كالتمويل، اليد العاملة، والمواد الأولية.

وظيفته التقنية تكمن في الربط بين مختلف عناصر الإنتاج بصفة تجعله يحقق إنتاجا يتماشى مع احتياجات المستهلك و بأقل التكاليف.

لهذا فالمؤسسة تتطلب و بصفة أساسية نشاط مستمر للإنتاج و ليس فعل واحد أو عدة أفعال منعزلة[2]...

و المقاول هو قائد للمؤسسة (التنظيم) ليس فقط لتلك الصفات التقنية التي يتمتع بها، و التي تجعله قادرا على قيادة المؤسسة، بل لأنه لا يعوض (Irremplaçable) عند تطبيق مهمته الخاصة و المتمثلة في البحث عن أفضل ربط لعوامل الإنتاج المنفصلة، و تنظيمها بحكمة و عقلانية اقتصاديا و اجتماعيا لتكون صالحة، و كذا إدراك الخطر حتى يمكن التحكم فيه[3].

حيث أنه من صفات تنظيم الإنتاج أن المؤسسة تتميز بالفردية على مستوى القيادة من خلال المقاول، لاستكمال الحاجة المحددة حيث يتمتع بحرية كاملة في اتخاذ القرار و الشجاعة في تحمل المسؤولية إضافة إلى القدرة الإدارية أي: التنبؤ، و التنظيم و التنسيق، و المراقبة[4].

حيث من خلال هذه الصفات تكون المؤسسة وحدة اقتصادية متميزة عن الوحدات التقنية، فحسب "Schumpeter " المنطق المقاولاتي لا يتوقف عند إنشاء مؤسسة فحسب؛ لكنه يزداد و ينتشر مع طول مشوار المقاول، وهذا ما يؤدي إلى إنشاء مؤسسات كثيرة، و يجعله يبحث عن الحلول من أجل تحسين سير المؤسسة[5]، بمعنى أن المقاول يبحث بتمعن عن فرص و مجالات تجاربه، فيبدع و يخلق التغيير من جهة، و من جهة أخرى يخلق عدم اليقين بمنافسيه، فالمقاول شرط أساسي لخلق القيمة، أي هو الفاعل الرئيسي.

---

[1] Mottez (B), **La sociologie industrielle**, PUf, Paris, 1975, p23.
[2] Bruno Oppetit, Alain Sayage: **Les structures juridiques de l'entreprise**, Collection droit et gestion, France, 1972, p12.
[3] Schumpeter (JA), Ibid, p93.
[4] Fayol (H): **Administration industrielle et générale**, Alger, 1990, p120.
[5] Lambourdette (A): **Théorie des organisations**, PUF, 1992, p102.

1-2- البحث عن الربح الأقصى:

المؤسسة لا يمكن أن توجد على أرض الواقع إلا إذا تمكنت من تحقيق أكبر ربح مادي ممكن؛ حيث مهما كان نشاط المؤسسة من انشغالات سياسية، اجتماعية، معنوية، أو خدمات عامة، فإنه، و حتى تبقى مؤسسة، يجب عليها أن تبحث عن أقصى ربح ممكن[1]. و البحث عن الربح هي صفة لازمة و ملازمة للمقاول، حيث تشكل حافز لمضاعفة الأموال التي من خلالها يكتسب سلطة و نفوذ اجتماعي يتمثل أساسا في احترام الآخرين[2].

1-3- السوق:

إن مؤشر السوق في التعريف الاقتصادي للمؤسسة حسب بعض المختصين أمثال "E. James" و "J Marcha" هو النتيجة الضرورية للعنصرين السابقين (تنظيم الإنتاج و الربح).

حيث أنه إذا كانت وظيفة المقاول هي تحقيق ذلك الترابط بين مختلف عناصر الإنتاج؛ يعني أنه بإمكانه إيجاد عناصر للإنتاج خارج فضاء مؤسسته. فالمقاول الحقيقي يجب عليه أن يسعى في السوق الذي يوفر له فضاء للمبادلة من خلال العرض و الطلب. فالسوق يتدخل كل مرة لإكمال وظيفة مهمة، فهو الذي يسمح بتحديد سعر المنتوج و تحصيل الفوائد.

البحث عن الربح إذن يحدد وجود المؤسسة في حد ذاتها من خلال تواجد المنتوج في السوق.

لذلك فالمؤسسة كمنظمة للإنتاج هي حسب بعض الاقتصاديين مكونة من عنصر أساسي هو السوق الرأسمالية. فتكون السوق من خلال ما سبق نقطة الانطلاق بالنسبة للمقاول، و هي شرط لتعريف المؤسسة، فتضمن حياتها أو فشلها، من خلال المنتوج حيث أنها تقوم بنشاط ذو طابع صناعي، أو تجاري، أو مالي، و يدخل ضمن ذلك عمليات الإنتاج والتموين و البيع و التوزيع و التمويل[3]، و هذه لعمليات فضاءها الوحيد هو السوق لأنه يعبر عن مقاصد الفاعلين الاجتماعيين و مقاصد مساهمتهم مع الآخرين.

2- ثقافة المؤسسة في المشروع المصغر:

يعتقد المختصّون من علماء اجتماع أن المؤسسة تدافع عن ثقافتها لأنها الأساس الذي يمكن من تقنين نماذج السلوك ومن ترسيخ القيم المتعارف عليها داخلها، إذ أن ثقافة المؤسسة تمكن الفاعلين من تبرير مواقفهم وإكساب آرائهم بعدا منطقيا. وتحتوي ثقافة المؤسسة على كلمات سر وشعارات ومحاور تعبئة. ومن ثمة تستطيع المؤسسة تحقيق ثلاثة أهداف؛ وهي رفع معنويات الفاعلين، ودفعهم إلى العمل، وخلق تضامن داخلي في رسم هوية المؤسسة بكل وضوح.

حيث تشكل تنشئة الفاعلين داخل المؤسسة مسارا طبيعيا، وبصورة عامة فإن التنشئة هي الطريق الذي يمكن الأعضاء السابقين في مجتمع ما من نقل كفاءاتهم ومهاراتهم ومعارفهم إلى الجيل اللاحق حتى يقوموا

---

[1] Bruno Oppetit: op. cit, p13.

[2] Hisrish (Ro), Peters (MP): **Entrepreneurs hip**, lancer, élaborer et gérer une entreprise, Economica, Paris, France, 1991, p15.

[3] سعيد أوكيل: **وظائف و نشاط المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص1.

بأدوارهم على أحسن وجه في مجتمعهم وهذا ينطبق على التنشئة داخل المؤسسة[1].

كما ينقل الفاعلون القدامى للأجيال القادمة الثقافة التي تضمن لهم المعارف الاجتماعية التي يحتاجونها للقيام بأدوارهم ووظائفهم داخل المؤسسة بنجاح. إن التنشئة توفر للفاعلين الأدوات التي تمكنهم من مواكبة ما يجري في المنظومة التي ينتمون إليها، وهذا ما يجري أيضا داخل المؤسسة لأنها تعلم آليات العمل ضمن الفرق والأقسام وتؤسس العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل كما تطور الكفاءات والمعارف الضرورية للقيام بالمهام الجديدة.

فقد ظهرت ثقافة المؤسسة بالتوازي مع تطور الثقافة التنظيمية داخل المؤسسة، فهو مفهوم حديث نشأ في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي برزت خلال النصف الثاني من القرن الماضي وخاصّة أثناء العشريات الثلاث الأخيرة التي تلت ثورة الطلاب بفرنسا سنة 1968. يرمز ظهور ثقافة المؤسسة إلى "طفرة مفاهيمية" شهدها مجال التصرف في الموارد البشرية على أرضية أن ما يشكل ثقافة المجتمع يتسلل إلى ثقافة المؤسسة. فهذه الأخيرة تحدد هوية المؤسسة المصغرة وميزاتها من طقوس وتقاليد وعلاقات عمل مما يكسبها بعدا تأسيسيا في مستوى القيم المرجعية؛ حيث يتولد مفهوم الأمن الاجتماعي وقيم الهوية الاجتماعية. تشكل ثقافة المؤسسة نموذجا معقدا من المعتقدات والتوقعات التي يتقاسمها أعضاء المؤسسة الواحدة، وبصفة أدق فإن ثقافة المؤسسة مكونة من الفلسفات والإيديولوجيات والقيم والمعتقدات والمسلمات والتوقعات والمواقف والمعايير الجماعية للمشتغلين ضمن المؤسسة الواحدة، وتتضمن العناصر التالية:

* بعض السلوكات التي تلاحظ بانتظام ضمن العلاقات بين الأشخاص (الفاعلين) مثل الطقوس والمظاهر الاحتفالية الخاصة بالمؤسسة وكذلك بعض الرموز المستخدمة جماعيا.

* الضوابط المتفق عليها بين فرق العمل داخل المؤسسة والتي تبرز في بعض العبارات مثل يوم "عادي من العمل يقابله أجر يوم عادي".

* توجد قيم متفق على صلاحيتها داخل المؤسسة مثل أهمية جودة المنتوج والأسعار المتميزة.

* وجود فلسفة توجه سياسة المؤسسة بالنسبة إلى كل من العمال والحرفيين.

* لكل مؤسسة أساليب تشتغل بواسطتها وعلى كل منتم جديد أن يتقنها.

وتتشكل الثقافة الداخلية للمؤسسة من القيم والرموز والطقوس والأساطير والبطولة:

– **القيم**: تسمح قيم المؤسسة للأفراد بإصدار أحكام كما أنها توجه وتشكل سلوكاتهم، وهي تنبع من التجارب التي عاشها الأفراد، ويمكن أن تكون ضمنية أو معلنة، كما أن المؤسسة عادة ما تحافظ على هذه القيم وتحترمها ضمن لوائحها وقوانينها الداخلية.

– **الرموز**: هي علامات لها دلالات ثقافية من ذلك شكل اللباس واللغة... الخ.

– **الطقوس**: يمكن أن تتعلق بأحداث يومية أو استثنائية داخل المؤسسة، ويمكن أن تكون لها أبعاد رمزية تدعم

[1] الزغلامي حسني: **تأثير العولمة الاقتصادية على ثقافة المؤسسة التونسية**، مذكرة ختم الدروس للحصول على الأستاذية في الدراسات الاجتماعية، تونس، المعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية، 1999-2000، ص ص 35-36.

هوية المؤسسة، منها ما يتعلق بالاجتماعات أو بإصدار النشريات أو بإدماج المنتدبين الجدد أو بتوديع المتقاعدين... الخ.

– **الأساطير**: للمؤسسة أساطيرها الخاصة التي تنبع من أحداث هامة عاشتها، وخاصة المتعلقة منها بأزمات كبرى أو تحولات عميقة مرت بها.

– **الأبطال**: هم الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة ومكانة مميزة في ماضي المؤسسة أو في حاضرها، والذين تركوا بصماتهم واضحة مثل مؤسس المؤسسة ذاته.

3– تطور العمل في المقاولة المصغرة:

ستكون التايلورية، حسب آلا تورين، مرحلة انتقالية من تنظيم إلى آخر، من بداية المكننة الصناعية إلى عصر الأوتوماتيكية. وبذلك يكون العمل قد خضع لتأثيرات وتحولات أجملها فليب بيرنوكس في ثلاث مراحل هي:

أ– المرحلة الأولى:

تبدأ منذ بدايات المرحلة الصناعية، وتقوم على ثلاثة عناصر هي: الأداة و يد الصانع والمادة الواجب استعمالها في العمل. وفي الصناعة فإنها هي الآلة–الأداة، هي آلة كونية كان العامل يصدر أحكاما بشأن مرونتها. وأما تعلم استعمالها فكان يتم في حالة العمل بها، واكتساب المهارة بالتجربة، مما يسمح للعامل بتكوين رأسمال بالتجربة لا يمتلكه غيره؛ لأن المهندس الذي يشرف على العمل لا يقول له ماذا يجب عليه أن يفعل. والمهندس بدوره الذي يمتلك سلطة تقنية، والمشرف على عدد من العمال تنحصر سلطته في الورش، ويكتسب ما يكتسبه من خبرة تقنية بالممارسة تاركا المستعمل وحيدا أمام الآلة.

ب– المرحلة الثانية:

تتميز هذه المرحلة بالإنتاج المتسلسل لتقطع مع الإنتاج الكلي والشامل والكوني الذي ميز المرحلة الأولى. بدأ تقطيع الإنتاج وفق حلقات متخصصة بآلات متخصصة كذلك لإنتاج منتوج واحد. وبدأ ينظر للعامل والعاملة من منظور تخصصي، رغم أن التخصص هو تخصص الآلات المستعملة. وقد تعمم هذا النموذج بسرعة كبيرة كما هو الشأن في معامل رونو.

ج– المرحلة الثالثة:

صادفت هذه المرحلة وتحت الضغط الاقتصادي في الإنتاج الذي جعلها تنتج بأعداد وافرة وبتسلسل كبير الاكتشاف التقني الأوتوماتكي (معامل فورد 1937). وتتميز بتجميع العمليات الموزعة في المرحلة الثانية، فأصبحت الآلة تسمى آلة التحويل؛ كل آلة تحول العمل إلى آلة أخرى، والآلة لا تعمل إلا حينما تكون القطعة قد توصلت بها.

لقد كان لهذا التطور تأثيرا على اليد العاملة التي أصبحت تتناقص لصالح اليد العاملة المتخصصة أو اليد العاملة التي تكتفي بالمهام اليدوية مثل شحن الآلات المحولة أو إفراغها، وكل عمل غير أوتوماتيكي مثل الحراسة والمراقبة دون مبادرة تذكر.

4- المشكلات التي تواجه المشروع المصغر:

الصناعة هي النشاط الذي به يدخل الفرد إلى عالم الملكية الخاصة[1]، لكن هذا العالم الذي تعددت مظاهره من مؤسسات مصغرة، صغيرة و متوسطة، و حتى كبيرة، تختلجه العديد من المشكلات تقف كحاجز و عقبة أمام تنامي و تطوير المشاريع الاقتصادية، و سوف نذكر أهم المشكلات التي تواجه هذا النمو:

4-1- المشكلات الإدارية:

لطالما كانت المشاكل البيروقراطية في الجزائر تشكل أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية بمجموعة من العوائق الإدارية و الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص و الموافقات، و العديد من الوثائق و الجهات التي يتطلب الاتصال بها، و حسب ما توصل إليه المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي هناك: "تباطؤ في الإجراءات، و تعقيد للشبكات، و تفسير ضيق للنصوص، و نقص في تكوين الموظفين، و الوثائق المطلوبة تكون مزدوجة الاستعمال في كثير من الحالات".

4-2- مشاكل التمويل:

تعتبر أهم و أخطر المشاكل المواجهة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، حيث تعتمد و بشكل كبير على البنوك لتغطية احتياجاتها في ظل نقص قدراتها على التمويل الذاتي؛ و هذا ما يجعلها تابعة للبنوك و يؤدي إلى اختلال الهيكل المالي لهذه المؤسسات، إضافة إلى التوزيع غير متوازن للقروض[2]، إشكال كبير تعاني منه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ فالبنوك ترى أن إنشاء هذا النوع من المؤسسات يتضمن درجة عالية من المخاطرة، و هذا ما يجعلها تواجه صعوبات في الأتعاب و العمولات التي تفرضها البنوك على هذه المؤسسات.

4-3- المشاكل المرتبطة بالعقار:

توجد مشكلات متعلقة بالعقار أو المكان المخصص لتوطين المؤسسات المصغرة الصغيرة و المتوسطة؛ إذ أن الحصول على عقد الملكية للعقار أو عقد الإيجار يعد أساسا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، والمشكل أن سوق العقارات إلى حد الآن لم تحدد بشكل يحفز على الاستثمار؛ فهي رهينة العديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار كالوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، وكالة دعم وترقيه الاستثمارات المحلية... الخ. حيث أن الوكالة تكون أحيانا عاجزة على تسهيل إجراءات الاستفادة والحصول على العقار اللازم لإقامة المشاريع المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك يعود إلى:

- محدودية الأراضي الخاصة بالنشاط الصناعي وغيره.

- ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة؛ وهذا ما يؤدي إلى تزايد أشكال المضاربة على الأراضي التي تتحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار.

---

[1] Marc Ecrement: **Indépendance politique et libération économique, un quart de siècle du développement algérien 1962-1985**, Entreprise algérien du presse et office des publications universitaires algérienne, p106.

[2] زغيب مليكة، مرجع سابق، ص174.

4-4- المشاكل المتعلقة بالإنتاج التجاري:

كانت لمرارة مخطط التعديل الهيكلي مرارة العلقم وتأثيرا يضاهي الصدمة الكهربائية، فهو الذي لقن الضربة القاضية للاشتراكية، ولدور دولة المن والسلوى الذي لم يعد قادرا على تأمينه، وهذا ما أدى إلى الانتقال من اقتصاد مسير إداريا إلى انفتاح تجاري ليبرالي بما يحمله من ريع وأشكال الفساد التي انعكست على المؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة؛ مما أدى إلى ارتفاع معدل الأرباح في النشاط التجاري و الاقتصادي غير الأساسي، مما أثر على نمو و تطوير المنظومة الإنتاجية.

5- آفاق تنمية المشاريع المصغرة:

إن المحيط الذي يفترض أن ينشأ فيه الاستثمار و ينمو فيه هذا النوع من المؤسسات و تفتح فيه سوق العمل أمام الراغبين في خلق المبادرة يعاني من اختلالات صعبة على جميع المستويات لاسيما التنظيم و التسيير، فالدولة التي راهنت على نجاح هذا النوع من المؤسسات حققت ثلاث نتائج معتبرة على ثلاث مستويات و هي:

- إنتاج السلع و الخدمات لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.
- تحسين المستوى الاجتماعي و التحكم الأفضل في التكنولوجيا.

و عليه تتطلب عملية ترقية هذا النوع من الاستثمارات ضرورة وجود ثقافة تشجع الفرد على المخاطرة و المبادرة في إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة.

و رغم كل الجهود التي تبذلها الجزائر لتنشيط هذا النوع من المؤسسات إلا أنه مازال يحتاج إلى الكثير من الدعم، فكتلة القروض الغير المجدية بلغت 393.7 مليار دينار.

لذا فالدولة تسعى إلى مساعدة هذه المؤسسات لتنطلق بشكل أفضل، و لن تستمر في الدعم بمعزل عن التأهيل الذي يعد شرطا ضروريا؛ و بالتالي إعطاء الفرصة للمؤسسات لتحسين أداءها، و ما يدل أيضا على اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات هو أن البنك الوطني الجزائري خصص غلافا ماليا قدره 70 مليار دينار سنة 2008م تمنحه كقروض للمؤسسات المصغرة.

و ما سيساعد المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على أداء مهامها أكثر هو الإقرار بإلغاء الأتعاب و العمولات التي تفرضها البنوك على هذه المؤسسات؛ بالإضافة إلى أنه سيتم عرض برنامج "ميدا 2" بقيمة 40 مليون أورو، هذا الأخير الذي سيركز على تأهيل المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و الذي سيشمل حوالي 500 مؤسسة على مختلف الوظائف لتحسين المردودية.

خلاصة:

واجهت السياسات و الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر خلال المرحلة الاشتراكية صعوبات دفعتها لتبني سياسات جديدة في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، عن طريق مختلف هيئات و مؤسسات الدعم، حيث استطاعت الجزائر النهوض بهذا النوع من المشروعات، و لو بشكل نسبي، و دفعه إلى النمو و التطور لتحقيق التنمية المستدامة و التخفيف من العديد من المشاكل المتعلقة بالبطالة و الفقر و مختلف الانحرافات و الاضطرابات الاجتماعية.

الفصل الخامس

سوسيولوجيا المرأة المقاولة

الفصل الخامس : سوسيولوجيا المرأة المقاولة

تمهيد

أولا: المرأة من فكر العمل إلى فكر المقاولة

1- تطور فكر العمل

2- سوسيولوجيا عمل المرأة

ثانيا: المرأة الجزائرية و النشاط السوسيو-اقتصادي

1- المرأة و المجتمع الجزائري

2- دخول المرأة للعمل في الجزائر

3- خصائص العمل النسوي في الجزائر

ثالثا: المرأة المقاولة

1- تجارب المقاولة النسوية

2- المرأة المقاولة و الاستثمار في الجزائر

خلاصة

تمهيد:

عرف موضوع المقاولة النسوية في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والحكومات، وهذا كونها أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، حيث كما تشير التقارير الاقتصادية والدراسات، أصبحت المقاولة النسوية أحد معايير النمو للاقتصاد، ومدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بين نمو مختلف الاقتصاديات.

لكن وعلى الرغم من أهميتها ومدى مساهمتها في رقي الاقتصاد، إلا أن نسبتها في الجزائر ليست بالمشجعة، بالرغم أنه وفي الآونة الأخيرة نلاحظ ارتفاعا محسوسا لنسبة المقاولة النسوية في بلادنا، إلى أن هذا لا يكفي وبعيد جدا لنقارنه بالانجازات التي حققت في البلدان الغربية أو حتى العربية.

➢ أولا: المرأة من فكر العمل إلى فكر المقاولة

1- تطور فكر العمل:

شغل موضوع العمل مختلف الاقتصاديين، الفلاسفة و المفكرين، و حسب تياراتهم و اتجاهاتهم اختلفت تعاريفهم و آرائهم، باعتبار أن العمل ظاهرة اجتماعية موجودة منذ وجود الإنسان و بأشكال متعددة، و لأنه كان لا يتعدى بعض الحركات الجسمية و المجهودات الفكرية البسيطة، نجده اليوم يتميز بالتعقيد بالنظر لتغير ظروف و أهداف الإنسان.

ففي الحضارات القديمة مثل الصين، الهند، و مصر القديمة، كان ينظر للعمل على أنه نوع من الإرهاق ضمن التجمعات الحرفية و الشعبية، و كان اختيار الأشخاص و تدريبهم يتم بعد معرفة إمكانياتهم و كفاءاتهم، كما لم تكن الأعمال و المهن مدروسة و محددة.

و في حضارات البحر المتوسط قام معاصرو هذه الفترة مثل أفلاطون و أرسطو بوضع تحليلات اجتماعية غير علمية كاعتبار العمل مذلا، و أن جماعة الحرفيين محصورة في سلسلة من النظم التي ترعى ركودها. و في نظرهم لم يكن العمل الفكري و الحرب و السياسة يتعلق بالعمل.

أما في القرن 18 فقد تأكد مقياس العمل الآلي من خلال تجربة غاليلي، و أصبح العمل الإنساني من خلال تنفيذه العضلي و الحركي مثل العمل الآلي، و أصبح البحث العلمي في مجال العمل، و نشأت تدريجيا فيزيولوجيا العمل بدراسة مجهود العامل، و شملت الأبحاث الجوانب المادية و الوظيفية إضافة إلى الجوانب النفسية و الاجتماعية و الأخلاقية منذ القرن 19. و ظهرت في هذا القرن كذلك المشاكل المتعلقة بالعامل و العمل[1].

و قد تميز الفكر الاجتماعي عن مفهوم العمل في العصور الحديثة في ثلاث اتجاهات فكرية:

1-1- الفكر الاشتراكي اليوتوبي:

يرى مور (1480-1535) في جمهوريته المثالية أن كل مواطن يعمل في الإنتاج الزراعي إضافة إلى تعلمه لحرفة أخرى، و بذلك فهو يهدف لإلغاء نظام الطوائف و الملكية الفردية، و لا مكانة للطفيليات البشرية التي تعيش عالة على إنتاج غيرها. و أثرت الأفكار اليوتوبية على عدة مفكرين في العصر الحديث، فتخيلوا مجتمعات بشرية بدرجة عالية من الكمال يختفي فيها الفقر، البؤس و الحرمان و من أشهرهم:F. Fourier، و روبرت أوين (R. Owen)، حيث اكتسبت كتاباتهم اتجاهات سياسية و اجتماعية بحثا عن حلول لمشاكل مجتمعاتهم عن طريق تنظيم عوامل الإنتاج و وسائله و طرق توزيعه[2].

1-2- الكتابات الاجتماعية في الفكر الاجتماعي الحديث:

تمثلت الكتابات الاجتماعية في تفسير العلاقة بين تقسيم العمل و التضامن الاجتماعي قبل دور كايم، من طرف مجموعة من المفكرين: جون ماكسويل، جيمس هاريس، جوزيف بريستلي و نظروا إلى تقسيم العمل كعامل من عوامل التضامن الاجتماعي.

---

[1] ناصر دادي عدون: **إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي**، دار المحمدية العامة، 2001، ص ص 26، 27، 28.

[2] كمال عبد الحميد الزيات: **العمل و علم الاجتماع المهني**، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 2001، ص 18-19.

اعتبر ماكسويل تقسيم العمل بمثابة العامل الوحيد الذي يؤدي إلى التماسك الاجتماعي، و اهتم جيمس هاريس (1709-1870) بتطوير فكرته، فهو يرى أن تقييم العمل أساس تشكيل نمط الحياة الاجتماعية، فهو تلقائي في الإنسان، و بالتالي اهتم بفكرة القوة الدافعة التي تدفع الإنسان إلى التخصص و تقسيم العمل و بالتالي تؤدي إلى انتشار السلع و الخدمات.

و حاول جوزيف بريستلي (1733-1804) تفسير العلاقة بين تقسيم العمل و التماسك الاجتماعي، و ذلك في إطار البحث عن علاقة الفرد بالدولة.

و تم التعبير عن هذه الأفكار من قبل العديد من مفكري الاجتماع، إلا أن النظريات الاجتماعية الحديثة اهتمت بتفسير أثر تقسيم العمل على البناء الاجتماعي عامة.

1-3- الفكر الاجتماعي الوضعي:

مع تقدم الصناعة و التصنيع في العصر الحديث، ظهر اهتمام واضح بدراسة التخصص و تقسيم العمل. فخلال الفترة (1780-1850) تحول المجتمع الزراعي إلى صناعي، و احتلت الثورة الصناعية مكانتها في إنجلترا، و ساد القارة الأوروبية الرأسمال الصناعي، و حل محل النظام الإقطاعي النظام الجديد في ظل الجمهورية الثالثة عقب ثورة فرنسا، و تميز المجتمع بسيادة النظام الرأسمالي و انتشار الآلات الحديثة في الصناعة و ظهور المدن الصناعية.

و أدت كل هذه الظروف إلى ظهور نظريات نادت بالوحدة العضوية في المجتمعات الحديثة، و ظهرت معها النظريات المناهضة للنظام الرأسمالي، و أهم المفكرين في هذه الفترة: سان سيمون، نمست كونت، هربرت سبنسر، و كارل ماركس، و يمثلون الجيل الأول من علماء الاجتماع الكلاسيكيين، أما الجيل الثاني فيمثله: دور كايم، ماكس فيبر، فيرديناند كونسيس، جورج زيمل، وليام جراهام سمنر، و عبر هؤلاء عن العوامل المؤثرة في القوة الاجتماعية في العصر الحديث، كما اهتموا بمشكلات النظام الاجتماعي، و نظر أغلبيتهم إلى أسلوب التحليل العلمي للحياة الاجتماعية كوسيلة لتفسير طبيعة الحياة الجماعية، و لهذا فقد قام تفكير هؤلاء العلماء على وجه الخصوص فيما يتعلق بتقييم ظاهرة تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة و أثرها في الحياة الاجتماعية.

إن ظاهرة تقسيم العمل في الفكر الاجتماعي في مختلف عصور التاريخ الإنساني كان يمثل بعدا أساسيا و هاما في الحياة الاجتماعية؛ و ما يؤكد ذلك الاهتمام الكبير بتفسير ظاهرة تقسيم العمل التي تحتل مكانا بارزا في تاريخ الفكر الاجتماعي اليوتوبي و الواقعي[1].

و كان مؤلف دور كايم في تقسيم العمل الاجتماعي عام 1893م نقطة تحول هامة في تاريخ النظرية الاجتماعية في تفسيرها لظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي، و حيث تتبلور معالم التراث السوسيولوجي في تفسير العلاقة الوظيفية المتبادلة بين المهنة و البناء الاجتماعي، فهو يرى أن المجتمع يتكون من جماعات مهنية، و الجماعة المهنية هي تلك التي تتكون من مجموع الأفراد الذين يشغلون مهنة واحدة، و كل جماعة مهنية لها دور معين في الحياة الاجتماعية، و الذي يتغير بتغير الأوضاع المجتمعية داخل البناء الاقتصادي و الاجتماعي، إذن فالمهنة يشار

[1] كمال عبد الحميد الزيات، المرجع السابق، ص187.

إليها بعدد من النشاطات مثل الطب و الأعمال القضائية، و على هذا نجد علم الاجتماع يستند إلى أولى ثلاث مساهمات رئيسية قام بها فيبر، دور كايم، بارسونز:

* **فيبر**: أكد على أهمية المهن في المجتمع الغربي الحديث؛ و يرى أن الإمتهان Professionnalisation هو العبور من نظام اجتماعي تقليدي إلى نظام اجتماعي يرتبط فيه وضع كل واحد بالمهام التي يقوم بها، و حيث تكون لهم تعويضات مخصصة وفقا لمعايير عقلانية للكفاءة و التخصص، إذن فالمهنة دعوة، و ليست موروثة كالقدر، و لكنها مرادة، و يتم تحملها كمهمة.

* **دور كايم**: كان يفتش عن سلطة شرعية قادرة على تهدئة نزاعات المصالح التي تمزق المجتمعات الصناعية و إقامة أدنى حد من التماسك بين أعضائها؛ و هو يعتقد أنه يجدها في التجمعات المهنية أو الحرفية (مهن أو نقابات) التي لا يميز بينها دوما بوضوح كبير، و تحكم كل مهنة آداب خاصة تطور عند أعضائها نظاما معينا و تفصلهم عن الأنانية الفردية.

* **بارسونز**: قام بتوسيع و تنظيم تحليلات فيبر و دور كايم من منطلق نموذجه المثالي للعلاقة العلاجية؛ إنها العلاقة بين الطبيب و المريض و التي حللها بدقة. تتميز المهن أيضا عن الأعمال الأخرى حتى لو كانت تؤمن عائدات مهمة، فالربح ليس غايتها بمعنى أن الأولوية تعطى للسعي[1].

2- سوسيولوجيا عمل المرأة:

2-1- دوافعها:

كان خروج المرأة للعمل أمرا حتميا بعد الانقلاب الصناعي، كما يعتبر ظاهرة اجتماعية ناجحة سادت جميع المجتمعات التي اتجهت نحو التصنيع، و تزايدت نسبة النساء العاملات في أغلب المجتمعات المتقدمة؛ فهذه الظاهرة ضرورة حتمية أملتها الأوضاع الاقتصادية و ظروف الحياة الاجتماعية[2]. و لهذا تبين الدراسات الأولى في هذا المجال أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية و المقصود بها هو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة للاعتماد على دخلها، و لكن و مع اتساع مجال التعليم و التطور التكنولوجي و ظهور أعمال تختص بها المرأة فقط أدى إلى البحث عن النساء للعمل. و أهم الأسباب التي دفعت بالمرأة للخروج للعمل ما يلي[3]:

2-1-1- أسباب داخلية (ذاتية):

* تحقيق الذات و ذلك بمحاولة فرض وجودها على الساحة الاقتصادية و قدرتها على العمل و الإنتاج؛
* التخلص من المخاوف و السيطرة عليها كالخوف من ترك الزوج لها أو الخوف من المستقبل؛
* الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة فتلجأ للعمل لملأ الفراغ؛

---

[1] ربودون، ف بوريكو، مرجع سابق، (رأسمالية).

[2] مصطفى عوفي: خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 19، جوان 2003، ص131.

[3] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح: **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة العربية و النشر، بيروت، 1984، ص86.

* حب الظهور حيث أن كل فرد يسعى للتميز عن غيره؛

* تحقيق الرضا النفسي.

2-1-2- أسباب خارجية[1]:

أ- تأثير الأسرة:

ساعدت التكنولوجيا و انتشار دور الحضانة في التخفيف من أعباء البيت، و مع التطور العلمي حدث تغيير في القيم اتجه عمل المرأة. كما لعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في خروج المرأة للعمل إضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة و زيادة متطلباتها.

ب- تأثير الزملاء:

حاجة المرأة إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة الزملاء و تحقيق مكانة اجتماعية.

ج- تأثير المجتمع:

الإنسان اجتماعي بطبعه؛ و المرأة إنسان فهي تؤثر و تتأثر بأفراد المجتمع الذين يعيشون في إطار نسق متكامل تلعب فيه المرأة دورا في الحفاظ على تكامله.

2-1-3- أسباب أخرى:

تتمثل في الحربين العالميتين اللتين أثرتا على البناء التنظيمي للمجتمع و توزيع الأدوار؛ حيث بذهاب الرجال للحرب و تركهم أماكن عملهم اضطر رجال الأعمال للبحث عن العمالة النسائية إضافة إلى التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تسريح العمال؛ و بالتالي خرجت المرأة للعمل[2].

بالإضافة إلى ظهور الحركات النسوية التي طالبت برجوع المرأة للعمل بعد انتهاء الحرب، و مطالبتها بالتسوية بينها و بين الرجل؛ خاصة فيما يتعلق بحق العمل، و تأثير العولمة التي حاولت إخراج نساء دول العالم الثالث من الاضطهاد، و إعطاء المرأة مكانتها في ظل متطلبات الاقتصاد العالمي الذي أصبح يتجه إلى تشغيل النساء لانخفاض أجورهن عن الرجال، و تأثر المواطنين بالثقافات الغربية التي تدعو إلى تحرر المرأة، و هناك دوافع أخرى كالدافع الثقافي و المهني؛ حيث تشعر المرأة بأن العمل يمكنها من تنمية معارفها نتيجة التفاعل مع الآخرين و الرغبة في تعلم مهارة[3].

2-2- مشاكلها:

تعاني المرأة في عملها من عدة مشاكل؛ نجد منها ما ينبع من ذاتها كالخوف من الفشل في إثبات ذاتها، و منها ما تواجهه في مكان عملها. و يمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] جدوالي صفية: **اتجاهات الفرد الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية**، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية، جامعة سطيف، ص127.

[2] جدوالي صفية، المرجع سابق، ص ص 144، 145.

[3] أحمد زايد و آخرون: **المرأة و قضايا المجتمع**، الطبعة الأولى، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص48.

2-2-1- مشاكل داخل العمل:

من أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة تحيز صاحب العمل؛ فهناك من يتخذ موقفا معاديا للمرأة، و يرجع هذا لعدم تفهم الدور الجديد الذي اكتسبته المرأة من خلال عملها، كما أن خروجها عن القوالب الاجتماعية يجعلها عرضة للكثير من المتاعب. إضافة إلى نقص التدريب المهني و المهارة و هذا ما يؤثر على العملية الإنتاجية.

2-2-2- التقاليد و القيم الثقافية:

إذ أن الاعتقاد بأن مكان المرأة هو البيت، و أنه من الضروري أن تقوم بالأعمال البسيطة الخالية من أي ابتكار، يقلل من أهمية المرأة و طموحها في العمل.

و ما يلاحظ فيما يتعلق بالمهن المكتبية قيام عدة مؤسسات إلى جانب قطاع التعليم الرسمي بإعطاء تدريب سريع على العمل اللازم، كما نلاحظ أن طبيعة التدريب المهني و نوعه يؤثر على نوع العمل و الأجر الذي تحصل عليه المرأة، كما يؤثر على استمرارية حياتهن المهنية؛ و هكذا يبدو أن التدريب المهني هو المشكلة التي تفتح الباب لمشاكل العمل النسائي.

➢ ثانيا: المرأة الجزائرية و النشاط السوسيو-اقتصادي:

1- المرأة و المجتمع الجزائري:

1-1- المرأة في الثقافة الجزائرية:

هي مجمل القيم والرموز والأخلاق والسجايا والمعتقدات والمفاهيم والأمثال والمعايير والأعراف والتقاليد والعادات والوسائل والمهارات التي يستعملها الإنسان في تعامله مع بيئته، أو بلغة ابن خلدون "آداب الناس في أحوالهم في المعاش وأمور الدنيا ومعاملاتهم وتصرفاتهم في الحياة اليومية"، وهي الفكر من علوم وفلسفة ومذاهب وعقائد ونظريات[1]، وتتداخل هذه المكونات وتشكل معا الثقافة العامة لشعب ما. ولكل شعب ثقافته مهما كانت درجة حضارته أو درجة تقدّمه. ومن أهم خصائص الثقافة أنها تنتقل من جيل إلى جيل ومن شعب إلى شعب عن طريق الرموز أو اللغة. والثقافة ليست مجموعة مكونات ثابتة وجامدة ومطلقة ومغلقة تصلح لكل مكان وزمان، بل هي متطورة، متغيرة، مرنة، نسبية، منفتحة و ديناميكية. خلاصة القول: إن الثقافة هي جملة الأحوال الاجتماعية والمنجزات الفكرية والعلمية والتقنية وأنماط التفكير والقيم السائدة، أي كل ما يتداوله الناس في حياتهم الاجتماعية من مكتسبات تحصل بالتناقل والتعلم.

كل ذلك يؤكد ما تذهب إليه الإنثروبولوجيا الثقافية من تأكيد على أهمية العامل الثقافي في تنمية شخصية الفرد وتحديد سلوكه عبر ما يعرف بالعادة والتعلم، ذلك أن الثقافة هي فعل مكتسب؛ وهي التمثلات السلوكية المكتسبة والمنقلة من قبل عناصر مجتمع معين، وهي بالتالي عبارة عن "حالة نفسية" بموجبها يتمكن الفرد من الإحساس بالراحة داخل البيئة التي يعيش فيها على حد تعبير لنتن[2].

الثقافة هي مجموع ما يتعلم و ينقل من نشاط حركي، وعادات و تقاليد و قيم و اتجاهات و معتقدات

[1] بركات، حليم: **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1984، ص321.

[2] Linton, R.: **De l'homme**, Edition de Minuit, 1968. p.p123-124.

تنظم العلاقات بين الأفراد، و ما ينشأ عنها من سلوك يشترك فيه أفراد المجتمع، نظرا لما لها من تأثير على الفرد؛ حيث يتعلم الفرد عناصر الثقافة الاجتماعية أثناء نموه الاجتماعي من خلال تفاعله في المواقف الاجتماعية؛ هذه الأخيرة تساهم في تكريس التميز النوعي بالنسبة للمرأة، و هذا ما تجسد في ظاهرة نلحظها في المجتمع الجزائري و هي ارتفاع نسبة إنجاب الذكور في الأسرة، حيث تعد الإناث عبئا اقتصاديا عليها، في حين يعد ارتفاع عدد الذكور رمزا لاستمرار الأسرة و رعاية الوالدين في الكبر. و تؤثر الثقافة في تشكيل شخصية الفرد، سواء كان رجلا أم امرأة، عن طريق المواقف الثقافية العديدة و من خلال التفاعل الاجتماعي المستمر، و هكذا تحدد الثقافة السلوك الاجتماعي للفرد و الجماعة عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية[1]؛ و التي تقوم على تضافر عدد من الوكالات أو المؤسسات كعوامل مؤثرة فيها؛ و أهمها الثقافة، الأسرة، المدرسة و جماعة الرفاق، وسائل الإعلام، و دور العبادة و مجال العمل. و قد أثبتت الدراسات أثر التنشئة الاجتماعية في تشكيل سلوك الذكر و سلوك الأنثى.

و بشكل عام فإنه من الملاحظ أن وعي المرأة بذاتها، و بقدرها و قدرتها، إنما يتحدد أول ما يتحدد بما يمثله الخطاب الثقافي المتضمن في ذلك المخزون الاجتماعي الموروث، و بما يطرحه من إعلاء لقيمة المرأة أو هبوط بتلك القيمة[2]. ويستهدف الفعل الثقافي تحقيق اندماج الأفراد داخل الجماعة وتنظيم علاقتهم ببعضهم البعض، وكما ينطبق هذا على المجتمع ككل، ينطبق على الجماعات داخل هذا المجتمع، أي على مختلف المؤسسات والتنظيمات والبنى التي يتكون منها هذا المجتمع.

و هذا ما يفسر دور المرأة الجزائرية الفعال في الإنفاق و تعليم الأبناء؛ حيث تسهم و بشكل كبير في النشاط الاقتصادي للمنزل لما لها من قدرة على اتخاذ القرار و التحكم في الدخل[3]. إضافة إلى بعض القيم، كالشرف مثلا، و الذي يعتبر أحد المكونات الأساسية للنسق القيمي؛ حيث تكمن أهميته في تحديد و ضبط قواعد السلوك و الحفاظ على تماسك المجتمع، خاصة في ظل التغيرات التي تطرأ على المجتمع، و تغلغل الثقافة الرأسمالية، حيث تواجه المرأة تهديدات تدفعها للخروج عن العادات و القيم، كما أن مظهر المرأة اليوم هو الذي يحدد مكانتها و هذا ما يسهل عليها الوصول إلى مراكز قيادية.

1-2- المرأة الجزائرية و التعليم:

إن تعليم و ثقافة المرأة مسألة مهمة في تطوير المجتمع بداية من أسرتها ومحيطها، فالمرأة اليوم قطعت العديد من الأشواط كي تبرز شخصيتها، و أهميتها في المجتمع، فرغم حضورها منذ القدم في المجالات التقليدية مثل الحرف والفلاحة والجهاد... الخ، إلا أنها كانت في الماضي غائبة عن المجال العلمي والسياسي والثقافي، والسبب في ذلك يعود إلى غياب التعليم ونشر الأمية عبر كامل التراب الوطني من طرف الاستعمار؛ لذلك نجد أمهاتنا و جداتنا لم يتعلموا بتاتا، واكتفوا ربما بحفظ بعض الآيات القرآنية، فالتعليم يزود المرأة بمعارف متنوعة تستفيد منها في مجال

[1] حامد عبد السلام زهران: **علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة، ط 5، 1984، ص251.

[2] محمد سيد فهمي: **مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، د ط، الإسكندرية، مصر، 2012، ص287.

[3] سعاد عثمان و آخرون: **المرأة و قضايا المجتمع**، الطبعة 1، مركز البحوث الاجتماعية و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص135.

رعاية أسرتها والعناية بصحتها، وكلما ارتفع مستوى تعليم المرأة ازدادت معارفها وتوسعت فرصها في النجاح، سواء على صعيد الأسرة أو المجتمع. ويعتبر التعليم أداة تمكينية للارتقاء بوضع المرأة والوصول بها إلى مواقع صنع القرار من أجل إحداث التغيير لصالحها.

يأتي التعليم في الجزائر كمصدر من مصادر الإسهام في التكوين الثقافي، و هنا يمكن أن نشير إلى إدخال التعليم كأحد المصادر التي تسهم في ثقافة المرأة الجزائرية؛ كون هناك دوافع ثانوية ترتبط بالإنسان و طبيعته ككائن اجتماعي، و من هذه الدوافع رغبة الإنسان في المعرفة، و عملية التعليم كدافع ثانوي تتميز عن غيرها من أوجه النشاط الفكري و الاجتماعي بأن تؤثر في الواقع و تتأثر به. فالمجتمع بحاجة دائما إلى التغيير الثقافي عن طريق التعليم الذي يلعب دورا أساسيا في تغيير نمط البناء الاجتماعي[1].

كما يعتبر التعليم أحد لوازم الإنسان العصري وضرورة من ضروريات الديناميكية الاجتماعية إذ يعتبر أساس التقدم الاقتصادي و التكنولوجي و الفكري لدى المجتمعات المتقدمة؛ فالفجوة التنموية بين البلدان المتقدمة و النامية ليست فجوة اقتصادية و سياسية بل هي فجوة تعليمية، فالتعليم هو المطلب الملح لدفع عملية التحديث لدى الدول التي تطمح للحاق بركب التطور[2]. **فبارسوتد** يرى أن هناك عمليتين رئيستين تتسببان في تغيير علاقة الفاعل بالموقف هما الفاعلية و التعليم، و هو يرى أن التعليم هو صورة أخرى من التغيير الذي يعكس التوازن فيما يتعلمه الفاعل و يستخدمه، و يكون له تأثيره في تغيير الظروف المحيطة بالفاعل[3].

و لما صار التعليم ضروري لبناء الإنسان و التغيير، و الديناميكية الاجتماعية الأسرية تهتم بتغيير القيم داخل المجتمع أصبح الاهتمام كبيرا بقضية تعليم المرأة[4] . لكن بالرغم من هذه الأهمية التي يكتسبها المستوى التعليمي إلا أنه ظل منخفضا في الوطن العربي؛ إذ بلغت نسبة الأمية أكثر من 62%، ففي الجزائر قبل الاستقلال كانت أمية المرأة مرتبطة بوضعية المجتمع الجزائري، و الظروف التاريخية التي فرضت عليها أن تكون قوة عاطلة و عامل من عوامل التخلف[5] . و حتى بعد الاستقلال، و رغم المجهودات المبذولة من خلال ما لحظناه في السنوات القليلة الماضية، خاصة بعد العشرية السوداء، من انتشار مدارس التعليم ومحو الأمية وانتشارها بكثرة في المساجد، لحماية المرأة من التهميش والمطالبة بحقوقها، فالنساء اللواتي لم يسبق لهن أن دخلن إلى المدرسة يقبلن بحماس على دروس محو الأمية بغرض تدارك ما فاتهن من دروس محو الأمية التي توفرها الجمعيات والمساجد مجانا لمن يرغب من الكبار سواء من النساء أو الرجال في بعض الأماكن العامة، إلا أن نسبة الأمية عند النساء لازالت

---

[1] سامية خضر صالح: **المشاركة السياسية للمرأة و قوة التغير الاجتماعي (التعليم، العمل، الوضع الاجتماعي)**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، الصدر لخدمات الطباعة، 1989، ص90.

[2] سناء خولي: **التغير الاجتماعي و التحديث**، دار المعرفة الجامعية، 1985، مصر، ص340.

[3] جي روشيه: **علم الاجتماع الغربي، دراسة لأعمال تالكونت بارسونز**، ترجمة محمد الجوهري و آخرون، القاهرة، 1981، ص91.

[4] Madeleine Grarawitz: **Méthodes des sciences sociales**, 10eme édition, Dalloz, Paris, 1984, p957.

[5] محمد سيد فهمي: **المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث**، ط 1، دار الوفاء للطباعة و النشر، 2007، ص127.

تضاهي 40 بالمائة[1].

1-3- المرأة الجزائرية و المشاركة المجتمعية:

إن المرأة معنية بقضايا المجتمع العامة بدرجة الخصوصية نفسها التي يعنى بها الرجل، لكونها مواطنة بالدرجة الأولى، ومن حقها ممارسة مواطنتها شرعا؛ لأن في ذلك ضرورة وطنية مدنية وسياسية واقتصادية وثقافية. ولأن المرأة فرد من الأسرة؛ بل وفرد أساسي فيها، فإن المرأة يجب أن تشارك هي الأخرى في صنع القرارات؛ تلك التي تخصها وتخص أسرتها، وبالتالي تلك التي تخص مجتمعها، ومن هذا المنطلق، فإننا نرى أن المشاركة المجتمعية هي الخطوة الأولى على طريق المشاركة السياسية للرجل أو المرأة على حد سواء، فإننا في حديثنا عن مشاركة المرأة يجب أن نبدأ بتمكين المرأة على المستوى الأسرة الضيق، بأن يكون لها صوت في شئون أسرتها؛ سواء كفتاة تختار من ترتبط به وتختار نوعية تعليمها، أو كزوجة تختار مع زوجها عدد أبنائهم ورغبتها في العمل من عدمه وتعليم أولادها وما إلى ذلك من شئون الأسرة. ولكن هذا يمثل بداية الطريق فحسب، حيث يجب أيضا اكتشاف القيادات الطبيعية في الشوارع والأحياء، لأنها هي النواة الأولى للمشاركة في الحياة العامة، فهن من يهتممن بالمشاركة في حل مشكلات جيرانهن وشارعهن، ويأتي بعد ذلك الانخراط في النقابات وعضوية الأحزاب المختلفة وغيرها من وسائل المشاركة.

و باعتبار منظمات المجتمع المدني إحدى وسائط التنمية في بلدان العالم الثالث فإنها تلعب دورا أساسيا في الإعانة على التضامن و التغيير الاجتماعي و الدفاع عن مصالح و حقوق الفئات الاجتماعية المختلفة[2]. كما أن هذا النوع من المنظمات يسعى إلى نشر و خلق ثقافة المبادرة الفردية من خلال رفع الوعي خاصة لدى النساء بدورهن و استقلاليتهن، فالمرأة تقدم واقعا فريدا وشديد الخصوصية، حيث تواجه قوى الكبح و التعطيل الاجتماعي لطاقاتها في محاولة منها لتأكيد الذات، و من نماذج المشاركة المجتمعية للمرأة الجزائرية "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات"؛ و هو تنظيم نسوي جماهيري وطني مستقل، ذو طابع اجتماعي، يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، و يعتبر أول تنظيم في حياة المرأة الجزائرية و المتحدث الرسمي باسمها، و المتحمس لانشغالاتها و تطلعاتها منذ مؤتمرها التأسيسي عام 1966. و مثل هذه التنظيمات تسعى دائما إلى دعم مشاركة المرأة في العمل السياسي من خلال:

* توفير المناخ الملائم لدعم قيم المساواة و تأكيد روح المواطنة لتحقيق المشاركة الفعلية في الحياة السياسية بعيدا عن كل تمييز.
* تأمين حق المرأة الجزائرية في هيكل و آليات السلطة و مواقع صنع القرار في مختلف المستويات.
* تبني سياسات و آليات من شأنها تعزيز تمثيل المرأة في المجالس على المستوى الوطني.
* العمل على جعل الأحزاب تتبنى سياسات مختلفة اتجاه قضايا المرأة و إشراكها في الحياة العامة و الدعوة إلى

[1] Rabah (A): **La Minorité invisible**, Ed Casbah, Alger, 2007, p09.

[2] حامد عبد السلام زهران: **علم النفس الاجتماعي**، الطبعة 5، عالم الكتب، القاهرة، 1984، ص251.

إيجاد مواقف داعمة لوجودها كمرشحة ضمن القوائم الانتخابية.

* تنمية قدرات المرأة في ميدان العمل السياسي عن طريق برامج فكرية و التدريب و التوعية من خلال برامج تسطرها.

أصبح للمرأة الجزائرية حقوق، و هي الانتخاب و الترشح، و موقع في العمل السياسي الحزبي الذي يبقى الإشكال فيه هو استبعادها من المناصب القيادية في الأحزاب السياسية، خاصة الأحزاب الكبرى، فيبقى دورها محصور في العمل في الإدارة، و لم تتحصل على أي قوة إضافية، باستثناء البعض، لكن حياتهن السياسية قصيرة المدى؛ بسبب مشاكلها في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في البلاد و تغيير لاتجاهات الناس[1].

1-4- المرأة الجزائرية و المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلما رئيسا من معالم المجتمعات المدنية الحديثة. بعبارة أخرى، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية، التي تقوم على الاحتكار. ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبيرا عن سيادة الشعب.و لهذا نجد أن وضعية المرأة و درجة مشاركتها السياسية في كل مجتمع حسب تقدم و تخلف علاقات الإنتاج السائدة فيه[2].

ويفرض قانون تمثيل المرأة (نظام الكوطة) تخصيص حصص نسبية للعنصر النسوي في القوائم الانتخابية؛ إذ ينص القانون في مادته الثانية على أنه «يجب ألاّ يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرّة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة أدناه، بحسب عدد المقاعد، المتنافس عليها»؛ إذ حدد النسبة فيما يتعلق بالانتخابات للمجلس الشعبي الوطني بـ 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة مقاعد، 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة مقاعد، 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر مقعدا، 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين مقعدا، 50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج. أما فيما يخص المجالس الشعبية الولائية فحدد القانون النسب بـ 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا، و35% عندما يكون عدد المقاعد من 51 إلى 55 مقعدا.

[1] علياء شكري و آخرون: **المرأة و المجتمع**، وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص111.

[2] محمد سيد فهمي: **المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007، ص127.

وبخصوص الانتخابات للمجالس الشعبية البلدية فقد أقر القانون نسبة 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة؛ مؤكدا أن كل قائمة مخالفة لأحكام هذه المادة تلغى تلقائيا بقوة القانون. هذا القانون أيضا سيسمح بتشكيل برلمان ستشهد فيه النساء حضورا قويا قد يتجاوز نسبة الـ 50 بالمائة، والسماح لعدة مناضلات وجزائريات بإثبات قدرتهن على تسيير شؤون البلاد، ربما أحسن من الرجال اللذين أثبتوا فشلهم طيلة 50 سنة كاملة...

2- دخول المرأة للعمل في الجزائر:

2-1- قراءة تاريخية لإحصائيات عمل المرأة في الجزائر:

كان أول اقتحام المرأة لمجالات العمل منذ الثورة التحريرية، فتحملت مسؤولية إعالة الأسرة و المشاركة الإيجابية في ثورة التحرير، و بعد الاستقلال عملت الدولة على نشر التعليم و توفير كافة الإمكانيات لتفتح لها مختلف مجالات العمل، و ما يلاحظ هو أنه رغم أن نسبة النساء العاملات التي تشكل أقلية بالنسبة للرجال إلا أن نسبة الموظفين الأحرار و الأجراء الدائمين ترتفع بشكل واضح.

و الجدول التالي يوضح لنا تطور نسبة النساء العاملات في مختلف النشاطات.

الجدول رقم (04): تطور النشاط النسوي في الفترة 1977-1992 (%)

السنوات / القطاعات	1977	1982	1985	1992
- الفلاحة	5.6	3.4	2.7	3.8
- الصناعة	17.4	14.3	12.4	11.0
- البناء	2.1	1.5	3.4	3.7
- التجارة	3.3	2.5	3.4	4.6
- النقل	3.2	3.3	2.5	2.8
- الإدارة	5.8	64.7	64.3	67.5
- نشاطات أخرى	10.3	8.8	5.4	6.6
- غير مصرح بهم	4.4	1.8	5.9	6.6

* **Source:** www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النشاط كانت مرتفعة في سنوات السبعينات و ذلك في قطاع الصناعة، في حين ترتفع النسبة في سنوات الثمانينات في قطاع الإدارة لتستمر في ارتفاعها حتى سنة 1985.

من جهة أخرى تشير الدراسات إلى أن أكبر قطاعين يضمان أكبر نسبة هما قطاعا التربية و الصحة، كما تحوي وزارتا التعليم و البريد و المواصلات أكبر نسبة من النساء[1]، و في دراسة أخرى نجد التعليم، و بدرجة أقل الصحة، هما القطاعان اللذان يعتبرهما المجتمع الجزائري خاصين بالنساء[2].

– و في دراسة أخرى لتوزيع النساء حسب الطبقات؛ أي حسب مواضع تواجدهن في المناطق الحضرية أو الريفية، نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يوضح تطور توزيع الأفراد المشتغلين حسب الطبقة و الجنس خلال 1987 و 2003.

السنوات	1987		2003	
الجنس / الطبقة	رجال	نساء	رجال	نساء
الحضر	73.42	95.42	54.45	80.90
الريف	26.58	4.58	45.55	19.10

* **Source:** www.ons.dz

ما يلاحظ من خلال الجدول أنه خلال الفترة الطويلة و الممتدة من 1987 إلى 2003 بقيت النسبة الأكبر من النساء المشتغلات في الجزائر تتركز في المناطق الحضرية حيث بلغت نسبة 95.42% عام 1987 و 80.9% عام 2003، و بالمقارنة مع نسبة الرجال نجدها بقيت متقاربة في الحضر كما في الريف. و نخلص بالقول أن العمل النسوي ليس ظاهرة حديثة و أن المرأة الجزائرية العاملة بأجر هي امرأة حضرية في أغلبيتها.

– أما في دراسة العمل السنوي حسب المهن في الجزائر فإن الجدول التالي يوضح توزيع النساء و الرجال على مختلف المهن.

[1] Benatia (F): **Le travail féminin en Algérie**, Ed SNED, Alger, 1970, p215.

[2] Vandevelde Dallier (H): **Femme algériennes à travers la condition féminine dans le constantinois depuis l'indépendance**, OPU, Alger, p198.

الجدول رقم (06): يوضح توزيع الأفراد المشتغلين حسب المهنة و حسب النوع سنتي 2003 و 2004

السنوات	2003		2004	
النوع / المهنة	رجال	نساء	رجال	نساء
موظفين أحرار	27.95	26.60	30.68	36.49
أجراء دائمون	40.87	51.29	37.43	36.26
أجراء غير دائمين	23.94	14.89	24.83	13.66
أعمال عائلية	7.24	7.22	7.06	13.59

* **Source:** www.ons.dz

نلاحظ من الجدول أنه في سنة 2003 كانت نسبة الرجال و النساء في المهن الحرة متقاربة إلى حد ما، لكن بعد سنة من ذلك نلاحظ أن نسبة النساء فاقت نسبة الرجال، و أن نسبة الرجال في المهن المأجورة الدائمة أقل من نسبة النساء و العكس في المهن المأجورة غير الدائمة.

أما بالنسبة للمهن ذات الأصول العائلية فكانت متساوية تقريبا عام 2003 إلا أنها ارتفعت بشكل كبير عام 2004 حيث أنها تضاعفت أي أن نسبة النساء ضعف نسبة الرجال.

- أما بالنسبة للعمل النسوي المأجور فقد قدم الديوان الوطني للإحصاء المعطيات التالية في الجدول رقم (07).

جدول رقم (07): يوضح لنا تطور العمل النسوي المأجور بالنسبة للمجموع العام للسكان من 1977 إلى 2004 (%)

السنة	1977	1987	1996	1998	2003	2004
النسبة	3.5	7	11.3	16	13.95	17.43

*** Source:** www.ons.dz

يلاحظ من الجدول أن العمل النسوي في تزايد مستمر، كما نلاحظ أنه خلال سنة 2003 تناقصت النسبة و تراجعت إلى 13.95%، لتعود و ترتفع عام 2004 إلا أنها تبقى تشكل نسبة أقلية في الجزائر.

- و حسب الديوان الوطني للإحصاء (ONS) فقد وصل عدد النساء العاملات في الجزائر عام 2003 إلى

1.251.361 عاملة، مع العلم أنه كان يتوقع أن تصل سنة 2001 إلى 2.888.087 عاملة، أما سنة 2004 فقد بلغ عدد النساء المشتغلات 2.529.445 عاملة في حين أنه كان يتوقع أن يصل إلى 605.345 عاملة.

و الجدير بالملاحظة من خلال الأرقام التي عرضها الديوان الوطني للإحصاء عام 1996 هو النسبة المرتفعة لفئة المطلقات و العازبات من بين النساء العاملات حيث تشكلان الثلثين بنسبة 38.3% بالنسبة للعازبات، و 30% بالنسبة للمطلقات، و قد يرجع ذلك إلى حاجتهن للعمل لتلبية حاجياتهن المختلفة، في مقابل ذلك نجد النساء المتزوجات يشكلن الأقلية من النساء العاملات بنسبة 18.3%، أما الأرامل فيشكلن نسبة 13.3%، و في تفسير انخفاض نسبة المتزوجات قد يعود الأمر لعدم وجود حاجة لهن بالعمل أي تغطية أزواجهن لحاجاتهن المختلفة، أو انشغالهن بتربية أطفالهن[1].

شهدت نسبة النساء العاملات في الجزائر ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، حتى بلغت ما يقارب الـ 20% من مجموع عدد السكان الناشطين، علما أن أغلبهن يشغلن وظائف في مجال التعليم والصحة والقضاء. لكن على الرغم من هذا التقدم النوعي، ما زالت هناك بعض التيارات الفكرية تحذر من مساوئ عمل المرأة، وهي تمكنت، مع الأسف، من تحطيم أحلام وتطلعات العديد من النساء.

وعلى الرغم من أن نسبة النساء العاملات ما زالت ضعيفة جدا مقارنة بالعدد الإجمالي للنساء (علما أن عددهن يفوق عدد الرجال) إلا أنه تبيّن أن مؤشّر نسبة النساء العاملات في تصاعد مستمر سواء في المدن أو في الريف، ما يفسّر تغير الكثير من المفاهيم في المجتمع الجزائري. في الإطار عينه، كشفت دراسة أجريت في أواخر العام 2013 أن هناك حوالي مليون ونصف امرأة في الجزائر منعن من العمل من قبل أزواجهن بحجة إهمال شؤون البيت والعائلة، وصعوبة التنقل إلى مقر الشغل، لاسيما في المناطق الريفية. علما أن بعضا من الرجال الذين كانوا يرفضون في السابق فكرة عمل المرأة رفضا قاطعا، تراجعوا عن موقفهم بفعل الضغوطات الحياتية وازدياد موجباتها. ومن الجدير بالذكر أن الدولة الجزائرية قد استثمرت مبالغ طائلة في مجال تعليم وترقية المرأة. ولأن التحاق المرأة بالعمل هو حق دستوري وأساسي، تضمّن قانون الأسرة تدابير تحمي هذا الحق، لاسيما في عقود الزواج الجديدة التي أصبحت تصون للمرأة كامل الحرية في المطالبة بحقها في العمل.

إن تاريخ المرأة الجزائرية حافل بالإنجازات المهنية، فمن العمل اليدوي والحرفي الذي كانت تقوم به سابقا، أصبحت اليوم تحتل مناصب مرموقة، كمنصب وزيرة أو سفيرة أو قاضية في المحاكم الجزائرية؛ مع الإشارة إلى أن النساء يمثلن اليوم 35 بالمائة من مجموع عدد القضاة، كما يمثلن نحو 40 بالمائة من مجموع الإعلاميين في الجزائر (في قطاع الإعلام السمعي والبصري، النساء يمثلن حوالي الـ 70 % من مجموع العاملين).

ومن الجدير بالذكر، أنه في ما يختصّ باشتراك المرأة في الحياة السياسية، أشاد الاتحاد البرلماني الدولي، في تقريره السنوي لعام 2012، بارتفاع نسبة التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري، مشيرا أن الجزائر هو أول بلد عربي تخطى نسبة 30 بالمائة (148مقعدا)، واصفا هذا التمثيل بالإنجاز المهم.

[1] Bennoune (M): **Les algériennes victimes de la société néo-patriarcale**, Alger, 1999, p99.

و حسب آخر إحصائية للديوان الوطني للإحصاء فقد بلغت نسبة تشغيل النساء المتحصلات على شهادات التعليم العالي 1.58 بالمائة، في حين بلغت نسبة تشغيل المتحصلات على شهادات التكوين المهني 1.37 بالمائة، ولكنها لم تبلغ سوى 6.6 بالمائة لدى النساء اللواتي ليس لديهن أي شهادة، أما حجم الفئة النشطة النسوية التي مافتئت تزداد، حيث انتقلت من 166.000 سنة 2004 إلى 2.275.000 سنة 2013 أي ارتفاع بنسبة 37 بالمائة خلال عشرية[1].

2-2- المرأة و تشريعات العمل:

باعتبار المرأة نصف المجتمع، و نظرا لدورها الفعال منذ الثورة، قامت الدولة الجزائرية برفع مكانتها و ساوتها بالرجل في الحقوق و الواجبات. و من أهم النصوص التشريعية التي أكدت على حقوق المرأة ما يلي:

2-2-1- مؤتمر الصومام:

انعقد في 20 أوت 1956، و أشاد بنضال المرأة الجزائرية و تضحياتها، و أعطاها حقوقها، ونوه بوجود إمكانيات كبيرة ضمن الحركات النسوية، كما عبر المجتمعون عن إعجابهم بقدراتها و شجاعتها في مواجهة الاستعمار.

2-2-2- ميثاق طرابلس:

انعقد في جوان 1962، و جاء فيه ضرورة إزالة الحواجز التي تعيق تطور المرأة، و أوكل هذه المهمة لحزب جبهة التحرير، كما جاء فيه أنه يجب جعل تطور المرأة واقعا بتخويلها مسؤوليات إدارية.

2-2-3- الميثاق الوطني 1976:

في معركة البناء بعد الاستقلال استطاعت المرأة أخذ مكانتها في المجتمع؛ و جاء هذا الميثاق لدمج المرأة في سيرة التنمية. و في المادة 39 من هذا الميثاق جاء: "حيث النهوض بالمرأة يتبع مبدأ العدالة و المساواة هو حاجة ضرورية تمليها عليها جدلية التقدم الديمقراطي، و بناء صريح البلاد بناءا متناسقا، و اعتبار المرأة مواطنة كاملة الحقوق في جزائر ثورية اشتراكية".

كما جاء فيه: "انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين فإن الاشتراكية التي تعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة فهي الخلية العائلية بوصفها زوجة و مواطنة تشجعها على أن تشتغل لأن ذلك من مصلحة المجتمع"[2].

إن تركيز هذا الميثاق على المبدأ الاشتراكي فتح مجال المشاركة في التنمية لكلا الجنسين في جميع المجالات.

2-2-4- الدستور الجزائري 1976-1989:

ركز على مساهمة المرأة في الحياة المهنية، و ساوى بينها و بين الرجل في حق التعليم و حق العمل في شتى الميادين؛ و هذا ما جاء في المادة 12: "يضمن الدستور الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمرأة الجزائرية، و في مجال العمل ضمن لها القانون الأساسي حقها". فالمواد التي تنص على مبدأ المساواة بين الجنسين هي 29، 31، 33، 34، 36، 51.

[1] www.ONS.dz: زيارة يوم 2014/03/03 على الساعة 14:00.

[2] جدوالي صفية، مرجع سابق، نقلا عن الميثاق الوطني الجزائري (28 فيفري 1976)، ص144.

كما نص على حقها في التعليم في المادة 53، و في المرسوم رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1986 نجد إشارة واضحة إلى المساواة في التعليم، و إلى واجب التعليم و مجانيته، و هذا ما تؤكده المواد 4 إلى 7، كما وفرت الدولة جميع الإمكانيات لتطبيق هذه الإجراءات.

2-2-5- القانون العام للعامل في الجزائر:

يؤكد القانون أن العمل مضمون لجميع العمال دون استثناء، أو تفرقة بين الجنسين، و تنص المادة 6 منه على استفادة المرأة من كل الحقوق في العمل، خاصة المتعلقة بالظروف العامة للعمل و الوقاية من الأخطار المهنية. إضافة إلى عدة إجراءات اتخذت لفائدة المرأة العاملة بالجزائر. و من النصوص التطبيقية للقانون الأساسي للعامل ما يلي:

* عطلة الأمومة ثلاثة أشهر مدفوعة الأجر في جميع القطاعات مع تكفل كلي للضمانات الاجتماعية؛

* استفادة الأمهات اللاتي يرضعن أولادهن من ساعتين عطلة كل يوم في 6 أشهر، و ساعة كل يوم في 6 أشهر الموالية؛

* الاستفادة من التقاعد، و الذي حدد بـ 55 سنة شريطة أن يكون للمرأة أكثر من 15 سنة خدمة.

كما تنص المادة 194 على أنه "لا يجوز استخدام النساء في العمل الليلي، و هذا حماية لهن من جهة، و من جهة أخرى لكي يتفرغن لأعبائهن المنزلية".

بينما تنص المادة 195 على ما يلي: "يرخص العمل للنساء ليلا في وحدات مهنية لمن تزيد أعمارهن عن 18 سنة".

2-2-6 المرأة الجزائرية في قانون الأسرة:

ينص قانون الأسرة على تقسيم الأدوار بين الجنسين، بما يتماشى و المتغيرات الحاصلة و مراعاة لمبادئ الدين الإسلامي. و أكد الرئيس الحالي على حقوق المرأة بعد الطلاق و حقها في الإرث الزوجي المشترك، و طلب إثبات الأبوة، و دور الوكيل الذي يكفل حقوق المرأة؛ كما أكد حقها في طلب الطلاق و المساواة بينها و بين الرجل.

و يمكن القول أن المشرع الجزائري دمج بين أحكام الشريعة الإسلامية و بين الأحكام العامة نتيجة تدخل اعتبارات عدة أهمها تغير المركز الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي للمرأة الجزائرية.

و في خضم كل هاته التشريعات دخلت المرأة مجال التعليم لتحتل مكانتها بين طلاب الجامعات لتنتقل لميدان العمل بسرعة، كما دخلت ميدان العمارة و ميكانيك السيارات ثم إلى مجالات أخرى كانت مقتصرة على الرجال كالشرطة و القضاء و الإدارة إضافة إلى الأعمال الحرة التي كان لها نصيب وافر فيها[1].

2-3- العوامل المؤثرة على عمل النساء في الجزائر:

تلعب جملة من العوامل دورا هاما في التأثير على تطور العمل النسوي المأجور في الجزائر. و يمكن تلخيص

[1] مصطفى عوفي: خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 19، جوان 2003، ص131.

أهمها فيما يلي:

2-3-1- مدى التطور الاقتصادي و الاجتماعي:

بمعنى مدى ارتباط العمل النسوي بالحالة الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد، حيث من خلال الإحصائيات يبدو جليا أن هذا العمل يتراجع كلما ظهرت أزمات في النمو و التطور، و بهذا يكون مدى تحضر المرأة جانبا من الجوانب العامة لحركة النمو و التطور الاقتصادي و الاجتماعي العام التي يعرفها أي بلد؛ حيث كلما تقاطع التحضر و التكوين كلما حدث تأثير إيجابي على وضعية العمل النسوي.

و من هنا نجد في الجزائر أن نسبة نشاط النساء في مختلف الأعمال ترتبط مباشرة مع درجة تكوينهن، علما أن هذا ليس حال الرجال[1]، ضف إلى ذلك أن توقعات عام 2025 تشير إلى أن حوالي 80 % من النساء سيكن من قاطنات الحضر؛ ما يعني تأثيرا إيجابيا على تطور العمل النسوي المأجور في الجزائر في السنوات القادمة [2].

2-3-2- الثقافة الاجتماعية الأبوية:

بمعنى تلك الثقافة المستمدة من الأصول الاجتماعية لكل المجتمع الجزائري، خاصة و أن العمل النسوي في الجزائر، بل حتى قانون المرأة، مرتبط ارتباطا وثيقا بتلك المكونات الاجتماعية المتوارثة عبر الأجيال التي تميز مجتمعنا. و رغم هذا الارتباط، فقد تعددت الرؤى و المداخل الإيديولوجية التي تحدثت عن هذا الموضوع.

فالمدخل الثوري الماركسي يرى بأنه من أجل فهم المكانة التي يشغلها العمل النسوي في الجزائر يجب الانطلاق من فرضية أن كل شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي يتوافق مع شكل خاص من التنظيم العائلي، و أن العائلة الأبوية الممتدة في المجتمع الجزائري التقليدي تتوافق مع الشكل الجماعي للملكية و وضع القيمة لوسائل الإنتاج. من جهة أخرى هناك من يرى بأن الثقافة الأبوية Culture Patriarcale تحصر الحياة الاجتماعية النسوية في الفضاء المنزلي، و تمنع المرأة من الخروج و الاختلاط بالرجال[3]، و ذلك أن العائلة الجزائرية ليست مستعدة بما فيه كفاية لأن تزيح قيم الثقافة الأبوية التقليدية[4]. و من هنا تكون الثقافة هي العامل الأساسي وراء ضعف المشاركة العمالية النسوية المهنية خارج الأعمال المنزلية الغير مصرح بها.

3- خصائص العمل النسوي في الجزائر:

يمكن التمييز بين 5 خصائص رئيسية للعمل النسوي في الجزائر:

1. ما يجب معرفته أن العمل النسوي في الجزائر لم يتوقف عن التطور عبر السنين، و مع ذلك بقي يشكل نسبة قليلة مقارنة مع العمل الرجالي على الأقل فيما يخص الأعمال المصرح بها. زيادة على ذلك فإن الأزمات التي مرت بها الجزائر قد أثرت سلبيا على نسبة العمل النسوي.

[1] Bensadon N: **Les Droits de la femme des origines à nos jours**, Casbah, Alger, 1999, p119.

[2] www.CRASC.dz. Visité le 01/02/2008 à 15:00h

[3] ADDI (L): **Les mutations de la société algérienne**, Ed: La Découverte, Paris, 1999, p127.

[4] Benatia (F), Ibid, p231.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الهشاشة في وضع النساء العاملات ليست خاصة بالعاملات الجزائريات فقط، و لا حتى عاملات دول العالم السائرة في طريق النمو، بل قد سجل في منتصف السبعينات من القرن الماضي تقهقر لوضع النساء العاملات في 5 دول تعد من أكبر الدول الصناعية، و هي فرنسا، بلجيكا، كندا، السويد، والمملكة المتحدة [1].

2. من خلال الإحصائيات التي سبق و أن عرضناها يبدو العمل النسوي في الجزائر كظاهرة حضرية، بمعنى ظاهرة تسجل أعلى نسبها في المناطق الحضرية، كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، تلمسان، أين نلمس حضور قوي للنساء في أيام العمل، و في ساعات الدخول و الخروج من المكاتب؛ و يعود هذا الارتفاع في نسبة العاملات في الحضر لأن به الإطارات السابقة للنظام الاشتراكي الذي يشجع عمل المرأة[2].

3. دائما و من خلال المعطيات الرقمية يظهر جليا أنه يوجد بالجزائر قطاعات نسوية، كالتعليم، الصحة العمومية، قطاعات الإدارة، حيث أنه و منذ 1982 هذه القطاعات توظف لوحدها أكثر من ثلثي اليد العاملة من النساء[3].

4. و بالرجوع إلى الإحصائيات نجد أن العمل النسوي المأجور المصرح به يضم أساسا و بنسبة أكبر العازبات، المطلقات و الأرامل، و بنسبة أقل النساء المتزوجات.

5. مقارنة مع الرجال نسبة النساء العاملات المتعلمات و المتكونات أعلى من نسبة الرجال.

[1] Werneke (D): Le ralentissement économique et les possibilités d'emploi des femmes, Revue internationale du travail, Vol 117 N°:1, 1978, p56.
[2] ADDI (L), op.cit, p128.
[3] Djarghloul: **Huit études sur l'Algérie**, Ed: ENAL, Alger, 1986, p201.

➢ **ثالثا: المرأة المقاولة**

1- تجارب المقاولة النسوية:

1-1- تجارب عالمية:

1-1-1- المرأة المقاولة في أمريكا اللاتينية:

حسب جمعية الأبناك البيروفية "أسبانك"، تحتل البيرو الرتبة الثانية بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من حيث تقديمها لأفضل بيئة مشجعة للمقاولات النسائية بعد الشيلي وقبل كولومبيا.

وأوضحت الجمعية، في الدراسة التي أعدتها حول المشاكل التي تواجهها النساء المقاولات بأمريكا اللاتينية، أن البيرو ثاني دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من حيث الولوج إلى التمويل و تقديمها لمناخ عام ملائم للأعمال بالنسبة للمقاولات التي تديرها نساء.

واعتبرت الدراسة أن من بين أهم المشاكل التي تعترض إدارة المقاولات النسائية وتقوم بتغطية المخاطر الماكرو-اقتصادية انعدام الأمن والفساد، في حين أن ثاني هذه المشاكل تتمثل في مناخ الأعمال التي يتضمن التكاليف والمتطلبات القانونية التي يفرضها إحداث مقاولة.

ويشمل المشكل الثالث، حسب الدراسة، الولوج إلى التمويل، بما في ذلك توفر واستخدام المنتجات المالية الرسمية من قبل النساء أصحاب المقاولات.

ويتمثل المشكل الرابع والأخير في القدرة والكفاءة التي تركز على تشجيع التحصيل الأكاديمي للمرأة المقاولة و توفير التكوين بخصوص مجموع المؤهلات المفروض توفرها في النساء اللواتي يدرن مقاولات.

كما أشارت الدراسة إلى الخدمات الاجتماعية التي تتضمن توفر برامج دعم الأسرة مثل رعاية الأطفال، معتبرة أن هذه المؤشرات تدل أن الشيلي والبيرو وكولومبيا أفضل الدول بأمريكا اللاتينية من حيث تقديمها لأفضل بيئة مشجعة للمقاولات النسائية.

1-1-2- المرأة المقاولة في فرنسا:

تعتمد المرأة المقاولة في فرنسا على إمكانيات مالية بسيطة مقارنة مع الرجل، و هذا راجع للصعوبات التي تواجهنها مع البنوك، كما أن النصف منهم لا يستفدن من المرافقة، أما اللواتي استفدن من القروض و تمت مرافقتهم فقد استطعن أن يوفرن 746 منصب عمل في سنة 2006، و قد بلغت نسبة النساء المقاولات في فرنسا 25 بالمائة ما يعادل 600.000 امرأة فقط.

1-1-3- المرأة المقاولة في النرويج:

في عام 2008 أطلقت الحكومة النرويجية "خطة عمل خمسية لتعزيز ريادة الأعمال بين النساء 2013/2008"، وكان هدف الحكومة هو أن توفر أعمالا و صناعات أكثر إنصافا وتنوعا تؤدي إلى ابتكار يضيف قيمة في النرويج، و كما هو مبين في الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة النرويجية: "إن العمل الإيجابي لتعزيز مشاركة المرأة في المشروعات لا يعتبر ذو أهمية فقط لدعم المساواة بين الجنسين وتحقيق التنوع في مجال الأعمال و التجارة، إن النقص في تمثيل الإناث بين رواد الأعمال يمثل أيضا طاقة غير مستغلة للاقتصاد النرويجي،

و بتحسين الظروف بالنسبة لرائدات الأعمال و جعل المرأة جزءا قويا من الأعمال و التجارة نريد أن نساهم في دعم التنوع الاقتصادي و توفير المزيد من فرص العمل للمرأة و تحقيق النمو الاقتصادي. إن هدف الحكومة هو زيادة حصة المرأة بالنسبة لمجموع رواد الأعمال إلى 40% على الأقل بحلول عام 2013، بعد أن كانت 33 و 30% عام 2007. و خطة العمل هي التزام واسع من جانب الحكومة تم توقيعه من سبع وزارات"[1].

لقد وضعت التدابير من أجل زيادة وصول المرأة للخبرة و لشبكات التواصل و لرأس المال، و تعزيز المواقف الإيجابية نحو المرأة كرائدة أعمال، و تحسين ظروف الجمع بين الحياة الأسرية وريادة الأعمال، والتأكيد على زيادة العناية برائدات الأعمال في جميع الأجهزة التي تدير التمويل وأدوات السياسة العامة الأخرى، و تضمنت التدابير أيضا تشريعات جديدة تزكي رائدة الأعمال، وعلى سبيل المثال، و في شهر يوليو عام 2008، صدر قانون جديد يقر حق المرأة صاحبة العمل الحر في استحقاقات الوضع والأمومة، و في عام 2009 استحدثت هيئة "الابتكار النرويجية Norway Innovation" إستراتيجية جديدة للمرأة رائدة الأعمال كفئة مستهدفة ذات أولوية، و ما تركز عليه هذه الإستراتيجية بصفة أساسية هو إعطاء الأولوية للمرأة في كل استراتيجيات و برامج وخدمات هيئة "الابتكار النرويجية"، و تنظم هيئة الابتكار النرويجية أيضا مسابقة سنوية لأفضل مشروع تملكه المرأة و قابل للنمو و ذلك بالتعاون مع وزارة الصناعة و التجارة، و الهدف من هذه المسابقة هو تشجيع المزيد من النساء، و بصفة خاصة الشابات، للسعي لتأسيس و تنمية المشروعات.

1-1-4- المرأة المقاولة في السويد:

في السويد تقوم الوكالة السويدية للنمو الاقتصادي و الإقليمي (Tillvaxtverket) بتعزيز ريادة المرأة للأعمال كأولوية سياسية منذ عام 1993، و تدير الوكالة ثلاثة برامج بدأتها الحكومة لمساندة المرأة في مجال ريادة الأعمال: سفراء الحكومة لرائدات الأعمال، و برنامج تعزيز رائدات الأعمال، و البرنامج الوطني لتطوير مراكز الموارد الإقليمية للمرأة، و يهدف لزيادة حصة المرأة في ملكية المشروعات إلى 11%، و دعم مساواة المرأة في الحصول على الفرص على أساس أن ذلك من الأولويات السياسية للحكومة. تضمنت خطة العمل أربعة أسس:

1. زيادة فرص التمويل.
2. توفير المعلومات و المشورة وتنمية المشروعات.
3. المزيد من العمل في البرامج القائمة.
4. الدعاية للنماذج التي تتخذ قدوة.

و تدار هذه المبادرات بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص و العام، مثل الهيئة السويدية للضرائب و هيئة التأمينات الاجتماعية، و جهاز التوظيف السويدي، و الهيئة السويدية لتسجيل الشركات، و "VONNOVA"، و هي وكالة حكومية سويدية للنظم المبتكرة، وأيضا من مجالس إدارة المقاطعات.

[1] www.regjeringen.no/en/dep/nhd/selected-topics/innovation/promotingentrepreneurship.html /?id=582899، PDF، 2011، زيارة يوم 2014/06/02 على الساعة 15:00.

1-2- تجارب عربية:

1-2-1- المرأة المقاولة في الأردن:

على الرغم من أن المرأة تمثل أقل من 1% فقط من أصحاب المشروعات في الأردن وفقا لتقرير المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وهو بحث تم إجراؤه كمساهمة في تقرير التنمية البشرية في الأردن عام 2011، فإن 82% من صاحبات الأعمال الأردنيات اللاتي يمتلكن مشروعات يرون أن حياتهن قد تأثرت إيجابا بامتلاك مشروعهن، وذلك يرجع إلى عوامل متنوعة تشمل زيادة الدخل و التحكم في الحياة الشخصية وتحقيق منزلة أفضل داخل العائلة و حياة عائلية أكثر توازنا... "وأصبح المحيطون بهن يعتبرونهن جديرات بالاعتماد عليهن وعضوات منتجات لمساهمتهن في دخل الأسرة".

1-2-2- المرأة المقاولة في المغرب[1]:

أفادت دراسة حديثة حول النساء المقاولات في المغرب أن عدد المقاولات النسائية وصل في السنة الماضية إلى 4.063 مقاولة، ما يعني أن 2.110 مقاولة رأت النور في السنوات الثلاث الأخيرة، علما أن عددها لم يكن يتجاوز الألفين في سنة 2005.

وذكرت الدراسة، التي قدمت في الاحتفال بالذكرى العاشرة لإنشاء جمعية النساء رئيسات المقاولات في المغرب، أن المقاولات المسيرة من قبل الرجال عرفت بدورها منحى تصاعديا، إذ إن عددها انتقل من 11.492 سنة 2005، إلى 23.803 في سنة 2009.

ويتركز أكبر عدد من المقاولات المسيرة من قبل النساء في العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، بنسبة حددت بـ37%. وكشفت الدراسة أن أكبر حضور سجل لمجموع المقاولات النسائية ما بين سنتي 2005 و 2010 كان على صعيد القطاع الخدماتي بمجموع 8.205 مقاولة، أي بنسبة 48.1%، والتجاري بـ 12.466، والصناعي بـ 1.744، ما يعادل 31.7% على مستوى هذا التوزيع، والبناء والأشغال العمومية بـ 3.080 مقاولة، والزراعة والصيد البحري بـ 322 مقاولة، والمعادن والطاقة بـ 96 مقاولة. ويرى مراقبون اقتصاديون أن المقاولة النسائية بصفة عامة تأثرت أقل من نظيرتها الذكورية من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وتتركز إستراتيجية هؤلاء النساء المقاولات، في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، على تشجيع وتنمية روح المبادرة للمرأة من خلال إنشاء الأعمال التجارية، وتعزيز نظام الدعم للتحضين، والمشاركة في تعزيز روح المبادرة على الصعيد الوطني، فضلا عن تحسين إدارة وتشغيل الحاضنات.

كما تعتمد أيضا على اختيار وتعيين المشاريع الواعدة في حلقات دراسية لرفع مستوى الوعي لتنظيم المشاريع، وإقامة الشراكات مع حاضنات تكنولوجية وطنية ودولية أخرى، أو المشاركة في دورات وطنية لجمع التبرعات من الأفراد والجهات المانحة الدولية.

وسيمتد التركيز خلال هذه الفترة إلى خلق مشاريع في مناطق من الرباط وفاس وطنجة. ويصل عدد

[1] أيمن بن تهامي: **المغرب؛ المقاولات النسوية ترتفع بأكثر من ألفين في 4 سنوات**، http://www.elaph.com/Web/Economics/2010/12/617789.html، زيارة يوم 2014/05/12 على الساعة 16:00.

النساء رئيسات المقاولات، حسب إحصاء أنجزته الجمعية المغربية للنساء رئيسات المقاولات سنة 2004، لقرابة 5 آلاف. وأسست جمعية النساء المقاولات في المغرب، أخيرا، "حاضنة مشاريع" في الرباط، بهدف تشجيع روح المقاولة في صفوف المرأة في العاصمة الإدارية.

1-2-3- المرأة المقاولة في تونس[1]:

في بداية التسعينات من القرن الماضي أنشأت غرفة وطنية لسيدات الأعمال بصنف الإتحاد التونسي للتجارة و الصناعة التقليدية، و تنحصر دور هذه الغرفة في تكوين سيدات الأعمال، و تعليمهن في جميع المجالات، كونهن مسئولات عن مؤسساتهن و عائلاتهن، و كذلك بحث كل السبل الكفيلة لاقتحام الأسواق و تسويق منتجاتهن، و قد كان عددهن آنذاك لا يتجاوز 200 امرأة مقاولة ينشطن في مختلف المجالات، صناعة، تجارة، خدمات... أما القطاع المفضل لهن فهو قطاع النسيج، وهنا لابد من الإشارة إلى أنهن المسئولات قانونيا و ماليا على تلك المقاولات، و حسب بعض الإحصائيات فقد وجد أن أكثر من 60% بالمائة يشغلن أكثر من 20 عاملا.

وحسب بعض المقاولات التونسيات فالمحيط الذي تنشط فيه المقاولة التونسية مناسب و مشجع لبذل المجهود و البروز أكثر؛ لأن المرأة التونسية حاليا تجاوزت قضية المساواة، ودليل ذلك التوازن الكبير في منح الصفقات لرجال الأعمال و سيدات الأعمال، كما وصلت المرأة التونسية إلى مرحلة الشراكة في القضايا المهنية والعائلية، إذ نجدها تتمتع بحقوق تحميها، لكن أيضا لديها واجبات تؤديها، بمعنى أنها أصبحت لديها مكانتها، فالرئيس لحبيب بورقيبة حرص من السنوات الأولى للاستقلال على جعل المرأة التونسية تحظى بنفس الحقوق التي يحظى بها الرجل، و نشر القانون الأساسي الخاص بالمرأة، ولما جاء خليفته زين العابدين بن علي حافظ على تلك المكتسبات الخاصة بالمرأة، حيث كان ضد أي مشروع لإعادة النظر في وضع المرأة في تونس، كما قام بتشجيع النساء المقاولات، حيث يقوم كل سنة بتكريم أحسن امرأة مقاولة و أحسن رجل مقاول في اليوم الوطني للمؤسسة كدعم منه للمرأة على مساهمتها في النهوض باقتصاد تونس في ظل العولمة.

وحسب ما يبدو، فالمرأة التونسية المقاولة اقتحمت معظم القطاعات كالفندقة والإلكترونيك والكهرباء التقنية... الخ، والتي كانت حكرا على الرجال. أما فيما يخص المشاكل والعراقيل التي تعترضها فهي تقريبا نفسها في دول المغرب العربي، أهمها مشكل التمويل من طرف البنوك، و عدم الحصول على أسواق لصرف السلع، هذا فيما يخص الجانب المهني، أما الجانب الاجتماعي فهو يتعلق بمسؤوليتها على عائلتها، و بالتالي تصبح تعاني من إرهاق جسدي و فكري لقيامها بمسؤوليتين.

كما تشتكي من قلة استعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة كإحدى أدوات العمل في التجارة و التسيير المقاولاتي، حيث يبقى ولوج الإنترنيت باهظا و صعبا بالنسبة للأغلبية الكبرى للتونسيين والتونسيات، كما يخضع إنشاء مقر معلوماتي خاص بالمقاولة إلى كثير من الإكراهات وهذا ما تؤكده النسبة العالية (87%) من المقاولات اللواتي لا يملكن مقاولتهن.

[1] شلوف فريدة، مرجع سابق، ص40.

2- المرأة المقاولة و الاستثمار في الجزائر:

2-1- لمحة عن الاستثمار:

2-1-1- تعريف الاستثمار:

إن المقصود بالاستثمار استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات، و الحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها. هذه الأخيرة تسهم في إنتاج سلع إنتاجية لا تشبع أغراض الاستهلاك، بل تسهم في إنتاج غيرها من السلع و الخدمات، و تسمى بالسلع الرأسمالية، و بالتالي الاستثمار كعلاقة نابعة عن قرار، سواء بالنسبة للمشروع أو بالنسبة للاقتصاد الوطني، يعني الرغبة في الحصول على عناصر الإنتاج الطبيعية و خاصة الأصول طويلة الأجل بقصد زيادة أو تحسين الطاقة الإنتاجية للمشروع أو الاقتصاد الوطني، كما يمكن تعريفه بأنه: "تشغيل أموال أي توظيف فوري لمبالغ مالية لإنشاء أو شراء أصل ثابت على أمل الحصول على أرباح على مدى فترات زمنية متعددة". و يعرف على أنه إنشاء أو شراء أصول ثابتة و المتمثلة في المعدات، المباني، السندات، براءات الاختراع. كما أنه توظيف دائم للأموال في أشكال مختلفة على أمل الحصول على وضعية اقتصادية أحسن للمؤسسة[1].

الاستثمار هو توظيف طويل الأجل يتمثل في اتفاق فوري لأموال مؤكدة على أمل الحصول على إيرادات مستقبلية موزعة على عدة سنوات و تفوق المبالغ المنفقة.

و يرى السيد الهواري أن الاستثمار هو ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل[2].

و الاستثمار هو العملية الاقتصادية التي تتمثل في شراء مواد الإنتاج و التجهيزات لتكوين رأس المال، و هو استخدام الأموال المدخرة لتمويل مختلف المشاريع و اقتناء الآلات و المعدات الإنتاجية لاستخدامها في النشاط الاقتصادي[3].

2-1-2- أقسام الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمارات إلى عدة أقسام، و ذلك بالنظر إلى آثارها على الاقتصاد الوطني، أو شكل الاستثمار، أو مصدر رأس المال المستثمر:

أ- حسب الغرض المقصود منها:

و نجد أن هذا النوع من الاستثمارات يحقق أهداف اقتصادية و اجتماعية و إدارية.

* **الاستثمارات الاقتصادية:** و الغرض منها تحسين و تطوير المشاريع لتحقيق الغاية المطلوبة منها، كالاستثمار في مجال الطاقة و المواصلات و الاتصالات، و تساعد هذه المرافق في إنجاز الأعمال بسرعة.

* **الاستثمارات الاجتماعية:** هذا النوع من الاستثمارات يشكل عاملا مهما في تمكين الفرد من العيش في رفاهية

---

[1] Golsene: **Les décisions financières de l'entreprise**, DUNOD, Paris, 1981, p57.

[2] سيد الهواري: **الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص51.

[3] حرفوش مدني: **الشامل في الاقتصاد**، مكتبة قصر الثقافة، الجزائر، 1999، ص77.

أكثر مثل الاستثمارات التي توجه للأنشطة الرياضية، الثقافية أو الترفيهية.

* **الاستثمارات الإدارية:** و تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تعمل على تنظيم أداء المجتمع، مثل مرافق القضاء، الجيش.

ب- حسب آثارها و مخلفاتها:

هناك عدة آثار للاستثمار على الاقتصاد الوطني، و لكل نوع منها أثر في زيادة الدخل، و تنقسم إلى:

* **الاستثمارات المنتجة:** تهدف إلى إنتاج سلع و خدمات مخصصة للاستهلاك أو الاستثمار، مثل المشروعات الصناعية، الزراعية و التجارية[1]. كما نجدها ترمي للحصول على سلع إنتاجية تؤدي بدورها إلى إنتاج سلع إنتاجية جديدة، كالحصول على آلات و أدوات لصناعة السيارات.

* **الاستثمارات الاقتصادية الأساسية:** و هي تلك التي تتطلبها المشروعات الاقتصادية لإنتاج ما هو مطلوب منها من سلع أو خدمات، كوسائل الاتصال و الطاقة، و هذا النوع يقدم خدمات لازمة للاستثمارات المنتجة، و من ثم فهي تعتبر أداة غير مباشرة لزيادة الدخل.

* **الاستثمارات الاجتماعية الأساسية:** تحسن بيئة الفرد في المجتمع، و تعمل على توفير وسائل الحياة المريحة للتمتع بقدر معتبر من الثقافة و رفع المستوى الصحي و التعليمي و الترفيهي، و هي الاستثمارات في مجال الخدمات الثقافية و الصحية، التعليمية، الإعلامية و الرياضية.

ج- حسب شكل الاستثمار:

و تنقسم الاستثمارات في هذا النوع إلى استثمارات مباشرة و غير مباشرة.

* **المباشرة:** و هي رؤوس الأموال المستثمرة مباشرة في قطاعات الإنتاج، مثل الصناعات الاستخراجية، و تساهم في المشروعات القائمة أو في إنشاء مشروعات جديدة.

* **غير المباشرة:** تتمثل في شراء الأصول المالية من أسهم و سندات، أي التوظيف المالي، و يتعلق ذلك بشراء أصول جديدة نتيجة إصدار جديد، كما يتضمن شراء السندات الدولية و شهادات الإيداع في سوق العملات الدولية، و شراء الذهب و المعادن النفيسة، أو سلع رأسمالية قديمة كالآلات و الأجهزة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى[2].

د- حسب مصدر رأس المال:

و تصنف إلى استثمارات وطنية أو محلية، بالنظر إلى أن مصدر أموالها هو من داخل الدولة، و استثمارات أجنبية ترد من مصادر خارج الدولة.

و في مسألة التفريق بين الاستثمار الدولي و الاستثمار الأجنبي تجد الأول يعني التغير الصافي الإيجابي أو السلبي في حقوق الدولة، أما الثاني فهو ما يجري خارج النظام النقدي و المالي و الاقتصادي و القانوني للدولة

[1] رمضان صديق محمد: **الضمانات القانونية و الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص ص 21-22.

[2] مصطفى رشيد شيحة: **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص116.

المستثمرة، و نجد أن الدولة النامية تولي أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي باعتباره وسيلة هامة لتمويل خطط التنمية[1].

2-2- مشاركة المرأة الجزائرية في الاستثمار:

إن المقاولة السنوية أصبحت تشكل اليوم حقيقة، و هذا حسب المركز الوطني للسجلات التجارية، حيث سجل CNEC في نهاية 2005، 94.738 امرأة تاجرة، أو بمعنى آخر امرأة مقاولة. حيث 96.6% منهن تمثلن الشخص الطبيعي، 45% تتوجه نشاطاتهن نحو التجارة بالتجزئة، في حين 33% نحو ما هو خدماتي، أما فيما يتعلق بالصناعة فقد أشارت دراسة إلى أن 8% من النساء فقط يتوجهن إليها[2].

و حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فإن توزيع المؤسسات المصغرة السنوية حسب القطاعات يكون كما يلي:

جدول رقم (08): يبين توزيع المؤسسات المصغرة النسائية حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات المصغرة الممولة	الرجال	النساء	المعدل السنوي
خدمات	24438	18549	5889	%24
نقل المسافرين	12057	11651	406	%3
الصناعات التقليدية	12578	10032	2546	%20
نقل البضائع	11125	10831	294	%3
الزراعة	10125	9393	628	%6
البناء و الأشغال اليومية	3405	3277	128	%4
الصيانة	1392	1346	46	%3
الصيد	348	348	0	%0
الهيدروليك	240	233	7	%3
المجموع	82265	70639	11524	%14

* **المصدر**: www.ansj.dz

[1] رمضان صديق محمد، المرجع السابق، ص24.

[2] Abdelatif Rabeh, Ibid, p47.

رغم إحراز المرأة لتقدم ملحوظ في المجال الخدماتي بنسبة 24%، غير أن تواجدها في الميدان الصناعي و المجالات الأكثر حركية (كالصيانة بـ 3%، الصيد بـ 0%، النقل بـ 3%) ضئيل جدا لا يعكس حقيقة القدرات التي تتمتع بها، كما و أنه بمقارنة النشاط النسوي مع الرجالي يظهر جليا تواضع المساهمة السنوية في إنشاء المؤسسة المصغرة فهي لا تشكل أكثر من 14% من مجموع المؤسسات المصغرة المنشأة منذ نشأة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ).

إن إقبال المرأة على الاستثمار و على إنشاء المقاولات الخاصة يعني أنهن أصبحن يعلمن بأنهن مطالبات بفرض أنفسهن أمام الآخرين، سواء كانوا زبائن أو ممولين أو بنوك أو موظفين من جهة، ومن جهة أخرى هن ملزمات بتقديم النتائج[1]، و هذا الالتزام عادة ما يكون لوعيهن بطبيعة المجتمع و ميولاته الذكورية.

2-3- الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات (SEVE) نموذجا:

نشأت جمعية النساء رئيسات المؤسسات "ساف" في 12 جوان 1993، ومن أهدافها: التكوين، الإعلام ومساندة المرأة في إنشاء مؤسستها الخاصة، ومنذ نشأتها تعمل "ساف" على مرافقة كل سيدة ترغب في الاستقلال بمؤسستها الخاصة حتى تتكون في مجال عملها المختار، مع التركيز كثيرا على تكوين العامل البشري من خلال ملتقيات دورية في الداخل و الخارج، و التكوين في مختلف الفروع الخاصة بتسيير المؤسسة، لاسيما توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال من أجل تحسين المردودية، و العمل وفق المعايير الدولية، و اختراق أسواق جديدة. و تعمل هذه الجمعية على تنظيم دورات تكوينية حول إدارة المؤسسات و التسويق مستعينة بالخبرة الأجنبية في التكوين من أجل تأصيل المقاولات النسوية و نقل الخبرات الذي يعد عاملا جد مهم في هذا القطاع، مع العلم أن هذه الجمعية عضو في الثلاثية، و في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و شريك في الغرفة التجارية و الاقتصادية المكلفة بمتابعة ميثاق الشراكة المتوسطي، و كذا في المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لهذا فهي لديها أهداف مستقبلية تعمل من أجل تحقيقها، أهمها جعل النساء في الجزائر مستعدات لموعد إزالة الحواجز الجمركية، وليكون العمل عندها وفق المعايير الدولية لتتمكن من اختراق أسواق جديدة.

2-4- إحصائيات عن المرأة المقاولة في الجزائر:

نقدم في هذه الفقرة قراءة إحصائية حسب الديوان الوطني للإحصائيات لواقع المقاولة النسوية في الجزائر.

2-4-1- توزيع المؤسسات حسب جنس صاحب المؤسسة:

جدول رقم (09): يبن توزيع المؤسسات المصغرة حسب الجنس

النوع	العدد الإجمالي
ذكر	798.026
أنثى	90.768
المجموع	888.794

[1] Rebeh (A): op. cit., p56.

* **المصدر**: دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2013.

حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة إقبال النساء على المقاولة هي أقل بـ 10مرات من نسبة إقبال الرجال؛ حيث سجلت الوكالة 90.768 مقاولة نسوية مقابل 798.026 مقاولة رجالية.

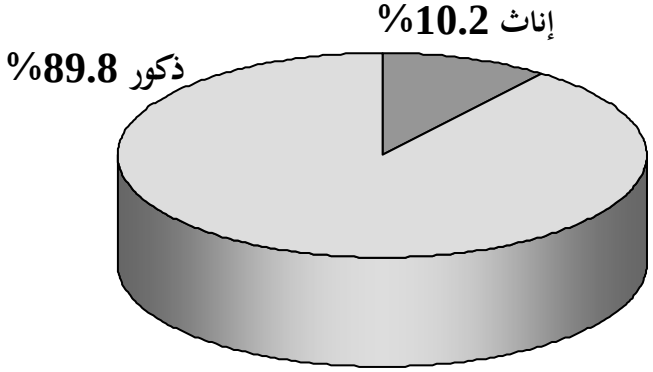

شكل بياني رقم (1): يوضح توزيع المؤسسات المصغرة حسب الجنس

و يعود هذا التباين في توزيع المقاولات بين الذكور و الإناث لعدة اعتبارات منها ما هو اجتماعي متعلق بالذهنية الاجتماعية السائدة عند الفرد الجزائري كالهيمنة الذكورية مثلا.

و منها ما تعلق باعتبارات اقتصادية تشمل مشاكل التمويل و ندرة المواد الأولية و غلائها في الأسواق.

و منها ما تعلق باعتبارات إدارية كمختلف العوائق البيروقراطية و الرشوة و المحسوبية... الخ، على العموم سنقوم بالتحري عن هذه الاعتبارات في الجانب الميداني من الدراسة.

2-4-2- توزيع المقاولات النسوية على مختلف القطاعات في الجزائر:

جدول رقم (10): يبين توزيع المقاولات على مختلف القطاعات في الجزائر

النشاط	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
الصناعة	78410	8097	86507
البناء	5706	186	5892
التجارة	459676	39665	499341
الخدمات	254234	42820	297054
المجموع	798026	90768	888794

* **المصدر**: دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2013.

نلاحظ من خلال الجدول أن المرأة المقاولة في الجزائر تركز استثماراتها فيما هو تجاري و خدمات؛ في حين نلاحظ تدني إقبال النساء المقاولات في الجزائر على القطاع الصناعي و قطاع البناء.

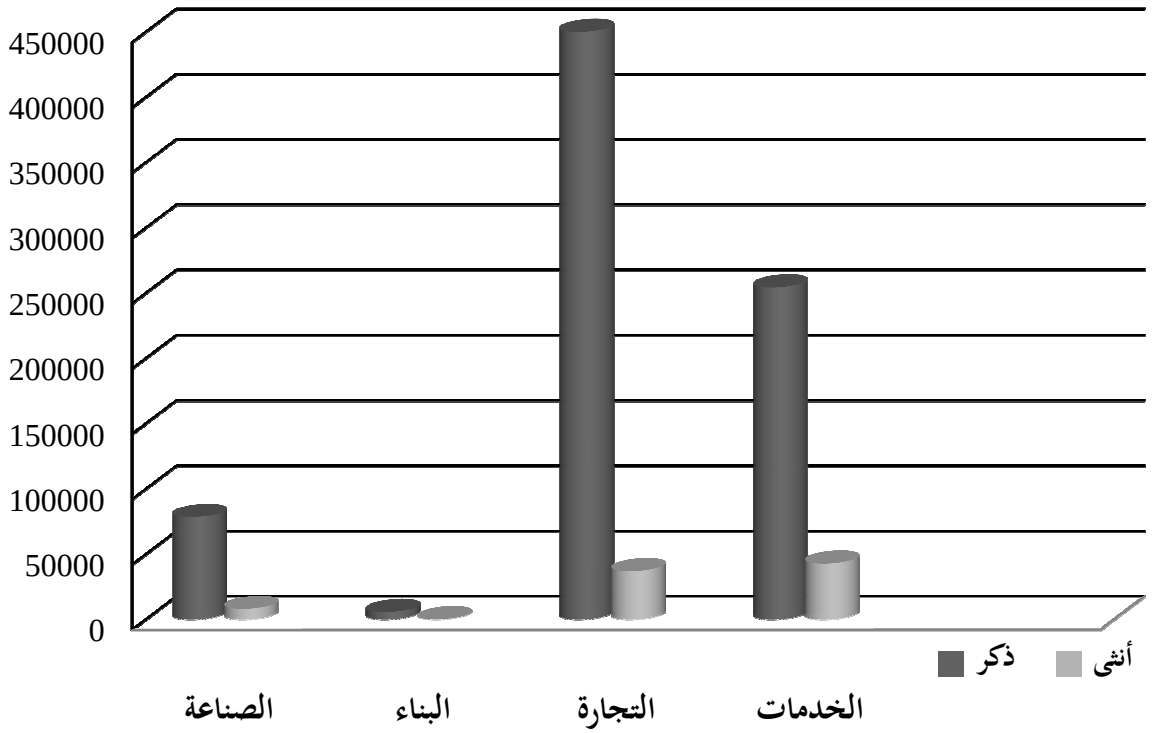

شكل بياني رقم (02): يوضح توزيع المقاولات على مختلف القطاعات حسب النشاط/الجنس

* **المصدر**: من إعداد الطالبة.

و الشكل البياني المرفق يبين الفرق بين إقبال النساء و الرجال على مختلف القطاعات؛ حيث نلمس ضعف المشاركة النسوية في الأعمال المقاولاتية و تركزها على ما هو خدمات و تجارة.

و الشكل البياني أدناه يحدد الأنشطة الاجتماعية التي تقبل عليها المرأة المقاولة في الجزائر.

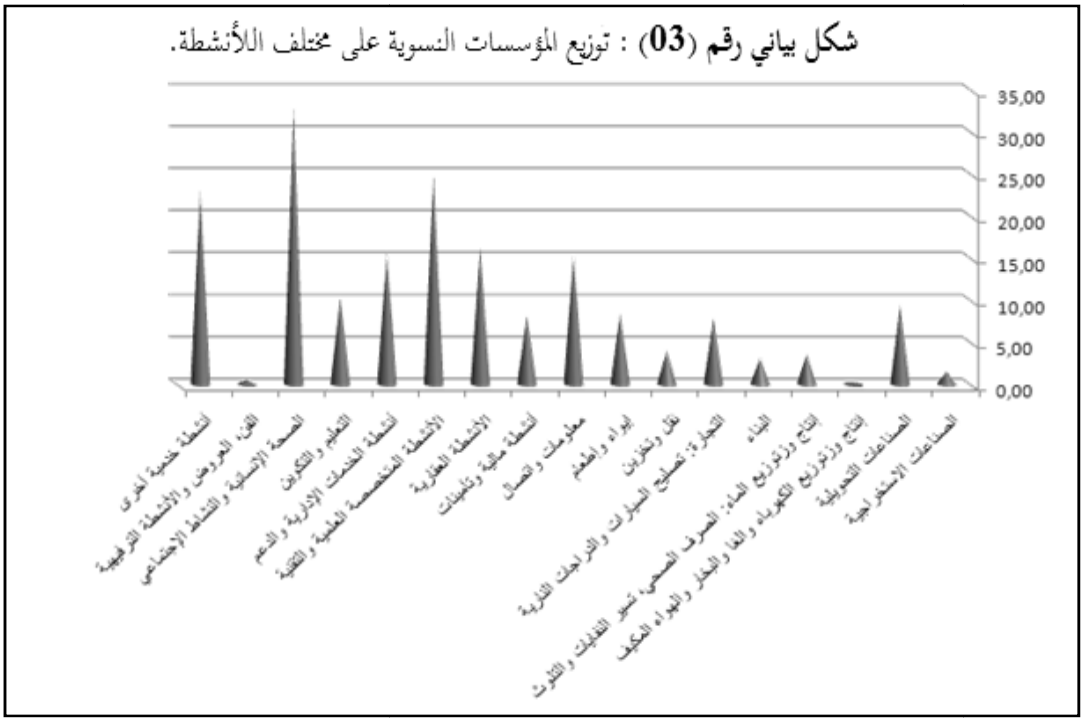

* **المصدر**: من إعداد الطالبة.

يتوضح لنا من خلال التمثيل البياني المرفق أن المرأة المقاولة في الجزائر تركز نشاطها على ما هو خدماتي؛ فالمؤسسات النسوية تعنى بما هو صحة إنسانية و نشاط اجتماعي في المقام الأول، ثم تتأرجح نسب المشاركة المقاولاتية بين ما هو أنشطة متخصصة علمية و تقنية، و أنشطة خدمية أخرى، و أنشطة الخدمات الإدارية و الدعم، و الأنشطة العقارية، و الإعلام و الاتصال، ثم تتناقص النسب في الصناعات كالصناعة الإستخراجية و الصناعات التحويلية و البناء، النقل و التخزين، إلى أن تنعدم تقريبا المشاركة المقاولاتية النسوية في مجال إنتاج و توزيع الكهرباء و الغاز و البخار و الهواء المكيف، و الفن و العروض و الأنشطة الترفيهية.

2-4-3- توزيع المقاولات حسب جنس صاحبها و مكان تواجدها:

جدول رقم (11): يبين توزيع المقاولات حسب الجنس و مكان التواجد

المنطقة	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
حضري	665053	79360	744413
ريفي	132973	11408	144381
المجموع	798026	90768	888794

* **المصدر**: دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2013.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المرأة الجزائرية تستثمر أكثر في المناطق الحضرية، حالها حال الرجل، الذي نلاحظ من خلال الشكل البياني أدناه أنه يستثمر أكثر في المناطق الحضرية، و عادة ما يعود سبب تركز الاستثمارات في المناطق الحضرية لوجود تنمية في هاته المناطق من جهة، و من جهة أخرى لقرب الإدارات من مراكز العمل و تسهيل المعاملات، حيث بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لسنة 2013 سجلت 744.413 مقاولة في الوسط الحضري منها 79.360 مقاولة تعود ملكيتها لسيدات. في حين سجلت الوكالة 144.381 مقاولة في الوسط الريفي، أي أقل بسبع مرات عما هو موجود في المناطق الحضرية، منها 11.408 هي مقاولات نسوية.

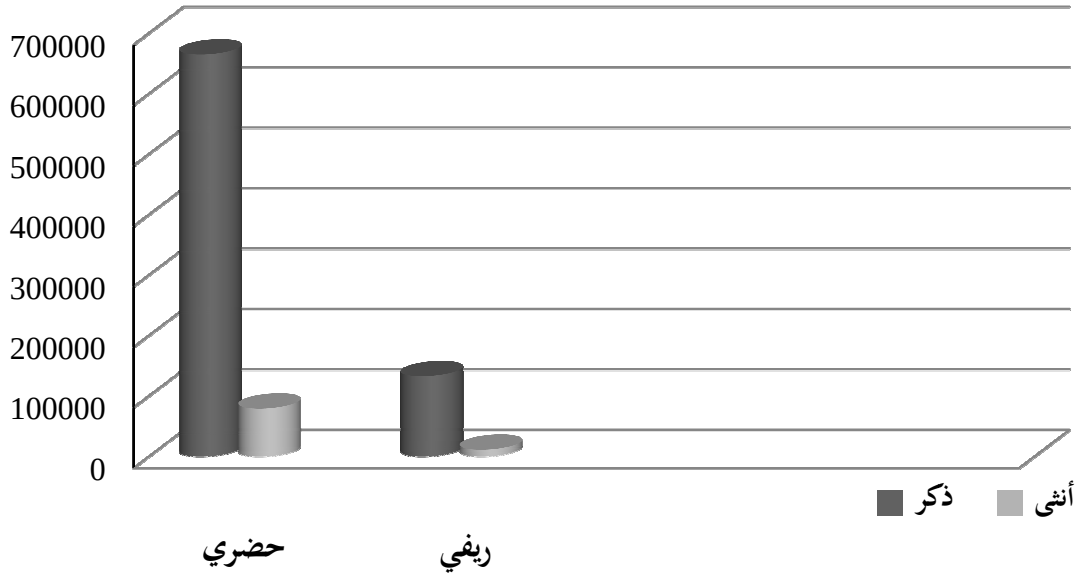

شكل بياني رقم (04): يمثل المقاولات حسب الجنس و مكان تواجدها

* **المصدر**: من إعداد الطالبة.

الشكل البياني المرفق يوضح الفرق بين نسب تمثيل المقاولات في الحضر و الريف من جهة، و نسبة التمثيل المقاولاتي للنساء في المناطق الحضرية و الريفية من جهة أخرى، حيث يظهر الشكل البياني تواضع التمثيل المقاولاتي للمرأة مقارنة مع الرجل من ناحية، و من ناحية أخرى تواضع التمثيل المقاولاتي للمرأة في الحضر مقارنة بالريف.

2-4-4- توزيع المقاولات النسوية جغرافيا:

جدول رقم (12): يبين توزيع المقاولات حسب منطقة تواجدها و جنس المقاول

المنطقة	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
شمال وسط	258588	32382	290970
شمال غرب	143559	16414	159973
شمال شرق	116745	17815	134560
الهضاب العليا	210045	17520	227565
الجنوب الكبير	69089	6637	75726
المجموع	798026	90768	888794

* **المصدر**: دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2013.

إن العملية المقاولاتية مرتبطة بدرجة التنمية في مناطق الوطن التي تعتبر محفزا للمقاولين و المقاولات لولوج عالم الاستثمار، إذ من خلال الجدول يظهر أن مجموع المقاولات في الشمال (585.503) تعادل تقريبا 8 مرات عدد المقاولات في الجنوب الكبير و مرتين عدد المقاولات في الهضاب العليا.

أما مجموع المقاولات النسوية في الشمال فيمثل 66.611 مقاولة؛ أي ما يعادل 10 مرات عدد المقاولات النسوية في الجنوب الكبير و تقريبا أربع مرات عدد المقاولات النسوية في الهضاب العليا.

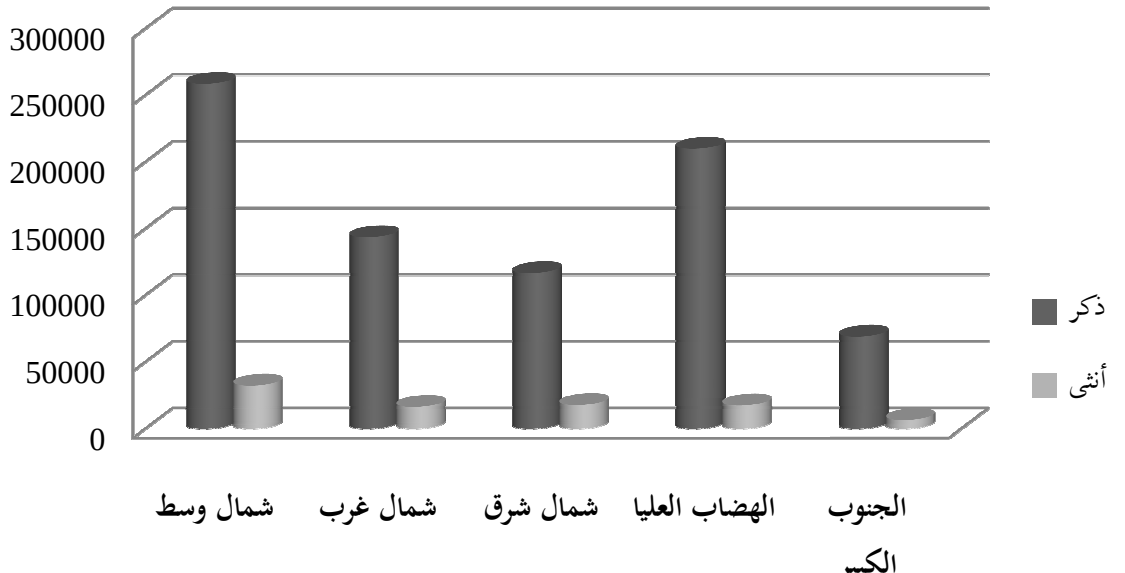

شكل بياني رقم (05): يبين توزيع المقاولات حسب المنطقة و الجنس

* **المصدر**: من إعداد الطالبة.

يوضح الشكل البياني ارتفاع نسب النساء المقاولات في المناطق الشمالية بنسب متفاوتة عن النسب المسجلة بالجنوب؛ و يعود هذا لوجود تنمية في الشمال و ضعفها في الجنوب، كما نسجل الأمر نفسه بالنسبة للمقاولات الرجالية.

خلاصة:

لقد استطاعت المرأة فعلا إثبات جدارتها و كفاءتها في الدخول إلى كافة المجالات و ممارسة كل النشاطات؛ حيث لم يبق عملها محصورا فقط في القطاع العام، بل تعدته إلى القطاع الخاص بإنشاء مؤسسات و مقاولات خاصة استطاعت إثبات قدرتها على إدارتها و تسييرها بنجاح، مستغلة كل الإمكانيات و الفرص المتاحة أمامها، بفضل كيانتها و مستواها التعليمي، كما استطاعت منافسة الرجل في مختلف الأعمال التي يقوم بها، و حتى المشاركة في المنافسة العالمية، و لم تحصر مشاركتها في الحياة الاقتصادية فقط، بل تعدتها إلى الحياة السياسية؛ و الدليل على ذلك ترأسها و انضمامها لأحزاب سياسية مختلفة، فساهمت بذلك في صنع القرارات السياسية، و في دفع عجلة التنمية من خلال خلق فرص عمل خففت من حدة البطالة خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم و التحفيزات التي تمنحها الدولة من خلال تمويلات متعددة الأوجه، إضافة إلى استحداث وكالات و صناديق الدعم المختلفة، إضافة إلى الثقافة الاجتماعية التي تمتلكها المرأة و قدرتها على المنافسة و التسيير.

الفصل السادس

الجانب الميداني للدراسة

الفصل السادس: الجانب الميداني من الدراسة

تمهيد

أولا: تبويب و تحليل البيانات

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

خلاصة

تمهيد:

إن المعلومات الميدانية بدون مرجعية نظرية تبقى مفككة، و المعلومات النظرية بدون ميدان تبقى خواء لا معنى له، و عليه فالمصادرة المنهجية لهذا الفصل هي ضرورية لتحقيق الترابط بين النظرية و الميدان من أجل الوصول إلى النتائج العامة.

و قد تضمن هذا الفصل تفريغ البيانات في جداول حتى يسهل علينا تحليل و تفسير النتائج المتوصل إليها و بالتالي الإجابة عن التساؤلات المطروحة.

➢ **أولا: تبويب و تحليل و تفسير البيانات .**

1- تبويب و تحليل البيانات حسب خصائص المرأة المقاولة الفردية:

جدول رقم (13): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة .

تاريخ إجراء المقابلة :2014/07/13

الأسئلة	المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة .
السن	47سنة
الحالة المدنية	متزوجة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة سطيف
المستوى التعليمي	مستوى جامعي حاصلة على ليسانس لغة فرنسية
الإنتماء إلى جمعيات	لا تنشط في أي جمعية أو حزب
العمل السابق	أستاذة لغة فرنسية
مواصفات القيادة	تعتمد هذه المبحوثة في تسييرها للروضة على خبرتها التي اكتسبتها من سنوات عملها في التعليم .

-التعليق على إجابات المبحوثة : من خلال إجابات المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة يتبين أنها تمتلك جملة من الخصائص الشخصية ،فبالإضافة إلى كونها سيدة ناضجة (47سنة) و مستقرة عائليا(متزوجة) فهي نالت حظها من التعليم كونها حاصلة على شهادة جامعية أهلتها للعمل في التعليم الذي اكتسبت منه خبرة ساعدتها كثيرا في قيادة و تسيير مقاولتيها .

جدول رقم (14): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة روضة أطفال

تاريخ إجراء المقابلة :2014/07/15

الأسئلة	المبحوثة صاحبة روضة أطفال.
السن	57سنة
الحالة المدنية	متزوجة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة سطيف
المستوى التعليمي	سنة ثالثة ثانوي
الإنتماء إلى جمعيات	تنتمي إلى جمعية مهنية فرنسية تدعى :"المعهد الجامعي لتكوين الأساتذة"
العمل السابق	أستاذة لغة فرنسية

مواصفات القيادة	من خلال عملها السابق كأستاذة اكتسبت الكثير من الخبرات في التعامل مع الأولاد و تحديد احتياجات الروضة

–التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال إجابات المبحوثة صاحبة روضة أطفال يتبن أنها سيدة من أصول حضرية تعلمت و اكتسبت خبرة كبيرة من عملها السابق في التعليم و هي سيدة نشيطة مجتمعيا فهي بحكم سفر زوجها المتكرر إلى فرنسا اكتشفت جمعية مهنية فرنسية و سعت للإنظمام إليها .

جدول رقم (15): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/01

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية .**
السن	32سنة
الحالة المدنية	عازبة
الأصل الجغرافي للمقاولات	ذات أصول حضرية من مدينة بجاية
المستوى التعليمي	سنة ثالثة متوسط
الإنتماء إلى جمعيات	لاتنتمي لأي جمعية أو حزب
العمل السابق	عملت مع والدها في ورشته لصناعة الحلي التقليدية
مواصفات القيادة	من بين أهم ما يميز هذه المقاولة هو قدرتها على الإبداع، فهي تحاول المزج بين التقليدي و الحديث

–التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال إجابات المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية يتوضح أنها شابة لم تتزوج بعد من أصول حضرية من مدينة بجاية المعروفة بصناعة الحلي الفضية اكتسبت هذه الحرفة من خلال عملها مع والدها في نفس المجال مما جعلها تبدع في ورشتها الخاصة ، وهي ذات مستوى دراسي محدود و لا تنشط في أي جمعية .

جدول رقم (16): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور .

تاريخ إجراء المقابلة :01/08/2014

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور .**
السن	42سنة
الحالة المدنية	متزوجة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة سطيف

المستوى التعليمي	مستوى جامعي حاصلة على شهادة مهندس ديكور
الإنتماء إلى جمعيات	منخرطة في جمعية مهنية تدعى: "الجمعية الفدرالية الوطنية للعقار"
العمل السابق	عملت في مكتب خاص بالهندسة المعمارية
مواصفات القيادة	يلعب التكوين دورا هاما حسب هذه المقاولة في نجاح هذا النوع من المشاريع

-التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال ما صرحت به المبحوثة فهي تبدوا سيدة ذات أصول حضرية و ذات خبرة و تكوين جامعي في مجال نشاط مقاولتها ، و هي دائما على اتصال بما هو جديد في ميدانها في الجزائر من خلال نشاطها في الفدرالية الوطنية للعقار .

جدول رقم (17): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة.

تاريخ إجراء المقابلة :04/08/2014

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة.**
السن	32سنة
الحالة المدنية	عازبة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة سطيف
المستوى التعليمي	مستوى جامعي ليسانس فرنسية و تقني سامي في الخياطة الرفيعة
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت كأستاذة متعاقدة لمدة سنتين، ثم اشتغلت في ورشة خاصة بالخياطة
مواصفات القيادة	تقول هذه السيدة أن حب النجاح و الإبداع هو ما يمنحها القدرة على التحكم في مقاولتها

-التعليق على إجابات المبحوثة: تبدوا هذه المبحوثة من خلال إجابتها على أسئلة المقابلة أنها من شابة من أصول حضرية ، ليس لديها إلتزامات عائلية ذات مستوى جامعي و عملت في مجال التعليم البعيد جدا عن مجال مقاولتها ، و هي تعزوا أسباب نجاحها و قدرتها على قيادة مقاولتها إلى حب النجاح و الإبداع.

جدول رقم (18): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/05

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية.
السن	36سنة
الحالة المدنية	متزوجة
الأصل الجغرافي للمقاولات	ريفي من عين توتة ولاية باتنة
المستوى التعليمي	مستوى جامعي مهندسة في الجيولوجيا
الإنتماء إلى جمعيات	منخرطة في جمعية حرفية تعليمية تدعى "جمعية الفراشة"
العمل السابق	لم تعمل سابقا
مواصفات القيادة	ربطت النجاح بقوة الأفكار المطروحة، فالنجاح يستلزم الخروج على المألوف

–التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال الإجابات المحصل عليها من هذه المبحوثة يتوضح أنها سيدة ذات أصول ريفية تنشط في جمعية حرفية تعليمية ، ذات مستوى جامعي و ترى أن النجاح مرتبط بقوة الأفكار و الإبداع.

جدول رقم (19): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/14

الأسئلة	المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.
السن	40سنة
الحالة المدنية	متزوجة
الأصل الجغرافي للمقاولات	ريفي من اوقاس و لاية بجاية
المستوى التعليمي	مستوى جامعي ليسانس أدب و تكوين خاص في مدرسة خاصة بالحلوى التقليدية
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت كأستاذة متعاقدة، ثم توجهت إلى العمل غير الرسمي من خلال صنع الحلوى في البيت
مواصفات القيادة	تقول حسن المعاملة و التكوين الجيد هو ما يساعدها في إدارة مقاولتها

-التعليق على إجابات المبحوثة:هذه المبحوثة هي سيدة ذات أصل ريفي و لديها مستوى جامعي اشتغلت سابق في مجال التعليم البعيد كل البعد عن نوع النشاط الاجتماعي الذي تمارسه في مقاولتها ، فهي اختارت أن تتكون في مجال الحلويات لتستثمر في هذا المجال ، نظرا لأنها عانت من البطالة عندما اعتمدت على الشهادة الجامعية لوحدها.

جدول رقم (20): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/15

الأسئلة	المبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات.
السن	29سنة
الحالة المدنية	عازبة
الأصل الجغرافي للمقاولات	ريفي من عين أرنات ولاية سطيف
المستوى التعليمي	مستوى جامعي ليسانس تجارة
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت في شركة خاصة بمواد التغليف
مواصفات القيادة	تقول أنها تجمع بين المبادرة والشجاعة و المخاطرة

-التعليق على إجابات المبحوثة:عبرت هذه المبحوثة من خلال إجاباتها على أنها استثمرت في مجال يتماشى و تكوينها الجامعي ، و ترى أن المبادرة و المخاطرة و الشجاعة هي الأمور التي تساعدها في قيادة مؤسستها و هذه العناصر عوضت عنصر الخبرة خاصة و أنها شابة في مقتبل العمر .

جدول رقم (21): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة وكالة إشهارية.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/15

الأسئلة	المبحوثة صاحبة وكالة إشهارية.
السن	31سنة
الحالة المدنية	عازبة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة سطيف
المستوى التعليمي	مستوى جامعي ليسانس إعلام و اتصال
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	لم تعمل سابقا
مواصفات القيادة	تقول أنها تملك تكوينا متخصصا في المجال، بالإضافة إلى

	رحابة الصدر و القدرة على الاستماع للآخر

–التعليق على إجابات المبحوثة: ترى هذه المبحوثة الشابة أنها تعتمد على عنصر التكوين و رحابة الصدر في قيادة مقاولتها ، فهي حاصلة على شهادة جامعية تتماشى و طبيعة النشاط الاجتماعي الذي اختارته.

جدول رقم (22): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/16

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية.
السن	39سنة
الحالة المدنية	متزوجة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة الجلفة
المستوى التعليمي	مستوى جامعي شهادة الدراسات الجامعية في الميكروبيولوجيا
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت في مخبر تحاليل خاص
مواصفات القيادة	تعتبر التكوين شرطا أساسيا

–التعليق على إجابات المبحوثة:من خلال إجابات هذه المبحوثة يظهر أنها سيدة ذات أصل حضري و مستوى جامعي اختارت نشاطا اجتماعيا يتماشى و تكوينها الجامعي .

جدول رقم (23): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/16

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.
السن	36سنة
الحالة المدنية	متزوجة
الأصل الجغرافي للمقاولات	ريفي من بوقاعة ولاية سطيف
المستوى التعليمي	مستوى ثانوي سنة ثالثة ثانوي و شهادة تقني سامي في الخياطة الرفيعة
الإنتماء إلى جمعيات	منخرطة في جمعية مهنية تدعى "جمعية خياطات سطيف"
العمل السابق	عملت في الإدارة كمتعاقدة ثم في ورشة خاصة بالخياطة

مواصفات القيادة	تقول أن أهم صفة للمرأة المقاولة في مجال الخياطة هي الإبداع

–التعليق على إجابات المبحوثة: يظهر من خلال إجابات هذه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة أنها سيدة ذات أصل ريفي لم تكمل تعليمها وهي ناشطة في جمعية مهنية تجعلها على اتصال بكل ما هو جديد في مجال الخياطة و تعتبر الإبداع هو أهم صفة من صفات حسن القيادة .

جدول رقم (24): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/16

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.**
السن	50سنة
الحالة المدنية	أرملة
الأصل الجغرافي للمقاولات	ريفي من عين ولمان ولاية سطيف
المستوى التعليمي	مستوى إبتدائي سنة خامسة ابتدائي
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت كخياطة في منزلها بشكل غير رسمي
مواصفات القيادة	تقول أنه وحدها الشجاعة و قوة الشخصية هي التي تساعدها في التسيير الجيد

–التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال تصريح المبحوثة صاحبة ورشة للخياطة يظهر أنها مرت بظروف خاصة دفعتها للتوجه إلى إنشاء مشروعها الخاص ، فهي كونها أرملة و ذات مستوى تعليمي محدود لم تجد غير التوجه إلى نشاط يتماشى مع الحرفة التي تتقنها ، و تقول أنها تعتمد الشجاعة و قوة الشخصية هي ميزات تساعدها على القيادة الجيدة لمقاولتها.

جدول رقم (25): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/20

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب.**
السن	38سنة
الحالة المدنية	متزوجة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة سطيف

المستوى التعليمي	مستوى جامعي ليسانس حقوق
الإنتماء إلى جمعيات	هي منتخبة في المجلس البلدي تنتمي لحزب سياسي "حركة مجتمع السلم "
العمل السابق	عملت كاستشاري قانوني في الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط
مواصفات القيادة	تعتبر نفسها ناجحة في التسيير لأنها تحقق نوعا من الديمقراطية في عملها و في تعاملها مع عمالها

-التعليق على إجابات المبحوثة:هذه السيدة هي ذات مستوى جامعي و ناشطة في حزب سياسي توجت إلى مجال بعيد عن تكوينها الجامعي و عن عملها السابق ، ترى أن عامل الديمقراطية في التعامل مع عمالها هو ما يجعلها قائدة ناجحة لمقاولتها.

جدول رقم (26): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/28

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية.**
السن	44سنة
الحالة المدنية	عازبة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة سطيف
المستوى التعليمي	مستوى جامعي ليسانس فيزياء و تقني سامي في الإعلام الآلي
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت في الإدارة
مواصفات القيادة	تحدثت هذه المبحوثة عن أن التكوين و حب الإطلاع هو الأساس في مثل هذه المشاريع

-التعليق على إجابات المبحوثة: حسب إجابات هذه المبحوثة و هي صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية يظهر أنها من مدينة سطيف ذات مستوى جامعي و تخصصها الجامعي قريب جدا من مجال نشاط مقاولتها و ترى أنه حتى ينجح أي شخص في مثل هذه المشاريع عليه بالتكوين و الإطلاع الدائم .

جدول رقم (27): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/28

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.**
السن	27سنة
الحالة المدنية	عازبة
الأصل الجغرافي للمقاولات	ريفي عين الكبيرة مدينة سطيف
المستوى التعليمي	مستوى ثانوي سنة ثالثة ثانوي، و تكوين خاص بالخياطة في جمعية خاصة بترقية المرأة الماكثة بالبيت
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت في ورشة خياطة خاصة
مواصفات القيادة	تقول أنها تتصف بالشجاعة و الإبداع

–التعليق على إجابات المبحوثة:يبدوا من خلال المعلومات المدونة في الجدول أن هذه المبحوثة الشابة صاحبة ورشة خياطة ، يظهر أنها ذات مستوى ثانوي لكنها واصلت تكونت في مجال الخياطة و اكتسبت خبرة من خلال عملها السابق ساعدتها على إنشاء مقاولتها الخاصة .

جدول رقم (28): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/08/28

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية.**
السن	24سنة
الحالة المدنية	عازبة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من العلمة ولاية سطيف
المستوى التعليمي	جامعي ليسانس علم الاجتماع
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت بصناعة الحلوى في بيتها بشكل غير رسمي
مواصفات القيادة	تقول أنه في مثل هذه المشاريع الإبداع فقط من يحدد الفارق

–التعليق على إجابات المبحوثة:المبحوثة هنا هي شابة لازالت غير ملتزمة عائليا من أصول حضرية و ذات مستوى جامعي تقول أن القيادة الجيدة في مثل هذه المشاريع يحكمها مدى قدرة السيدة على الإبداع و

الإتقان .

جدول رقم (29): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/09/02

الأسئلة	المبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات.
السن	52سنة
الحالة المدنية	أرملة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة سطيف
المستوى التعليمي	مستوى ثانوي سنة ثالثة ثانوي و شهادة تكوين في الشبه الطبي
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	كانت ممرضة في المستشفى العسكري عين النعجة
مواصفات القيادة	تقول أنها تعرف ما تريد، بالإضافة إلى الشجاعة و حب المخاطرة

-التعليق على إجابات المبحوثة:من خلال المعلومات المحصل عليها من قبل هذه المبحوثة و هي صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات يظهر أنها سيدة قوية الشخصية تعرف ما تريد ،كما أن عملها السابق في المستشفى العسكرى جعلها تتسم بالشجاعة و الحزم .

جدول رقم (30): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة نجارة.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/09/07

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة نجارة.
السن	47سنة
الحالة المدنية	عازبة
الأصل الجغرافي للمقاولات	ريفي قصر الأبطال (دائرة عين ولمان) ولاية سطيف
المستوى التعليمي	لم تلتحق يوما بالمدرسة
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	منذ صغرها و هي تعمل مع والدها في النجارة
مواصفات القيادة	هذه المبحوثة تسير ورشتها من خلال الخبرة التي اكتسبتها

	منذ نعومة أظافرها في هذا المجال

–التعليق على إجابات المبحوثة:تعتبر هذه المبحوثة صاحبة ورشة للنجارة حالة خاصة كونها لم تلتحق يوما بالدراسة ، فهي ذات أصول ريفية عملت مدة 40 سنة في هذا المجال ، لهذا فهي تعتمد على الخبرة في تسيير مقاولتها.

جدول رقم (31): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/09/07

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي.**
السن	28سنة
الحالة المدنية	عازبة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من العلمة ولاية سطيف
المستوى التعليمي	مستوى جامعي مهندسة في الإعلام الآلي
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	لم تعمل سابقا
مواصفات القيادة	تقول أنه لنجاح أي مشروع يجب التحلي بالحزم

–التعليق على إجابات المبحوثة:حسب تصريحات هذه المقاولة الشابة و هي صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي يظهر أنها شابة حاملة لشهادة جامعية تتماشى مع طبيعة نشاط مقاولتها من أصول حضرية و أسلوبها في قيادة مقاولتها يتمثل في الحزم و الدقة كونها تتعامل مع تكنولوجيا الإعلام الآلي المتطورة .

جدول رقم (32): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مطعم سياحي.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/09/08

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة مطعم سياحي.**
السن	43سنة
الحالة المدنية	متزوجة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة بجاية
المستوى التعليمي	مستوى ثانوي 3ثانوي و تابعت تكوين في جمعية خاصة بالطبخ

الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت في مطعم جامعي
مواصفات القيادة	أجابت هذه السيدة أنها رغم تكوينها في هذا المجال فهي تعتمد على أخوها في بعض التفاصيل

–التعليق على إجابات المبحوثة:توجهت هذه المبحوثة إلى نشاط يتماشى مع طبيعة المرأة و هو الطبخ الذي تلقت كوينا خاصا فيه ثم فكرت في إنشاء مطعم سياحي خاص تقدم فيه الوجبات التقليدية و الحديثة .

وبما أن أصلها يعود إلى مدينة بجاية السياحية فهي تعرف كيف تستقطب الزبائن إلى محلها حتى و إن لم تستثمر في منطقة ساحلية، إلا أنها لم تنفي أنها في قيادة هذا المطعم تعتمد على أخوها في بعض التفاصيل.

جدول رقم (33): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/09/08

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.**
السن	33سنة
الحالة المدنية	مطلقة
الأصل الجغرافي للمقاولات	ريفي من بني ورتيلان ولاية سطيف
المستوى التعليمي	مستوى ثانوي سنة 3 متوسط و تابعت تكوين في الخياطة في مركز التكوين المهني
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت كخياطة عند سيدة في القطاع غير الرسمي
مواصفات القيادة	تقول أن المرونة و التفهم هي ما يسهل عليها قيادة مقاولتها

–التعليق على إجابات المبحوثة:يبدوا من خلال الإجابات المقدمة من طرف هذه المبحوثة و هي صاحبة ورشة خياطة أنها تعاني من ظروف اجتماعية خاصة كونها سيدة مطلقة وذات مستوى تعليمي محدود ما جعلها تفكر في استثمار بسيط يعتمد على موهبتها بالدرجة الأولى ، و هي تعتمد في إدارتها لمقاولتها على عنصر التفهم و المرونة سواء مع العاملات أو مع الزبونات مع جعلها تنجح في مقاولتها.

جدول رقم (34): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مكتب تصدير و استيراد.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/09/20

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة مكتب تصدير و استيراد.**
السن	41سنة

الحالة المدنية	متزوجة
الأصل الجغرافي للمقاولات	ريفي بلدية مزلوق (دائرة عين أرنات) ولاية سطيف
المستوى التعليمي	مستوى جامعي مهندسة دولة في الكيمياء
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت في الشركة الجزائرية للمياه
مواصفات القيادة	هذه السيدة لا تنفي إشراف زوجها على أدق تفاصيل التسيير في المقاولة

–التعليق على إجابات المبحوثة: يبدوا من خلال إجابات هذه المبحوثة و هي سيدة ذات أصول ريفية أنها نالت حظا وافيا من التعليم كونها حاصلة على شهادة جامعية و عملت في مجال تخصصها في شركة وطنية ، إلا أنها قررت تغيير المجال تماما و التوجه للتصدير و الإستيراد .

أما عن أسلوب قيادتها لمقاولتها فهي لا تنفي إشراف زوجها على أدق التفاصيل في المقاولة.

جدول رقم (35): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة مخبر صيدلة.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/09/10

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة مخبر صيدلة.**
السن	28سنة
الحالة المدنية	عازبة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة سطيف
المستوى التعليمي	مستوى جامعي دكتوراه في الصيدلة
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت عند صيدلي خاص
مواصفات القيادة	تقول أنه بالنظر لتكوينها و تكوين والديها لا تجد صعوبة في تسيير المخبر

–التعليق على إجابات المبحوثة: يبدوا من خلال إجابات هذه المبحوثة الشابة أنها توجهت إلى نشاط اجتماعي يتماشى تماما مع تكوينها الجامعي و خبرتها المتواضعة في هذا المجال ، كونها عملت لمدة سنتين عند صيدلي خاص.

جدول رقم (36): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/09/11

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.**
السن	25سنة
الحالة المدنية	عازبة
الأصل الجغرافي للمقاولات	حضري من مدينة سطيف
المستوى التعليمي	مستوى جامعي سنة ثانية جامعي و شهادة تكوين في الطبخ من مركز التكوين المهني
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	عملت في مخبزة خاصة بخالها
مواصفات القيادة	تعتمد على الإقبال و الشجاعة و حسن المعاملة سواء مع الزبائن أو مع عاملاتها

-التعليق على إجابات المبحوثة:هذه المبحوثة الشابة توجهت إلى نشاط اجتماعي يرتبط باهتمامات المرأة ، فهي تركت دراستها الجامعية لتتكون في مجال الطبخ و الحلويات و اكتسبت خبرة بسيطة من مخبزة خالها الذي عملت عنده لبعض الوقت قبل أن تفكر في إنشاء مشروعها الخاص ، و تقول أنه من أبرز صفاة القيادة الإقبال و الشجاعة و حسن المعاملة مع زبائنها و عمالها.

جدول رقم (37): يوضح الخصائص الشخصية للمبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.

تاريخ إجراء المقابلة :2014/09/11

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.**
السن	26سنة
الحالة المدنية	متزوجة
الأصل الجغرافي للمقاولات	ريفي من بوقاعة ولاية سطيف
المستوى التعليمي	مستوى ثانوي لديها مستوى ثانوي و تابعت تكوينا في مدرسة خاصة لتعليم الحلوى
الإنتماء إلى جمعيات	
العمل السابق	كانت تصنع الحلوى في البيت في إطار غير رسمي
مواصفات القيادة	تعتمد على خبرتها و خبرة والدتها في هذا المجال

–التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال إجابات هذه المبحوثة الشابة و هي صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية يظهر أنها ذات مستوى ثانوي و تكونت في مدرسة خاصة بتعليم الحلوى التقليدية بالجزائر العاصمة ، و قد زاولت هذا التكوين قبل زواجها ، كما لا تنفي خبرة والدتها في هذا المجال التي ساعدتها و حفزتها على التوجه إلى مثل هذا النشاط الاجتماعي.

– تحليل المعطيات:

نسجل على مستوى التركيبة العمرية و الطبيعة الاجتماعية للفئة المستهدفة بأن العينة يتراوح عمرها بين 24-59 سنة، غير أن الفئة العريضة هي 24-40 سنة، معظمهن عازبات، تليها المقاولات اللواتي يتراوح عمرهن بين 31-40 سنة في حين تمثل المتزوجات منهن نصف العينة محصورات في الفئة العمرية 41-57 سنة.

إن ارتفاع نسبة المقاولات العازبات يعود إلى قلة مسؤولياتهن و التزاماتهن مقارنة بالمتزوجات، إضافة إلى تمتعهن بالنشاط و الحيوية و الطموح، حيث صرحت إحدى المبحوثات، و هي شابة في 28 سنة صاحبة وكالة سياحية، أنه غالبا ما يُنظر إلى النساء العازبات على أنهنّ يمتلكن قوى خارقة ويقمن بكل شيء بمفردهنّ، يعود إقبال النساء العازبات على المقاولات إلى رغبتهن في مساعدة أسرهن، خاصة عند فقدان العائل، أو عجزه حسب بعض الحالات التي اطلعنا عليها من خلال البحث، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن إقبال المرأة العازبة على المقاولة حسب المقابلة التي قمنا بها تعود أيضا إلى الإحساس بالملل و الكآبة داخل البيت كما عبرت عنه إحدى المبحوثات.

كذلك من بين المبحوثات من دافعت عن عزوبيتها رغم أنها جاوزت 43 سنة، و هي صاحبة و رشة للنجارة بمنطقة عين ولمان، حيث ترى أن الزواج والإنجاب ليسا دائما محور حياة كل النساء، لكن ذلك يأتي مع النضج والتجربة واستعداد المرأة التي تعيش استقلاليتها. فهذه السيدة لم تنكر فرص الزواج التي مرت عليها و فوتتها على نفسها شرط أن تضحي بمستقبلها المهني لأجل إرضاء المجتمع، من هنا يتبدى لنا من خلال رأي هذه المبحوثة أن المرأة التي تختار عزوبيتها مع نجاحها المهني ليست تعيسة، وأن النظرة الاجتماعية مازالت أبوية تجاه المرأة رغم ما حققته هذه الأخيرة من نجاح واستقلالية.

من جهة أخرى يمكن اعتبار تأخر سن الزواج وتبعه تأخر سن الإنجاب وقلته هذا جعل المرأة تتحرر إلى حد ما من البيت وسنحت لها عدد من الخيارات المختلفة من بينها المقاولة.

والحال نفسه بالنسبة للمقاولات كبيرات السن، إذ تعزو إحدى المبحوثات المتزوجات أن إقبالها على المقاولة بعد التقاعد جاء بسبب الإحساس بالملل والفراغ نتيجة خروج الأبناء والزوج للعمل أو الدراسة. و كون هذه الفئة من المبحوثات كبيرات السن هن من المتقاعدات، مما يعني أن لديهن معاش التقاعد، فليس السبب إذن في خروجهن هو كسب المال، بل الإحساس بالملل والفراغ والكآبة، في زمن لم يعد فيه وجود للعائلات الممتدة، إذ حلت الأسر النووية محلها، وضاعت في زحمة الحياة الروابط الاجتماعية.

في حين يعتبر إقبال المتزوجات على المقاولات محتشما بسبب مسؤولياتهن و التزاماتهن العائلية (زوج، أولاد)، إلا أننا نشير إلى أن بعض المبحوثات المتزوجات أنشأن مقاولاتهن بعد الزواج؛ و هذا دليل على بداية

حدوث تغير في التركيبة الذهنية الجزائرية، كما يشكل تحديا كبيرا من خلال ازدواجية الوظيفة بين الالتزامات العائلية و الالتزامات المهنية نتيجة تعدد دور المرأة بالإضافة إلى كونها ربة منزل وأم وزوجة، فلقد أضيف لها دور جديد بإرادتها ولم تضرب علي يديها، وهذا الدور هو دور المرأة المقاولة؛ وهذا الدور الذي يفرض عليها أن تتواجد خارج المنزل لفترة طويلة، و هذا ما يدل على مخاطرة المرأة.

كما لاحظنا أن كل المبحوثات المتزوجات مرتبطات بأزواج أصحاب مشاريع. فهوية المرأة مرتبطة عندنا بهوية الرجل لا يستطيع المجتمع رؤيتها ككيان منفصل.

كما يبدوا أن أغلبية المبحوثات المقاولات ذوات أصول حضرية، في حين شكلت المقاولات ذوات الأصول شبه الحضرية حضورا معتبرا، أما ذوات الأصول الريفية فقد شكلن نسبة قليلة؛ حيث سجلنا مقاولتين اثنتين يعود أصلهما الجغرافي لبلدية قلال (دائرة عين ولمان)، و بلدية مزلوق (دائرة عين أرنات).

لقد شكلت نسبة المقاولات ذوات الأصول الحضرية و شبه الحضرية مجتمعة نسبة 92%، و نظرا لأن هذه المناطق (الحضرية و شبه الحضرية) هي عبارة عن تجمعات يرتبط معظم سكانها بأنشطة مختلفة كالصناعة، التجار، الخدمات... الخ.

يقال أن الإنسان وليد بيئته أو نتاج بيئته؛ و المقصود به أن كل مجتمع يطبع نفسه على شخصية أفراده، حيث تتجسد في شخصية الأفراد ما يكون سائدا في المجتمع من دوافع و قيم و أساليب تفكير، فمن جهة يتأثر بالثقافة و المجتمع و التضاريس فهو إذن منتوج اجتماعي، و من جهة أخرى تحكمه قيم بيئته الاجتماعية التي ترعرع فيها، لكن عند انتقاله إلى بيئة اجتماعية مغايرة في القيم يتغير سلوكه و ممارسته بوعي كامل ليكون عنصرا اجتماعيا مقبولا فيها، و ترتبط مقدرته على التأقلم بمستوى وعيه و عمره و مدى استعداده للتغير و الاكتساب من المجتمع الجديد؛ فلا ننكر دور الفرد في تكوين سلوكياته و جعلها بالنمط الذي هو يختاره و يريده، فلكل منا صفات مكتسبة من البيئة يستطيع تغييرها أو تعديلها؛ يقول (دور كايم): "أن التقاليد تصبح قوية إذا بقي الإنسان في نفس المكان الذي تربى فيه، و مع نفس الأشخاص الذي يعرفونه، فيكون سلوكه متوافقا معهم، و عند انتقاله إلى بيئة مغايرة يتغير سلوكه ليكون منسجما مع معارفه الجدد"، فالبيئة الاجتماعية بمختلف أنماطها و عواملها المباشرة و غير المباشرة لها تأثير في نمط التفكير و السلوك من أجل تكوين فرد قادر على العيش في النظام الاجتماعي، فهذه البيئة الاجتماعية أو الجغرافية تختلف عن غيرها في الخصائص نظرا للعوامل المشكلة لها.

و في هذا الإطار فقد سجلنا مبحوثات من أصول أمازيغية قبائلية، و بالذات من مدينة بجاية المعروفة بنسيجها الصناعي الكبير لاسيما في قطاع الصناعة الغذائية (المشروبات،مشتقات الحليب و غيرها)، و المعروفة بأنها مدينة تجارية طالما ازدهرت فيها الحرف التقليدية إلى جانب الصناعات الحديثة التي أهمها البيتروكيماويات، و المستحضرات الكيماوية، كالأدوية و المنظفات و المبيدات. و بهذا تتميز المبحوثات اللواتي توجهنا إليهن و هن 3 مبحوثات (صاحبة محل لصناعة الحلي و الإكسسوارات، صاحبة مطعم، و صاحبة محل لصنع الحلويات التقليدية) "بأنهن نشأن في بيئة صناعية تتميز بالمخاطرة".

حيث تشير صاحبة مقاولة مختصة في صناعة الحلي و الإكسسوارات أن حلي الفضة و الإكسسوارات

المشابهة تعتبر هدية مميزة وتذكارا مناسبا لمن زار منطقة القبائل، وتختزل صناعة الحلي الفضية حضارة متميزة لمدن القبائل، لاسيما مدينة بجاية التي نشأت فيها هذه السيدة المقاولة التي اشتهرت بصناعة الحلي الفضية، و بالنظر إلى المنطقة التي تقيم فيها حاليا؛ هاته المقاولة، و هي من دائرة بني ورتيلان (منطقة القبائل الصغرى)، فإن هذه الحرفة تلقى نفس الصدى و نفس الرواج الذي تعرفه في مدينة بجاية، إضافة إلى أن سكان منطقة القبائل، حسب تصريح هذه المقاولة، يلبسون حلي الفضة لأسباب أخرى غير الزينة، حيث يسود الاعتقاد بأنها بطريقة أو بأخرى سوف تحمي من يرتديها، بل وستجلب الحظ السعيد والفأل الحسن، كما تساعد على علاج أمراض الروماتيزم والأعصاب، وتطرد الجن.

من جهة أخرى أشارت مبحوثة أخرى تعود أصولها إلى مدينة بجاية، و هي متواجدة اليوم بمدينة سطيف بحكم انتقال عائلتها إلى هذه المدينة، و هي صاحبة مطعم، تقول أن هذا المطعم وفر لها عملا شريفا، كما أنه حفظ لها خصوصيتها في المجتمع، كونها تقدم وجبات تقليدية خاصة بمنطقتها و أخرى عصرية تعتمد على الأسماك التي تحصل عليها خصوصا من منطقة آقبو ببجاية.

أما المبحوثة صاحبة محل لصنع الحلويات التقليدية التي تنحدر أصولها من مدينة أوقاس ببجاية فتقول أنها فكرت في هدا الاستثمار قبل زواجها؛ كون قريناتها في مدينتها تكونَّ في مجال الحلويات، فأرادت أن تحذوا حذوهن و الاستثمار في هذا المجال.

و تنحدر أصول واحدة من المبحوثات من مدينة الجلفة، و هي من عرش أولاد نايل، طبعا هذه المدينة، و رغم ثرائها الطبيعي و الإمكانيات الطبيعية التي حباها الله بها، إلا أن الجانب الاستثماري فيها يبقى في الحضيض، حسب ما صرحت به هذه المبحوثة، و هي صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية (كنبتة الشيح و الزعتر)، هاته المقاولة أمضت 21 سنة في مدينة مرسيليا الفرنسية بحكم عمل زوجها في الميناء، و قد حاولت هذه المقاولة عقد مقارنة بين جالية الجلفة في المهجر و جالية بعض الولايات الأخرى من حيث نشاطهم لصالح مسقط رأسهم... حيث صرحت هذه المقاولة من خلال المقابلة التي أجريت معها أن المغتربون في الولايات الأخرى يجلبون معهم عند عودتهم من الخارج (خاصة فرنسا) ماكينات لورشات مصغرة لصناعات بسيطة لشباب الدوار أو القرية التي ينتمون إليها كورشات صناعة "القوفريط، الشوكولاطة، و حتى البلاط"، أما الحال عندنا في الجلفة فهو جلب "الشيفون" و السيارات القديمة و الهواتف النقالة المستعملة أو شراء "الأحواش" بمعدل "حوش" في كل صيف... الله يبارك!!.. و لكن لا مجال للتعليق هنا فالفرق جد واضح في طريقة التفكير الحضارية، و هذا ما يفسر حسبها تردي وضع التنمية بهاته المنطقة، و تفشي ظاهرة البطالة بين شبابها، ما جعلها تفكر في إنشاء مقاولة خاصة تتماشى و الخصائص الطبيعية لمنطقتها و تساهم من خلالها في خلق الثروة.

في حين سجلنا مقاولة من مدينة باتنة (صاحبة ورشة خياطة)، فهذه المدينة، حتى و إن لم يكن لديها تاريخ عريق في الاستثمار، إلا أنها تتصف بدورها بمختلف صفات المناطق الحضرية و شبه الحضرية، خاصة فيما يتعلق بالاتجاه نحو سياسات السوق، و تقول هذه المبحوثة أن مهنتها مهنة مرموقة تتشرف بها كل النساء، و خاصة الأميات، و هي مصدر رزق كريم، و مطلب لا استغناء عنه لكل الناس. حيث تعرف الجزائر زخما كبيرا

للموروثات الحضارية والتقليدية والقيم الثقافية، التي تعبر في كل ولاية عبر ربوعها عن الموروث الخاص بتلك المنطقة كل واحدة على حدى، والتي مازالت مكتسبة ومخزنة وراسخة إلى يومنا هذا بفضل تضافر العديد من الشخصيات التي تسعى جاهدة لترسيخها والحفاظ عليها من الزوال والضياع، حيث أن عاصمة الأوراس الأشم التي حافظت على موروثاتها التقليدية التي نجدها مثلا في ثوب "القشابية"، حيث أنها تعد أحد أهم رموز الشهامة والفخر والرجولة.

أما باقي المقاولات فهن من مدينة سطيف و من المناطق شبه الحضرية التابعة لمدينة سطيف، فهذه المدينة تطورت مؤخرا، و أصبحت مركزا اقتصاديا و تجاريا كبيرا، من خلال إنشاء مناطق صناعية و تجارية عديدة، كما ازدهرت فيها الحرف التقليدية و الخدمات، فهي من المدن الجزائرية التي تتميز بديناميكية اقتصادية و معبر اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه. يعرف قطاع الصناعة بولاية سطيف ترقية و تنشيطا هامين، و كذا تحديث و تفعيل مؤسساته من خلال تهيئة الظروف الملائمة لإنشاء مؤسسات الصناعة، و توفير المناخ المساعد على رفع منتوج هذه المؤسسات، و تحسين إنتاجها لتغطية ما يتطلبه السوق ضمن إستراتيجية تنموية هادفة تسعى لإحداث توازن في النسيج الصناعي بين مختلف مناطق الولاية. و لتجسيد هذا التوازن تم إحداث خمس (05) مناطق صناعية، منها ثلاثة مستغلة، و اثنان في طور الإنجاز، كما تتوفر الولاية على 25 منطقة نشاط حرفي و صناعي موزعة على 25 بلدية لاستغلال المواد المتوفرة لإنتاج الثروة و رفع المستوى الاقتصادي للمنطقة و قاطنيها.

لذلك فليس من الغريب أن تبرز نساء يفكرن في الاستثمار في هذه المدينة بالنظر إلى القيم الاقتصادية الموروثة فيها.

لهذا تنوعت نشاطات المقاولات (العينة) ذوات الأصول الحضرية و شبه الحضرية لهذه الولاية من (مخابر صيدلية، خياطة، تجارة... الخ)،كما أن سكان هذه المناطق عرفوا مبكرا الانفتاح سواء في عمل المرأة أو في تعليمها.

أما فيما يتعلق بذوات الأصول الريفية؛ فقد سجلنا مقاولتين: واحدة و هي صاحبة (ورشة النجارة) من منطقة قصر الأبطال، و الثانية من منطقة مزلوق صاحبة مشروع للاستيراد، علما أن المجتمع الريفي يرتبط في ثقافته بالطبيعة الزراعية، فهذه المعطيات التي بين أيدينا تدلنا على أن الذين نشأوا في الوسط الريفي، و تلقنوا ثقافته و معاييره منذ ولادتهم، فدور كايم و ماوس Mauss استعملا مفهوم Habitus، كما قام بورديو Bourdieu بإثراء هذا المفهوم لتبيان الرسوخ الثقافي عند الإنسان[1].

كما نلاحظ أن النسبة الأكبر من ذوات المستوى الجامعي ينشطن في مجال الخدمات بنسبة كبيرة، في حين أن نسبة قليلة منهن ينشطن في المجال الصناعي.

أما ذوات المستوى الثانوي فإننا نلمس ميولهن لما هو صناعة حلوى و خياطة الملابس؛ حيث أن

[1] STRATEGO R.: **Stratégie, Structure, Décision, Identité: Politique générale d'entreprise**, Paris, Inter-éditions, 2eme édition, 1993, p 509.

معظمهن تابعن تكوينا خاصا سواء في مراكز التكوين المهني أو في جمعيات و مدارس خاصة.

بينما نجد أن ذوات المستوى الابتدائي، و اللواتي ليس لهن مستوى، ينشطن في مجال الصناعة (صاحبة ورشة للنجارة و صاحبة ورشة للخياطة).

حيث أن النضج والوعي الثقافي و مواكبة العصر والقيام بدور فرد فاعل في المجتمع مرهون بالتعلم، لذا كان الاهتمام بتعليم المرأة ليس من منطلق أنها تشكل نصف المجتمع فقط، بل لأن تعليمها سيكون له قيمة مضافة تظهر نتائجه في توفير الأسس السليمة للتنشئة الاجتماعية للأسرة والأبناء، ومن ثم المجتمع بأسره، وعلى المشاركة في قوة العمل من خلال خريجات التعليم اللواتي يساهمن في البناء والتطوير.

فتعليم المرأة أصبح من ضرورات العصر الحياتية والعملية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحالي، وباتت المرأة المتعلمة والمثقفة تشغل مناصب عدة ومهمة كونها امرأة مثقفة، وأصبح المجتمع ينظر للمرأة نظرة أخرى مختلفة عن نظرته السابقة لها على أنها "مجرد سيدة بيت" ويجب عليها التفرغ لتربية الأولاد وتلبية احتياجات الرجل فقط، وتحولت نظرة المجتمع السلبية، والتي كانت تتمثل بأنها ضلع قاصر، إلى نظرة إيجابية تتمثل بأنها النصف الثاني الذي يمثل المجتمع، وأصبحت المنظمات والندوات والمؤتمرات المختلفة تنادي بحق المرأة في التعليم.

وعليه فإن وتيرة الاتجاه نحو خلق مقاولة بدأت تشهد تحسنا و ارتفاعا بكل أحجامها، حتى و لو تعلق الأمر بالمقاولة الصغيرة، و بدأ التفكير في أوساط الخريجات يأخذ منحى آخر، إذ بدأت هذه الفئة في القيام بدراسات جدوى، و طرق أبواب البنوك و وكالات الاستثمار للحصول على قروض، و هذا ما تعكسه النتائج التي توصلنا إليها، حيث وجدنا أن معظم النساء المقاولات ذوات مستوى تعليمي عالي، ولجن مختلف القطاعات سواء الخدماتية، التجارية أو الصناعية، حيث احتوت عينة الجامعيات على صاحبات مقاولات في (التصدير و الاستيراد، مكتب دراسات إعلام آلي، ، مخبر صيدلية، صناعة ، صناعة الحلوى، كراء السيارات، روضة للأطفال، و وكالة إشهارية)، فبالنظر لطبيعة نشاط المقاولة يتضح أنها تتطلب مستوى تكوين عالي. و يمكن تفسير هذا التنوع في مشاريع المرأة المقاولة ذات المستوى التعليمي العالي كون مفهوم التعليم في مثل هذه الحالات له تأثير كبير في تحديد وتنمية الجوانب النفسية والشخصية للفرد؛ أي بمعنى آخر أنه يعمل على إحداث التغيير في السلوك الإنساني وفقا لأهداف المؤسسات التي تشرف على هذه العملية، والمتوقع أن يكون هذا التغيير في الاتجاه الموجب الذي يخدم المجتمع.

إذن المستوى التعليمي أو التأهيلي للمرأة المقاولة له دور كبير في دفعها لإنشاء مقاولة خاصة و تحفيزها على اتخاذ المبادرة، لأن هذا المستوى يساعدها على الإدارة و التسيير.

و في نفس السياق المتعلق بالحديث عن التكوين نجد أنه حتى ذوات المستوى الثانوي استفدن من تكوين مهني، ما يدل على أهمية التكوين في بلورة أفكار المرأة المقاولة.

حيث شكل حق التعليم للجميع هدفا دوليا على مدى عقود طويلة، إلا أنه منذ التسعينيات من القرن العشرين، بات تعليم المرأة وتمكينها محور اهتمام أكبر. أدخلت العديد من المؤتمرات التاريخية، من بينها المؤتمر العالمي حول السكان والتنمية لعام 1994 الذي عقد في القاهرة، والمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في بكين عام

1995، هذه القضايا في صميم جهود التنمية[1].

حيث أن تعليم و تكوين المرأة ليس من قبيل الترف أو تبديد الأموال و الجهد؛ و إنما هو استثمار بالغ الأهمية و المردود على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في المجتمع، و قد كانت المقاولات ذوات المستوى الثانوي بين: (ورشات الخياطة، مكاتب الديكور، صناعة الحلوى الشرقية و التقليدية، صاحبة مطعم، مخبر للتصوير، صناعة قطع الغيار).

فمن خلال النشاطات السالفة الذكر يظهر أن إدماج المرأة في أي مجال من مجالات الاستثمار ينبغي أن يتركز على التخطيط العلمي لتدريب المرأة و تمكينها من استخدام مهاراتها و قدراتها على الوجه الأمثل لزيادة كفاءتها الإنتاجية، و يتيح فرصا أكبر لبروز النساء في الساحة الاقتصادية.

إلا أننا سجلنا في المقابل وجود نسبة ضئيلة من ذوات المستوى الدراسي المحدود الذي يتراوح بين أمي، ابتدائي و متوسط، تركزت نشاطاتهن أساسا في: (ورشات الخياطة، و صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية)، حيث نجد أن صاحبات هذه الورشات اكتسبن الخبرة اللازمة من الموروث الثقافي للعائلة، فنجد أنها حرفة متوارثة، حيث عبرت إحدى المبحوثات اللواتي استثمرن في مجال الخياطة حين يتبدل الحال من سيئ إلى أسوأ، وتقسو الأيام على امرأة لا تجد ما تعيل به نفسها، فلا تملك علما أو شهادة تحميها من غدر الزمن، فإنها تلجأ إلى عمل بسيط لا يحتاج سوى إلى صبر وحب، إضافة إلى صاحبة (ورشة النجارة) ذات المستوى الابتدائي و التي اكتسبت بدورها الحرفة و الخبرة عن والدها.

فالأصول الاجتماعية و المادية للأسرة و العائلة جعلتهن على دراية تامة و خبرة واسعة بالنشاط، خصوصا وأن القطاع الخاص لا يركز على أهمية الشهادة بقدر ما يركز على جودة العمل و الإنتاجية.

من جهة أخرى إن وعي المرأة بأهمية العمل الجمعوي يعتبر ضرورة ملحة من أجل بلورة ممارسة نسائية تتجاوز التهميش الذي تعرفه قضايا المرأة، و الالتحام بواقع النساء و مشاكلهن؛ من أجل إشراكهن في نقاش ذلك الواقع، و اقتراح أساليب تجاوزه و تغييره، إلا أن الواقع يثبت عدم اهتمام المرأة المقاولة بهذا التوجه، إذ سجلنا 05 مقاولات من مجموع 25 مقاولة ينتمين إلى جمعيات، واحدة فقط منهن تمارس السياسة من خلال انخراطها في حركة مجتمع السلم.

هنا أردنا معرفة المشاركة السياسية للمبحوثات، و هذا يطرح أسئلة حول الديمقراطية في المجتمع الجزائري، و مدى انتخابهم في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، و هل يشاركون في إحدى الجمعيات السياسية أو التطوعية.

حيث تنتمي إحدى المقاولات و هي صاحبة (روضة أطفال) إلى جمعية مهنية فرنسية تدعى: "المعهد الجامعي لتكوين الأساتذة"، في حين تنتمي المقاولة الثانية، و هي صاحبة (مكتب للديكور)، إلى جمعية مهنية تدعى: "الجمعية الفدرالية الوطنية للعقار"، و مبحوثة ثالثة هي منتخبة في المجلس البلدي تنتمي لحزب حركة مجتمع السلم، بالإضافة إلى مبحوثتين تنتميان إلى جمعيتين مهنيتين هما "جمعية خياطات سطيف" و "جمعية الفراشة".

يعتبر العمل الجمعوي ميدانا لتحقيق الطموحات في التغيير الاجتماعي، ومكونا أساسيا من مكونات

[1] ليا تيرهون: **المرأة في العالم اليوم**، مكتب الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، ص202.

المجتمع المدني، ومجالا يمكن من خلاله تعلم وممارسة الديمقراطية، من خلال الانخراط في التعددية داخل المجتمع، الأمر الذي يعلمنا قبول التعددية وقبول الآخر بكل خصوصياته ومواصفاته، وبفضله يمكن اكتساب التجربة والمبادئ في الحياة، وفيه تتجرد المرأة من الحالات النفسية المرضية كالخجل والانطواء على الذات، وكذا تعلم مجموعة من المهارات في الحياة وطرق الاندماج في المجتمع وحل المشاكل ومواجهة الصعوبات التي تعترض حياتهم.

رغم هذا سجلنا عدم وعي المرأة المقاولة بأهمية المشاركة بالنشاط المجتمعي؛ فهن ينتسبن فقط إلى جمعيات تخدم توجهاتهن المقاولاتية، وهي بعيدة عن السياسة أو الثقافة.

في ماعدا ذلك، فقد سجلنا شبه غياب للمرأة المقاولة ، إذ أن جلهن عازفات عن المشاركة في العمل الجمعوي و الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني؛ سواء في العمل النقابي أو الحقوقي أو السياسي أو حتى المهني، و ذلك بسبب ضعف وعي المرأة المقاولة بأهمية العمل الجمعوي.

و قد اعتبرت بعض المبحوثات أن العمل الجمعوي يتطلب وقت و تضحية، و أنه ممارسة خاصة بالرجال، و هناك من تعتبره مجرد إطار لملئ الفراغ، في حين نجد شريحة نسائية، و هي تشكل نسبة قليلة جدا، تؤمن بأن العمل الجمعوي إطار حقيقي للدفاع عن قضية المرأة و النهوض بها.

أما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فقد وجدنا مقاولة واحدة فقط، و هي صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب، تنتمي إلى حزب حركة مجتمع السلم، و هي منتخبة في المجلس الشعبي البلدي لبلدية سطيف، رغم أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تعتبر مؤشر ومقياس على تقدم وتحضر المجتمع، إلا أن قضية تمكين المرأة سياسيا وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي مازالت منقوصة بشكل ملحوظ، ولم تحظ باهتمام كبير على أجندة الأحزاب السياسية الحكومية أو المعارضة بشكل عام في العالم، وذلك بسبب الواقع الاجتماعي السائد، ورسوخ النظرة الدونية للمرأة من جهة، و من جهة ثانية غياب الوعي السياسي لدى المرأة؛ فمشاركة المرأة في الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وممارسات ديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور. لذا، فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

و تعزو إحدى المبحوثات عزوفها عن المشاركة المجتمعية و السياسية إلى ظروف ثقافية أو اجتماعية، أو سياسية سائدة في المجتمع، أو محددات مجتمعية بعينها، مثل قلة وعي النساء بحقوقهن، وأساليب التنشئة الاجتماعية، والسياسية، وتقاليد المجتمع التي تشجع اعتماد المرأة على الرجل اقتصاديا، وتثبط من عزيمتها في المساهمة في عملية صنع القرار وممارسة حقوقها السياسية، إضافة إلى انتشار مفاهيم خاطئة عن المشاركة السياسية للمرأة.

من هنا نجد أن هذا العزوف عن العمل السياسي هو نتيجة خلل ثقافي وتاريخي ومجتمعي عززته قلة الوعي، وعدم الفهم الصحيح لبعض مجريات الأمور السياسية، بما يؤثر في اتجاهات المرأة نحو العمل السياسي بشكل عام.

كما يبدوا من خلال إجابات المبحوثات يبدوا أن معظم النساء المقاولات لهن تجربة سابقة في العمل، سواء في القطاع الخاص، أو العام، أو حتى القطاع غير الرسمي، و الكثير منهن لم يعملن في نفس مجال مقاولاتهن.

كما يتضح من خلال المعلومات المدونة في الجداول أن أغلبية المبحوثات المقاولات اللواتي كان عملهن السابق في مجال الصناعة بقين في نفس المجال.

و نلاحظ أن هناك نسبة هامة من المقاولات اشتغلن في القطاع العام، لأن المجتمع يرى أن المرأة التي ستصبح ربة بيت مستقبلا عليها الاندماج في القطاع العام للحصول على العطل و إجازات الأمومة و ساعات الرضاعة و عطل الاستيداع، و لأنه يوفر نوعا من الأمان و الضمان لحقوقهن رغم انخفاض الأجور تقول إحدى المبحوثات، و لهذا السبب اتجهن إلى تغيير الوظيفة و الاستقلالية في العمل.

كما استفادت النساء المقاولات المبحوثات اللواتي اشتغلن في القطاع العام من نسج شبكة علاقات مهنية و اجتماعية، خاصة في الإدارة، مما يعمل على تسهيل معاملاتهن الإدارية في مقاولاتهن.

و تشير مقاولة أخرى إلى أنه رغم عدم وجود علاقة بين عملها السابق كعاملة في مخبر و فتحها لمكتب ديكور، إلا أن اتجاهها لهذا المجال كان بسبب ولوعها بفن الديكور، و هي لا تنكر ما اكتسبته من خبرة أثناء عملها السابق.

و أشارت مقاولة أخرى أن تجربتها في القطاع العام لم تلب طموحاتها في الوصول إلى مراتب عليا، ففكرت في الاستثمار الخاص لتحقيق طموحها، فالثبات الوظيفي يكون بمستويات عالية في القطاع العام، كذلك عدم مطابقة التخصصات للوظيفة الفعلية من بين الأسباب المؤدية إلى الخروج منه و التفكير في المقاولة الخاصة.

أما اللاتي كن في القطاع الخاص و اتجهن إلى الصناعة أو الخدمات، تفسره العديد من المقاولات (كصاحبة الوكالة الإشهارية، و صاحبة مكتب الإعلام الآلي) أن عملهن "كأجيرات" يخلق لهن عدم الرضا، و هذا ما جعلهن يفكرن في مشروع خاص؛ خاصة مع قلة الرواتب، وعدم توفر وسائل مواصلات عامة (خاصة بالنسبة للواتي كن يشتغلن في المنطقة الصناعية)، فنصف رواتب الموظفات تذهب للمواصلات، و قلة العطل، خاصة إجازة الأمومة التي تقتصر في القطاع الخاص على 4 أسابيع فقط. هذه الأسباب مجتمعة أو البعض منها كان من بين الأسباب القوية التي جعلت المبحوثات يفكرن في الاستثمار الخاص بهن، نتيجة اكتسابهن خبرة في العمل السابق، خاصة و أن المنحدرات من أسر تجارية تستهويهن التجارة وفكرة العمل الحر بعد اكتساب الخبرة، خصوصا في الأعمال الفردية، كما أن عدم الثبات الوظيفي و صعوبة التظلم وبطئ التطوير بالنسبة للشركات صغيرة الحجم، وكذلك بعض الشركات تكون الترقية بناء على آراء شخصية لملاك المؤسسة أو الشركة، وكذلك انتشار التفضيلات بشكل كبير، كان من بين الأسباب التي جعلت المرأة التي تشتغل في هذا القطاع تفكر في المقاولة الخاصة.

كما أن فكرة عدم الاستقرار الوظيفي، مثلما تقول إحدى المبحوثات، كانت من بين أقوى الأسباب التي تجعل المرأة تفكر في تكوين مشروعها الخاص؛ إضافة إلى أن عمل المرأة في القطاع الخاص، مثلما تقول مبحوثة

أخرى اشتغلت في مؤسسة خاصة بمواد التغليف، يعرف تمييزا في الأجر، حيث تحصل المرأة على أجور أقل من أجر الرجل، كما أن معظم المناصب الهامة والحراك المهني والوظيفي كان من نصيب الرجل دون المرأة.

أما عن اللواتي كن يشتغلن في القطاع غير الرسمي، فيشير معظمهن إلى أن عملهن في القطاع غير الرسمي سبب لهن العديد من المشاكل، حيث كن يعملن طويلا، و الأجر منخفض، فاتجهن نحو فتح ورشات للخياطة في نفس المجال اللائي كن يعملن فيه. كما أن العمل في القطاع غير الرسمي بحسب المبحوثات يعني عدم الاستقرار؛ مما يجعل من الصعب التخطيط المستقبلي البعيد، فأنت لا تعرف ما ستجنيه، بالإضافة إلى أنه قد يعودك على عدم التنظيم حتى و إن كان الدخل مفتوحا، وهذا لا يعني بالضرورة الدخل المرتفع... والعمل الحر ليس فيه استقرار؛ فكما هناك فترات انتعاش هناك فترات ركود.

و لقد ثبت في الكثير من المرات أنه لدى العديد من الأفراد –حتى الأميين منهم– القدرة على العمل أمام الآلات[1]، و ربما كان ذلك سبب إقبال المقاولات على إنشاء مقاولاتهن في المجال الصناعي، فحسب بعض المبحوثات (صاحبات ورشات الخياطة) فإن العمل على آلات الخياطة لا يتطلب معرفة كبيرة، إضافة إلى أن هذا المجال يحاكي اهتماماتهن، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباطا بين النمو الحضري و النمو الصناعي، فالتصنيع له أثر بالغ على نمو المناطق الحضرية، كما يؤثر في المستوى النسبي للنمو الاقتصادي في المناطق الحضرية، فنسبة المقاولات الصناعية مؤشر على وعي المقاولات بأهمية مقاولاتهن و أثرها على الاقتصاد الوطني.

و تؤكد معظم المبحوثات أن طبيعة مقاولاتهن مرتبطة بطبيعة عملهن السابق، و ما وفره لهن من خبرات و إمكانيات في التسيير، فصاحبة الروضة مثلا تقول أن عملها في التعليم جعلها تكتسب الخبرة في تربية الأطفال و التفاعل معهم، و هذا ما جعلها تفكر في إنشاء الروضة.

كما يتبين ذلك من خلال الجدول، فقد لاحظنا أن المقاولات اللواتي كن في مجال الخدمات قمن بإنشاء مقاولاتهن في نفس المجال.

كما أنه من صفات المرأة التي أعتبرها ايجابية أنها شديدة الدقة في أداء عملها، لذلك نجد أنها توكل لها في أعمالها السابقة أغلب المهام التي تتطلب دقة عالية وتركيزا شديدا في التعامل مع أدق التفاصيل... وشديدة صارمة في اتخاذ القرارات على جميع الأصعدة، سواء سيدة عاملة أو ربة منزل تدير شؤون العمل والبيت بحزم، لذلك تجدها ناجحة في المهام الإدارية؛ وللمرأة أيضا قدرة كبيرة على التحمل والصبر؛ فتجدها دائما تواجه الضغوطات المختلفة بنفس منضبطة... وهذه الصفات وغيرها التي تتحلى بها المرأة تجعلها تدير دفة القيادة بنجاح و هذا ما يحفزها على الاستثمار الخاص.

حيث تشير إحدى المبحوثات، و هي (صاحبة مخبر تصوير)، إلى أن قطاع الخدمات يعتبر من أكثر القطاعات التي تستقطب النساء للاستثمار، و تضيف إلى أن عملها السابق لدى أحد الخواص مكنها من إقامة شبكة علاقات اجتماعية استغلتها فيما بعد في عملها.

وأشارت صاحبة الوكالة الإشهارية إلى أن النتائج تكون مضمونة أكثر عندما تستثمر النساء في مجال

[1] محمد الجوهري و علياء شكري: **علم الاجتماع الريفي و الحضري**، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص426.

تكون على دراية بها، و هذا ما دلت عليه الإجابات المدونة في الجداول، حيث لاحظنا نسبة قليلة من اللواتي كن في مجال الصناعة وأنشأن مقاولاتهن في مجال الخدمات. فنجاحات المرأة المقاولة وإخفاقاتها في مجال الاستثمار التجاري والصناعي، و حتى الخدماتي، هي بلا شك امتداد طبيعي للدور الجديد الذي باتت تقوم به وسط تحديات لا تحصى، تعيشها كل يوم المرأة في المجتمع.

و يظهر من خلال إجابات المبحوثات أن معظم المبحوثات المقاولات يتوفرن على مواصفات قيادية مختلفة، و قد حاز التكوين على النسبة الأكبر بالإضافة إلى الإبداع و الخبرة و الشجاعة و الإقبال.

حيث تعتمد بعض المقاولات على عنصر التكوين بالذات، فمثلا (صاحبة الروضة) أشارت إلى أنها تملك مهارات معرفية واسعة في علم النفس و أصول التربية مما يمكنها من مسايرة الطبائع البشرية التي تتعامل معها.

أكدت صاحبة (مكتب التصدير و الاستيراد) على أنها من خلال تكوينها أصبحت لها القدرة على ربط الأمور الإدارية بالخطوط العريضة لسياسة الدولة الأم. فهؤلاء المقاولات يمتلكن من الخبرات و التجارب والمهارات الإنجازية التي تساعدهن في تسيير العمل و مراقبة عمالهن.

في حين أكدت كل من (صاحبة مخبر الصيدلة، الوكالة الإشهارية، مكتب الديكور، صناعة الأبواب الإلكترونية، تركيب أجهزة الكمبيوتر) على أنهن ملمات بكثير من المعلومات و المعارف في مجال عملهن؛ بل أكثر من ذلك، فهن يعرفن متى و كيف يحصلن على ما يردن من المعلومات اللازمة من مصدرها، ولا ينتظرن أن تصل إليهن أو يزودهن أحد بها. فهؤلاء المقاولات يمتلكن القدرة على البحث و التنقيب و جمع المعلومات المتفقة مع العمل المقاولاتي الذي يمارسنه. فهن لهن القدرة على اكتساب المؤهلات التي تساعدهن على النجاح في إدارة مقاولاتهن.

وهذا دليل على أن المقاولات يمتلكن الروح البحثية و سيسعين للتجديد و الابتكار و الإبداع، فالإبداع و الابتكار يلزمهما شخص مبدع لكي يتطور...

فضرورة الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للمرأة المقاولة يعني الدخول في مجال المنافسة، و بالتالي حتمية التطوير والتجربة... الخ، و بذلك صقل الشخصية و النهضة التي سوف ترخي بظلالها على المجتمع ككل.

أي أنها بشكل غير مباشر تصبح ذات خبرة، و بالتالي قادرة على إغناء أطفالها و عائلتها، بالإضافة إلى أنها تصبح شريكة للرجل و ليست تابعا. فالمرأة مخلوق جميل، و تزداد جمالا عندما تكون صاحبة ثقافة وشخصية مستقلة و تتمتع بروح الندية.

كما أشارت مقاولة أخرى (صاحبة ورشة للخياطة) إلى خاصية مهمة جدا في رأيها، و هي القدرة على الإقناع، فهذه الخاصية تتطلب صحة نفسية عالية و لباقة و حسن تعبير و جاذبية. و هذا ما تتطلبه الشخصية الكاريزماتية التي تحدث عنها ماكس فيبر، و كذا ذكاء اجتماعي عال يمكنها من معرفة نفسها و نفسيات العمال و الأجانب.

كما تتطلب مواصفات القيادة بحسب المبحوثات التحلي بديمقراطية كبيرة، و البعد عن الفوضوية أو التزمت، و الصرامة، و القدرة على وضع الخطط الواضحة و الممكنة التطبيق و المتجانسة مع الإمكانية و الموقف.

حيث تتميز المقاولات بالحيوية و البحث عن النتائج الملموسة، فهن يتجاوزن الروتين و يبحثن عن الجديد.

و التحلي بالصفات الفكرية الثاقبة و الضرورية و المتفقة مع المواقف التي تكون فيها لممارسة دورها القيادي البارز، بالإضافة إلى القدرة على وضع الخطط الواضحة و الممكنة التطبيق و المتجانسة مع الإمكانية و الموقف؛ حيث تتمتع بعض المبحوثات بالشجاعة، و القدرة على الحسم، و سرعة التصرف، مع القدرة على ضبط النفس و الاتزان؛ معنى ذلك أنهن يستطعن التحكم في عواطفهن و إدارة أنفسهن بعيدا عن العصبية و التهور.

و إضافة إلى ذلك نجد بعض المبحوثات يتميزن بالشخصية الإدارية القوية و القدرة على اتخاذ القرار في الأوقات العادية و الصعبة، حيث تجمع بين التنظيم و التسويق، و أحيانا تفويض السلطة.

في حين تلعب الخبرة لدى بعض المقاولات دورا هاما؛ فهي تساعد في التسيير و الإنتاج، فهي توفر لهن القدرة على اختيار الأساليب التي تكفل الحصول على أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية.

كما يشترط على المرأة المقاولة أن تعرف أهمية العمل الجماعي، وأن تقود فريقها إلى النجاح، تحب لغيرها ما تحب لنفسها، تكون جريئة وقادرة على اتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب، و أن تكون لديها روح المبادرة، لأن المبادرين يدركون أهمية الفرص ويقتنصونها. أما عن مؤهلاتها، فينبغي أن تكون: متعلمة، مثقفة، تدرك المتغيرات التي حولها، لديها خبرات في مهارات الاتصال وفهم الشخصيات التي تتعامل معها، تدير الوقت بفعالية، وأيضا على معرفة بالتخطيط الاستراتيجي ومفاهيم الجودة الشاملة وإدارة المشاريع.

فالقيادة تحتاج لشخص مسؤول يتمتع بالإنسانية والرحمة، لديه ذكاء اجتماعي، وهذا علم يدرَّس الآن وتُجرى له الاختبارات والتدريبات اللازمة. وعلى المرأة المقاولة أن تستعمل علاقاتها الاجتماعية لمصلحة مقاولتها. وأيضاً من أهم صفات المرأة المقاولة: الكرم والمصداقية، فلن يتبعه أحد إن لم تصْدُق في أهدافها ووعودها، وهناك قيد مهم و هو أن تكون أهدافها وأجندتها متفقة مع فريق عملها.

2- تبويب و تحليل البيانات حسب خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمرأة المقاولة :

جدول رقم (38): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة .

الأسئلة	المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة .
المستوى التعليمي للوالدين	والداها الاثنين بدون مستوى، لم يتجاوزا مرحلة التعليم القرآني في الكتاب
المستوى التعليمي للزوج	زوجها يملك مستوى نهائي
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	زوجها مستثمر فلاحي
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	تلقت الدعم الكبير من قبل الزوج سواء ماديا أو معنويا.
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أن العلاقة مقبولة، فالجميع ملتزم في المقاولة

-التعليق على إجابات المبحوثة : من خلال إجابات المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة يتبين أنها محاطة بجملة من الخصائص الاجتماعية ،فهي سيدة رغم أنها لم تحظى بوالدين متعلمين إلا أنها بعد زواجها تأثرت بعمل زوجها المستثمر الذي شجعها هي الأخرى على التوجه إلى إنشاء مقاولتها الخاصة و توفير العمل لعدد من العمال حيث تقول أن علاقتها بهم علاقة إلتزام بالعمل .

جدول رقم (39): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة روضة أطفال

الأسئلة	المبحوثة صاحبة روضة أطفال.
المستوى التعليمي للوالدين	والدها توقف عن الدراسة في الابتدائي، و الوالدة لم تدرس يوما
المستوى التعليمي للزوج	زوجها درس في جامعة روسية رياضيات تقنية
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	زوجها صاحب مدرسة خاصة
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	بالإضافة إلى مدخراتها المالية كونها أستاذة متقاعدة؛ استعانت بمساعدة زوجها الذي لم تنف أنه كان يدعمها بالتشجيع
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أن العلاقة بينها و بين المربيات علاقة جيدة طالما يلتزمن بالتعليمات.

-التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال إجابات المبحوثة صاحبة روضة أطفال يتبن أنها سيدة متأثرة بالنشاط المقاولاتي لزوجها ،كونه سبقها إلى إنشاء مقاولة خاصة . حيث لم تنفي تفكيرها المسبق في إنشاء روضة أطفال لهذا كانت تدخر أموالها إلا أنها أكدت على الدعم المادي و المعنوي لزوجها ، أما في علاقتها بعمالها فهي تؤكد على عنصر الإلتزام الذي يحكم هذه العلاقة .

جدول رقم (40): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية .
المستوى التعليمي للوالدين	الوالد و الوالدة وصلا إلى مرحلة المتوسط
المستوى التعليمي للزوج	عازبة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	والدها و والدتها كانا يملكان ورشة لصناعة الحلي
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	والدها هو من تحمل مصاريف المحل، و هو من يشجعها على العمل
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أن العلاقة مثالية بينها و بين العمال، فهم محترفون.

-التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال إجابات المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية يتوضح أنها نشأت في بيئة مساعدة للإستثمار كون والديها طالما اشتغلا في صناعة الحلي ، لهذا هما يشجعانها على العمل في هذا المجال، أما عن علاقتها بعمالها فهي لا تعتبرهم عمال كونهم محترفون في المجال .

جدول رقم (41): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور .

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور .
المستوى التعليمي للوالدين	الوالد يملك شهادة في الإدارة و الوالدة سنة أولى ثانوي
المستوى التعليمي للزوج	زوجها حاصل على شهادة ليسانس في التجارة الدولية بجامعة وهران
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	زوجها مقاول بناء
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	أعانها زوجها في التسيير و التوجيه كما لم تنف الدعم المادي من قبل عائلته
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	علاقتها طيبة مع العمال.

–التعليق على إجابات المبحوثة:من خلال ما صرحت به المبحوثة يتوضح أن عائلة زوجها و زوجها قد ساهما كثيرا في توجيه هذه السيدة إلى إنشاء مقاولة خاصة تتماشى مع تكوينها الجامعي ،كما لم تنفي هذه السيدة مساعدة زوجها لها في الإدارة و التسيير، أما علاقتها مع العمال فيظهر أنها طيبة طالما يلتزمون بالتوجيهات

جدول رقم (42): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة.
المستوى التعليمي للوالدين	كلا الوالدان يملكان مستوى 3 ثانوي
المستوى التعليمي للزوج	عازبة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	يوجد من معارف العائلة من هم مقاولون
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	إعانات عائلية من قبل الوالد و الإخوة
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	علاقتها جيدة مع العاملات، فهن جد ملتزمات بتعليماتها.

–التعليق على إجابات المبحوثة: تبدوا هذه المبحوثة من خلال إجابتها على أسئلة المقابلة أن محيطها الاجتماعي لا يخلو من وجود مقاولين ، ما شجعها على الولوج إلى ميدان المقاولة خاصة مع وجود الدعم العائلي ، و عن علاقتها بعاملاتها كونها توظف فتيات فقط في الورشة فهي تقول أنهن مؤهلات ما يجعل التفاهم معهن سهلا.

جدول رقم (43): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية.
المستوى التعليمي للوالدين	الأم لم تلتحق يوما بالدراسة و الوالد مستوى ابتدائي
المستوى التعليمي للزوج	زوجها لم يتجاوز مستوى التعليم المتوسط
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	والدتها و خالاتها كن يملكن محلا خاص باللباس التقليدي
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	أعانتها والدتها و أخوها
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	علاقتها جيدة مع العاملات، و باب الجوار دائما مفتوح لهن.

–التعليق على إجابات المبحوثة :رغم أن هذه المبحوثة لم تحظى بوالدين متعلمين و لا زوج متعلم إلا أنها تأثرت بعمل والدتها و خالاتها في خياطة الألبسة التقليدية و اكتسبت خبرة في الخياطة هذا ما شجعها على التفكير في الاستثمار الخاص، و عن علاقتها بعاملاتها تقول أنها جيدة لأنها علاقة تقوم على الحوار .

جدول رقم (44): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.
المستوى التعليمي للوالدين	الوالد يملك شهادة مهنية في كهرباء العمارات و الوالدة مستوى متوسط
المستوى التعليمي للزوج	زوجها يملك مستوى 3 ثانوي
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	لم تجب عن السؤال
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	دعمتها العائلة ماديا و معنويا
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أن العلاقة طيبة مع العاملات

–التعليق على إجابات المبحوثة:رغم أن هذه السيدة عاشت في محيط عائلي متوسط من حيث الرصيد الثقافي و العلمي للوالدين و الزوج و رغم أنها لم تشر إلى وجود نماذج لمقاولين في محيطها الاجتماعي إلا أنها لم تنفي دعم العائلة لها ماديا و معنويا ما شجعها على فتح مقاولة خاصة بصنع الحلوى التقليدية فاتحة المجال بذلك لتوظيف و تكوين مجموعة من الفتيات التي تقول أن علاقتها بهم طيبة و مقبولة .

جدول رقم (45): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات.
المستوى التعليمي للوالدين	الوالد مستوى ثالثة ثانوي و الوالدة ليسانس في الأدب
المستوى التعليمي للزوج	عازبة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	والدها و إخوتها يملكون العديد من الوكالات التجارية
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	تتلقى الدعم المعنوي و النصح من قبل إخوتها

علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	إن من يعملون لديها هم أفراد من العائلة، فهي تكون في كثير من الأحيان محرجة منهم

–التعليق على إجابات المبحوثة: هذه المبحوثة من خلال إجاباتها على أسئلة المقابلة يتبين أنها تعيش في وسط يتقبل فكرة المقاولة خاصة و أن إخوتها يملكون العديد من الوكالات التجارية ، ما يعني أنها تحظى بوسط عائلي خبير في مثل هذا النوع من الاستثمار ، لهذا هم يشجعونها على الاستثمار و يقدمون لها النصح خاصة أن معظم عمالها هم من العائلة ، فبقدر ما قد يساهم هذا في تطوير مشروعها بقدر ما تشعر أحيانا بالحرج من إبداء الملاحظات عليهم .

جدول رقم (46): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة وكالة إشهارية.

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة وكالة إشهارية.**
المستوى التعليمي للوالدين	الوالد شهادة الكفاءة في المحاماة و الوالدة دكتورة في الطب
المستوى التعليمي للزوج	عازبة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	أخوها يملك وكالة إشهارية
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	في البداية أعانها كثيرا والدها ماديا
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	علاقتها جيدة مع عمالها

–التعليق على إجابات المبحوثة: تحظى هذه المبحوثة بوسط عائلي مثقف بالنظر لشهادات والديها ، و حسب إجاباتها على أسئلة المقابلة فإنها تلقت دعما كبيرا من قبل الأب و استفادت كثيرا من خبرة أخيها الذي يملك بدوره وكالة إشهارية، وتقول أن علاقتها بعمالها علاقة جيدة كما أنها لا تنفي لجوءها لعمال موسميين في فترات ضغط العمل .

جدول رقم (47): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية.
المستوى التعليمي للوالدين	الوالد مستوى متوسط و الوالدة ابتدائي
المستوى التعليمي للزوج	زوجها مهندس دولة في الفلاحة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	زوجها يملك معها المشروع
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	تلقت الدعم المادي من قبل زوجها و عائلته بالإضافة إلى مساندة زوجها لها في تسيير المقاولة
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أن عمالها لا يلتزمون بأوامرها بقدر ما يلتزمون بأوامر زوجها الذي يعينها كثيرا في التسيير

-التعليق على إجابات المبحوثة:من خلال إجابات هذه المبحوثة يظهر أنها تلقت دعما ماديا و معنويا من قبل زوجها الذي يعتبر شريك لها في المشروع ، إلا أنها أوردت بأن عمالها لا يلتزمون بأوامرها بقدر ما يلتزمون بأوامر زوجها .

جدول رقم (48): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.
المستوى التعليمي للوالدين	الأب سنة ثالثة ثانوي والأم شهادة تقني سامي في الخياطة الرفيعة
المستوى التعليمي للزوج	زوجها لم يتجاوز مستوى التعليم المتوسط
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	لا يوجد مقاولين في محيطها
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	لم تجب عن السؤال
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	علاقتها طيبة مع العاملات، فهي لم تطرد يوما واحدة من عاملاتها

-التعليق على إجابات المبحوثة:يظهر من خلال إجابات هذه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة أنها ورثة حرفة الخياطة عن والدتها التي تملك شهادة في هذا التخصص ، و رغم أنها لم تذكر نماذج لمقاولين في محيطها الاجتماعي و لم ترد الإجابة عن السؤال المتعلق بتلقي الدعم من أفراد معينين إلا أنه كان يبدوا علها التأثر الشديد بعمل أمها كخياطة ، ما جعلها تفكر في إنشاء ورشتها الخاصة التي وظفت من خلالها بعض الفتيات التي تعتبر

علاقتها بهن جيدة كونهن محترفات في مجال الخياطة.

جدول رقم (49): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.
المستوى التعليمي للوالدين	الأم و الأب بدون مستوى
المستوى التعليمي للزوج	أرملة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	والدها يملك ورشة للنجارة
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	ساندها أهلها و إخوتها ماديا و معنويا خاصة بعد وفاة الزوج
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	علاقتها جيدة مع العاملات

-التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال تصريح المبحوثة صاحبة ورشة للخياطة يظهر أن والديها لا يملكان أي مستوى تعليمي إضافة إلى كونها أرملة ، اضطرت للتوجه لمجال الخياطة و هي الحرفة التي تتقنها حيث ساندها إخوتها ماديا و معنويا لإنشاء مقاولتها الخاصة .

جدول رقم (50): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب.
المستوى التعليمي للوالدين	الوالد ليسانس حقوق و الوالدة ابتدائي
المستوى التعليمي للزوج	زوجها يملك مستوى 3 ثانوي و شهادة تقني سامي في كهرباء السيارات
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	والدها كان يملك نفس الورشة وهي واصلت المهمة بعد وفاته
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	لم تجب عن السؤال
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أنها تعتمد على الحوار لتفادي أي مشكل قد يقع

-التعليق على إجابات المبحوثة:هذه السيدة واصلت مشوار والدها بعد وفاته كونه كان يملك نفس الورشة و قد ساعدها زوجها كونها يملك تخصص تقني يخدم توجهات المقاوَلَة التقنية ، و غم أنها لم تحدد شكل

الدعم الذي الذي تتلقاه من محيطها الاجتماعي إلا أن تأثير زوجها كان واضحا خاصة في الاستشارات التقنية للمقاولة.

أما فيما يتعلق بعلاقتها بعمال المقاولة كونهم يشكلون فئة مهمة من المحيط الاجتماعي لأي امرأة مقاولة فتقول أنها لا تعاني حاليا من أي مشاكل كونها تعتمد على الحوار لتفادي أي مشاكل.

جدول رقم (51): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية.
المستوى التعليمي للوالدين	الأب مستوى ثانوي و الأم مستوى متوسط
المستوى التعليمي للزوج	عازبة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	أختها تملك ورشة للخياطة الرفيعة
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	تلقت الدعم المادي في البداية من قبل أختها المقاولة
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أنها تعاني من عدم التزام العمال

-التعليق على إجابات المبحوثة: حسب إجابات هذه المبحوثة و هي صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية يظهر أنها عاشت في أسرة متوسطة التكوين العلمي ، إلا أنها مشجعة للمبادرة الخاصة و الدليل أختها التي تملك ورشة للخياطة و التي دعمتها بقوة في بداية مشروعها، أما عن العلاقة بينها و بين عمال الورشة فتقول أنها متذبذبة كونها اقتحمت مجال استثمار رجالي .

جدول رقم (52): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.
المستوى التعليمي للوالدين	الأب مستوى متوسط و الأم شهادة مهنية في الخياطة
المستوى التعليمي للزوج	عازبة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	والدتها كانت صاحبة محل للطرز القسنطيني
تلقي الدعم و التشجيع من	ساعدها والدها ماديا وشجعتها كثيرا والدتها

المحيط الاجتماعي	
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	علاقتها لا بأس بها مع العاملات

-التعليق على إجابات المبحوثة: يبدوا من خلال المعلومات المدونة في الجدول أن هذه المبحوثة الشابة صاحبة ورشة خياطة ، يظهر أنها تأثرت بمهنة والدتها كونها كانت تملك محلا للطرز القسنطيني و هو ما شجعها على الولوج لمجال المقاولة و فتح ورشة خياطة خاصة ، حيث أكدت على الدعم المادي و المعنوي لوالديها ، و تقول أن عاملاتها يحظين بمعاملة خاصة كونهن مؤهلات و متقنات للعمل و ملتزمات بمواعيد التسليم.

جدول رقم (53): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية.

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية.**
المستوى التعليمي للوالدين	الأب مستوى ابتدائي و الأم مستوى متوسط
المستوى التعليمي للزوج	عازبة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	والدها و إخوتها تجار
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	تتلقى دوما التشجيع من قبل الأهل و المعارف
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أن علاقتها طيبة مع عاملاتها

-التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال إجابات المبحوثة يظهر أنها تلقت دعما كبيرا من قبل والدها و إخوتها ، فهم يرون في هذا المشروع مشروع كل العائلة ، لهذا فالمبحوثة تتلقى تشجيعا كبيرا من العائلة و المعارف و حتى الزبائن على حد قولها بالنظر لجودة و إتقان عملها.

جدول رقم (54): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات.
المستوى التعليمي للوالدين	الأب و الأم بدون مستوى
المستوى التعليمي للزوج	أرملة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	والدها و من بعده إخوتها مستثمرين
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	تقول أنها شقت طريقها بنفسها و لم تعتمد يوما على أحد.
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أنها وضعت نظاما محددا في مقاولتها، وكل من لا يلتزم به تستغني عنه

-التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال المعلومات المحصل عليها من قبل هذه المبحوثة و هي صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات يظهر أنها استفادت كثيرا من خبرة إخوتها في مجال الأعمال الحرة ، و من خلال الملاحظات المسجلة حول هذه المبحوثة يظهر أنها سيدة قوية الشخصية لهذا صرحت أنها شقت طريقها بنفسها و عن علاقتها مع العمال فهي صارمة جدا و لا تعذر من لا يلتزم بالتعليمات.

جدول رقم (55): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة نجارة.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة نجارة.
المستوى التعليمي للوالدين	الأب و الأم بدون مستوى
المستوى التعليمي للزوج	عازبة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	والدها صاحب ورشة نجارة
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	تلقت كل الدعم من قبل والدها.
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تحدثت عن مشاكل كثيرة مع عمالها، تصب في مجملها في عدم تقبلهم ولوج امرأة لمثل هذا المجال

-التعليق على إجابات المبحوثة: لقد واصلت هذه المبحوثة نشاط والها في ورشة النجارة بعد وفاته فهو من لقنها أساسيات النجارة و كون لديها خبرة كبيرة في مجال النجارة ، إلا أنها و رغم خبرتها الكبيرة في هذا المجال

تعاني كثيرا في علاقتها مع عمالها بعد وفاة والدها ، فهم لا يتقبلون أن يكونوا تحت سلطة امرأة في هذا النشاط الرجالي.

جدول رقم (56): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي.
المستوى التعليمي للوالدين	الأب تقني في الإعلام الآلي و الأم مستوى متوسط
المستوى التعليمي للزوج	عازبة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	العديد من جيرانها و أقربائها مقاولون
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	إخوتها يعرضون عليها المساعدة باستمرار.
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أن علاقتها طيبة مع عمالها

-التعليق على إجابات المبحوثة: تتلقى هذه المبحوثة الدعم الكبير من قبل إخوتها و والديها ، بالنظر لوجود العديد من المقاولين في محيطها الاجتماعي سواء من الجيران أو الأقارب أو المعارف ، ما شجعها على التفكير في استثمار يتماشى و تكوينها الجامعي ، و بما أن المجال الذي استثمرت فيه هو مجال جد متخصص فهي تحتاج إلى عمال مكونين في المجال و هذا ما يفسر عده تسجيلها لأي مشاكل تذكر مع العمال .

جدول رقم (57): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مطعم سياحي.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مطعم سياحي.
المستوى التعليمي للوالدين	الأب 3 ثانوي و الأم بدون مستوى
المستوى التعليمي للزوج	زوجها يملك مستوى 3 ثانوي
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	والدها صاحب مطعم
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	تتلقى الدعم المادي من قبل زوجها و المعنوي من قبل أخوها الخبير في تسيير مثل هذه المشاريع.

علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	هذه السيدة تقول أنها تواجه بعض المشاكل من قبل عمالها، ما يجعلها دائمة تطلب مساعدة أخيها

–التعليق على إجابات المبحوثة: من خلال إجابات المبحوثة صاحبة مطعم سياحي يظهر أن هذا المجال من الاستثمار لم يكن غريبا عليها فوالدها كان صاحب مطعم و أخوها يملك خبرة واسعة في تسيير المطاعم و هو الذي شجعها على الاستثمار في هذا المجال ،و لم تنفي هذه السيدة الإعانات المادية المقدمة من طرف زوجها خاصة في بداية المشروع ، و تقول أنها وجدت صعوبة في إيجاد طباخات و نادلات يعملن المطعم مما اضطرها لتوظيف عمال ذكور لا يلتزمون عادة بتعليماتها مما يضطرها للجوء لأخيها أو زوجها .

جدول رقم (58): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة ورشة خياطة.

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.**
المستوى التعليمي للوالدين	الأب و الأم مستوى ثانوي
المستوى التعليمي للزوج	مطلقة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	خالاتها صاحبات ورشات للخياطة
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	إضافة إلى العائلة الكثير من المعارف تشجعها على المشروع.
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أنها توظف فتيات مكونات، و بالتالي يعرفن عملهن جيدا، فلا تجد أي مشكل معهن.

–التعليق على إجابات المبحوثة: يبدوا من خلال الإجابات المقدمة من طرف هذه المبحوثة و هي صاحبة ورشة خياطة أنها عاشت في وسط عائلي متوسط التكوين التعليمي و أنها سارت على نهج خالاتها اللواتي يملكن ورشات للخياطة و تلقت تشجيعا كبيرا من قبل العائلة و المعارف عند تفكيرها في إنشاء المشروع ، وتقول أنها لا تعاني من أية مشاكل مع العاملات في الورشة .

جدول رقم (59): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مكتب تصدير و استيراد.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مكتب تصدير و استيراد.
المستوى التعليمي للوالدين	الأب مستوى 3 ثانوي و الأم بدون مستوى
المستوى التعليمي للزوج	زوجها مهندس دولة في البيتروكيمياء
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	زوجها شريك معها في المقاولة و أخوها صاحب مخبر صيدلة
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	الزوج هو من يدعم بكل الطرق كونه شريك في المقاولة.
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أن العلاقة جيدة بينها و بين العمال، فهم أشخاص ملتزمون

–التعليق على إجابات المبحوثة: تنحدر هذه المقاولة من عائلة مقاولين و بما أن زوجها شريك معها في مكتب التصدير و الإستيراد فهو يدعمها بكل الطرق ، أما فيما يتعلق بعمالها فهي توظف عاملين فقط في المكتب علاقتها بهم جيدة و قد تحتاج إلا توظيف عمال حمالين عند وصول دفعات من السلع لتخزينها.

جدول رقم (60): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة مخبر صيدلة.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مخبر صيدلة.
المستوى التعليمي للوالدين	الأب و الأم يملكان دكتوراه في الطب
المستوى التعليمي للزوج	عازبة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	يوجد الكثير من معارفها مقاولون
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	والدها و والدتها هما من فتحا لها الصيدلية و أخوها من يساعدها في التسيير
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	لم تذكر أي مشكل يواجهها مع عمالها، فكلهم مكونون، و يعرفون عملهم جيدا

–التعليق على إجابات المبحوثة: يبدوا من خلال إجابات هذه المبحوثة الشابة أنها توجهت إلى نشاط اجتماعي يتماشى تماما مع تكوينها الجامعي و يحاكي تكوين والديها كونهما متخصصان في العلوم الطبية يعملان في عيادات خاصة ، فهي تلقت الدعم المادي و المعنوي منهما ، ولم تشر المبحوثة لأي مشاكل مع عمالها .

جدول رقم (61): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.
المستوى التعليمي للوالدين	الأب و الأم يملكان مستوى نهائي و شهادة تأهيل لتعليم اللغة العربية
المستوى التعليمي للزوج	عازبة
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	خالها صاحب محل للحلوى
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	كل معارفها يشجعونها على العمل.
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أن العلاقة بينها و بين عاملاتها طيبة

-التعليق على إجابات المبحوثة:من خلال إجابات هذه المبحوثة يظهر أنها من أسرة متوسطة المستوى التعليمي ،مرنة و مشجعة على المبادرة الخاصة و هذا ما يبرر تشجيعهم لابنتهم على التوجه للقطاع الخاص و الاستثمار في مجال الحلويات بالنظر لاستفادتها من تجربة خالها في هذا المجال ، و عن علاقتها بعاملات المعمل فتقول أنها جيدة و مقبولة نظرا لالتزامهن بالتعليمات و إتقانهن للعمل.

جدول رقم (62): يوضح خصائص المحيط الاجتماعي و الثقافي للمبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.

الأسئلة	المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.
المستوى التعليمي للوالدين	الأب مهندس دولة في البيتروكيمياء و الأم ليسانس في اللغة الإنجليزية و شهادة في صناعة الحلوى التقليدية.
المستوى التعليمي للزوج	زوجها يملك مستوى 3 ثانوي
وجود نماذج لمقاولين في المحيط الاجتماعي	زوجها تاجر.
تلقي الدعم و التشجيع من المحيط الاجتماعي	ساعدها أهلها في شراء كل مستلزمات العمل.
علاقة المرأة المقاولة بعمال مقاولتها	تقول أنها كثيرا ما تلجأ لتغيير العاملات، بالنظر لعدم

	التزامهن بتوجيهاتها

–التعليق على إجابات المبحوثة:من خلال إجابات هذه المبحوثة يتضح أنها عاشت في وسط عائلي ذوا مستوى جامعي بالنظر لشهادات والديها ، و قد تأثرت بهواية والدتها في صنع الحلوى التقليدية ، و حتى بعد زواجها و رغم أن زوجها يملك مستوى متوسط إلا أنه و بحكم عمله في التجارة متحمس جدا للأعمال الحرة لذلك شجعها على الاستثمار و إنشاء مقاولتها الخاصة في هذا المجال الذي تملك فيه تكوينا،و عن علاقتها بعاملاتها فنظرا لصغر سنها و نقص خبرتها في التسيير فتقول أنها تواجه بعض المشاكل مع العاملات و كثيرا ما تلجأ لطردهن لعدم التزامهن .

– تحليل المعطيات:

يتبين من خلال الإجابات المدونة في الجداول أن معظم المبحوثات أوليائهن يملكون مستوى تعليمي بين المحدود و المتوسط، ماعدا بعض الاستثناءات في التعليم العالي.

فبحكم الإشراف المستمر من جانب الآباء على تربية الأبناء، وتزويدهم بالخبرات اللازمة للحياة المتوافقة في المجتمع الكبير، وبحكم الاتصال المستمر بين الآباء والأبناء، يكتسب الأبناء النماذج السلوكية، ويتشربون العادات الاجتماعية، ويتأثرون بالخبرات التي يمرون بها في الأسرة بالبيئة المحيطة، وينعكس ذلك كله في استجاباتهم وتكييفهم لمواقف الحياة المختلفة، كما و أنه لا جدال أن القدرة على التفكير الابتكاري لا يتمان في فراغ اجتماعي، وإنما لا بد لهما من مسار اجتماعي يحيط بالفرد في مراحل عمره المختلفة حتى ييسر ظهور وتنمية التفكير الابتكاري، والأسرة تعد من المجالات الرئيسية للمسار الاجتماعي الذي يساعد على بناء الثقة في النفس و تدعيم فكر المبادرة المقاولاتية، والتفكير الابتكاري.

فبالنسبة للمبحوثات اللواتي أولياءهن يملكون مستوى تعليمي و ثقافي متوسط (بين الثانوي و المتوسط) كانوا يعملون كموظفين، وهم يملكون نظرة متفتحة عن عمل المرأة و استقلاليتها المادية، و قد حاولوا بكل الوسائل تشجيع بناتهن (المبحوثات) على العمل و الاستثمار، حيث أشارت إحدى المبحوثات أن والدها استثمر كل مدخراته من وظيفته كمعلم ابتدائي في مشروعها.

أما اللواتي أوليائهن يملكون مستوى ثقافي و تعليمي محدود، فقد أشرن أنهن عانين في فترات سابقة من بطالة الوالدين، و أن إقبالهن على الاستثمار كونهن يرين في أنفسهن العائل أو المنقذ للعائلة بالنظر لمستوى والديهن من جهة، و من جهة أخرى لم تنف المبحوثات تشجيعات الأمهات لهن ليكن مستقلات ماديا حتى لا يعانين مثلما عانت أمهاتهن و جداتهن؛ هذا الموقف عبرت عنه العديد من المبحوثات.

و بما أن الخلفية الثقافية للوالدين تعتبر طرفا مهما في معادلة نجاح المرأة المقاولة، فإن المبحوثات اللواتي يملك والديهم مستوى تعليمي عال قد أشدن بتفهم والديهم لأعمالهن و استثماراتهن و حتى تنقلاتهن لوحدهن؛ كما صرحت بذلك صاحبة مخبر تحاليل طبية، التي تقول أنها تضطر للسفر عدة مرات في السنة، و لولا تفهم

والدها و والدتها الأمر، لأنها يعملان في نفس المجال، لواجهتها مشاكل عائلية كبيرة.

و من خلال الجداول السابقة يتبين لنا كذلك أن أزواج المبحوثات يملكون مستوى تعليمي بين المتوسط و العالي، منهم من اكتفى بمرحلة التعليم المتوسط، و منهم من وصل إلى الثانوي، و منهم من يملك تعليم جامعي، فكل الأزواج من جيل استفاد من فرص التعليم بالنظر لصغر سنهم.

حيث أن استفادة الأزواج من التعليم جعلهم أكثر انفتاحا على عمل المرأة كمقاولة، فكانوا بذلك متقبلين جدا لفكرة إنشاء المقاولة النسوية، أكثر من ذلك؛ فالمبحوثات أشرن إلى المساعدة التي يتلقينها من قبل أزواجهن بشكل مباشر (مثل صاحبة مكتب الديكور و مكتب التصدير و الاستيراد)، أو بشكل غير مباشر، سواء ماديا أم معنويا،كون هذه المقاولة هي مصدر لخلق الثروة للعائلة ككل.

كما أن هاجس البطالة التي تؤرق الشباب جعلهم يتقبلون فكرة مبادرة المرأة و مخاطرتها في مشروع تملك فيه الامتياز؛ كما أشارت مبحوثة صاحبة ورشة خياطة، التي يعاني زوجها من البطالة، حيث تقول أنها هي العائل الوحيد للأسرة، و تقول أن زوجها تقبل فكرة المقاولة لأنها تعمل في وسط نسائي بحت بعيد عن الاختلاط، فهو من شجعها على هذا النوع من الأعمال.

أما صاحبة معمل الحلوى التقليدية فتقول أن زوجها هو من تكلف بكل مشاكل التحضير لفتح المقاولة، في إشارة منها لتقبل زوجها لنشاطها، فهو يعمل في النشاط الحر و يؤمن بفكرة المخاطرة لخلق الثروة.

كما يتضح لنا من خلال المعلومات المبينة في الجداول أن معظم المبحوثات المقاولات ينتمين إلى عائلة المقاولين، أو هن من اللواتي يوجد في محيطهن الاجتماعي و المنطقة الجغرافية التي ينتمين إليها مقاولون، كما لاحظنا نسبة معتبرة منهن متزوجات من أزواج مقاولين أو أن عائلات أزواجهن لها باع في ميدان المقاولة.

حيث من الظاهر أن الكثير من النساء المقاولات متأثرات بأوليائهن سواء الأب أو الأم في مجال ولوج المقاولة، و هذا ما وجدناه لدى بعض المبحوثات اللاتي واصلن عمل آبائهن؛ كالمقاولة التي تمتلك (ورشة نجارة)، و صاحبة ورشة (لصنع أقفال الأبواب) التي أكملت العمل في مجال والدها بعدما توفي، حيث لعبت الأصول الاجتماعية دورا مهما في تحفيز النساء على المبادرة في إنشاء مؤسسة خاصة، و خوض التجربة دون خوف من الفشل، لتليها فئة من المقاولات المتأثرات بالأخوة و الأخوات، ذلك أنهن و بحكم الوسط العائلي الذي نشأن فيه اكتسبن قدرة على التمييز بين عيوب و مزايا المقاولة مما سهل عليهن الولوج في هذا الفضاء.

ففئة كبيرة من المقاولات هي مقاولات من الجذور؛ أي أنها محاطة بظروف المقاولة منذ الصغر، كالمقاولة (صاحبة الروضة)، و أخرى (صاحبة ورشة الخياطة)، المتأثرات بأخوتهن و الوالدين. ففي مجال المقاولة النظام الاجتماعي وما يقدِّمه من أهداف ووسائل متناقضة أو غير متناقضة، يؤثر في توجهات النساء واختياراتهن المهنية.

و الحال نفسه بالنسبة للمقاولات اللواتي أقمن مشاريع في مجال الخياطة، كون هذه الحرفة عند جل المبحوثات اللواتي أجرينا معهن هذه المقابلة اكتسبنها عن طريق التوارث من الجدات اللواتي كن يمارسن الحياكة، ثم الوالدات اللواتي التجأن إلى الخياطة و لو في إطار غير مهيكل، إلى أن و صلت إليهن، و قمن بالاستثمار في ورشات رسمية.

فمهنة المقاولة تعتبر موروثة بين كثير من أفراد العينة، فالأب المقاول يؤثر على مهنة أبنائه وبناته، حيث يخلق فيهم روح المقاولة والنجاح في المشاريع. إذ أن معظم المبحوثات المقاولات ينحدرن من أسر مقاولين، و ولدوا في بيئة مقاولاتية، مما يسهل عليهن عملية تسيير مشاريعهن؛ فالأب المقاول الذي ليس له ابن مقاول تكون لديه بنت مقاولة تحمل المسؤولية من بعده.

فاختيار المرأة ولوج عالم المقاولة يكون نتاج الوراثة، وعدد غير قليل من عوامل البيئة والثقافة والقوى الشخصية بما في ذلك الزملاء والوالدين و الطبقة الاجتماعية و الثقافية والبيئة الطبيعية.

مع الإشارة إلى وجود عينة من المقاولات أنشأن مقاولاتهن بعد الزواج، و هن مرتبطات بأزواج مقاولين شجعوا زوجاتهم على الاستثمار، و يعتبر هذا اعتراف من الرجل بدور المرأة في المجتمع و حقها في كسب الثروة.

لكن و بما أن الدراسة تناولت المقاولات صاحبات المؤسسات المصغرة فقط فإن اعتراف الرجل بحق المرأة في المقاولة يعني دعمها في فكرة الاستقلال المادي عند المرأة، حيث يقصر المجتمع أمر توفير الحياة وكسب الرزق على عاتق الرجل؛ ويكرس تبعية مالية للرجل تسعى المرأة للخلاص منها كخطوة على طريق اختيار مستقبل أفضل وأكثر أمانا من خلال المقاولة.

يجدر التنويه أيضا إلى أن هاته المقاولات النسوية تصبح مع الوقت مقاولة كل العائلة.

و يتضح من خلال الجداول السابقة أن أغلبية المقاولات تلقين الدعم بنوعيه المالي و المعنوي من أطراف مختلفة، فالدعم المتلقى من قبل العائلة تمثل في مساعدات مالية، في حين لاحظنا الدعم المعنوي المتلقى من قبل الأزواج بالنسبة للمقاولات المتزوجات، كما تتلقى النساء المقاولات الدعم من أطراف أخرى، سواء كان ماليا أو معنويا، و عادة ما تتمثل هذه الجهات في المعارف و الأصحاب.

إن العائلة باعتبارها رأس مال اجتماعي تلعب دورا بالغ الأهمية في دعم المقاولات ماديا و معنويا، و هنا يتوجب علينا تحديد تعريف دقيق للعائلة، إذ نستعرض تعريف بورديو Bourdieu، حيث يعرفها على أنها "مجموعة أفراد أقرباء يرتبطون إما بالمصاهرة أو الزواج أو بالنسب، أو استثناءا بالتبني، ويعيشون تحت سقف واحد و يتواجدون معا"[1]، وما يميز العائلة باعتبارها نوع من التجمع البشري، هو أن أفرادها يشتركون في كثير من الأمور العينية والرمزية.

في هذا السياق؛ أشارت إحدى المقاولات أن دعم عائلتها ماليا يضمن لها الثقة و الراحة بدل اللجوء إلى الاستلاف من الأصدقاء، أو الاقتراض من البنوك التي تشترط نسب فوائد متفاوتة القيمة، و نفس الرأي أجمعت عليه معظم المقاولات.

و تحدثت مقاولة أخرى، و هي عازبة، أن دعم والدها لها ماليا كان بهدف الاستفادة من بعض أرباح المقاولة حتى و إن لم يصرح بهذه الرغبة.

أما عن تجربة صاحبة الديكور و صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية فإن تكوين رأسمال مقاولتيهما يعود إلى عائلة زوجيهما، حيث استثمر جميع أفراد العائلة في مشروع واحد، و بعد تحقيقهم لأرباح يتم اقتسامها،

[1] بيار بورديو: **أسباب عملية لإعادة النظر في الفلسفة**، ترجمة أنوار مغيث، لبنان، دار الأمانة الحديثة، الطبعة الأولى، 1998، ص157.

و بالتالي فإن دعم زوجيهما لهن كان ينبع من الرغبة في تطوير رأسمال العائلة من جهة و استثماره في مقاولة يكون مقرها بالبيت مما يسهل لهن الاهتمام بأسرتها من جهة أخرى.

و حسب إحدى المبحوثات فإن الدعم المقدم من قبل العائلة، خاصة بالنسبة للمقاولات الريفيات، كان الهدف منه جعل المقاولة أكثر حرية في عملها، بدل تنقلها يوميا إلى المناطق الحضرية و العمل في وظائف حكومية أو في القطاع الخاص التي قد تكون غير مناسبة لمستواها التعليمي و وضعيتها الاجتماعية، و بالتالي يخفف عنها مشاق المواصلات و يساعدها على الاهتمام بأسرتها.

و قالت صاحبة الوكالة الإشهارية أن دعم عائلتها كان دليلا على تقبلهم دخولها عالم المقاولة الخاصة دون إعطاء لأهمية للقيم الثقافية السائدة التي تعتبر هذا المجال حكرا على الرجال فقط، و ثقتهم في قدرتها على تحمل المسؤولية، رغم أن البعض يرى أن الاعتماد على معونة و دعم العائلة و مساندتها للفرد في كل نواحي حياته قد يؤدي إلى قتل و إعاقة المبادرة الفردية خاصة في الدول النامية[1].

و تقول مبحوثة أخرى أنها تلقت الدعم من صديقتها التي استثمرت بدورها في نفس المجال (صناعة الحلوى) لكن في ولاية أخرى، حيث لم تكتف هذه الصديقة بالدعم المعنوي و التوجيه، بل تعدت ذلك إلى إقراضها مبالغ مالية و أدوات خاصة بالحلويات في بداية مشروعها، و هنا تقول هذه المبحوثة أنها واجهت رفضا من قبل زوجها الذي امتنع عن مساعدتها ماديا متحججا بالتصورات التقليدية لدور المرأة ومكانتها داخل النمط الاقتصادي، وداخل المجتمع، والتي تعطى الأولوية للرجل في إعالة الأسرة.

و تشير مقاولة ثانية في مجال الحلويات التقليدية في مدينة سطيف أنها و لجت هذا المجال بحكم اشتغالها في مخبزة خالها وسط مدينة سطيف، فما كان لها سوى التخصص في صناعة الحلويات؛ خاصة بعدما اكتسبت معرفة متواضعة في هذه المجال، حيث اتجهت إلى مدرسة خاصة، وتكونت فيها مدة ستة أشهر، كانت كافية بالنسبة لها في اكتساب مهارة جديدة في صنع مختلف أنواع الحلويات، أصبحت في البداية تعمل عند خالها الذي لم يبخل عليها يوما بالتشجيع، الأمر الذي منحها ثقة كبيرة بنفسها وزاد من حبها لهذه الحرفة، وجعلها تكرس جل وقتها لهذا العمل، ثم حثها خالها على الاستثمار الخاص من خلال فتح محل خاص بالحلويات التقليدية فقط.

إلا أن إحدى المبحوثات أكدت أن الدعم المعنوي له أثر كبير على اتخاذ المبادرة، لأنه ليس من السهل على المرأة إنشاء مقاولة خاصة تتحمل فيها كل المسؤولية و تواجه كل الصعوبات، فهذا الدعم يوفر لها الراحة و يحفزها على المخاطرة، و يخفف عليها وطأة الضغوط المجتمعية التي لا ترى في المرأة سوى كائن للإنجاب، وأنها مهما وصلت إلى أعلى المراتب العلمية ومهما حققت من نجاحات في ميادين العمل المختلفة إلا أن المجتمع لازال يعتبر أن المرجع الأهم والأوحد للمرأة سيظل دورها كأم وزوجة.

تجدر الإشارة إلى أن قلة الدعم و التشجيع المعنوي يجعل حماس المرأة المقاولة ونشاطها وجديتها في عملها هشا وضعيفا في مواجهة الضغوط الاعتيادية في المقاولة، فهي تتراجع بسهولة أمام الضغوط والعقبات والإحباطات ولا تستطيع أن تتحمل درجات عالية من التوتر القلق والتوتر، و هذا راجع إلى حداثة عمل المرأة كمقاولة، وإلى

[1] عبد القادر الفقير: **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، ط 1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1999، ص68.

الضغوطات والمعوقات الاجتماعية المختلفة؛ إضافة إلى تركيبة المرأة الخاصة من حيث تأهيلها وتدريبها. وهذا ما يفسر عدم قدرة بعض النساء على الاستمرار في مقاولاتهن و غلقها أو الانسحاب من تسييرها و توكيل رجل من العائلة بدلهن.

و خلاصة القول أن تلقي المقاولات للدعم من العائلة، الزوج، أو أطراف أخرى كالأصدقاء، دليل كبير و مؤشر على وعي مختلف أفراد المجتمع بأهمية و دور المرأة في المساهمة في التنمية الاقتصادية، و الثقة في قدراتها و مواهبها، و مساندة لطموحاتها و آمالها، و بالتالي تحفيزها على المبادرة و الإبداع لتنمية هذه القدرات من خلال إنشاء مقاولات خاصة تنعكس نتائجها على الاقتصاد الوطني و عليها، إنه دليل على بداية زوال تلك النظرة التي ينظر بها الكثير للمرأة على أن مكانها هو البيت، و مؤشر على التطور الذي عرفته المجتمعات فيما يخص عمل المرأة.

فتقديم الدعم الكافي والمناسب (المعنوي والعملي) للمرأة المقاولة يساعدها على التخفيف من الأعباء الكثيرة التي تتحملها، وتوفير الظروف المناسبة والتي تتوافق مع عاداتنا وقيمنا وديننا. وأيضا المساهمة في حل المشكلات العملية التي تواجهها.

و يتبين كذلك من خلال إجابات المبحوثات المدونة في الجداول السابقة أن أغلبية المبحوثات المقاولات يتمتعن بعلاقات جيدة مع عمالهن، مع تسجيل بعض المقاولات اللواتي يعانين من علاقات غير جيدة مع العمال.

فلطالما تحكمت العلاقات بين العامل و رب العمل في المردود الكمي و النوعي لأي مقاولة، و ترجع إحدى المبحوثات و هي صاحبة (الوكالة الإشهارية) جودة علاقاتها مع عمالها إلى أنها تتعامل معهم على "قدر عقولهم"، على حسب تعبيرها، لأن المقاولة هي قائدة للعلاقات الإنسانية داخل مقاولتها، فهي توجه تلك العلاقات لتفعيل العملية الإنتاجية.

و تقول مبحوثة أخرى (صاحبة مكتب الديكور) أنها تتصرف بإيجابية مع عمالها و المشاكل التي تصادفها من قبلهم، فالتحلي بنظرة إيجابية و متفائلة تتطلب أن يمتلك الشخص الثقة الكاملة بأنه سيتم حل تلك المشكلة مع الشخص الذي توجد صعوبة في التعامل معه من خلال نقاش بناء يهدف إلى الوصول إلى حل يرضي كلا الطرفين. يجب أن يكون المرء واثقا من إمكانية التعامل مع تلك المشكلة بأسلوب إيجابي، و الذي يؤدي إلى عمل كلا الطرفين جنب إلى جنب بسلام.

في حين أشارت مبحوثة أخرى (صاحبة ورشة الخياطة) إلى أنها تبتعد عن السلطة الرسمية في التوجيه، فهي تحاول استمالة العاملات و تعمل دائما على تنمية الشعور بالولاء لديهن اتجاه المقاولة.

و تحدثت أخرى (صاحبة معمل الحلوى) إلى أنها تعمل على الابتعاد عن الأسلوب الانفرادي، وأحيانا تصل إلى حد إشراك العمال في صناعة القرار حتى يكونوا حريصين على تنفيذه.

و أكدت أخرى أنها تستطيع كشف عزيمة كل موظف حتى تستطيع تشجيعهم و بث روح النشاط و الحيوية فيهم.

أما بالنسبة للواتي يعانين من تذبذب في العلاقة بينهم و بين عمالهن، فيرجع السبب الأساسي إلى النظرة الدونية التي ينظر بها العمال الرجال للمرأة خاصة عندما يتعلق الأمر بنشاط كان حكرا على الرجال.

و لذلك أشارت كل من صاحبة (ورشة صناعة الأبواب الإلكترونية) و (ورشة النجارة) أنهن يواجهن دائما الموروثات السائدة القائلة بتفوق الرجل على المرأة، خاصة و أن دخول المرأة إلى عالم المهن الصعبة، والتي كانت حكرا على الرجال، ما يزال يقابل في بعض الأحيان بالاستغراب أو الرفض، ويطلق على من تدخل هذا الغمار بـ "المسترجلة". هذا اللقب الذي يطلقه البعض على المرأة القوية وصاحبة الإرادة والعزيمة التي دخلت غمار العمل بقوة وشجاعة مثبتة تفوقها.

حيث تقول إحدى المبحوثات، و هي مقاولة صاحبة ورشة لصنع أبواب المرائب الكهربائية، أن عمالها، وكلهم من الرجال، يرون أنها إنسانة تنكرت لرقتها وأنوثتها، و هي ترى أن هذا الخطاب نابع عن عقدة ذكورية.

و هنا نجد نفسنا أمام فكرة الهيمنة الذكورية لبيار بورديو الذي يطرح فكرة أن الرجل في غالب الثقافات و في مجمل الحضارات المختلفة هو المسيطر و هو الطرف المهيمن في الحضارة، و أن المرأة هي الطرف المستضعف، و التي تتعرض لصنوف من الظلم والإهمال و تغييب دورها. وهذه العلاقة غير الطبيعية يحاول النظام الاجتماعي بشكل متواصل أن يؤكد أنها طبيعية للمهيمِن وللمهيمَن عليه[1].

كذلك تجدر الإشارة إلى مستوى تكوين العمال، فهو عامل فاصل في علاقة العمال بالسيدة المقاولة، فالتكوين باعتباره محور عملية التنمية و التطوير، و بما أن الإنسان هو صانع التنمية و المستفيد منها، و هو ركيزة الحياة الأساسية، و العامل الأهم في صناعة التطوير و الرقي و استنهاض الواقع للسير نحو الأفضل[2].

كما سجلنا أن بعض المقاولات يفضلن اللجوء إلى توظيف أفراد من العائلة، حتى و إن كانوا غير مكونين، آخذين بعين الاعتبار العلاقات العائلية على حساب المصلحة المهنية، هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد البعض منهن يوظفن عمال غير مكونين لانخفاض تكاليفهم مقارنة بالعمال المكونين.

كما نلاحظ أن المرأة لا تخلق فرصة عمل لنفسها فقط و لكن تخلق فرص عمل للآخرين؛ و بالتالي فالمقاولة النسوية تساهم في توفير مناصب الشغل، و في التنمية الوطنية، و في دعم النظام الأسري من حيث المدخول، و تخلق الثروات لصالح المجتمع.

[1] بيار بورديو: **الهيمنة الذكورية**، تر: سلمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربية، د ط، ص120.

[2] السيد جمعة سيد: **التأهيل المهني**، المقال منشور على الموقع www.arabspine.net، زيارة يوم 2014/10/22، على الساعة 16:00.

3- تبويب و تحليل البيانات حسب خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المرأة المقاولة :

جدول رقم (63): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة.
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت المقاولة بعد التقاعد حتى لا تشعر بالملل و الكآبة
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2005
مصدر رأس مال المقاوَلة	بالإضافة إلى مدخراتها الشخصية لجأت إلى البنوك لتمويل مشروعها
الجمع بين عدة مقاولات	تجمع بين مقاولتين: روضة أطفال من جهة، و مدرسة خاصة من جهة أخرى.
التفكير في تطوير المقاولة	تفكر في إنشاء ثانوية خاصة
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تقول أنها اعتمدت على الإعلان في الإذاعة المحلية.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تسير مقاولتها بنفسها، و لا تنفي تلقي النصح من قبل زوجها.

-التعليق غلى إجابات المبحوثة : من خلال الإجابات المعلومات المقدمة من قبل المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة يتبين أنها أنشأت هذه المقاولة بعد تقاعدها أي بعد اكتسابها خبرة معتبرة في الوسط التربوي ، و قد أنشأت هذه المقاولة سنة 2005 يعني في فترة تشجيع الدولة لاقتصاد السوق و هذا ما يفسر دعم البنوك لمشروعيها كونها صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة و هي في انتظار دعم بنكي آخر لفتح ثانوية خاصة ،و هي تقوم دوريا بالإعلان لمشروعها في الإذاعة المحلية باعتبار شريحة عريضة من سكان سطيف متابعين للإذاعة المحلية ، أما عن التسيير فهي لم تنفي تلقي النصح من قبل زوجها إلا أنها تشرف على العملية التسييرية بمفردها.

جدول رقم (64): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة روضة أطفال:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة روضة أطفال.
فكرة إنشاء المقاولة	حرصت على إنشاء مقاولة بعد التقاعد حتى لا تنعزل في البيت، و من جهة أخرى لامتلاكها خبرة في هذا المجال
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ سنة 2002
مصدر رأس مال المقاوَلة	تقول أنها اعتمدت على قرض بنكي، إضافة إلى مدخراتها الخاصة، و بعض المساعدات المادية من قبل زوجها
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة
التفكير في تطوير المقاولة	تفكر في إنشاء مدرسة خاصة ومركز ثقافي.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	اعتمدت على الإعلانات الموضوعة على وسائل المواصلات و اللافتات الخارجية.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على نفسها في التسيير، فهي كما تقول أدرى باحتياجات المقاولة.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة :الخوف من الانعزال في البيت هو ما دفع هته المبحوثة إلى التفكير في إنشاء مشروع خاص بعد التقاعد من العمل قي قطاع التعليم الذي أكسبها خبرة معتبرة ،كما أن ازدياد عدد النساء العاملات في مدينة سطيف شجعها على فتح روضة أطفال منذ سنة 2002 ، وقد استفادت من انفتاح الدولة على اقتصاد السوق و تشجيعها للمبادرة الخاصة بأخذها قرض بنكي بالإضافة إلى المدخرات الخاصة و المساعدات العائلية ، و هي الآن تركز اهتمامها على إنشاء مدرسة خاصة و مركز ثقافي ،و هذه السيدة تقر بأهمية الإعلان للترويج لمشروعها خاصة و أنها تتولى العملية التسييرية في مقاولتها بمفردها.

جدول رقم (65): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلي التقليدية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية.
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت هذا المشروع لأنها كانت متأثرة بنشاط والديها في نفس المجال
مكان تواجد المقاولة	دائرة بوعنداس
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تولت إدارتها منذ 2006.

مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على دعم الوالد لها
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة
التفكير في تطوير المقاولة	تقول أنها تعمل كثيرا على المشاركة في التظاهرات و المعارض.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	لم تجب عن السؤال.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على والديها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : هذه المبحوثة فكرت في إنشاء مشروعها الخاص نظرا لتأثرها بنشاط والديها من جهة ومن جهة كون النشاط الذي توجهت إليه و هو صناعة الحلي الفضية التقليدية يلقى رواجا واسعا في منطقة القبائل الصغرى بولاية سطيف، و هذه المبحوثة نشيطة جدا في التظاهرات الثقافية و المعارض التي تقام وطنيا بالنظر للعدد الهام من شهادات المشاركة و التكريمات التي اطلعت عليها الطالبة و المعلقة على جدران المقاوَلة ، و هذه المبحوثة لازالت حتى الآن تستعين بوالدها رغم كبر سنه في تسيير المقاولة .

جدول رقم (66): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور:

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور.**
فكرة إنشاء المقاولة	تقول أنها أنشأت مشروع يتماشى و تكوينها الجامعي، و من جهة أخرى بحثا عن خلق الثروة و الربح.
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ سنة 2002.
مصدر رأس مال المقاوَلة	تقول أنها اعتمدت على دعم الزوج و عائلته، و الوكالة والوطنية لدعم و تشغيل الشباب
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مكتب خاص بدراسات هندسة الديكور، و محل خاص لبيع إكسسوارات المنازل و المكاتب.
التفكير في تطوير المقاولة	تقول في الوقت الراهن هي منشغلة بتسيير المحل و مكتب الديكور
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على الإعلان في الإنترنت و بطاقات الزيارة.

الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على زوجها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة :أنشأت هذه المبحوثة مشروعا يتماشى مع تكوينها الجامعي في هندسة الديكور بمدينة سطيف بحثا عن الربح المادي و خلق الثروة ، و قد استفادت بدورها من هياكل دعم تشغيل الشباب في إطار تشجيع الدولة للمبادرة الخاصة ما مكنها من إنشاء مكتب خاص بدراسات هندسة الديكور، و محل خاص لبيع إكسسوارات المنازل و المكاتب،و هي تعتمد على زوجها كثيرا في تسيير المقاولة خاصة فيما يتعلق بالمعاملات الإدارية .

جدول رقم (67): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة :

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة.**
فكرة إنشاء المقاولة	تقول أنها عانت كثيرا من البطالة لذا فكرت في الاستثمار الخاص
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2008
مصدر رأس مال المقاوَلة	أخذت قرض من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إضافة إلى دعم العائلة
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	هي الآن تحضر لفتح مدرسة الخياطة الجاهزة لتعليم الفتيات.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على والدتها

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : فكرت هذه المبحوثة في التوجه للمبادرة الخاصة بعد معاناتها من البطالة ، فاستفادت من قرض الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و هي الآن تحضر لفتح مدرسة خاصة لتعليم خياطة الملابس الجاهزة ، أما عن العملية التسييرية فوالدتها تقوم بدور هام في الإدارة .

جدول رقم (68): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية.
فكرة إنشاء المقاولة	تقول أنها أنشأت هذا المشروع البعيد عن تكوينها الجامعي لأنها لم تجد عملا في تخصصها.
مكان تواجد المقاولة	دائرة عين آزال
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ 2007
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على قرض بنكي، إضافة إلى مدخراتها الخاصة
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	تبحث عن الإبداع في مجال مقاولتها من خلال التظاهرات و المعارض
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على نفسها و بعض أفراد العائلة.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : توجهت هذه المبحوثة إلى مجال بعيد كليا على تكوينها الجامعي إلا أن مجال الخياطة يحاكي اهتمام كل امرأة ، حيث أنشأت مشروعها سنة 2007 اعتمادا على قرض بنكي ، و هي حاليا تركز اهتمامها على الإبداع في مقاولتها الحالية و كسب عدد أكبر من الزبائن اعتمادا على توزيع بطاقات الزيارة .

جدول رقم (69): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة معمل الحلوى التقليدية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.
فكرة إنشاء المقاولة	هدفها الأساسي كان تحقيق الكسب المادي
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ 1998

مصدر رأس مال المقاوَلة	أخذت قرض من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إضافة إلى دعم العائلة
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	تفكر في فتح مدرسة خاصة بتعليم الحلوى التقليدية في القريب العاجل.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة و اللوحات الإشهارية.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على نفسها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : أنشأت هذه المبحوثة مقاولتها بحثا عن الربح المادي منذ 1998 ، و قد أخذت سنة 2009 قرضا من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب قصد تجديد العتاد ، و هي الآن تفكر في إنشاء مدرسة خاصة لتعليم صنع الحلوى بمدينة سطيف .

جدول رقم (70): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات:

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات.**
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت هذا المشروع لتحقيق الربح المادي من جهة، و رغبة منها أن تكون هي صاحبة العمل (المعلمة)
مكان تواجد المقاولة	عين أرنات
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2009
مصدر رأس مال المقاوَلة	أخذت قرض من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إضافة إلى دعم العائلة
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	تسعى لتوسيع استثمارها فهي بصدد دراسة عدة مشاريع.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة.
الأطراف التي تساعد في	تعتمد على نفسها.

التسيير	

–التعليق غلى إجابات المبحوثة :تقول هذه المبحوثة أن توجهها إلى المبادرة الخاصة مع كل ما تحمله من مخاطرة نابع من كونها راغبة في أن تكون هي صاحبة العمل ، لذلك استغلت دعم الدولة للمشاريع الخاصة و استفادت من قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تقول أن الإشهار ضروري في مثل هذه المشاريع لذلك هي تستخدم بطاقات الزيارة .

جدول رقم (71): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة وكالة إشهارية:

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة وكالة إشهارية.**
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت مشروعها هروبا من البطالة و رغبة في تحقيق الربح
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2008
مصدر رأس مال المقاوَلة	تقول أنها اعتمدت على دعم إخوتها
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة
التفكير في تطوير المقاولة	هي تعمل على فتح وكالات إشهارية في مناطق شبه حضرية
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على بعض اللواحق الإشهارية كدليل الهاتف، و توزيع التذكارات
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على نفسها و على إخوتها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : بعد معانات هذه المبحوثة من البطالة توجهت فكرت في إنشاء مشروع خاص اعتمادا على مساعدات إخوتها ، و هي تعتبر نفسها نجحت في هذه المقاولة لذلك هي تفكر في إنشاء وكالات أخرى في مناطق متفرقة ، أما عن الإعلان فهي تعتمد عليه بقوة من خلال بعض اللواحق الإشهارية .

جدول رقم (72): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية.
فكرة إنشاء المقاولة	تم إنشاء هذا المشروع الذي يتماشى مع تكوينها الجامعي رغبة في تحقيق الكسب المادي
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2009
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على دعم الزوج و عائلته، و الوكالة والوطنية لدعم و تشغيل الشباب
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	أشارت إلى حتمية التطوير فهي تدرس مشروع تصنيع المراهم الطبيعية
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	اعتمدت في البداية على الإعلان في الإذاعة، و الآن تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على زوجها

–التعليق غلى إجابات المبحوثة :تنشط هذه المبحوثة منذ 2009 في مجال نادرا الإقبال عليه كونه يتطلب مخاطرة ، اعتمادا على زوجها و عائلته بالإضافة لقرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و هي الآن تفكر في تصنيع المراهم الطبيعية ، أما عن الإعلان فقد اعتمدت في البداية على الإذاعة ، أما الآن تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة.

جدول رقم (73): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت مقاولتها بالنظر إلى التكوين الذي تلقته في هذا المجال، و بالنظر لوجود أفراد من العائلة مقاولين شجعوها، و للربح.
مكان تواجد المقاولة	دائرة بوقاعة
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2000
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على قرض بنكي إضافة إلى مدخراتها الخاصة
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.

التفكير في تطوير المقاولة	تقول أنها تسعى دائما للمشاركة في المعارض لتوسع أفق مقاولتها
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة و اللوحات الإشهارية.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على نفسها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة :اعتمدت هذه المبحوثة على قرض بنكي للإستثمار في مجال الخياطة و هو مجال تكوينها بدائرة بوقاعة منذ سنة 2000 و هي بذلك تكون من أوائل المستثمرين في هته المنطقة معتمدة للترويج لنشاطها على اللوحات الإشهارية حيث لاحظت الطالبة 3 لوحات لمقاولتها في شوارع قريبة من مكان تواجد المقاولة إضافة إلى بطاقات الزيارة.

جدول رقم (74): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة:

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.**
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت هذا المشروع رغبة في توفير دخل مستقر لأولادها خاصة بعد وفاة زوجها
مكان تواجد المقاولة	دائرة عين ولمان
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	كانت تعمل في البيت بشكل غير رسمي و أنشأت الورشة بشكل رسمي سنة 2004
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على مدخراتها الشخصية و دعم العائلة
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	تقول أنها تكتفي بهذه الورشة، و هي تبذل جهدها لتبدع في عملها
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على شبكة العلاقات الاجتماعية.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على أبنائها و إخوتها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : أرغمت الظروف القاسية هذه المبحوثة خاصة بعد وفاة زوجها على

التفكير في توفير مصدر رزق قار ، ما أدى بها إلى إنشاء ورشة خياطة لأنها الحرفة التي تتقنها و ورثتها عن والدتها بعد دعم العائلة لها بالإضافة لمدخراتها الخاصة معتمدة على شبكة العلاقات الاجتماعية في جلب الزبائن .

جدول رقم (75): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب.
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت مشروعها رغبة في الكسب و تحقيق مكانة اجتماعية
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ سنة 2008
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على دعم الزوج، و الوكالة والوطنية لدعم و تشغيل الشباب
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	تقول أنها تفكر في الانفتاح على استثمارات أخرى بالنظر للخبرة التي اكتسبتها.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	اعتمدت على الإعلانات الموضوعة على وسائل المواصلات و اللافتات الخارجية، و تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على زوجها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : رغبت هذه المبحوثة في تحقيق مكانة اجتماعية لها من خلال توفير مصدر لخلق الثروة ، فأنشأت هذه المقاولة سنة 2008 اعتمادا على دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، هذه التجربة أكسبتها خبرة و جرأة على التفكير في إنشاء مشاريع أخرى هي قيد الدراسة ، و هي تعتمد كثيرا على وسائل الإعلام في تسويق منتوجها .

جدول رقم (76): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية.
فكرة إنشاء المقاولة	تقول أنها استثمرت في هذا المجال لكي تكون مستقلة في عملها و لتحقيق الكسب المادي.

مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2011
مصدر رأس مال المقاوَلة	أخذت قرض من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إضافة إلى دعم العائلة
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	تقول أن منتوجها يعرف رواجا، و أصبح حجم الورشة لا يوفق بين العرض و الطلب.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على توزيع دليل الهاتف و بطاقات الزيارة.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على بعض أفراد العائلة.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : بحثت هذه المبحوثة من خلال إنشائها لمقاولة خاصة عن الاستقلالية في العمل و تحقيق الربح المادي ، فهي استفادت كمعظم عينة البحث من انفتاح الدولة على اقتصاد السوق و تشجيعها على المبادرة الخاصة من خلال اعتمادها على قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تعتمد على دعم بعض أفراد العائلة في التوجيه.

جدول رقم (77): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة:

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.**
فكرة إنشاء المقاولة	تحقيق الربح هو الهدف الأساسي من مشروعها.
مكان تواجد المقاولة	عين الكبيرة
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2010
مصدر رأس مال المقاوَلة	استفادت من دعم العائلة، إضافة إلى قرض من الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر.
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	تريد أن تقدم الأفضل في مقاولتها الحالية و لا تفكر في مشروع آخر
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	لم تجب عن السؤال في إشارة منها لشبكة العلاقات الاجتماعية بالنظر لتكاليف الإشهار.

الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على نفسها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : تسعى هذه المبحوثة من وراء إنشاء مقاولتها إلى تحقيق الربح المادي حيث استفادت من دعم العائلة، إضافة إلى قرض من الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر و تعتمد على شبكة علاقاتها الاجتماعية بمنطقة عين الكبيرة للترويج لمنتوجها .

جدول رقم (78): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية:

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية.**
فكرة إنشاء المقاولة	تقول أنه بالنظر لتخصصها الجامعي فإن فرص العمل فيه نادرة لهذا تكونت في مجال الحلوى و أنشأت مشروعها
مكان تواجد المقاولة	دائرة العلمة
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2012
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على الدعم العائلي.
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	تفكر في فتح محل لبيع الحلويات التقليدية لتسويق منتوج المقاولة.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على مشاركة عاملاتها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : توجهت هذه المبحوثة إلى نشاط مقاولاتي بعيد كل البعد عن تخصصها الجامعي بالنظر لندرة فرص العمل في مجال دراستها ، و بعد دعم عائلتها لها أنشأت ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية حيث يلقى منتوجها رواجا بمدينة العلمة لهذا هي تفكر في إنشاء محل خاص بالبيع فقط لتخفيف الضغط على الورشة.

جدول رقم (79): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات:

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات.**
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت مشروعها بعد التقاعد حتى لا تشعر بالملل، و لتحقيق السلطة و المكانة الاجتماعية.

مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	أنشأت روضة الأطفال منذ 1997 و محل غسيل السيارات سنة2000.
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على قرض بنكي، إضافة إلى مدخراتها الخاصة.
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولتين: روضة أطفال، و مرآب لغسل السيارات.
التفكير في تطوير المقاولة	تفكر في إنشاء قاعة للحفلات.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على اللافتات الإشهارية.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد فقط على نفسها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : هروبا من الملل و البقاء دون عمل في النزل توجهت هذه المبحوثة إلى إنشاء مشروعيها المتمثلان في روضة الأطفال و محل غسيل السيارات خاصة و أنها تقاعدت في سن مبكرة ، هذه المبحوثة هي من السيدات قويات الشخصية لهذا هي تسيير مشروعيها لوحدها .

جدول رقم (80): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة نجارة:

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة ورشة نجارة.**
فكرة إنشاء المقاولة	تقول أنها كانت متأثرة جدا بوالدها النجار.
مكان تواجد المقاولة	قصر الأبطال (دائرة عين ولمان)
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	كانت الورشة ملك لوالدها تولت إدارتها عام 2003
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على مدخراتها الخاصة.
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	لا تفكر في التطوير حاليا لأنه في مجالها التطوير يكلف كثيرا
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على شبكة العلاقات الاجتماعية.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على مشاركة العمال.

-التعليق غلى إجابات المبحوثة : بالنظر لعملها الطويل مع والدها في النجارة اكتسبت خبرة و قدرة على الإبداع في هذا المجال ، حيث تولت إدارة الورشة سنة 2003 بعد وفاة والدها بعد تنازل إخوتها لها مقابل مبالغ مالية مدخرة ، و هي بالنظر لسنين العمل الطويلة أصبحت معروفة في المنطقة و بذلك هي تعتمد على شبكة علاقاتها الاجتماعية للترويج لمنتوجاتها ،كما لا تنفي هذه المبحوثة مشاركة عمالها في إدارة و تسيير هذه الورشة .

جدول رقم (81): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي.
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت مشروعها بحكم التخصص، و تفاديا للبطالة، و لتحقيق الربح
مكان تواجد المقاولة	دائرة العلمة
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2009.
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	تفكر في فتح مقهى للإنترنت.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على اللافتات الإشهارية ، و توزيع بطاقات الزيارة.
الأطراف التي تساعد في التسيير	لا تنفي الاستعانة ببعض أفراد العائلة.

-التعليق غلى إجابات المبحوثة : حسب ما صرحت به هذه المبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي فهي قد توجهت إلى مجال مقاولاتي يتماشى تماما مع تخصصها الجامعي ، فهي تنشط منذ 2009 بالعلمة بعد استفادتها من قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

جدول رقم (82): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مطعم سياحي :

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مطعم سياحي.
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت هذا المشروع طلبا للكسب المادي.
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ 2011.
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على مدخراتها الخاصة، و دعم أخوها لها.
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	لا تفكر في تطوير المشروع لأنها لا تملك تكاليف التطوير.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد كثيرا على أخوها.

-التعليق غلى إجابات المبحوثة : توجهت هذه المبحوثة إلى مجال المطاعم بحثا عن الكسب المادي ، فمثل هذه المشاريع أصبحت مدرة للأموال بالنظر للإقبال الكثيف للزبائن عليها نتيجة تحسن المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، فهي تنشط منذ 2011 و تعتمد على توزيع بطاقات الزيارة للترويج لمحلها ،كما لم تنفي هذه السيدة إشراف أخوها على تسيير المعاملات الإدارية مقابل مبلغ مالي شهريا.

جدول رقم (83): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة :

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.
فكرة إنشاء المقاولة	تكونت في هذا المجال و أنشأت مشروعها لتحقيق الربح.
مكان تواجد المقاولة	بني ورتيلان
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2006.
مصدر رأس مال المقاوَلة	أخذت قرض من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة
التفكير في تطوير المقاولة	لا تفكر في التطوير.
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على اللافتات الإشهارية ، و توزيع بطاقات الزيارة.

الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على نفسها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : توجهت هذه المبحوثة إلى نشاط يتماشى مع تكوينها في هذا المجال فأنشأت مقاولتها بمنطقة بني ورتيلان منذ 2006 بعد استفادتها من قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و هي تعتمد على نفسها في العملية التسييرية.

جدول رقم (84): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مكتب التصدير و الإستيراد:

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة مكتب تصدير و استيراد.**
فكرة إنشاء المقاولة	تم إنشاء هذا المشروع لتحقيق الذات، و المكانة الاجتماعية، و بحثا عن الربح.
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2004.
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على دعم الزوج لها.
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة
التفكير في تطوير المقاولة	تفكر في توسيع مجال الاستيراد
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	اعتمدت على الإعلان في الصحف.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد كثيرا على زوجها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : تبحث هذه المبحوثة من خلال مشروعها عن الربح و تحقيق المكانة الاجتماعية فهي دخلت هذا المجال بعد دعم زوجها لها ماديا و تسييريا باعتباره شريكا في المقاولة ، وهي الآن تفكر في توسيع دائرة الإستيراد من استيراد أجهزة قراءة code barإلى استيراد مواد أخرى لم تصرح بها.

جدول رقم (85): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة مخبر صيدلة:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مخبر صيدلة.
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت مشروعها هذا لأنه يتماشى و طبيعة تكوينها، و حبا في الكسب المادي
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2011.
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على دعم الوالد لها.
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة
التفكير في تطوير المقاولة	هي تكتفي حاليا بهذا المخبر
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على اللافتات الإشهارية ، و توزيع بطاقات الزيارة.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على والدها فهو، بما أنه طبيب، خبير بمثل هذه الأمور.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : أنشأت هذه المبحوثة صيدلية خاصة مرفقة بمخبر بالنظر لطبيعة تكوينها الجامعي في مجال الصيدلة ، حيث لازالت تعتمد على دعم والدها لها باعتباره خبير في هذا الميدان و هي تعتمد على اللافتات الإشهارية و توزيع بطاقات الزيارة للتعريف بمقاولتها.

جدول رقم (86): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.
فكرة إنشاء المقاولة	أنشأت مشروعها للحصول على دخل مستقر للعائلة.
مكان تواجد المقاولة	سطيف
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2012.
مصدر رأس مال المقاوَلة	اعتمدت على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة.
التفكير في تطوير المقاولة	تفكر في فتح مخبزة لطهي الخبز التقليدي
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	اعتمدت على الإعلان في الإنترنت.
الأطراف التي تساعد في	عادة ما تعتمد على نفسها، لكنها لا تنفي لجوؤها إلى بعض أفراد

التسيير	العائلة عند الحاجة.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : بحثا عن دخل ثابت و مستقر لعائلتها فكرت هذه المبحوثة في إنشاء مشروع خاص اعتمادا على دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و أنشأت مشروعها سنة 2012 بمدينة سطيف لأن المرأة في المناطق الحضرية أصبحت تعمل و تحسن مستواها المعيشي ما يعني أن مثل هذه المشاريع ستلقى رواجا .

جدول رقم (87): يبين خصائص النشاط الاجتماعي الذي توجهت إليه المبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية:

الأسئلة	**المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.**
فكرة إنشاء المقاولة	تقول أن الكسب المادي هو الحافز الأساسي لإنشاء مشروعها
مكان تواجد المقاولة	دائرة بوقاعة
المجال الزمني لإنشاء المقاولة	تنشط منذ2013
مصدر رأس مال المقاوَلة	استفادت من دعم العائلة، إضافة إلى قرض من الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر.
الجمع بين عدة مقاولات	تملك مقاولة واحدة
التفكير في تطوير المقاولة	تفكر في فتح محل لتسويق الحلويات في وسط المدينة
استعمال وسائل الإعلام في التسويق	تعتمد على شبكة العلاقات الاجتماعية.
الأطراف التي تساعد في التسيير	تعتمد على نفسها.

–التعليق غلى إجابات المبحوثة : توجهت هذه المبحوثة إلى مجال صناعة الحلوى التقليدية بدائرة بوقاعة بحثا عن الربح المادي بعد استفادتها من دعم العائلة، إضافة إلى قرض من الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر و هي الآن تفكر في فتح محل لتسويق الحلويات في وسط المدينة .

– تحليل المعطيات:

نلاحظ من خلال الإجابات المدونة في الجداول أن عامل الربح (الكسب) هو الدافع الأول لتحفيز المرأة للاتجاه نحو اتخاذ المبادرة و إنشاء مقاولات خاصة، يليه الحصول على المكانة الاجتماعية و تحقيق الذات، لتحل دوافع أخرى كالسلطة و طبيعة التكوين، و التأثر بمقاولين آخرين بنسب متفاوتة.

حيث أن السعي وراء الكسب يعود حسب معظم المقاولات إلى غلاء المعيشة الذي يستلزم عمل الزوجين (عند المتزوجات)، لأجل تدبير أمور المعيشة لهما و لأبنائهما، و حتى العازبات منهن أكدن أن هذا التوجه يكون بهدف مساعدة عائلتهن خاصة عند فقدان العائل أو عجزه.

فقد عبرت اثنين من المبحوثات صاحبتا معمل لصناعة الحلوى التقليدية على أنهن لجأن إلى الاتخاذ منها مهنة للاسترزاق، و تجمعهن غاية واحدة وهي تحسين مستوى معيشتهن، خاصة أمام الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تواجه معظم العائلات الجزائرية، فقد اختصرن الدوافع التي جعلتهن يخترن هذه الحرفة بالذات في العامل الاقتصادي، في إشارة إلى تدني القدرة الشرائية للآلاف من العائلات الجزائرية بفعل الأزمة الاقتصادية الخانقة وتداعياتها على المجتمع الجزائري والطبقة العاملة.

نفس الموقف عبرت عنه المبحوثات صاحبات ورشات الخياطة، حتى و إن تواجد ضمن العينة من لديها شهادة جامعية، إلا أن حسب وجهة نظرهن فالشهادة لوحدها لا تكفي للعيش الكريم، فجلهن لجأن لمجال المقاولة المصغرة لأجل تدبير أمور المعيشة و مساعدة عائلاتهن.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من المشاريع المصغرة لا يضمن في كثير من الأحيان تشكيل ثروة ضخمة بقدر ما يعتبر دخلا معقولا.

و بينت صاحبة مطعم للمأكولات الشعبية أنها فكرت من جهة في استغلال موهبتها المفضلة و من جهة تحقيق كسب مالي يحقق لها استقلالية.

فالتحرر الاقتصادي مهم جدا بالنسبة لتطور المرأة واتجاهها نحو حريتها لأن مقدرتها الشخصية ودخلها الخاص من جهة ثانية يمنحانها احترام الذات والثقة بالنفس نحو المبادرة والإقدام في كل اتجاهات حياتها؛ فهذا الجانب يشكل نافذة مهمة جدا، وإن كانت حرية المرأة محدودة كونها ترتبط بالمجتمع بشكل أو بآخر ما زال الرجل يتحكم في مجتمعنا ويفرض آراءه وتصوراته على المرأة.

و مما لا شك فيه هو أن اتجاه المرأة للاستثمار الخاص أصبح يشكل دعما قويا للأسرة، في ظل غلاء المعيشة؛ حيث أكدت إحدى المبحوثات أنه و الرغم من أن الزوج هو الذي يتحمل نفقات البيت الأصلية كاملة، إلا أنها تتحمل النفقات الإضافية من باب التطوع منها على ذلك، و حسب نفس المقاولة فإن هذا التصرف يزيد من المودة و الرحمة بين الزوجين، و قوة العلاقة بينهما في كل الظروف و الأحوال، كما تسعى أخرى (مقاولة) إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تحقيق فائض القيمة.

في المقابل هناك من ترى أن القضية ليست كسب مال بقدر ما هي تعزيز لمكانتها الاجتماعية، حيث قالت إحدى المقاولات أنها تثبت ذاتها من خلال تحقيق استقلاليتها المادية و بالتالي الاعتراف بها كفاعل له

مكانته الاجتماعية.

في حين ترى أخرى أن طبيعة استثمارها (التصدير و الاستيراد) يدل على قدرتها على خوض كل المجالات و النجاح فيها مثل الرجل و بالتالي الاعتراف بمكانتها اجتماعيا و اقتصاديا.

و أشارت أخرى أن الربح و الكسب يحقق لها النفوذ الاجتماعي، فالذي يربح أكثر تكون له مكانة أخطر.

و اعتبرت مقاولة أخرى (سيدة مطلقة) صاحبة روضة أطفال أن مقاولتها هي متنفس لها، فمهما تكدست مشاكلها سوف تخرج في اليوم التالي لترى الناس و تحس بموقعها و قيمتها، فهذه المبحوثة أنشأت روضة أطفال قبل الزواج كما تقول للتسلية ولبناء وإثبات الشخصية ولم تكن محتاجة للمال، وبعد زواجها اختلفت هي وزوجها، وبعد الطلاق اختلف الهدف من التسلية إلى الحاجة الضرورية لتوفير المال لابنها الصغير وتلبية متطلباته المتعددة.

أما فيما يتعلق بالسلطة فقد بينت إحدى المقاولات أنه بحكم تجربتها السابقة في العمل لدى القطاع الخاص، أصبحت تطمح إلى الحصول على مكانة صاحب عملها السابق، و أصبح هدفها هو إنشاء مشروع خاص لها حيث تكون هي (المعلمة).

و في هذا الصدد يرى أحمد زايد و آخرون أن المرأة الناجحة هي التي تحاول المزج بين شخصين في صورة واحدة، أي الجمع بين مواصفات المرأة و مواصفات الرجل، لأن العمل القيادي يتطلب منها الإقتداء بالرجل في جميع أعمالها، مثل محاولة فرض السلطة عن طريق القوة لتوجيه المرؤوسين[1].

و قد حدثتنا أخرى بأنها لا تتحمل سلطة صاحب العمل عليها، لذلك بادرت بإنشاء مقاولتها الخاصة بها أين تكون هي القائد، حيث أن الحافز هو "الميل إلى الاستقلالية و السلطة و رفض العمل عند شخص آخر، و الرغبة في أن يكون هو رب العمل"[2]،كما أن لتداعيات التطور الحادث في المجتمع أثره البارز في تفكير المرأة في الاستثمار الخاص، حيث أخذت المرأة كفايتها من التعليم و التعليم العالي بالخصوص، إذ أن بعض الشهادات المحصل عليها (هندسة في العدسات، صيدلية) تفرض على المرأة التفكير في إنشاء مقاولتها الخاصة المرتبطة بطبيعة التكوين، فمثلا صاحبة الوكالة الإشهارية تلقت تكوينا عاليا في مجال الإشهار مما فرض عليها إنشاء هذه الوكالة.

و أشارت أخرى إلى أن تكوينها و خبرتها في (التصوير) يعطي لها الحظ الأوفر في النجاح أكثر من أي مجال آخر، و هذا ما يدل على درجة النضج العقلي الذي تتوفر لديه المرأة في اختيار استثمارها بكل عقلانية.

نفس وجهة النظر عبرت عنها سيدة أخرى، و هي صاحبة صالون للرياضة و التدليك، فهي تعمل في مجال العلاج الطبيعي كونه تخصصها الجامعي، و هي تعتبر عملها وسيلة لبناء الشخصية وقدرة أعلى للتعامل مع الناس.

و توجد أسباب أخرى كالبطالة و الإحساس بالملل و الكآبة داخل البيت، خاصة بالنسبة للنساء اللاتي

[1] أحمد زايد و آخرون: مرجع سابق، ص ص 410-419.

[2] صايشي سهيلة، مرجع سابق، ص 15-16.

أخذن قسطا عاليا من التكوين و التكوين المهني، حيث أشارت مبحوثة، و هي متقاعدة من سلك التعليم، أن الإحساس بالملل و الفراغ بسبب خروج الأبناء و الزوج للعمل أو الدراسة، جعلها تفكر في إنشاء مقاولتها (الروضة، المطعم).

و أشارت مبحوثة أخرى إلى أن عدم استقرارها في الأعمال السابقة فرض عليها اللجوء إلى العمل المقاولاتي.

في حين أن البطالة بالنسبة لمقاولة أخرى لم ترتبط بها هي شخصيا، و لكن بزوجها، بسبب عدم أداءه لالتزاماته اتجاه الخدمة الوطنية ما جعلهما يفكران في إنشاء مقاولة خاصة بها.

و أشارت أخرى إلى أن سعيها لإنشاء مقاولتها الخاصة سببه أوقات الفراغ، و لتحقيق بعض الحرية في التحرك و الخروج من المنزل.

كما يلعب المحيط الاجتماعي دورا في توجيه النساء نحو المقاولات الخاصة، حيث تخفي بعض المقاولات تأثرهن ببعض المقاولين في مناطقهن، حيث ترى إحداهن أنها نشأت في بيئة تتميز بحب المخاطرة و الإبداع؛ و هذا ما حفزها للتوجه نحو إنشاء مقاولة خاصة.

فدخول المرأة لعالم المقاولة قد غير من تراتبية الأدوار داخل الأسرة، إذ ازداد نفوذها فيها نظرا للدور الاقتصادي الذي تعززت به القدرة الشرائية للأسرة، فهو يحررها بفعل استقلالها المادي، و بفعل تفتح شخصيتها على العالم الخارجي، لتحس بكيانها المستقل، إن على المستوى السوسيو-اقتصادي أو على المستوى البسيكولوجي، و من جهة أخرى أكسبتهن مقاولاتهن القدرة على التعامل مع الناس بجميع فئاتهم ومستوياتهم وأذواقهم، والقدرة على اكتشاف معادن الناس رجالا ونساء، وامتلاك مهارة الحوار والنقاش، وازدادت خبرتهن كل حسب نشاط مقاولتها، و كذا وجود عوامل اجتماعية؛ فالمرأة ترى أن عليها مشاركة الزوج ولو مشاركة رمزية، إلا أنه علينا أن نشير أن إقبال المرأة على إنشاء المقاولات ليس فقط للأسباب السابق ذكرها، وإنما من جانب التحدي، ولتظهر بأنها بمستوى الرجل، ولا تقل درجة عنه، و هذا ما يفسر وجود مقاولات في النجارة و الخراطة و التصدير و الاستيراد ضمن العينة.

كما نلاحظ من خلال إجابات المبحوثات أن معظم المقاولات الخدمية تتواجد في المناطق الحضرية و المناطق شبه الحضرية، في حين تسجل المناطق شبه الحضرية النسبة الأكبر من المقاولات الصناعية، مع وجود بعض المقاولات ا الصناعية في المناطق الريفية.

إذ يعود ارتفاع نسبة المقاولات في المناطق الحضرية إلى طبيعة هذه المناطق التي تتميز بانتشار كبير للسكان، إضافة إلى سهولة إدارة أعمالهن و استثماراتهن، و كذا سهولة الاتصال مع الجهات المتعامل معها، بالإضافة إلى توفر اليد العاملة المؤهلة في المناطق الحضرية.

و في هذا الصدد سجلنا نسبة من المقاولات ينشطن في مجال الخدمات في المناطق الحضرية؛ لأن هذا القطاع الثالثي حسب إحدى المقاولات يعد "أكثر استقطابا للنساء"، و أشارت أخرى (صاحبة روضة) إلى أن المناطق الحضرية تعج بالنساء العاملات، الشيء الذي يجعلها تفكر في الاستثمار في هذا المجال دون غيره. حيث

تشهد دور الروضة انتعاشا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية، نتيجة زيادة نسبة المرأة العاملة لمواجهة أعباء الحياة المتزايدة والزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات، وكذا انشغال المرأة العاملة بالدوام عدة ساعات في الصباح يدفعها إلى ترك أبنائها الأطفال لدى إحدى دور الروضة القريبة من منزلها أو عملها خلال ساعات العمل.

كما بررت مبحوثة ثانية استثمرت في مجال رياض الأطفال الإقبال المتزايد لسكان المناطق الحضرية على رياض الأطفال يوفر حسبها بيئة عمل مريحة لها وأمانا للطفل، مضيفة أن عدم التحاق الأبناء في تلك الدور يؤدي إلى قلق وخوف الأم، خاصة العاملة، كما أن افتقادها ذلك يؤدي إلى تغيبها عن العمل في حال مرضهم أو رعايتهم، لأنها قد تضطر إلى تقديم إجازة تصل إلى عام كامل وأكثر؛ لعدم وجود أحد يهتم بأطفالها.

أما المبحوثة الثالثة صاحبة روضة للأطفال فتبرر تركيز نشاط مقاولتها في المدينة بالنظر إلى العدد الكبير للنساء العاملات ما يلزم المرأة بإلحاق أطفالها بدور الحضانة، مرجعة ذلك لقلة الاهتمام بنظافة الطفل ومواعيد تغذيته في حال لجأت إلى الخادمة مثلا، و هذا الحل يعتبر مقنعا نوعا ما ليتعلم الطفل منذ صغره على التنظيم والترتيب، خصوصا في مرحلة الروضة.

و قالت مقاولة أخرى و هي (صاحبة مكتب للديكور) أن "نوع نشاطها يتطلب منطقة حضرية ليحقق الرواج"، بالنظر أولا لتركز مشاريع الإسكان الكبرى في المناطق الحضرية من جهة، و من جهة أخرى، و بالنظر لانفتاح العائلات على العالم الخارجي، و رغبة ربات البيوت في التميز في ديكور المنازل، فبالإضافة إلى لمستها الخاصة، فهي تسعى في مكاتب الديكور إلى مزج أفكارهن بلمسة هندسية. للإشارة هذه السيدة تملك بالإضافة إلى هذا المكتب محلا لبيع إكسسوارات الديكور.

في حين نسجل نسبة متدنية للمقاولات الخدماتية في المناطق شبه الحضرية و المناطق الريفية مقارنة مع المناطق الحضرية. و يعود هذا لقلة المشاريع التنموية في هذه المناطق؛ و هذا ما لا يحفز المرأة للاستثمار في هذا القطاع الثالثي.

وتجدر الإشارة إلى أنه و بغض النظر عن مجال الاستثمار سواء خدماتي، أو صناعي فإن النساء يستثمرن في مجالات اهتمام النساء أنفسهن، و هذا ما يحقق لهن نتائج مضمونة.

ففي مجال الصناعة مثلا؛ سجلنا (11) مقاولة بين ورشات للخياطة، بالإضافة إلى مقاولات خاصة بصناعة الحلوى، و هذا يعود إلى أن هذه النشاطات هي في الأصل تشكل امتدادا لدور المرأة التقليدي في المجتمع، فترى إحدى المبحوثات أنه باختيارها لهذا النشاط لا تصادفها صعوبات كثيرة في قبولها ضمن أوساط المقاولين و الموردين و الزبائن و المجتمع ككل بالنظر إلى المنطقة شبه الريفية المتواجدة فيها مقاولتها.

و تحدثت مقاولة أخرى استثمرت في مجال صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية في مركز المدينة عن أن اختيارها ممارسة نشاطها في المدينة يعود إلى تركز عدد كبير من النساء العاملات في هاته المناطق، حيث في كثير من الأحيان لا تمتلك هؤلاء النسوة الوقت الكافي لصنع الحلوى بالبيت بالنظر إلى التزاماتهن المهنية و العائلية، بالإضافة إلى مظاهر البهرجة التي أصبحت تعرفها الأعراس في المناطق الحضرية من قاعات حفلات و تنوع

المأكولات و الحلويات.

في حين أشارت أخرى أن اختيارها لإنشاء ورشة خياطة يمكنها من الجمع بين مسؤولياتها المهنية و العائلية.

فالنساء المقاولات يتجهن إلى هذه المجالات لأنهن يمتلكن فيها امتيازا مطلقا بفعل معرفتهن بالحاجات المستجدة للنساء و العائلات، و بالتالي يكن مؤهلات بشكل أفضل للاستجابة إلى هذه الحاجات.

أما في المناطق شبه الحضرية، فتعتبر هذه المشاريع أداة مهمة لتحقيق التوازن في مستوى المعيشة للمرأة، في حين و رغم قلة عدد المقاولات في المناطق الريفية، فإن هذا يدل على بداية تغير القيم الثقافية السائدة في الريف، و انتقال بعض القيم الاقتصادية من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية. بالإضافة إلى أن المرأة الريفية رغم تواضع مستواها الثقافي في كثير من الأحيان في الجزائر معروفة بالصناعات الحرفية. حيث صرحت مبحوثة من منطقة عين مسعود، التابعة لدائرة عين أرنات، أنه حين يتبدل الحال من سيئ إلى أسوأ، وتقسو الأيام على امرأة لا تجد ما تعيل به نفسها، فلا تملك علما أو شهادة تحميها من غدر الزمن، فإنها تلجأ إلى عمل بسيط لا يحتاج سوى إلى صبر وحب. و أشارت مبحوثة أخرى تنحدر أصولها الاجتماعية من مدينة عين الكبيرة، و هي مدينة شبه حضرية، أن بقاءها و استثمارها في هذه المنطقة نتيجة للشهرة التي اكتسبتها قبل إنشاء ورشة الخياطة، كونها مارست هذه الحرفة في المنزل من قبل في إطار غير رسمي، و قد لاحظنا انتشار واسع للمقاولات غير الرسمية، أو المقاولات التي تعمل في الظل، بالإضافة إلى وجود مقاولات نسوية لكن يديرها رجال، فالمرأة المقاولة في هذه الحالة هي مقاولة على الورق فقط.

أما فيما يتعلق بالمجال الصناعي؛ فالمرأة المقاولة تستثمر بكثرة في المناطق الحضرية و شبه الحضرية، حيث قالت إحدى المبحوثات أن "هذه المناطق تتوفر على مختلف الإمكانيات و الوسائل اللازمة لنجاح مقاولتها التجارية، كالقرب من مراكز التسويق و الإشهار، و وجود عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين"، حيث عبرت مبحوثة صاحبة مكتب للديكور أن في المدينة هناك مشاريع متنوعة يمكن لمصممة الديكور الدخول فيها غير تصاميم البيوت، فهناك تصاميم المشاغل النسائية، والمكاتب العقارية والتجارية، وهناك محلات الملابس النسائية، ومقاهي خاصة بالنساء، ومعظمها مشاريع موجودة في الحضر، تستطيع انجازها بسهولة، فتنوع الأفكار مطلوب في كل مجال.

كما سجلنا توجه النساء إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة (مكاتب التصدير و الاستيراد، محلات تجارية كبرى)، وهذا ما يعني بروز جيل جديد من النساء اللاتي يتجهن نحو القطاعات العصرية.

و من خلال المعطيات المبينة في الجداول يتوضح لنا أن معظم المشاريع النسوية ظهرت بشكل رسمي في العشرية الأخيرة من سنة 2000 إلى يومنا هذا ، أما بالنسبة لارتباط هذه انطلاق هذه المشاريع بالحالة المدنية للمرأة فمنهن من أنشأت مقاولتها و هي على ذمة زوجها و الكثير منهن أنشأن مقاولاتهن قبل الزواج .

فقد تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى عشية الإصلاحات الكبرى للمرور إلى اقتصاد السوق بكون الدولة المسيطرة على تخصيص الموارد الإنتاجية وبأنها ليست فقط المانح الأول لمناصب العمل,ولكنها

كانت العامل الأساسي لتكوين رأس المال البشري ولاستغلاله وفق احتياجات الاقتصاد .ومع تزايد حدة الأزمات الاقتصادية المتوالية وضعف الهياكل القاعدية, انخفضت معدلات الاستثمار وأغلقت العديد من المؤسسات وتم تسريح العمال، فارتفعت بذلك معدلات البطالة التي وصلت إلى حدود 30 بالمئة.

لقد دعت هذه المؤشرات السلبية الحكومة إلى طرح جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية قصد تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمار، أهمها تلك المتعلقة بإنشاء وكالات وأجهزة لترقية الاستثمارات مثل: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)، لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، صندوق دعم الاستثمارات (CSI) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC).

لقد نتج عن نشاط هذه الأجهزة وعن البرامج التي سعت الحكومة من خلالها إلى ترقية الاستثمار والتشغيل في مختلف القطاعات، تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الأجهزة ظهرت في الفترة من سنوات 2000.

و هذا ما يفسر إنشاء المقاولات المبحوثات مشاريعهن في هذه الفترة بالذات ، باعتبار سياسة الدولة مشجعة للإستثمار .

حيث عبرت صاحبة ورشة خياطة أنها لولا دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لما استطاعت تحقيق المشروع ميدانيا ، نفس الموقف عبرت عنه مبحوثة صاحبة محل صناعة الحلوى حيث ترى ان تحسن الظروف الأمنية و وجود هياكل دعم المشاريع ماليا و استشاريا ساهما في تحفيزها على إنشاء ورشتها رسميا كونها كانت تعمل في إيطار غير رسمي من قبل .

و تعتمد جل المبحوثات على الدعم المالي العائلي أو المدخرات الشخصية، كما أنهن لم ينفين استفادتهن من الأجهزة المالية التي وضعتها الدولة في خدمة أصحاب المشاريع.

فمن خلال المعطيات المبينة في الجدول يتبن لنا أن أغلبية المبحوثات المقاولات اعتمدن على العائلة في تكوين رأس مال مقاولتهن، باعتبارات العائلة كرأس مال اجتماعي هي دائما السند الأول الذي تلجأ إليه المرأة، بدل اللجوء إلى اقتراض من البنوك و إعطائها نسب فوائد معينة، حيث عادة ما يعتبر مشروع المرأة هو مشروع كل العائلة. كما سجلنا نسبة معتبرة منهن استعن بالبنوك و وكالات دعم تشغيل الشباب.

مع استحداث الدولة لمختلف وكالات الاستثمار، كوكالة دعم و تشغيل الشباب، حيث اتجهت المبحوثات للاستفادة من هذه الهيئات، فاعتمد البعض منهن على دعم هذه الوكالة في إنشاء مقاولتهن، و نجد (صاحبة الوكالة الإشهارية، التصدير و الاستيراد، كراء السيارات)، و يتحكم في هذا الدعم مستوى المشروع.

أما صاحبات (ورشة الخياطة، مكتب الإعلام الآلي، و إصلاح النظارات، مكتب تركيب أجهزة الكمبيوتر) فقد استفدن من التمويل الثنائي.

في حين سجلنا ثلاث مبحوثات استفدن من قروض بنكية مباشرة، و هن (صاحبة ورشة الخياطة، ورشة قطع الغيار).

و هناك من استفادت من تمويل ثلاثي (صاحبة مشروع الأبواب الإلكترونية)، فالتمويل ثلاثي يتدخل فيه

البنك كشريك ثالث بتخفيض نسبي للفائدة على قرض يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، ويتغير الدعم في هذا الإطار وفق ثلاثة مستويات تتوقف على حجم ومناطق الاستثمار وطبيعة النشاط.

هذا وبعد قبول الوكالة للملف الإداري والمالي الواجب تكوينهما من طرف صاحبة المؤسسة يتهيأ هذا الأخير لإعداد دراسة تقنو-اقتصادية يقوم بها ممثل الوكالة بمساعدة خبير محاسبي، ليتوجه مباشرة إلى البنك الوطني -في إطار التمويل الثلاثي- لطلب قرض بنكي، حيث أن البنوك تركز أساسا على هذه الدراسة لتبيان مردودية وإمكانية نجاح المشروع وتقديم مخاطرته، كتقديم المعلومات المتعلقة بصاحب المؤسسة ومؤهلاته وأهداف المشروع وخصائصه ودور المؤسسة في التنمية الاقتصادية... الخ.

بعد ذلك مباشرة تحصلت صاحبة المؤسسة على قرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لتنتقل إلى المستوى الثاني المتمثل في التمويل البنكي...

كما يبدوا من خلال المعلومات المحصلة من المقابلات و المدونة في الجداول أن معظم المبحوثات يشرفن على مقاولة واحدة، مع تسجيل ثلاث مقاولات تملكن مشروعين، اثنتين منهن مشاريعهن متكاملة (صاحبة مكتب، و محل للديكور، و صاحبة روضة، و مدرسة خاصة)، في حين أن السيدة الثالثة مشروعيها مختلفين تماما (روضة أطفال، و مرآب لغسل السيارات).

حيث يتبين من خلال الجداول أن أغلب المبحوثات يسيرن مقاولة واحدة؛ لسهولة تسيير هذه الأخيرة، حيث لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة و لا يد عاملة كثيرة، كما تقل درجة المخاطرة برأس المال، فبعض المبحوثات يرين أن الجمع بين عدة مقاولات يتطلب الاستعانة بيد عاملة مؤهلة أكثر؛ و هذا ما تؤكده إحدى المبحوثات و هي (صاحبة مكتب الإعلام الآلي)، إذ تقول أن "المقاولة في الوقت الحالي مخاطرة، خاصة في ظل ما تشهده السوق من منافسة شرسة".

إضافة إلى أن معظم المبحوثات شابات تتراوح أعمارهن بين 24-40 سنة لم يصلن بعد إلى مستوى عال من الخبرة في تسيير أكثر من مقاولة.

و بعض المبحوثات المتزوجات يفضلن القيام بدور الأم و تربية الأبناء، هذا الدور الذي منحها إياه المجتمع و العادات و التقاليد، على التفكير في تسيير أكثر من مقاولة.

في حين اللواتي يجمعن بين عدة مقاولات، يعود السبب إلى تكوين رأس مال خاص بهن ساعدهن على التوسيع في نشاطاتهن، حيث تقل نسبة خسارتهن بالمقارنة إذا ما كن قد استفدن من قروض بنكية.

كما أن التأهيل و الخبرة عنصران أساسيان للتنويع في المشاريع المقاولاتية، و كذا قرب المشاريع من بعضها البعض، فمعظم اللواتي يجمعن بين عدة مقاولات ينتمين إلى الفئة العمرية 40-57 سنة، ما يعني اختلاف النضج العقلي بين الفتيات و السيدات، ما يجعل هذه الفئة أكثر قدرة على تسيير عدة مقاولات.

حيث أشارت إحدى المبحوثات و هي (صاحبة روضة و مرآب لغسل السيارات) أن أماكن تواجد مقاولتيها بالقرب من بعضهما البعض سهل عليها مهمة إدارتها و تسييرها. كما أن هدفها من تعدد مشاريعها هو

إنتاج الثروة التي تخلقها المقاولة التي تسمى القيمة المضافة (La valeur ajoutée)، وهذه الأخيرة تعمل وتستخدم لدفع جميع مستحقات الفاعلين الاقتصاديين، ونصيب كل واحد من هذه الأطراف يخضع لمدى مساهمته في هذه العملية الإنتاجية.

و من خلال الجداول السابقة يتبن أن المبحوثات لهن طموح مقاولاتي قوي، فجلهن لهن أفق، و يأملن في تطوير مشاريعهن، و إيجاد منافذ أخرى لخلق الثروة و تطوير رأس المال، مع تسجيل حالات قليلة منهن لا تفكرن في تطوير مقاولاتهن حاليا.

حيث يبدو من خلال الجداول أن الأغلبية من النساء المقاولات تفكرن في تطوير مقاولاتهن، فالمرأة لم تعد تشكل فقط اليد العاملة بل أصبحت قوة مالية، خاصة بعد العولمة و الانفتاح على الخارج، فأصبحت تفكر في تطوير رأس مالها حتى لا تعود إلى سيطرة العادات و التقاليد التي تحد من استقلاليتها، حيث أشارت إحدى المبحوثات إلى أنها تفكر في الاستثمار طويل الأمد من أجل مستقبل أولادها فيما بعد، و لتحافظ على مستوى أسلوب معيشتها، أو الوصول إلى مستوى أفضل، في حين أشارت أخرى إلى أنها من خلال مدخول مقاولتها ساعدت زوجها على فتح العديد من المحلات.

بالإضافة إلى كون المؤسسات المصغرة تعتبر قاطرة لخلق الثروة و مناصب الشغل، و بالتالي عاملا من عوامل استقرار المجتمع. من هذا المنطلق، يبقى تحديث النسيج الاقتصادي رهنا بمدى مرافقة هذه الفئة من المقاولات، و الأخذ بعين الاعتبار حاجياتها و خصوصياتها. و بغض النظر عن إمكانياتها الهائلة و مرونتها الفائقة و قدرتها على التكيف و مواجهة الأزمات، فان المقاولة الصغيرة جدا تتميز أيضا بهشاشتها.

و في هذا السياق فقد أشارت بعض المبحوثات إلى رغبتهن في تطوير مقاولاتهن بسبب توفر الأرباح، فصاحبة ورشة صناعة الأبواب الإلكترونية ترى أن منتوجها يعرف رواجا، و أصبح حجم الورشة لا يوفق بين العرض و الطلب، إضافة إلى اكتساب خبرة التعامل لتسويق المنتوج و خبرة تسيير المقاولة، و أشارت (صاحبة روضة الأطفال) إلى رغبتها في فتح مدرسة خاصة ومركز ثقافي، و أشارت جل صاحبات (ورشات الخياطة، و صاحبة معمل إكسسوارات الحقائب) عن رغبتهن في المشاركة في معارض وطنية و دولية.

أما بالنسبة للواتي لا يرغبن في تطوير مقاولاتهن، فمعظمهن يخشين الفشل بسب عدم الخبرة الطويلة، و الخوف من المنافسة التسويقية، فالعمل في المقاولات المصغرة يعني المخاطرة في مؤسسة، بالنظر إلى حجمها، تعرف بالهشاشة و ضعف إمكانيتها سواء المادية أو التنظيمية أو التدبيرية. ولعل أبرز المعيقات أمام تطور هذا النوع من المقاولات هو اشتغالها بشكل غير مهيكل، و الذي يمثل في آن واحد سببا و نتيجة لأغلب الإشكالات التي تعرفها. من جهة أخرى، تفتقر هذه الفئة من المقاولات لتمثيلية وازنة داخل مختلف الهيئات ذات الصلة، الشيء الذي يحول دون التعرف على حاجياتها و تطلعاتها. وسواء كانت تنتمي للقطاع المهيكل أو غير المهيكل تظل المقاولة المصغرة في حاجة إلى تبنى مقاربة تحفيزية تعتمد على منهجية القرب في التعاطي مع مشاكلها. و ربما هذا ما يفسر فشل بعض المقاولات أو عدم الرغبة في تطوير المشروع.

فبعض المبحوثات أشرن إلى أنه لديهن مشاكل اجتماعية و مالية تعيق تفكيرهن الحالي في التطوير، فيقلن

أن "هذه المشاكل قد تتسبب لهن في إفلاس مشاريعهن"، هذا و قد أشارت أخرى، و هي (صاحبة معمل الحلوى)، إلى رغبتها في تحويل النشاط ككل نظرا لأنه لم يحقق لها المكاسب المرجوة.

كما نلاحظ من خلال الجداول أنه و إن كانت الإجابات متقاربة في استخدام وسائل الإعلام من عدمه، إلا أن الإجابة الأكثر تصريحا بها من قبل المقاولات هي أنهن يعتمدن على هذه الوسائل على اختلاف أشكالها و أهدافها في التسويق.

إذ أن ارتفاع نسبة المقاولات اللاتي يلجأن إلى الإعلان لترويج سلعهم، دليل على أهمية الرسالة التي تسعى لإيجاد حالة من الرضا و القبول النفسي في الجماهير، فهو كما يقول Graw Walter على أنه "فن إغراء الأفراد على سلوك بطريقة معينة، فهو عبارة عن مجموعة الوسائل المستخدمة لتعريف الجمهور بمنشأة تجارية أو صناعية و إقناعه بامتياز منتجاتها"[1].

و على هذا الأساس فقد اعتمدت أغلب المبحوثات على مختلف وسائل الإعلان للترويج لسلعهن و مؤسساتهن، حيث أكدت إحدى المقاولات (صاحبة مكتب التصدير و الاستيراد)، أن للإعلان تأثير كبير على حياة الناس، حيث يشجعهم على الإقبال على منتوجها؛ لذلك اعتمدت على الإعلان في الصحف و المجلات، لأن طبيعة نشاطها يتمثل في استيراد أجهزة (Code-Barre)، و عادة ما يكون رجال الأعمال المصنعين من قراء الجرائد و المجلات.

في حين أشارت مقاولة أخرى (صاحبة روضة) إلى أنها لجأت إلى الإذاعة نظرا لأن الإعلان المسموع يلعب دورا بالغ الأهمية في التأثير على المتلقي؛ لأنها ترى أن النفوس تنجذب إلى ما تسمعه أكثر مما تقرأه.

نفس الموقف عبرت عنه مبحوثة ثانية (صاحبة روضة و مدرسة خاصة)، فهي تعتمد على الإعلان في الإذاعة خاصة في بداية الدخول الاجتماعي.

ومع انتشار الإنترنت زادت أهمية الدعاية والإعلان، وخصوصا عبر الإنترنت، فهناك خيارات عديدة أمام المستهلك، وسرعة الوصول والحصول على المنتج في أي وقت وفي أي مكان، وخفض للتكاليف الإدارية، مما ينعكس على شكل انخفاض في سعر السلعة نفسها، هذا بالإضافة إلى سرعة تبادل المعلومات، وقدرة المستهلك على الاستفسار والسؤال بتفصيل واسع عن السلعة أو الخدمة؛ و قد لجأت العديد من المبحوثات إلى هذه التكنولوجيا الحديثة من خلال المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، إضافة إلى استخدامها لبعض اللواحق الإشهارية كدليل الهاتف، و توزيع التذكارات.

أما عن بطاقات الزيارة فكل المقاولات اللواتي أجريت معهن الدراسة استعملن هذه التقنية لما تضمنه من سهولة الاتصال خاصة و أنها تحمل أرقام الهواتف و العنوان بدقة، و البعض استعان برسم خريطة الحي الذي تقع فيه المقاولة.

و إن دل هذا الاستعمال الواسع لوسائل الإعلام على شيء فإنه يدل على وعي المرأة بدور هذه الوسائل في الترويج لمقاولاتهن؛ فالمجموعات المختلفة التي ينتمي إليها الأفراد سيكون لها عادات اجتماعية تفرض ما هو

[1] منى الحديدي: **الإعلان**، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1990، ص16.

مقبول وما هو مفروض على الأفراد. وتعتبر الطريقة التي ينظر بها الفرد إلى دوره داخل الجماعة التي ينتمي إليها عاملا مهما في شرح دوافعه واختياراته، ويجب على الإنسان ألا يشعر بالفردية ولكن يجب أن يؤقلم نفسه مع المجموعة، وفي هذه الحالة يحاول أن يشكل عاداته وحاجاته وفقا لظروف الجماعة التي ينتمي إليها. وبنفس الوقت فإن الأفراد هم الذين يغيرون عادات المجتمع، فإذا تبنت فئة من الناس عادة ما، تبعها آخرون، وهكذا حتى تصبح العادة منتشرة في كل المجتمع. ولهذا صرنا نجد أن العادات الاستهلاكية في المجتمع قد تغيرت بصورة كبيرة؛ وذلك بسبب تغير العادات الفردية، فالعلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة تبادلية؛ فهو يتأثر ويؤثر، بالتالي فإن تأثره بالدعاية والإعلان ينعكس على المجتمع ككل.

تجدر الإشارة إلى ملاحظة بالغة الأهمية هي أن جل المقاولات يعتمدن على الإشهار الخارجي من خلال الملصقات، اللوحات الملونة، اللوحات الكهربائية الضخمة، و الإعلانات الموضوعة على وسائل المواصلات و اللافتات الخارجية.

أما فيما يتعلق باللواتي نفين استخدام وسائل الإعلان، فعادة ما يعتمدن على شبكة العلاقات الاجتماعية التي أنشأنها من خلال المقاولة في الترويج لمنتجاتهن، حيث أشارت إحداهن و هي صاحبة (ورشة خياطة) إلى غلاء تكاليف الإشهار، خصوصا و أنها في بداية مشروعها، فهي لا تتحمل تكاليف إضافية.

و يتضح لنا من خلال الجداول أن معظم المبحوثات المقاولات يعتمدن على مساعدة العائلة في تسيير مقاولاتهن، أما اللواتي يعتمدن على أنفسهن فقط فهن قليلات، و نسبة قليلة جدا منهن يشركن العمال في التسيير.

ففيما يتعلق باللواتي يعتمدن على مساعدة العائلة تجدر الإشارة إلى أنهن جلهن يعتمدن على الرجال من العائلة، و في هذا الصدد "فإن المحلل السيكولوجي للمرأة القائدة يستطيع كشف هذا التمركز حول الذات من خلال استعانة هذه القادة بالعنصر الذكوري"[1].

أي أن المرأة المقاولة عندما تستعين بالرجال من العائلة بالذات تشعر بأنها استعانت بمن يساعدها حتى تكون أكثر حزما في المقاولة، إضافة إلى عنصر الثقة، و هذا ما أشارت إليه كل المقاولات اللواتي اعتمدن على عائلاتهن، و هن صاحبات (مكتب التصدير و الاستيراد، ورشة النجارة، مكتب الإعلام الآلي، مكتب الديكور، الوكالة الإشهارية، وكالة كراء السيارات).

و بالنظر إلى أن فئة معتبرة من المبحوثات هن من حملة الشهادات و مكونات في مجال عملهن، إضافة إلى اكتساب بعضهن لخبرة من العمل السابق، فإن هذا ما يفسر عدم اعتمادهن على أشخاص آخرين، فهن يعتمدن على أنفسهن في التسيير كصاحبة (مخبر الصيدلة، ورشات الخياطة، المصورة، روضة الأطفال).

و هنا تكون المرأة المقاولة هي ذلك الشخص الذي يستخدم نفوذه وقوته ليؤثر على سلوك وتوجهات الأفراد من حوله لإنجاز أهداف محددة، من خلال التأثير على الآخرين، وتوجيه و تنسيق سلوكهم لتحقيق أهداف مشتركة في المقاولة.

[1] www.asyeh.com، زيارة يوم 12-12-2013، على الساعة 17:20.

في حين أن اللواتي يعتمدن على مشاركة العمال، فيبررن ذلك بأن إشراكهم في التسيير و اتخاذ القرار يشعرهم بأهميتهم و ينمي لديهم روح الولاء للمقاولة، و قد اعتمدت هذا الأسلوب كل من صاحبة (معمل صناعة الحلويات و ورشة النجارة).

4- تبويب و تحليل البيانات حسب المعوقات التي تواجه المرأة المقاول:

جدول رقم (88): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة روضة أطفال و مدرسة خاصة.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها موفقة فأبناءها كبروا
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تقول أن كل امرأة تحاول فرض نفسها في السوق ستقابلها عوائق اجتماعية مادية و إدارية، وهي الآن تمر بأزمة مالية لتمويل مشروع الثانوية الخاصة.

-التعليق على إجابات المبحوثة: لا تطرح مسألة التوفيق بين المقاولة و المنزل إشكالا بالنسبة لهذه المبحوثة كونها و بحكم كبر سن أولادها تخلصت من بعض الأعباء و الإلتزامات التي تفرض عليها البقاء بالمنزل ، أما عن الصعوبات التي تواجهها فهي حاليا تعاني من أزمة تمويل ولا تنفي و جود صعوبا أخرى في مراحل سابقة أو لاحقة.

جدول رقم (89): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة روضة أطفال:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة روضة أطفال.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها تضطر للاستعانة بخادمة في المنزل لتحقيق التوافق
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تقول أنها حاليا تعاني من أزمة تمويل لتطوير مقاولتها.

-التعليق على إجابات المبحوثة: نظرا لصغر سن أبنائها تلجأ إلى الاستعانة بخادمة لتحقيق التوافق بين البيت و المقاولة أما في الشق المالي فهي تعاني من أزمة تمويل لتطوير المقاولة و هذا البطء يعود لبطء البنوك في دراسة الملفات .

جدول رقم (90): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الحلي التقليدية.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها تعتبر نفسها موفقة لأنها عازبة وليس لديها التزامات كبيرة
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	ألحت على إشكالية غلاء المواد الأولية

-التعليق على إجابات المبحوثة: نظرا لقلة الإلتزامات العائلية لهذه المبحوثة كونها لم تتزوج بعد فهي لا تلاحظ أي ضغط عليها فيما يتعلق بالتوفيق بين البيت و المقاولة إلا أن الإشكالية التي تؤرقها و تهدد مسار مقاولتها هي غلاء المعادن و المواد الأولية التي تستعمل في صناعة الحلي .

جدول رقم (91): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مكتب و محل للديكور.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها تضطر لطلب المساعدة من عائلة زوجها
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تقول أنه هناك أزمة استشارة و توجيه لتحقيق التزامات السوق.

-التعليق على إجابات المبحوثة: حسب هذه المبحوثة فإن عائلة زوجها تلعب دورا هاما في إدارة شؤون منزلها كونها مقيمة معهم لحد الساعة ، أما ما يشغل بالها هو انعدام المعلومة و التوجيه لتحقيق التزامات السوق.

جدول رقم (92): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة الرفيعة.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها موفقة إلى حد ما
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	عانت في البداية من بطئ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دراسة ملفها.

-التعليق على إجابات المبحوثة: لا تطرح مسألة التوفيق بين التزامات المنزل و المقاوَلة إشكالا بالنسبة لهذه المبحوثة إلا أن ما يشكل عائقا في نظرها لتطور المقاولات هو بطء دراسة الملفات لتمويل المشاريع أو تطويرها .

جدول رقم (93): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة الخياطة التقليدية.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها موفقة لأن مقر المقاولة هو جزء من المنزل، فهي لا تبدأ عملها في المقاولة إلا بعد انتهائها من واجباتها المنزلية.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	أشارت إلى مشكلة الضرائب التي تؤرقها.

-التعليق على إجابات المبحوثة: حسب هذه المبحوثة فإن مقر مقاولتها يقع في مرآب منزلها ما يسهل لها التواصل مع المنزل و التواجد فيه في حال كان وجودها ضروري في المنزل و من المعوقات التي تواجهها هو ارتفاع الضرائب حيث تقول أنها تحول دون تحصيلها للفائدة المرجوة.

جدول رقم (94): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها موفقة لحد ما، فهي تعتمد على منظفة خاصة لتنظيف المقاولة و البيت مقابل أجرة يومية.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تعاني من عدة معوقات، سواء ما تعلق بالعقار، أو التمويل، أو مشكلة تأهيل اليد العاملة.

-التعليق على إجابات المبحوثة: بالنسبة لهذه المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية فإنها ترى نفسها موفقة نوعا ما بين مقاولتها و بيتها بالنظر لاستعانتها لخادمة خاصة في التنظيف أما أعباء المنزل الأخرى كالطبخ و الغسيل ...الخ فتقوم بها لوحدها من خلال تقسيم وقتها، و عن المعوقات التي تواجهها فهي عديدة .

جدول رقم (95): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة وكالة كراء السيارات.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	بالنظر لكونها عازبة فهي لا تعتبر نفسها ملتزمة بالبيت.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تقول أنها تعاني من مشاكل الاستشارة لتحديد احتياجات السوق.

–التعليق على إجابات المبحوثة: لا تواجه هذه المبحوثة أي ضغوطات من المنزل كونها لم تتزوج بعد ، إلا أن ضعف التوجيه و الاستشارات لتحديد احتياجات السوق يعتبر من أكبر العوائق التي تواجه مثل هذه المشاريع.

جدول رقم (96): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة وكالة إشهارية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة وكالة إشهارية.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها موفقة.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	أشارت إلى أنه في مدينة سطيف هناك إشكالية في التوجيه، سواء لها كمقاولة، أو للزبائن.

–التعليق على إجابات المبحوثة: نظرا لقلة التزاماتها المنزلة ترى نفسها هذه المبحوثة موفقة بين البيت و المقاولة إلا أن الإشكال الذي يطرح في مثل هذه المشاريع هو ضعف التوجيه و صعوبة الحصول على المعلومة بالنظر لشح المعلومات .

جدول رقم (97): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مخبر لاستخلاص الزيوت النباتية.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	لا تعتبر نفسها موفقة بن بيتها و مقاولتها، و تقول أن أولادها هم من يدفعون الثمن.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تعاني بالإضافة إلى مشاكل التمويل، من مشاكل غلاء المواد الأولية، و مشكل العقار.

–التعليق على إجابات المبحوثة: هذه المبحوثة لا تعتبر نفسها موفقة بين متطلبات منزلها و الإشراف على مقاولاتها و ترى أن أولادها هم من يدفعون الثمن كما تعاني من غلاء المواد الأولية و صعوبة الحصول على الأعشاب الطبيعية و مشكلة العقار.

جدول رقم (98): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها تعمل على خلق توازن بين البيت و المقاولة.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	عانت من تأخر تدعيم البنوك، و مشكل العقار الذي يؤرق الكثير من المقاولين سواء نساء أو رجالا.

–التعليق على إجابات المبحوثة: تعمل هذه المقاولة على خلق توازن بين المنزل و المقاولة نتيجة توزيع منتظم لوقتها ، إلا أن تأخر دعم البنوك و مشكل العقار يشكل عائقا يواجه هذه المقاولة.

جدول رقم (99): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	بما أن أبناءها كبروا فهي تشعر بنوع من الراحة لقلة الالتزامات.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	مشاكلها مادية بحتة؛ انطلاقا من التمويل، إلى غلاء العتاد و صعوبة استبداله.

–التعليق على إجابات المبحوثة: حسب الإجابات التي قدمتها هذه المبحوثة فهي لا تعاني من إشكال فيما يتعلق التوفيق بين بيتها و مقاولتها بالنظر لأن أولادها كبروا فهي لا تشعر بالضغط في هذا المجال ، إلا أن ما يعيق عملها هو ضعف التمويل لتجديد العتاد و استبداله.

جدول رقم (100): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة أقفال الأبواب.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها لجأت إلى الخادمة لكثرة مشاغلها باعتبارها منتخبة محلية و صاحبة مقاولة في نفس الوقت.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تعاني من مشاكل التمويل، و البيروقراطية التي تعاني منها المرأة كما الرجل، و تعاني أيضا من عوائق اجتماعية.

–التعليق على إجابات المبحوثة: نظرا لكثرا انشغالات هذه المبحوثة بين مقاولتها و نشاطها الحزبي بالإضافة إلى كونها منتخبة محلية لجأت إلى توظيف خادمة لمساعدتها على القيام بواجباتها المنزلية و إضافة غلى هذه الأعباء فهي كغيرها من صاحبات المشاريع تعاني من ضعف التمويل و البيروقراطية الإدارية و عدة عوائق اجتماعية كونها ولجت مجالا استثماريا ذكوريا.

جدول رقم (101): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة لصناعة الأبواب الإلكترونية.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها موفقة بين البيت و المقاولة.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تعاني من النظرة الاجتماعية للمرأة حين تلج مثل هذا النوع من الاستثمار، فهي في نظر الجميع "مسترجلة".

–التعليق على إجابات المبحوثة: هذه المبحوثة بالنظر لونها لازالت لم تتزوج فهي لا تعاني من صعوبة التوفيق بين بيتها و مقاولتها إلا أن النظرة الاجتماعية للمرأة في مثل هذه المشاريع تعتبر من المعيقات كون المجتمع لا يتقبل بعد دخول المرأة لميادين استثمار رجالية.

جدول رقم (102): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها موفقة بين البيت و المقاولة.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تقول أن مشكلتها تكمن في أنه لا تزال توجد ذهنيات تنظر للمرأة نظرة دونية.

–التعليق على إجابات المبحوثة: ترى هذه المبحوثة نفسها موفقة بين مسؤولية المقاولة و أعباء المنزل إلا أن إشكالها يكمن في النظرة الدونية التي لازالت حسبها تتبع أي امرأة تبحث عن الإستقلالية المادية.

جدول رقم (103): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة صناعة الحلوى التقليدية و الشرقية.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها موفقة بين البيت و المقاولة.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تعاني من عدم تأهيل اليد العاملة لأنها تعتمد على أفراد من العائلة.

–التعليق على إجابات المبحوثة: أهم معوق يواجه هذه المبحوثة هو عدم تأهيل اليد العاملة خاصة في مجال الحلويات التي تتطلب إتقانا كبيرا و هي تعزوا مشكلها هذا كونها كانت مجبرة على توظيف قريباتها مجاملة لهن في مقاولتها .

جدول رقم (104): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة روضة أطفال و محل لغسل السيارات.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها تضطر للاستعانة بخادمة في المنزل لتحقيق التوافق.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تقول أنه، بالإضافة إلى مشاكل التمويل و البيروقراطية التي تعاني منها المرأة كما الرجل، فهي تعاني من عوائق اجتماعية.

–التعليق على إجابات المبحوثة: تستعين هذه المبحوثة بخادمة بالنظر لكثرة انشغالاتها حتى توفر نوعا من التوازن بين بيتها الذي يقع في نفس مبنى مقاولتيها إلا أنها تعاني من مشاكل إدارية خاصة في سعيها لاستصدار ترخيص بإنشاء قاعة حفلات كمشروع ثالث .

جدول رقم (105): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة نجارة:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة نجارة.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول بحكم أنها عازبة فهي غير مرتبطة بالتزامات منزلية كبيرة
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	أشارت إلى المعوقات الاجتماعية بالنظر إلى التركيبة الذهنية الذكورية السائدة في منطقتها.

–التعليق على إجابات المبحوثة: هذه المبحوثة لا ترى أنها مطالبة بالتوفيق بين مقاولتها و منزل العائلة كونها لازالت غير متزوجة و بالتالي ليست ملتزمة بأي أعباء ، إلا أن التركيبة الذهنية للفرد الجزائري لازالت غير متقبلة لنشاط المرأة في القطاعات الرجالية خاصة مجال النجارة الذي تمارسه.

جدول رقم (106): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مكتب دراسات في الإعلام الآلي.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تعتبر نفسها موفقة نوعا ما بين البيت و المقاولة.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تقول أنها تتعرض لمضايقات إدارية، أين أشارت إلى المحاباة و الرشوة و المحسوبية.

–التعليق على إجابات المبحوثة: ترى هذه المبحوثة أن المضايقات الإدارية و الرشوة و المحسوبية هي التي تقف دون نجاح مثل هذه المشاريع خاصة عند السعي للحصول علة وصل طلبيات للإدارات حيث تتعرض لابتزاز من أجل دفع الرشوة.

جدول رقم (107): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مطعم سياحي:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مطعم سياحي.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أن المشروع و بحكم حداثته يحتاج لتواجدها في الحل معظم الوقت، لذا فهي مقصرة نوعا ما في البيت.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تحدث عن مشاكل اجتماعية؛ تتمثل في عدم تقبل المجتمع لوجود نساء مستثمرات.

-التعليق على إجابات المبحوثة: ترى هذه المبحوثة أنها مقصرة نوعا ما في بيتها إلا أن إشكالها الأساسي هو عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المطعم ، حيث تقول رغم أنها صاحبة المطعم إلا أن نظرات الإزدراء تبدوا واضحة على بعض الزبائن وليس كلهم .

جدول رقم (108): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة ورشة خياطة:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة ورشة خياطة.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	بما أنها تعمل في مرآب المنزل فهي لا تضطر لترك المنزل، لذا فهي موفقة بين البيت و المقاولة.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تحدثت عن وجود مشاكل تقنية تتمثل أساسا في قدم الآلات.

-التعليق على إجابات المبحوثة: من بين المعوقات التي تواجهها هذه المقاولة قدم العتاد و صعوبة استبداله بالنظر للتكاليف الباهظة من جهة و من جهة أخرى صعوبة التمويل خاصة مع بطء دراسة ملفات التمويل.

جدول رقم (109): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مكتب تصدير و استيراد:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مكتب تصدير و استيراد.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول لو لا مساعدة زوجها لها في المقاولة لما استطاعت التوفيق بين البيت و المقاولة.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تحدثت عن العائق البيروقراطي؛ سواء في الإدارات، أو في الموانئ عند استخراج السلع المستوردة.

-التعليق على إجابات المبحوثة: هذه المبحوثة أشارت إلى تفهم زوجها لطبيعة العمل و مساعدته لها ، إلا أن مشاريع التصدير و الاستيراد حسب هذه المبحوثة تواجهها عوائق بيروقراطية عديدة خاصة عند استخراج السلع من الموانئ.

جدول رقم (110): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة مخبر صيدلة:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة مخبر صيدلة.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها عازبة، لذا فهي غير مرتبطة بالتزامات منزلية.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	تقول أنها عانت في البداية من عدة عوائق بداية من الاعتماد إلى التمويل.

–التعليق على إجابات المبحوثة: تقول أن فتح الصيدليات يتطلب تمويلا ضخما و هذا هو العائق الأساسي بالإضافة إلى مشكلات بيروقراطية واجهتها خلال سعيها لاستصدار ترخيص إنشاء مخبر صيدلية.

جدول رقم (111): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة محل و معمل لصناعة الحلوى التقليدية.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تعتبر نفسها موفقة.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	أشارت إلى أنها في مرحلة الركود، و أنها تعاني من مشكل التسويق.

–التعليق على إجابات المبحوثة: من أكبر العوائق التي تواجه هذه المبحوثة مشكلة التسويق ، خاصة و أن مجال صنع الحلويات التقليدية هو مجال موسمي مرتبط خاصة بفترة الأعياد و الأعراس.

جدول رقم (112): يبين المعوقات التي تواجه المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية:

الأسئلة	المبحوثة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية.
القدرة على التوفيق بين المقاولة و البيت	تقول أنها في فترات ضغط العمل، و كثرة الطلبيات، تستعين بخادمة في المنزل.
المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	عانت من إشكالية بطء البنوك في دراسة طلبات التمويل

–التعليق على إجابات المبحوثة: تلجأ هذه المبحوثة إلى الاستعانة بخادمة في فترات ضغط العمل فقط ، إلا أنه من أهم الصعوبات التي تواجهها هي إشكالية التمويل لتطوير مقاولتها.

-تحليل و تفسير المعطيات:

و من خلال الجداول يتبين لنا أن أغلبية المقاولات المبحوثات استطعن التوفيق بين التزاماتهن المهنية و العائلية، مع تسجيل مبحوثات يعانين من عدم التوفيق بين الدور المزدوج للمرأة المقاولة (مقاولة/بيت).

تجدر الإشارة إلى أن النساء الموفقات هن مزيج بين المقاولات العازبات و المتزوجات، و في هذا الصدد نسجل أن معظم العازبات يشرن إلى أنهن موفقات في أداء التزاماتهن.

إذ أن هذه الالتزامات (العائلية) تختلف من حيث النوع عن تلك التي ترتبط بها المرأة المتزوجة، لأن العازبات يعشن مع أسرهن، و هذا ما ينقص عليهن عبء مسؤولية البيت، كما أنهن غير مسؤولات عن أطفال و زوج، و بالتالي فالأعمال المنزلية التي يقمن بها هي أعمال روتينية تقوم بها كل الفتيات، سواء كن مقاولات أو طالبات أو عاملات، أو حتى ماكثات في البيت، لا تتطلب مجهودا إضافيا عن المجهود التي تبذله في المجال المهني.

في المقابل نسجل فئة بسيطة من العينة (المبحوثات) المتزوجات، ما يشكل أصلا مقاولتين؛ واحدة من العينة تشير بأنها موفقة، و هي أساسا صاحبة ورشة خياطة في مرآب بيتها، و عليه فقرب مكان العمل من البيت كان عاملا إيجابيا في تسهيل القيام بالتزاماتها العائلية من مراقبة أطفالها، و الاهتمام بالأعمال المنزلية.

نفس الوضع تعرفه السيدة صاحبة معمل لصناعة الحلوى التقليدية في جزء من بيتها، فالمشروع لا يتطلب منها الخروج من المنزل و الابتعاد، كما أنها تقوم بكل واجباتها المنزلية ثم تتوجه لتحضير طلبياتها.

أما بالنسبة للمقاولات اللاتي لم يستطعن التوفيق بين التزاماتهن المهنية و العائلية فهن المتزوجات منهن، إذ أن، حسب رأيهن، دخول المرأة مجال المقاولة ساعد فعلا على استقلاليتها من الناحية الاقتصادية، إلا أن هذه الاستقلالية بقيت تواجه صعوبات عدة، لأنه، و دائما حسب رأيهن، تبقى الواجبات المنزلية من مهام المرأة بالدرجة الأولى، و هذا يعود إلى عدم استعداد الكثير من الرجال للتخفيف على شريكات حياتهم لتصورات قديمة و تقاليد محافظة توارثوها عن التركيبة الاجتماعية السابقة، و هذا ما يقف عائقا أمام طموح المرأة لتحقيق إنجازات أكبر في مشوارها المهني، إذ يؤدي أحيانا إلى وضع المرأة في موضع الاختيار بين أمرين إما الأسرة و الأطفال أو المشوار المهني.

علما أنه، حسب المبحوثات، فإن التوفيق بين الأمرين ممكن؛ لكنه يتحقق عادة على حساب المرأة، لأن الرجال غير مستعدين للمساهمة في بعض الواجبات المنزلية، إضافة إلى عدم تنازل الرجل عن أي حق منحه إياه الشرع أو العادة أو التقليد، لذلك فهو يرفض القيام بأي عمل لا يتناسب مع تصوراته.

لهذا نجد المرأة المقاولة تعيش عبء اختيارها العمل المزدوج لوحدها، و لا تحصل على دعم الرجل، أو دعم المجتمع، و بالتالي خسارة المرأة لراحتها و استقرارها داخل البيت مع زوجها و أولادها؛ حيث يسود جو مشحون بالتوتر نتيجة تقصيرها في واجباتها العائلية، هذا التقصير الذي لا يخفف منه إلا الاستعانة بالخادمات و المربيات و دور الحضانة، اللواتي يزدن من إحساسهن بتأنيب الضمير، كونها تترك لهن مهمة تربية الأولاد و الاهتمام بهم.

و قد عبرت إحدى المقاولات عن مشاعر الإحساس بالذنب عن تقصيرها في دورها الأسري، و الذي

تخشى من نتائجه، نظرا للتأثير السريع لوسائل الإعلام، والتربية العلمانية التي لا تملك أن تضبطها.

في حين عبرت أخرى عن مشاعر الأسى حين تترك أبنائها وحدهم في المنزل منذ الصباح الباكر رغم صغر سنهم، مما يجعلهم أحيانا يواجهون أحداث النهار لوحدهم.

و قد أشارت أخرى إلى عملها منذ ساعات الفجر الأولى حتى الساعات المتأخرة من الليل كي تساهم في تأمين الدخل الكافي للأسرة، و لا تنتهي معاناتها عند هذا الحد؛ بل تعود إلى المنزل بعد يوم شاق لتجد زوجها و أولادها في انتظارها، هذا الانتظار لا يخلو من تذمر و إشعار بالتقصير في الواجبات المنزلية، فالبيت لا يوجد فيه طعام و يحتاج إلى ترتيب، و الأولاد لم يقوموا بإنجاز الواجبات المدرسية بعد، فالجميع في انتظارها لكي تقوم بما لا يستطيع أحد غيرها القيام به.

والأدهى والأمر من هذا كله هو الإرهاق وضغط الأعصاب الذي يلاحقها في بيتها ومكان عملها، بين ثنائية الصراع (الاستقرار والبقاء إلى جنب أبنائها ترعاهم وتقوم على تدبير شؤونهم، أو إغراء العمل المقاولاتي خارج البيت تحقيقا للذات وكسبا للمال وجريا وراء مغريات الحياة).

وهكذا تجد المرأة نفسها في دوامة صراع يومية، بين المقاولة وبين مسؤولياتها تجاه أولادها (تربيتهم، رعايتهم، مساعدتهم في دروسهم)، وبين زوج يريد زوجة حنونا تلطف له جو الحياة المشحون والمضغوط، وبين بيت يحتاج إلى تنظيف... الخ.

تشير مبحوثة أخرى ضمن العينة (صاحبة ورشة للخياطة الرفيعة) إلى اضطرارها للاستعانة بخادمة حتى تحدث قليلا من التوازن بين المقاولة و البيت، ورغم وجود خادمة؛ إلا أن هذا لم يمنعها من تحمل جانب من أعباء المنزل، حيث تخصص صباح يوم السبت لإنجاز الأشغال المنزلية الكبرى، حتى تستطيع أن تتحكم في باقي أيام الأسبوع التي كانت موزعة بين الأعباء المنزلية الصغيرة، وبين واجبات أولادها، الذين استطاعت أن توفر لهم أسباب الراحة والنجاح.

نفس الموقف عبرت عنه صاحبة روضة للأطفال و مدرسة خاصة، تعيد فهي لا تنفي استعانتها بخادمة لتخفيف الضغط عليها خاصة و أن أعباء البيت لا تنتهي، إلا أن هذه السيدة و بحكم أن أولادها في متوسط العمر فهي لا تشعر بضغط كبير كما يحدث مع المقاولات صغيرات السن اللواتي لهن أولاد في سن صغيرة.

فالمرأة المقاولة تعيش ثلاثة هواجس، هاجس منزلها، وهاجس أطفالها، وهاجس مشروعها و مقاولتها، ولذلك تحاول دائما أن تبرهن للجميع أنها قادرة على التوفيق بينهم رغم الضغوط التي تعيشها.

فالمرأة المقاولة المتوازنة تكون غالبا كثيرة النشاط، و قضية الاستقرار يمكن تحقيقها أكثر حتى من المرأة المتفرغة تماما للمنزل، حيث تكون لها فرصة تحقيق الذات من خلال المقاولة، والإحساس بالاستقرار النفسي والمادي، فتقدم لأبنائها مثالا طيبا يحتذى به... وهناك بعض الآليات التي تساعد المرأة المقاولة على خلق التوازن المطلوب في حياتها، و أهم هذه الآليات هي ترتيب الأولويات؛ وهي نصيحة يجب أن تدركها المرأة، وهي أنه لا يمكن تحقيق كل شيء في آن واحد؛ فالمرأة يجب أن تراجع أولوياتها في كل فترة وفقا لظروف أسرتها لتستطيع التوفيق بين العمل والأسرة وبعض الأنشطة الأخرى، ولتحقيق توازنها النفسي الذي بدونه لا تستطيع التميز في

مشاريعها؛ إضافة إلى إتباع المنهج الكيفي وليس الكمي في الحياة؛ فالمهم هو كيفية تعظيم الاستفادة من أي وقت تملكه.

كما يتبين من خلال المعلومات المدونة في الجداول أن المقاولات اللواتي ينشطن في مجال الخدمات يعانين من مشاكل إدارية، في حين أن اللواتي ينشطن في مجال الصناعة أغلبية مشاكلهن مالية، مع تسجيل ارتفاع في المشاكل الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بصاحبات المشاريع الخدمية، أو الناشطات في الصناعة، مع الإشارة إلى أن صاحبات المقاولات الصناعية أو الخدمية يعانين من مشاكل أخرى متفرقة.

حيث أجمعت المبحوثات على أنه لكل عمل صعوبات و معوقات تصادف المتعاملين به؛ و هي مشاكل متباينة تعوق قدرة المرأة على تنظيم مشاريع العمل الحر، و لعل أبرزها تلك الإدارية.

تتعلق معظم المشاكل الإدارية التي تعاني منها المقاولات سواء في الصناعة أو في الخدمات بالمعوقات البيروقراطية و الفساد الإداري، و هذه المشاكل مطروحة بالنسبة للنساء كما بالنسبة للرجال.

و في هذا الصدد أشارت إحدى المقاولات (صاحبة مكتب التصدير و الاستيراد) إلى أن أكبر عائق بالنسبة لها هو العائق الإداري البيروقراطي، خاصة في الموانئ عند وصول السلع، و عند إخراجها منها، كما أشارت نفس المبحوثة إلى استفحال الفساد الإداري، فهي تتعرض لمساومات و ضغوطات عديدة من طرف الإدارة، في حين طرحت أغلب المستفيدات من قروض الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) مشكل طول مدة دراسة المشروع و الرد على المقاولة.

في حين أشارت مبحوثة أخرى (صاحبة مقاولة مكتب دراسات في الإعلام الآلي) أنها تتعرض لمضايقات إدارية؛ أين أشارت إلى المحاباة و الرشوة و المحسوبية.

أما بالنسبة للمعوقات الاجتماعية، فتبقى النظرة الاجتماعية، و الأعراف السائدة خارج نطاق التشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال، هي التي تضع مزيدا من المعوقات أمام النساء المشتغلات في الأعمال الحرة، فهي تحد من الفرص المتاحة أمامهن؛ مما يجعل عددهن قليل، سواء في مجال الخدمات، أو الصناعة، حيث أن بعض المبحوثات الناشطات في مجال الخدمات و هن صاحبات (مكتب التصدير و الاستيراد، الوكالة الإشهارية، و وكالة كراء السيارات)، فإن الأعراف الاجتماعية ترى أن "الرجال هم عائلو أسرهم الرئيسيون"، مما يؤدي إلى الإفراط في حماية ذلك الدور للرجل، و تفسيرات متحيزة لنوع الجنس خاصة في مثل هذه النشاطات.

و أشارت أخريات إلى أن النساء لازلن يعانين من عدم التكافؤ فيما يتعلق بالوصول للفرص الاقتصادية المتاحة رغم المكاسب التعليمية التي حققتها.

أما عن صاحبات (ورشة النجارة، و ورشة صناعة أقفال الأبواب، و ورشة الأبواب الإلكترونية)، فقد أشرن إلى أن "دخولهن لعالم المقاولة لم يُقبَل بسهولة"، و هذا الرفض يعود إلى أن هذا الانخراط لم يكن متناغما مع التطور الثقافي و التطور الطبيعي للتشكيلة الاجتماعية في بلادنا.

و قد أثارت إحدى المبحوثات و هي (صاحبة ورشة خياطة) إلى إشكالية أخرى متعلقة بتصور العلاقة بين الرجل و المرأة؛ حيث قالت أن "هناك من ينظر إليها كمنافسة، و آخرون يعتبرونها شراكة"، لكن بين هذا و

ذاك "لا تزال توجد ذهنيات تنظر للمرأة نظرة دونية"، حيث أن هناك من لا يقبل بسهولة أن يرى المرأة متواجدة في كل المجالات، حيث أشارت العديد من المقاولات إلى "الحقرة"، و أحيانا "الغيرة".

كما سجلنا شبه إجماع لدى المقاولات أن تحركهن لازال محدودا، فمثلا لا يسمح لهن بالخروج ليلا للعمل، إضافة إلى ضرورة موافقة الزوج للسفر و استخراج جواز السفر و هو أمر ضروري لمزاولة أنشطة الأعمال.

أضف إلى ذلك أن ما يحدث هو أن نسبة كبيرة من الرجال مازالوا يرفضون الاستقلالية الكاملة للمرأة، وذلك لأسباب غريزية متأصلة في الرجل حول دور المرأة الاجتماعي والعائلي.

كما تعاني المقاولات في ميدان الخدمات أو الصناعة من عدة مشاكل أخرى، تراوحت بين تلك التقنية و تأهيل العمال، و مشاكل العقار، و ندرة المواد الأولية و غلائها.

حيث أشارت صاحبة (مخبر استخراج الزيوت النباتية) أنها تعاني من إشكال العقار لصعوبة الحصول عليه في المناطق الصناعية، و غلائه، و إن وجد في مناطق أخرى تجد نفسها أمام غلاء الكراء، و أحيانا المنطقة غير ملائمة من جانب التسويق و الإشهار.

حيث أشارت نفس المبحوثة إلى أنه قانونا يمنع إقامة المشاريع الصناعية في المناطق السكنية، نظرا لما تسببه من إزعاج للسكان و تلوث للمحيط.

في حين أثارت مبحوثة أخرى إلى إشكالية الحصول على المواد الأولية و استيرادها و غلائها، و أكدت صاحبات (ورشات الخياطة) على وجود مشاكل تقنية تتمثل أساسا في قدم الآلات، لأن العديد من المقاولات يضطررن إلى الاستعانة بالآلات المستعملة (Deuxième main)، لأن الآلات الجديدة باهظة الثمن، و نجد مبحوثة أخرى، و هي (صاحبة معمل الحلوى)، تعاني من عدم تأهيل الموارد البشرية، ففي هذا الصدد لاحظنا أن معظم المقاولات يعتمدن في التوظيف على أفراد من العائلة دون مراعاة التكوين و التأهيل، و هذا راجع لنقص ثقافة العمل لدى المرأة المقاولة، و عدم ثقتها في إمكانيات من يمكن توظيفهم، كما أنهن يعتمدن على اليد العاملة غير المؤهلة عادة لأنها لا تكلفهن الكثير مقارنة مع تلك المؤهلة.

كما تعتمد بعض المقاولات على العمال الموسميين، و هذا يعتبر إشكالا بالنسبة للطرفين؛ فمثلا صاحبتا ورشة النجارة و ورشة صناعة أقفال الأبواب تواجهن أحيانا ركودا في الإنتاج، و أحيانا أخرى انتعاشا يتطلب منهن توظيف أشخاص يعملون فقط في مواسم الانتعاش ثم يتخلين عنهم.

و من بين المشاكل الأخرى التي تشغل بال معظم المبحوثات، سواء في الصناعة أو في الخدمات، مشكل التسويق، و مشاكل الاستشارة و التوجيه، التي تخص عدم توفر المعطيات الضرورية لضمان وضوح الرؤية لتقييم مدى قدرة مشاريعهن على المنافسة بالإضافة إلى الجهل بقوانين الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالمشاكل المالية، فبعض المقاولات أشرن إلى عزوف البنوك على دعم مشاريعهن سواء التوسعية أو التي توجد قيد الإنجاز.

و في هذا الصدد لاحظنا أن معظم المبحوثات استفدن من قروض الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)، و هذه الأخيرة تشترط مساهمة المستفيد بنسبة معينة من المبلغ الإجمالي، إضافة إلى

مشكلة فوائد القروض.

تعاني المبحوثات اللواتي لجأن إلى البنوك كمصدر للتمويل كذلك من إشكالية بطء البنوك في دراسة طلبات التمويل من قبل المقاولات.

لذلك تعاني معظم المقاولات من البحث عن هذا المصدر المساهم في تكوين رأس مال المقاولة، ما أدى إلى الوقوع في مطب الديون، سواء مع الوكالة أو مع المصدر الممول الآخر (أب، أخ، أصدقاء... الخ).

➢ **ثانيا:مناقشة نتائج الدراسة:**

1. –مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة:

1– الدراسة السابقة الأولى: مؤهلات و عوائق المقاولة النسوية، للباحثة يمينة رحو.

تطابقت نتائج دراستنا من حيث المعوقات التي تواجه المرأة المقاولة مع دراسة الباحثة يمينة رحو، فالدراسة السابقة خلصت إلى أن النساء المقاولات يواجهن معوقات أكثر من الرجال المقاولين، وهو الشيء الذي أكدته دراستنا؛ فبالإضافة إلى المشاكل الإدارية و المالية التي تعاني منها المرأة كما الرجل، إلا أن المرأة المقاولة تعاني إضافة إلى ذلك من مشاكل اجتماعية متعلقة بالتركيبة الذهنية لأفراد المجتمع الجزائري.

حيث مازالت تعاني من السيطرة الذكورية و أن تعليمها و تكوينها و خروجها إلى ميدان العمل الحر لم يغير كثيرا من النظرة السائدة حول المرأة ، فالأدوار داخل الأسرة مازالت غير متكافئة لذلك يصعب على المرأة المقاولة أن تتعامل و تتفاعل مع العالم الخارجي بحرية تامة.

2– الدراسة السابقة الثانية: المرأة المقاولة في الجزائر–دراسة سوسيولوجية، للباحثة شلوف فريدة.

تطابقت كذلك نتائج هذه الدراسة مع نتائج موضوع دراستنا؛ حيث توصلت كل من الدراستين إلى أن المرأة الجزائرية تملك المقومات الفردية، و الاجتماعية، و النفسية، و حتى الكاريزماتية، التي تجعلها قادرة على اتخاذ المبادرة، و إنشاء مقاولتها الخاصة؛ و من بين هذه الخصائص: التكوين، الخبرة، الدعم العائلي و المجتمعي، قوة الشخصية، السن المناسب... الخ.

حيث توضح من خلال الدراستين أن التكوين و التعليم يلعب دورا في توجه المرأة نحو النشاط المقاولاتي و هذا يدل على أن مستوى الوعي قد زاد في وسط المجتمع الجزائري و أن المرأة المتعلمة و التي تملك شهادة تعليم عالي أو تكوين مهني متخصص هي الأكثر إتجاها إلى المجال المقاولاتي لأنها أضحت تدرك أن المستقبل اليوم للإستثمار و الإبداع و ليس للوظائف البسيطة التي تعود المجتمع أن يجد المرأة فيها ، كما يعود السبب كذلك إلى مجال العمل نفسه، فأغلب المقاولات اليوم تتطلب مستوى علمي و تكوين متخصص لأنها تعتمد على وسائل و تقنيات تكنولوجية تتطلب المهارة الفنية و التقنية التي بدورها تعتمد على التعليم و التكوين.

3– الدراسة المشابهة الأولى: المقاولون الجزائريون الجدد و نوعية مشاريعهم، للباحثة صايشي سهيلة.

نتائج دراستنا لم تتطابق تماما مع هذه الدراسة، فالباحثة صايشي سهيلة توصلت إلى 3 نماذج من المقاولين الجزائريين، في حين أننا في بحثنا توصلنا إلى نموذجين اثنين، هما:

– النموذج الأول: سيدات متوسطات في العمر، اكتسبن خبرة من أعمالهن السابقة سواء في القطاع العمومي أو الخاص (كعاملات)، ثم فكرن في إنشاء مقاولاتهن.

– النموذج الثاني: شابات في مقتبل العمر، لم يزاولن أي مهنة من قبل، يعتمدن على وكالات دعم مشاريع الشباب، أعمالهن بسيطة.

2. –مناقشة نتائج الدراسة على ضوء النظريات

– بينت الدراسة أن الجانب الثقافي و الاجتماعي للمرأة يؤثر في توجهها المقاولاتي؛ و هذا ما يدعم التوجه النظري الذي اعتمدنا عليه عند الدراسة النظرية للموضوع؛ بحيث أكد جوزيف شمبتر على أهمية المناخ الاجتماعي و العوامل الثقافية لبروز المقاولين، سواء كانوا رجالا أم نساء. كما بينت الدراسة أن المناخ الاجتماعي الذي نشأت فيه المرأة المقاولة يمنح لها نوعا من الشرعية؛ حيث وجدنا النساء المقاولات متأثرات سواء بوالديهم، أو إخوتهم، أو أزواجهم، أو أقربائهم، أو حتى المحيط الاجتماعي الذي ينتمين إليه.

– رغم التفتح الظاهر لازالت تعيش في وسط مجتمع يمارس السلطة الأبوية و الزوجية ،و في هذا الشأن نذكر " ماكس فيبر الذي يعتبر السلطة الأبوية أحد الأشكال للسلطة السياسية و هي تعني الوضعية التي يمارس فيها شخص واحد السلطة داخل الأسرة ، و أهم سمات السلطة الأبوية إعتمادها على علاقات السلطة و الخضوع و تسلط الرجال على النساء " و يبدو المجتمع الأبوي بذلك و كأنه إقطاعية رجالية يقف على رأسها الرجال فالنساء، فهن دون الرجال منزلة و مكانة، ولا شأن لهن بالحياة العامة.

– كما بين تالكوت بارسونز في هذا السياق على تأثير دور التوقعات والقيم و المعايير في تشكيل مناخ اجتماعي يمنح الشرعية للمقاول، فالنساء المقاولات متصلات بالآخرين جيدا، و بصفة خاصة بالثقافة و القيم التي يتقيدن بها، و الأهداف التي يسعين إليها.

– كما بينت الدراسة أن الهدف الأول من إقبال النساء على المقاولة هو هدف اقتصادي، و هو ما يتماشى و النظرية المادية الجدلية التي تطرقنا إليها في الجانب النظري، حيث ترى هذه النظرية أن دور المرأة يتحدد في التنمية الاقتصادية من خلال ما تؤديه من أعمال في مرحلة تاريخية معينة ضمن نظام اقتصادي محدد.

– كما أن النظرية الاقتصادية الحديثة ترى بأن أدوار المرأة في التنمية الاجتماعية مرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي القائم؛ و ما يطرأ على هذا البناء من تغيرات. و بالفعل فإن الدراسة التي قمنا بها بينت أن المرأة المقاولة لازالت تعاني من الأفكار و الذهنيات التقليدية السائدة في المجتمع؛ و هذا ما يفسر مختلف المعوقات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة المقاولة.

3- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

❖ **الفرضية الأولى:** تمتلك المرأة الجزائرية الخصائص الفردية و الاجتماعية التي تساعدها على إنشاء مؤسسة.

- النتائج:

من خلال البحث الميداني اتضح أن المرأة المقاولة تمتلك جملة من المقومات جعلت منها قادرة على المبادرة و إنشاء مشروعها الخاص.

و قد تمثلت هذه المقومات في الخصائص التالية:

* **التكوين:** فمعظم النساء المقاولات هن ذوات مستوى جامعي، و اللواتي لم يسعفهن الحظ في الدراسة استفدن من تكوين في مدارس خاصة، أو في مراكز التكوين المهني، أو في جمعيات، و هذا ما يدل على أهمية التكوين و العلم في بلورة أفكار المرأة المقاولة إذ بينت الدراسة أن النساء المقاولات استثمرن في مجالات تلقين فيها تكوينا، سواء جامعي أو تكوين مهني.

* **المهارات التقنية:** وهي تتمثل في الخبرة التي حازتها معظم المقاولات من خلال أعمالهن السابقة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين، وتمويل؛ وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة، ، إذ بينت الدراسة أن النساء المقاولات اللواتي اشتغلن سواء في القطاع الخاص أو العام يمتلكن خبرة في التعامل و القدرة على اختيار أفضل الأساليب للحصول على الكفاية الإنتاجية.

* **الرغبة في الاستقلالية:** ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة خاصة عندما تتوافر لديهن الموارد المالية الكافية.

* **الثقة بالنفس:** حيث تمتلك المرأة المقاولة المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال؛ وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية، وقدرتها على التفكير والإدارة، واتخاذ القرارات لحل المشكلات، ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهن.

* **مهارات تفاعلية:** تمثلت أساسا في قدرة النساء المقاولات على مناقشة القرارات التي تصدرهن، و قدرتهن على ضبط العملية الاتصالية داخل المقاولة.

* **وضعية الحالة المدنية:** فالدراسة بينت أنه بالنسبة للمتزوجات منهن من هن مرتبطات في معظمهن بتجار أو برجال أعمال.

* كما توضح لنا شبه عزوف عن المشاركة المجتمعية للمرأة المقاولة بسبب ضعف وعي المرأة المقاولة بأهمية العمل الجمعوي.

◆ **نتيجة الفرضية الأولى:** من خلال ما سبق يتبدى لنا صدق الفرضية الأولى على أن المرأة المقاولة في الجزائر تمتلك الخصائص الفردية و الاجتماعية اللازمة لإنشاء مشروع.

❖ **الفرضية الثانية:** التوجه نحو نشاط اجتماعي معين يرتبط بمدى تشجيع المحيط الاجتماعي و الثقافي للمرأة المقاولة و مدى وجود نماذج لمقاولين ناجحين في محيطها الاجتماعي.

- النتائج:

* بينت الدراسة أن النساء المقاولات في مدينة سطيف هن مقاولات من الجذور، أي أنهن محاطات بظروف المقاولة منذ الصغر، سواء في العائلة أو في المحيط الاجتماعي.

* تتلقى المرأة المقاولة مختلف أشكال الدعم من العائلة و المحيط الاجتماعي، يعود هذا لاعتبارات اجتماعية مفادها أن المقاولة النسوية هي مقاولة لكل العائلة.

* تعمل الأسرة على دعم النساء المقاولات ودفعهن لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة.

*بينت الدراسة أنه من المبحوثات من كان القهر العائلي و وفاة الزوج (حالة المبحوثة صاحبة ورشة خياطة) سببا واضحا في إتخادها لقرار إنشاء مقاولتها الخاصة لها من أجل أن تحرر نفسها من الضغط الذي يمارس ضدها من قبل العائلة فهي تحاول من خلال المقاولة أن تجعل لنفسها مكانة إجتماعية تحميها من هذه الضغوطات الإجتماعية . و منهم من كان الدعم المادي و المعنوي للعائلة السبب الرئيسي لبروزها في عالم المال و الأعمال حيث كانت العائلة دعامتها الرئيسية ، ومنهن من وجدت المساعدة من طرف الأب و منهن من كان الزوج أكبر دعما لها .

*و عن المساعدة العائلية فقد جاءت على شكلين الشكل المعنوي و نعنى به مجموعة النصائح التي تسدى للمرأة المقاولة سواء في بداية الفكرة وعند الإنشاء أو أثناء الممارسة ،و كمية المعلومات التي تفيدها و التشجيع المتواصل الذي يزيد في تنمية طموحها و نجاحها ، وقد تمثل هذا في عينة بحثنا في أربعة من النساء المقاولات اللواتي حضينا بتفهم عائلي و دعم معنوي كان نتيجة لبداية ظهور فكر جديد في أوساط العائلات الجزائرية سببه أن المرأة أثبتت جدارتها في مجالات متعددة كانت صعبة حتى على الرجال ،فاستطاعت بذلك أن تكسب ثقة أهلها ، السبب الذي جعل اليوم الكثير من العائلات يدعمنا بناتهن عند إتخادهن للقرارات المهنية المهمة و كذلك بالنسبة للأقلية من الأزواج الذين يفضلون أن تكون زوجاتهم سيدات أعمال معروفات .

و الشكل المادي فالأغلبية الغالبة للنساء المقاولات في الجزائر ينتمين إلى عائلات من الطبقة المتوسطة ، دخلها بسيط ليس بإمكانها المساهمة بمبالغ مالية كبيرة ، لهذا تلجأ معظم النساء المبتدئات في مجال المقاولة في الجزائر إلى القرض الرسمي المتمثل في هيئات الدولة و المؤسسات المالية المهيأة لذلك ،كالوكالة الوطنية للقرض المصغر و و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، و تلجأ أخريات إلى القرض الغير رسمي الذي يكون مصدره الأهل و الأصدقاء .

◆ **نتيجة الفرضية الثانية:** من خلال ما سبق يتبدى لنا أن المحيط الاجتماعي له دور في تشجيع المرأة على الاستثمار.

❖ **الفرضية الثالثة:** تتوجه النساء المقاولات إلى نشاطات اجتماعية تحاكي اهتماماتهن النسوية .

– النتائج:

* يتأثر اختيار المرأة المقاولة لنشاط معين بمجموعة القيم و العادات التقاليد السائدة في المجتمع؛ و هذا ما يفسر إقبالهن على الاستثمار في مجال الخياطة و الحلويات التقليدية و الحلي التقليدية... الخ ، خاصة توجه النساء إلى

النشاطات النسوية التي إلتصقت بالمرأة لسنوات عديدة خاصة في القطاع غير المهيكل و التي مارستها النساء منذ القديم في البيوت وهي ليست حكرا على مستويات إجتماعية دون أخرى إذ تمارسها المتعلمة و غير المتعلمة ، الفقيرة و الغنية ،ليبقى هذا النوع من النشاط يلقى إستحسانا كبيرا من طرف النساء و هذا لدليل واضح على أن هذا النوع من المقاولات لازال مستحب و مرغوب فيه من طرف النساء. و يمكن أن نرجع سبب ذلك إلى رضا المجتمع على هذا النوع من النشاط ، كما قد يعود السبب إلى كونه مجال قابل للربح خاصة بالنسبة للمتمكنات من المهنة.

*كما بينت الدراسة أن الأساس الأول الذي إعتمدته المرأة في إختيارها لنشاط اجتماعي معين كان الشهادة العلمية و التكوين تليها مباشرة الموهبة و هذا الأساس نابع من وعى المرأة بدور التأهيل العلمي و المهني في العمل كما أنها إستغلت المواهب التي تملكها و زاوجت بذلك بين ما هو فطري و ما هو مكتسب لتخرج بنتيجة إيجابية و هذا نعتبره إختيار ذكي إلتزمت به المرأة المقاولة في الجزائر التي أضحت على دراية بالخصائص الأساسية التي يجب أن تتوفر في المقاول ، مع هذا فهي لم تهمل عامل الخبرة لأنه مستحب توفرها كونها تساعد بشكل كبير المرأة المقاولة أثناء أداءها لمهامها و تختصر لها الطريق في أحيان كثيرة.

◆ **نتيجة الفرضية الثالثة:** المرأة المقاولة من خلال الدراسة تتوجه إلى نشاطات تحاكي اهتمامها، و تملك فيها التميز.

❖ **الفرضية الرابعة:** تعاني المرأة المقاولة من غياب بيئة للاستثمار.

– النتائج:

* دلت الدراسة على أن المرأة المقاولة تعاني من إشكالات إدارية؛ تتمثل في البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة و "المعريفة".

* أظهرت لنا الدراسة على أن المرأة المقاولة تعاني من مشاكل مادية و مالية؛ تتمثل في مشكل التمويل ، و مشكل غلاء المواد الأولية، و كذا مشكل العقار؛ ومشكل العتاد.

* بينت الدراسة أن المرأة المقاولة تتحكم نوعا ما في إشكالية التوفيق بين دورها كربة بيت و صاحبة مقاولة.

* بينت الدراسة أن المرأة المقاولة تعاني من مشاكل اجتماعية تتمثل أساسا في التركيبة الذهنية للمجتمع الذكوري الذي تنتمي إليه، وعدم تقبل الاستقلالية المادية للمرأة المقاولة، و رفض تواجدها في أنشطة ذكورية.

* تعاني المرأة المقاولة من إشكالات ثانوية كضعف التوجيه و الاستشارة.

◆ **نتيجة الفرضية الرابعة:** أظهرت الدراسة أن المرأة تعاني حقيقة غياب بيئة استثمارية إذ تعاني من عدة معوقات (إدارية، مالية، اجتماعية، ومعوقات أخرى)، إلا أن النساء المقاولات يتميزن بإصرارهن على التغلب على هذه المعوقات و المشاكل.

❖ **الفرضية الرئيسية:** الموروث الثقافي و الاجتماعي للمرأة المقاولة هو الذي يوجهها لاختيار المشروع.

من خلال ما سبق يتوضح لنا صدق الفرضية الرئيسية، بالنظر للدور الذي يلعبه التكوين و الخبرة المهنية و العائلة و المحيط الاجتماعي في توجيه النساء إلى اختيار مشاريعهن.

الاستنتاج العام:

من خلال الدراسة الميدانية فإن المرأة المقاولة يمكن أن تلعب دورا رائدا في مسلسل التنمية، نظرا لما تتوفر عليه من قدرات علمية، و خصوبة الفكر، و الابتكار، و الإبداع الذي أصبح يشكل الرأسمال الأساسي للنمو الاقتصادي في الوقت الحاضر إذا توفر لها الجو الملائم، سواء اجتماعيا، أو إداريا، أو تمويليا.

فالمقاولة النسوية، أو المقاولات التي تترأسها نساء، لا زالت تبحث عن مكان لها في الاقتصاد الوطني، رغم التقدم المضطرد الذي تحققه في البلاد، و رغم أن عدد الوحدات الاقتصادية التي تترأسها نساء مقاولات تبلغ نسبة 15.03% من النسيج المقاولاتي الوطني، الشيء الذي يعكس مفارقة بين تنامي المستويات التعليمية للمرأة و بين دخولها المحتشم للمقاولة.

و من كل ما سبق نستخلص أن مركز المرأة الاجتماعي اعترته تغيرات ملحوظة في غضون العقد المنصرم، بعدما أولت أهمية للتعليم؛ فأصبحت تمثل تقريبا نصف عدد خريجي الجامعات، فضلا عن زيادة انخراطها في القطاع الاقتصادي كمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فحققت مكاسب و تقدم لا بأس به في الميدان الاقتصادي و المالي، لكن تبقى بنسبة محتشمة؛ لذا لابد من تحسين اندماجها في سوق العمل من خلال مساعدتها ماليا و معنويا، و دعمها في المشاريع الاقتصادية، و إدارتها بتعزيز و تدعيم كفاءاتها المهنية، و الإشادة بإسهاماتها قي وسائل الإعلام.

فمن خلال الدراسة تبين أن النساء المقاولات (المبحوثات) يشتركن في جملة من الخصائص حيث: أن معظمهن مكونات إما تكوينا جامعيا أو حاملات لشهادات من مدارس متخصصة، إضافة إلى أن أغلبيتهن من أصول حضرية أو شبه حضرية، كما أظهرت الدراسة أن النساء اللواتي يدرن المقاولات تتراوح أعمارهن بين 24-57 سنة، غير أن الفئة العريضة منهن يتراوح عمرها بين 30-40 سنة، معظمهن عازبات، مع تسجيل وجود مقاولات متزوجات و ربات بيوت، و معظمهن لهن تجربة سابقة في العمل، سواء في القطاع العام أو الخاص أو حتى في المهن الحرة.

كما بينت الدراسة أن النساء المقاولات يستثمرن في قطاعات يمتلكن فيها الخبرة و التكوين، بالإضافة إلى مخزون مهم من التراث العائلي و الاجتماعي.

و أغلبية المقاولات استفدن من قروض الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)، إضافة إلى الدعم المالي و المعنوي للعائلة باعتبارها رأس مال اجتماعي، كما أن معظم عائلات النساء المقاولات لديهن تجربة في المقاولة.

كما سجلنا من خلال هذا البحث شبه عزوف للمقاولات عن الانخراط في منظمات المجتمع المدني، كالجمعيات، النقابات، و الأحزاب... الخ.

أما فيما يتعلق بمواصفات القيادة، فإن معظم المقاولات يعتمدن على العائلة في تسيير مقاولاتهن، و يلعب التكوين دورا هاما في قدرة النساء على التسيير، في حين تتميز علاقاتهن بعمالهن عموما بالجودة.

أما بخصوص القطاعات المهنية التي ولجنها، فقد سجلنا الغلبة لقطاع الخدمات، مع وجود بعض

المقاولات في الصناعات الاستهلاكية، تمركزها في المناطق الحضرية و شبه الحضرية، إذ أن غالبية خدمات النساء المقاولات موجهة للنساء.

كما أثبتت الدراسة أن غالبية المقاولات اتجهن إلى هذا الميدان رغبة في الربح، إما لتحقيق الاكتفاء أو الخروج من دائرة الفقر، و إما لتحقيق الرفاهية و النفوذ الاجتماعي.

إلا أنه، و رغم ما سبق، إلا أننا، و من خلال المقابلات التي قمنا بها و الملاحظات التي سجلناها، فإن المرأة المقاولة تعاني من معوقات و صعوبات، تتوزع بين المشاكل الأساسية التي تتمثل في العوائق الإدارية، كتفشي البيروقراطية المرضية، و الفساد الإداري (الرشوة، المحسوبية)، و عوائق اجتماعية؛ حيث أن الواقع الاجتماعي لازال غير مهيأ لدعم هذا التوجه النسوي للمقاولة، و لا يمنح الضمانات الأساسية للتوفيق بين المقاولة و البيت.

و من جهة أخرى سيطرت الأعراف و التقاليد على بعض الذهنيات، خاصة في الريف، و ما تعانيه المرأة من تلك النظرة الدونية لخوضها بعض المجالات التي طالما كانت حكرا على الرجال.

كما تعاني المرأة المقاولة من صعوبات أخرى متفرقة، كالعوائق التقنية من قدم الآلات و ندرة المواد الأولية و غلائها إن وجدت، بالإضافة إلى عائق العقار، و عدم تأهيل الموارد البشرية.

أما فيما يتعلق بالعوائق المالية المرتبطة بتمويل المشاريع، التي تبرز أكثر عند تفكير المقاولة في تطوير مشروعها، و هو في رأينا السبب في اقتصار المقاولة النسوية عموما على المؤسسات المصغرة و الصغيرة فقط لأنها ذات رأس مال بسيط اقتصاديا.

تجدر الإشارة إلى أننا صادفنا عدة إشكالات عند إجراء هذا البحث، نوجز أهمها في:

- قلة المراجع التي تتناول الفكر المقاولاتي من منظور اجتماعي في الجزائر.
- صعوبة، إن لم نقل استحالة، الحصول على إحصائيات دقيقة حول النشاطات المقاولاتية النسوية.
- عدم تجاوب أجهزة دعم و تشغيل الشباب، و صندوق دعم القرض المصغر، و مديرية التجارة، مع بحثنا، إذ لم نتمكن من الحصول على أي إحصائية دقيقة متعلقة بالبحث، و يعود هذا لضعف التنسيق بين الجامعة و هذه الأجهزة.

و قد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الإقتراحات:

* إجراء دراسات وأبحاث حول وضعية المرأة المقاولة في كل القطاعات والقطاعات الفرعية الاقتصادية و الاجتماعية، مع إبراز الممارسات الجيدة وتثمينها.
* تشجيع التقارب بين منظمات النساء المقاولات والجامعات، و إدخال وحدات تدريسية حول المقاولة ومقاربة النوع.
* تعميق الدراسات حول المقاولات حسب نوعها من أجل الإحاطة باحتياجاتها الخاصة.
* إحداث بنك معطيات وطني حول المقاولات بشكل عام، و متابعة المقاولات النسوية بشكل خاص.
* تعزيز السياسات الاجتماعية والخدمات الاجتماعية التي تمكن المرأة من التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة ، تم تسليط الضوء على واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر و نوعية النشاطات الاجتماعية التي تتجه إليها المرأة الجزائرية في المشاريع المصغرة بالذات ، خاصة و أن المرأة في الجزائر لها خصوصية اجتماعية و ثقافية تكون سببا في نجاح نشاط اجتماعي معين و قد تكون حائل دون نجاح نشاطات أخرى .
لذلك و لأجل تقصي هذا الموضوع سلطت هذه الدراسة من الناحية النظرية الضوء على فكر المقاول و المقاولة و عن الواقع الاجتماعي و الثقافي للمرأة الجزائرية .

و تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تركز على إبراز عوامل ظهور النساء المقاولات في ولاية سطيف و قد تبين من خلال الدراسة أن الذي ساهم في ظهور النساء المقاولات هو عديد المبادرات و الأجهزة المختلفة التي وضعتها الدولة من أجل إبراز المقاولين و المقاولات كطبقة جديدة في المجتمع، مغيرة بذلك البنية الطبقية للمجتمع الجزائري من جهة، والحد من المقاولة غير الرسمية من أجل تنظيم السوق التجارية والتوزيع العادل للثروات بين أفراد المجتمع من جهة أخرى.

ولعل بروز هذه الفئة من النساء المقاولات دليل على بداية حدوث تغير في التركيبة الذهنية الجزائرية، كما يشكل تحديا كبيرا من خلال ازدواجية الوظيفة بين الالتزامات العائلية و الالتزامات المهنية نتيجة تعدد دور المرأة بالإضافة إلى كونها ربة منزل وأم وزوجة، فلقد أضيف لها دور جديد بإرادتها ولم تضرب علي يديها، وهذا الدور هو دور المرأة المقاولة؛ وهذا الدور الذي يفرض عليها أن تتواجد خارج المنزل لفترة طويلة، و هذا ما يدل على مخاطرة المرأة.

من جهة أخرى و من خلال هذه الدراسة تبين أن التنوع في مشاريع المرأة المقاولة ذات المستوى التعليمي العالي كون مفهوم التعليم في بعض المشاريع له تأثير كبير في تحديد وتنمية الجوانب النفسية والشخصية للفرد؛ أي بمعنى آخر أنه يعمل على إحداث التغيير في السلوك الإنساني وفقا لأهداف المؤسسات التي تشرف على هذه العملية، والمتوقع أن يكون هذا التغيير في الاتجاه الموجب الذي يخدم المجتمع.

كما أن فكرة عدم الاستقرار الوظيفي، مثلما تقول إحدى المبحوثات، كانت من بين أقوى الأسباب التي تجعل المرأة تفكر في تكوين مشروعها الخاص؛ إضافة إلى أن عمل المرأة في القطاع الخاص، يعرف تمييزا في الأجر، حيث تحصل المرأة على أجور أقل من أجر الرجل، كما أن معظم المناصب الهامة والحراك المهني والوظيفي كان من نصيب الرجل دون المرأة.

و قد بينت الدراسة أن النساء معظم النساء المقاولات يتجهن إلى نشاطات اجتماعية تعتبر امتدادا لدورهن التقليدي في المجتمع و من جهة أخرى هن ينشطن في مجالات يمتلكن فيها خبرة اكتسبنها من خلال أعمالهن السابقة سواءا في القطاع المهيكل أو في القطاع غير المهيكل .

و تواجه النساء المقاولات في ولاية سطيف عدة مشاكل و معوقات تتمحور أساسا في غياب بيئة للإستثمار إذ تواجه المرأة المقاولة في هذه الولاية معوقات اجتماعية مرتبطة بالتركيبة الذهنية للفرد الجزائري من جهة و من جهة أخرى إشكالية التوفيق بين المشروع و البيت الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع للأدوار الاجتماعية

بالنظر للمكانة التي وصلت إليها المرأة في الجزائر.

كما تعاني المرأة المقاولة من معوقات تمويلية مرتبطة ببطئ دراسة الملفات على مستوى الوكالات و البنوك و ضعف التمويل العائلي ، بالنظر لأن معظم عائلاتهن هي من الطبقة المتوسطة في المجتمع الجزائري.

أما المعوقات الإدارية فهي مرتبطة بالبروقراطية المرضية السائدة في الإدارات و المحسوبية و الرشوة ...الخ.

و يبقى مجال البحث فيما يتعلق بالمقاولاتية النسوية في الجزائر مفتوحا بالنظر لمكتسبات المرأة العلمية و القانونية و الاجتماعية ...الخ ، و تدعيم السياسات العمومية لهذا التوجه .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع

➢ **باللغة العربية:**

1- إبراهيم عبد الفتاح كاميليا: بسيكولوجية المرأة العاملة، د ط، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت، 1984.

2- أبو القمصان خالد: موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

3- أبو زيد أحمد: المدخل إلى البنائية، د ط، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 1995.

4- أبو زيد حكمت: إمكانيات المرأة العربية في العمل السياسي، عن ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول المرأة، 1982.

5- أحمد حشيش عادل: تاريخ الفكر الاقتصادي، د ط، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1974.

6- الأسيوطي ثروت أنيس: نظام الأسرة بين الاقتصاد و الدين، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، د ط، القاهرة.

7- الجوهري محمد علي و علياء شكري: علم الاجتماع الريفي و الحضري، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

8- الحديدي منى: الإعلان، ط 1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1990.

9- الحسيني السيد محمد :النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، مصر، ط1 1975 .

10- الخولي سناء: التغير الاجتماعي و التحديث، د ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1985.

11- السيد حافظ درية: علم الاجتماع الاقتصادي، د ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.

12- السيسي جمال أحمد ،ياسر ميمون عباس : محاضرات في أصول التربية ،كلية التربية النوعية ، جامعة المنوفية ، 2007.

13- الشماع خليل: مبادئ الإدارة، د ط، دار المسير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1994.

14- الفقير عبد القادر: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط 1، النهضة العربية للطباعة و النشر، 1999.

15- العساف صالح بن حمد: مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية و التعليم، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1986

16- الهواري سيد: الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر، د ط، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1981.

17- أنجرس موريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة محمد صحراوي وآخرون، ط 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

18- أوكيل سعيد: وظائف و نشاط المؤسسة الصناعية، د م ج، د ط، الجزائر، 1992.

19- بحيري قادة: محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي، د ط، دار العرب للنشر و التوزيع، وهران، الجزائر، 2005.

20- برجر بريجيت: ثقافة تنظيم العمل، ترجمة محمد مصطفى غنيم، د ط، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر، 1995.

21- بورديو بيار: أسباب عملية لإعادة النظر في الفلسفة، ترجمة أنوار مغيث، لبنان، دار الأمانة الحديثة، الطبعة الأولى، 1998.

22- بورديو بيار: الهيمنة الذكورية، تر: سلمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربية، د ط،1996.

23- عزمي بشارة: المجتمع المدني-دراسة نقدية- مع الإشارة للمجتمع العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

24- بكري كامل و آخرون: علم الاقتصاد، د ط، الدار الجامعية، بيروت، 1989.

25- بن أشنهو عبد اللطيف: التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962- 1980)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

26- بن أشنهو عبد اللطيف: مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

27- بن حمودة سكينة: دروس في الاقتصاد السياسي، ط 1، دار الملكية للطباعة و النشر، دون بلد، 2006.

28- جعلوك محمد علي: أعمال المقاولات، ط 1، دار الراتب الجامعية، لبنان، 2003.

29- جغلول عبد القادر: الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، ط 2، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر-لبنان، 1981.

30- جيدنز أنتوني: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4، 2005.

31- حرفوش مدني: الشامل في الاقتصاد، د ط، مكتبة قصر الثقافة، الجزائر، 1999.

32- خضر صالح سامية: المشاركة السياسية للمرأة و قوة التغير الاجتماعي، ج 1، ط 1، الصدر لخدمات الطباعة، مصر، دون سنة.

33- دليو فضيل: أسس منهجية في العلوم الاجتماعية، د ط، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

34- دادي عدون ناصر: اقتصاد المؤسسة، ط 2، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

35- دادي عدون ناصر: إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي، د ط، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

36- رشيد شحة مصطفى: الاقتصاد النقدي و المصرفي، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985.

37- روشيه جي: علم الاجتماع الأمريكي، دراسة لأعمال تالكونت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري آخرون، القاهرة، 1981.

32- زايد أحمد وآخرون: المرأة و قضايا المجتمع، ط 1، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة 2002.

38- سفير ناجي: محاولات في التحليل الاجتماعي، التشغيل- الصناعة- التنمية، ترجمة الأزهر بوغنبور، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

39- ساقور عبد الله: الاقتصاد السياسي، د ط، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.

40- سيد فهمي محمد: المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث، ط 1، دار الوفاء للطباعة و النشر، مصر، دون سنة.

41- شكري علياء و آخرون: المرأة و المجتمع، وجهة نظر علم الاجتماع، د ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

42- صديق محمد رمضان: الضمانات القانونية و الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، دط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

43- عادل راشد أحمد: الإعلان، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

44- عبد الحميد الزيات كمال: العمل و علم الاجتماع المهني، د ط، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2001.

45- عبد الحميد رشوان حسين: علم اجتماع المرأة، د ط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

46- عبد السلام زهران حامد: علم النفس الاجتماعي، ط 5، عالم الكتب، مصر، 1984.

47- عبد اللطيف مشهور أميرة: الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، د ط، دار الإشعاع للطباعة، مصر، دون سنة.

48- عثمان سعاد و آخرون: المرأة و قضايا المجتمع، ط 1، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002.

49- عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830-1960)، ترجمة جوزيف عبد الله، ط 1، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1983.

50- عرباجي إسماعيل: اقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم ديناميكية التنظيم، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

51- عفيفي سيد عبد الفتاح: بحوث في علم الاجتماع المعاصر، الفكر العربي، مصر، 1996 .

52- عمر حسين: الاستثمار و العولمة، د ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.

53- فريدمان جورج و بيار نافيل: رسالة في سوسيولوجيا العمل، ط 1، منشورات عويدات، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

54- فرنسيس فوكوياما: الثقة الفضائل الاجتماعية و تحقيق الازدهار، الراية ملف القرن العشرين، تر: عامر سلطان، العدد 6575، يناير 2000.

55- فرانسيس فوكو ياما: رأس المال الاجتماعي و الاقتصاد العالمي، مركز الإمارات للدراسات للبحوث الإستراتيجية، ع 5، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، 1994.

56- لانكة أوسكار: الاقتصاد السياسي، ترجمة محمد سلمان حسن، ط 4، دار الطليعة، بيروت، دون سنة.
57- محمود عبد الراضي إبراهيم: حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، د ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، دون سنة.
58- مصطفى المنياوي عائشة: سلوك المستهلك، د ط، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.
60- مصطفى علياء ربيحي و عثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية و التطبيق العلمي، ط 1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000.
61- ميشيل توماسيلو: الأصول الثقافية للمعرفة البشرية، ترجمة: شوقي جلال، المجمع الثقافي، الطبعة 1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006
62- زرارقة فيروز: في منهجية البحث، ط 1، منشورات مكتبة اقرأ، الجزائر، 2007.
63- يحي مزيودي: المقاولات علم و فن و إدارة ، الشركة العالمية للكتاب ،الطبعة1، 2003 .
64- يسري عبد الرحمان: تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

➢ باللغة الفرنسية

1- Addi (L): Les mutations de la société Algérienne, Ed: la découverte, Paris, 1999 .

2- Benatia (F): Le travail féminin en Algérie, Ed: SNED, Alger, 1970.

3- Benguerna (M): Djilali Liabès, La quête de la rigueur, Casbah, Alger, 2006.

4- Bennoune (M): Les algériennes victimes de la société néo-patriarcale, SNED, Alger, 1999.

5- Bensadoune (N): Les droits de la femme, des origines à nos jours, Casbah, Alger, 1999

6- Bourdieu (P): Le capital social, notes provisoires in/Le capitale social, Edition la Découverte, Paris, 2006

7- Djagloul (A): Huit études sur l'Algérie, ANAL, Alger, 1986.

8- Ecrément (M): Indépendance politique et libération économique -un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985, OPU, Alger.

9- Fayol (H): Administration industrielle et générale, ENAG, Alger, 1990.

10- Gautier (B): Recherche sociale de la problématique à la collecte des, presse de l'université du Québec, Canada, 2003.

11- Grawitz (M): Méthodes des sciences sociales, 10eme édition, Dalloz, Paris, 1996.

12- Gobe (E): Les hommes d'affaires égyptiens, Karthala, Paris, 1999.

13- Godelier (M): Rationalité et irrationalité en économie, La petite collection, Maspero, Paris, 1971.

14- Golsene: Les décisions financières de l'entreprise, Dunod, Paris, 1984.

15- Hisrish (R-O), Peter (M-P): Entrepreneurship lancer, élaborer, et gérer une entreprise; économica, Paris, 1991.

16- Machart (J-R): Réussir nos PME, Dunod, Paris, 1991.

17- Mazouz (M) et autres: La société algérienne entre population et développement, Université Paris, France, 1998.

18- Mottez (B): La sociologie industrielle juridique, PUF, Paris, 1975.

19- Lakehal (M): dictionnaire d'économie contemporaine et des principaux faits politique et sociaux ,édition 3, 2002.

20-Linton(R): De l'homme, Edition de Minuit,paris, 1968

21- Longatte (J), Muller (J) :Economie d'entreprise, Dunod, paris,2004

22- Oppetit (B), Sayag (A): Les structures juridiques de l'entreprise, collection Droit et Gestion, Paris, 1972.

23-PENNEF (J): Les chefs d'Enterprise en Algérie, in/Acte du colloque: «Entreprises et entrepreneurs en Afrique», Edition l'Harmattan, Paris, 1983.

24- Rabah (P): La minorité invisible, Casbah, Alger, 2007.

25- Schumpeter (J-A) M: Capitalisme, Socialisme, et Démocratie, 1ere partie, un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremlay, 2002.

26- Stratego (R): Stratégie, Structure, Décision, Identité: Politique générale d'entreprise, Paris, Inter-éditions, 2eme édition, 1993

27- Vandevelde-Dailliere (H): Femme algérienne à travers la condition féminine dans le constantinois depuis l'indépendance, OPU, Alger, 1980.

28- Weber (M): L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Ed: Plan, Paris, 1921.

➢ المجلات و الجرائد:

1- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 11، 1999.

2- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 12، 1999.

3- مجلة آفاق اقتصادية، الجزائر، العدد 85، 2001.

4- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، العدد 19، جوان 2003.

5- مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3، 2004.

6- مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 5، 2005.

7- مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم و تشغيل الشباب، مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، يناير 2004.

➢ المجلدات و القواميس:

– باللغة العربية:

1- أبو النيل محمود و آخرون: معجم علم النفس، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة.

2- أحمد خليل خليل: المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع، د ط، دار الحداثة، بيروت، دون سنة.

3- الغطاس نبيه: معجم مصطلحات الاقتصاد و المال و إدارة الأعمال، ط 8، مكتبة لبنان، 2002.

4- اللقاني أحمد حسين و الجمل علي أحمد : معجم المصطلحات التربويّة المعرّبة في المناهج وطرق التدريس ، ط2 ،القاهرة ،عالم الكتب ،1999.

4- بودون ر و بوريكوف: المعجم النقدي في علم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط 1، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1986.

5- جبران مسعود: الرائد اللغوي الأحدث و الأسهل، ط 8، دار العلم للملايين، 2001.

6- عبد القادر طه فرج: معجم علم النفس، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة.

7- عبد الناصر جمال: المعجم الاقتصادي، ط 1، دار المشرق الثقافي، الأردن، 2002.

8- علي محمد و آخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

9- زكي أحمد بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، د ط، مكتبة لبنان، بيروت، 1984.

– باللغة الفرنسية:

1- Petit Larousse, librairie Larousse, Paris, 1986.

– باللغة الإنجليزية:

1- Webster’s institution collegiate dictionary, Nlg, 1954.

➢ الرسائل و الأطروحات:

1- بادي سامية: المرأة و المشاركة السياسية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2003-2004

2- بوزيد زين الدين، الأصول الاجتماعية و المرجعيات الفكرية للنهضة المثقفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1995.

3- جبار محفوظ، البورصة، التسيير و خوصصة المؤسسات العمومية، دراسة حالة حول إتحاد المغرب العربي،

رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 1996-1997.

4- جدوالي صفية، اتجاهات الفرد الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة التربوية، جامعة سطيف، 2005.

5- صايشي سهيلة، المقاولون الجزائريون الجدد و نوعية مشاريعهم، دراسة ميدانية لأعضاء جمعية منتدى رؤساء المؤسسات، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم و عمل، الجزائر، 2002-2003.

6- شلوف فريدة: المرأة المقاولة دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير في علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2009.

7- Yamina Rahou: Atouts et Difficultés de l'entreprenariat féminin, Enquête sur des femmes qui s'inscrit dans l'économie de production et de reproduction , Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (Crasc), Alger, 2008.

➢ مواقع الإنترنت:

1- http:/www.asyeh.com

2- http:/www.id- gov-jothuman/activities 2000/genderpaper/htm

3- http:/www.awfarap-org/gaz/2004/mos/htm

4- www.ansej.org.dz

5- www.gov.dz

6- www.crasc.dz

7- www.ecotechnics-int.com

8-www.dafatiri.comرشيد نوري : الأندية التربوية ودورها في تنشيط الحياة المدرسية ، نيابة الناظور

9- www.setif.org/1-Siege-de-la-Wilaya Annuaire de la wilaya de setif

10- www.ulum.nl/c30.htm بودي عبد القادر و آخرون: دور الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في الجزائر في تمويل المؤسسات المصغرة و رفع مستوى التشغيل و الاستثمار

11-www.projects-alecso.org/ المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم

12-www.arabspine.net السيد جمعة سيد: التأهيل المهني

13-http://www.elaph.com/Web/أيمن بن تهامي: المغرب؛ المقاولات النسوية ترتفع بأكثر من ألفين في 4 سنوات،

➢مداخلات الملتقيات:

1-بن يعقوب الطاهر، شريف مراد: المهام و الوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين

– سطيف 2 –

كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية

قسم علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع التنظيم و العمل

دليل مقابلة حول موضوع:

المسارات الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة و علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة – ولاية سطيف

ملاحظة: بيانات المقابلة سرية و لا تستعمل إلا لأغراض علمية

السنة الجامعية:

2015/2014

المحور الأول : بيانات متعلقة بالجانب الشخصي و المحيط الاجتماعي و الثقافي للمرأة المقاولة .

هل يمكن تحديد :

1-السـنـ:.....

2-الحالة المدنية:.....

3-المستوى التعليمي:.....

4-الموطن الأصلي :.....

5- هل أنت منخرطة في أحزاب أو جمعيات؟.....

8- ماهي الصفات التي يجب أن تتوفر في المرأة حتى تتمكن من تسيير مقاولتها؟.....

9-هل مارست عملا في السابق، و ما نوعه ؟.....

المحور الثاني : بيـــانـــات متعلقة بالمحيط الاجتماعي للمرأة المقاولة

10-ما هو المستوى التعليمي لوالديك ؟.....

11-ما هو المستوى التعليمي للزوج (في حالة الزواج)؟.....

12-هل يوجد في محيطك العائلي و الاجتماعي مقاولين ؟.....

13-هل تلقيت الدعم من جهات معينة ، و ما نوعه؟.....

14- كيف هي علاقتك بعمال المقاولة ؟.....

المحور الثالث : بيـــانـــات متعلقة باختيـــار النشـــاط الاجتماعي .

15-كيف جاءتك فكرة إنشاء مقاولتك الخاصة؟.....

16-أين تزاولين هذا النشاط؟.....

17-في أي سنة بدأ مشروعك؟.....

18-ما هو مصدر رأس المال الذي اعتمدت عليه في إنشاء مقاولتك؟.....

19- هل تملكين مشاريع مقاولاتية أخرى؟.....

20-هل تفكرين في تطوير أو تحويل مقاولتك ؟.....

21-هل تعتمدين على وسائل الإشهار في تسويق منتوجك؟ حدديها؟.....

22-هل تقومين بتسيير مقاولتك و حدك أم تعتمدين على أطراف أخرى ؟.....

المحور الرابع: المعوقات و الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة .

23- هل تستطيعين التوفيق بين ازدواجية الدور في البيت و المقاولة ؟.....

24- ما هي المعوقات و الصعوبات التي تواجهك؟.....

أوامـــر

أمر رقم 97 - 11 مؤرّخ في 11 ذي القعدة عام 1417 الموافق 19 مارس سنة 1997، يتضمّن التّقسيم القضائيّ.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

- بناء على الدّستور، لا سيّما المواد 121 و122 و123 و126 و179 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 65 - 278 المؤرّخ في 22 رجب عام 1386 الموافق 16 نوفمبر سنة 1965 والمتضمّن التّنظيم القضائيّ،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 154 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون الإجراءات المدنيّة، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 155 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون الإجراءات الجزائيّة، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلّق بالتّنظيم الإقليميّ للبلاد،

- وبناء على ما أقرّه المجلس الوطنيّ الانتقاليّ،

يصدر الأمر الآتي نصّه :

المادّة الأولى : يحدث عبر مجموع التّراب الوطنيّ ثمانية وأربعون (48) مجلسا قضائيّا، تقع مقارّها في مدن أدرار، الشّلف، الأغواط، أمّ البواقي، باتنة، بجاية، بسكرة، بشّار، البليدة، البويرة، تامنغست، تبسّة، تلمسان، تيارت، تيزي وزّو، الجزائر، الجلفة، جيجل، سطيف، سعيدة، سكيكدة، سيدي بلعبّاس، عنّابة، قالمة، قسنطينة، المديّة، مستغانم، المسيلة، معسكر، ورقلة، وهران، البيّض، برج بوعريريج، بومرداس، الطّارف، تيسمسيلت، الوادي، خنشلة، سوق أهراس، تيبازة، ميلة، عين الدّفلى، عين تموشنت، غرداية، غليزان، النّعامة، إيليزي، تندوف.

تحدّد دوائر اختصاص كلّ واحد من هذه المجالس بموجب نصّ تنظيميّ.

المادّة 2 : تحدث في دوائر اختصاص كلّ مجلس قضائيّ محاكم.

المادّة 3 : تحدّد بموجب نصّ تنظيميّ كيفيّات تطبيق هذا الأمر، لا سيّما كيفيّات تحويل الدّعاوى القائمة أمام المحاكم القديمة إلى المحاكم الجديدة، وتبيّن صحّة كافّة العقود، والشّكليّات والمقرّرات والأحكام والقرارات الّتي تصدر قبل دخول هذا الأمر حيّز التّطبيق.

المادّة 4 : توضع المجالس المنصوص عليها في هذا الأمر تدريجيا وفقا للشّروط والكيفيّات المحدّدة عن طريق نصّ تنظيميّ.

المادّة 5 : تلغى أحكام القانون رقم 84 - 13 المؤرّخ في 23 يونيو سنة 1984 والمتضمّن التّقسيم القضائيّ.

المادّة 6 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 11 ذي القعدة عام 1417 الموافق 19 مارس سنة 1997.

اليمين زروال

أمر رقم 97 - 12 مؤرّخ في 11 ذي القعدة عام 1417 الموافق 19 مارس سنة 1997، يعدّل ويتمّم الأمر رقم 95 - 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمتعلّق بخوصصة المؤسّسات العموميّة.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

- بناء على الدّستور، لا سيّما المواد 122 و126 و179 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون المدنيّ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون التّجاريّ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 83 – 17 المؤرّخ في 5 شوّال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمّن قانون المياه، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 06 المؤرّخ في 4 ربيع الثّاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتعلّق بالأنشطة المنجميّة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 86 – 14 المؤرّخ في 13 ذي الحجّة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلّق بأعمال التّنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 01 المؤرّخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمّن القانون التّوجيهيّ للمؤسّسات العموميّة الاقتصاديّة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 02 المؤرّخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلّق بالتّخطيط، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 10 المؤرّخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالنّقد والقرض، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتضمّن قانون الأملاك الوطنيّة، لا سيّما المواد 2 و3 و4 و12 و18 و107 و108 منه،

– وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 93 – 10 المؤرّخ في 2 ذي الحجّة عام 1413 الموافق 23 مايو سنة 1993 والمتعلّق ببورصة القيم المنقولة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 93 – 12 المؤرّخ في 19 ربيع الثّاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلّق بترقية الاستثمار،

– وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 93 – 18 المؤرّخ في 15 رجب عام 1414 الموافق 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمّن قانون الماليّة لسنة 1994،

– وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 94 – 08 المؤرّخ في 15 ذي الحجّة عام 1414 الموافق 26 مايو سنة 1994 والمتضمّن قانون الماليّة التّكميليّ لسنة 1994،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 06 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالمنافسة،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمتعلّق بخوصصة المؤسّسات العموميّة،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 25 المؤرّخ في 30 ربيع الثّاني عام 1416 الموافق 25 سبتمبر سنة 1995 والمتعلّق بتسيير رؤوس الأموال التّجاريّة التّابعة للدّولة،

– وبمقتضى الأمر رقم 96 – 08 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 والمتعلّق بهيئات التّوظيف الجماعيّ للقيم المنقولة (هـ. ت. ج. ق. م)، (ش. إ. ر. م. م) و(ص. م. ت).

– وبناء على ما أقرّه المجلس الوطنيّ الانتقاليّ،

يصدر الأمر الآتي نصّه :

المادّة الأولى : تعدّل وتتمّم الفقرة الأولى من المادّة الأولى من الأمر رقم 95 – 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي :

" يحدّد هذا الأمر القواعد العامّة لخوصصة ملكيّة:

– الرّأسمال الاجتماعيّ للمؤسّسات المملوكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الدّولة و/أو الأشخاص المعنويّين التّابعين للقانون العامّ.

– الأصول المكوّنة لوحدة مستثمرة مستقلّة عن المؤسّسات التّابعة للدّولة.

.....(الباقي بدون تغيير)....."

المادّة 2 : تعدّل وتتمّم المادّة 4 من الأمر رقم 95 - 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي:

" *المادّة 4* : يمكن عمليّات الخوصصة المذكورة في المادّة 2 أعلاه، الّتي يتعهّد بموجبها المتملّك أو المتملّكون بإصلاح المؤسّسة أو تحديثها و/أو الحفاظ على كلّ مناصب العمل المأجورة فيها أو بعضها والحفاظ على استمراريّة نشاط المؤسّسة، أن تستفيد امتيازات خاصّة، يتمّ التّفاوض عليها حالة بحالة.

تحدّد كيفيّات تطبيق هذه المادّة عن طريق التّنظيم".

المادّة 3 : تعدّل وتتمّم الفقرة الرّابعة من المادّة 8 من الأمر رقم 95 - 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي :

" يعرض على الحكومة، لاتّخاذ القرار، بعد الاطّلاع على تقرير المجلس واللّجنة المنصوص عليهما في المادّتين 11 و38 أدناه، ملفّ التّنازل الّذي يحتوي خاصّة على التّقييم والأسعار الدّنيا والقصوى وكذلك الإجراءات وطرق تحويل الملكيّة أو خوصصة التّسيير.

.....(الباقي بدون تغيير)....."

المادّة 4 : تلغى الفقرة 3 من المادّة 14 من الأمر رقم 95 - 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه.

المادّة 5 : تعدّل وتتمّم الفقرة 2 من المادّة 15 من الأمر رقم 95 - 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي :

" يمكن أن تتمّ كيفيّات التّنازل كما يأتي :

- إمّا باللّجوء إلى صيغ السّوق الماليّة (بالإدماج في البورصة أو بعرض علنيّ للبيع بسعر ثابت)،

- وإمّا بالمزايدة،

- وإمّا بالتّراضي الّذي تقرّره الحكومة بناء على تقرير مفصّل من الهيئة المكلّفة بالخوصصة،

- أو بأيّة طريقة أخرى للخوصصة تهدف إلى تطوير أسهم الجماهير، حسب طرق تحدّد بمقتضى التّنظيم ".

المادّة 6 : تلغى المادّة 21 من الأمر رقم 95 - 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه.

المادّة 7 : تعدّل وتتمّم المادّة 22 من الأمر رقم 95 - 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي:

" *المادّة 22* : تلزم الأجهزة التّنظيميّة و/ أو الإطارات المسيّرة للمؤسّسات العموميّة القابلة للخوصصة بما يأتي :

- ضمان استمراريّة تسيير هذه المؤسّسات،

- تقديم كلّ المعلومات الضّروريّة إلى الهيئة وإلى المجلس المكلّفين بالخوصصة،

- ضبط كلّ الوثائق الماليّة والمحاسبيّة ولا سيّما دفاتر الجرد،

- اتّخاذ كلّ الإجراءات لتحضير المؤسّسة العموميّة أو أصولها للخوصصة، وإن اقتضى الأمر أن تتولّى إنجاز ذلك وفقا لتعليمات الهيئة ".

المادّة 8 : تتمّم المادّة 31 من الأمر رقم 95 - 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي :

" د - بالنّسبة للمؤسّسات الّتي يتمّ التّنازل عنها لصالح عمّالها الأجراء بقرار من الحكومة ".

المادّة 9 : تتمّم المادّة 34 من الأمر رقم 95 - 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، بفقرة ثانية، تحرّر كما يأتي :

" إلاّ أنّه يمكن أن يؤدّي التّنازل إلى الدّفع بالتّقسيط :

أ) عندما يكون التّنازل لصالح العمّال الأجراء بالمؤسّسة المعنيّة شريطة تطبيق الفقرة الأخيرة من المادّة 46 أدناه،

ب) باقتراح من المجلس وبقرار من الحكومة فيما يخصّ الملاّك الآخرين غير الأجراء.

تحدّد كيفيّات تطبيق هذه المادّة عن طريق التّنظيم".

المادّة 10 : تعدّل وتتمّم الفقرة 2 من المادّة 36 من الأمر رقم 95 - 22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي :

" هذه الحصّة ممثّلة بأسهم دون حقّ التّصويت ولا التّمثيل في مجلس الإدارة، ويسيّر صندوق التّوظيف المشترك للأجراء، عائدات هذه الأسهم.

تحدّد كيفيّات تطبيق هذه المادّة، عند الاقتضاء، عن طريق التّنظيم ".

المادّة 11 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 11 ذي القعدة عام 1417 الموافق 19 مارس سنة 1997.

اليمين زروال

مراسيم تنظيميّة

مرسوم رئاسيّ رقم 97 - 78 مؤرّخ في 8 ذي القعدة عام 1417 الموافق 16 مارس سنة 1997، يتضمّن إحداث أبواب وتحويل اعتماد إلى ميزانيّة تسيير وزارة الشّؤون الخارجيّة.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

- بناء على تقرير وزير الماليّة،

- وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 77 - 6 و125 (الفقرة الأولى) منه،

- بمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرّخ في 8 شوّال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلّق بقوانين الماليّة، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 96 - 31 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1417 الموافق 30 ديسمبر سنة 1996 والمتضمّن قانون الماليّة لسنة 1997،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ المؤرّخ في 26 شعبان عام 1417 الموافق 6 يناير سنة 1997 والمتضمّن توزيع الاعتمادات المخصّصة لميزانيّة التّكاليف المشتركة من ميزانيّة التّسيير بموجب قانون الماليّة لسنة 1997،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 - 08 المؤرّخ في 26 شعبان عام 1417 الموافق 6 يناير سنة 1997 والمتضمّن توزيع الاعتمادات المخصّصة لوزير الشّؤون الخارجيّة من ميزانيّة التّسيير بموجب قانون الماليّة لسنة 1997،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يحدث في جدول ميزانيّة تسيير وزارة الشّؤون الخارجيّة البابان المبيّنان في الجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادّة 2 : يلغى من ميزانيّة سنة 1997 اعتماد قدره مائة وخمسة عشر مليونا وثلاثمائة وستّة وأربعون ألف دينار (115.346.000 دج) مقيّد في ميزانيّة التّكاليف المشتركة، وفي الباب رقم 37 - 03 " نفقات تنظيم الانتخابات ".

المادّة 3 : يخصّص لميزانيّة سنة 1997 اعتماد قدره مائة وخمسة عشر مليونا وثلاثمائة وستّة وأربعون ألف دينار (115.346.000 دج) يقيّد في ميزانيّة تسيير وزارة الشّؤون الخارجيّة وفي البابين المبيّنين في الجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادّة 4 : يكلّف وزير الماليّة ووزير الشّؤون الخارجيّة، كلّ فيما يخصّه، بتنفيذ هذا المرسوم الّذي ينشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 8 ذي القعدة عام 1417 الموافق 16 مارس سنة 1997.

اليمين زروال

مرسوم تنفيذي رقم 03 – 288 مؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003، يعدّل ويتمّم المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمّن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التشغيل والتضامن الوطني،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادّتان 85–4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 88–01 المؤرّخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمّن القانون التوجيهي للمؤسّسات العموميّة الاقتصاديّة،

– وبمقتضى الأمر رقم 96–14 المؤرّخ في 8 صفر عام 1417 الموافق 24 يونيو سنة 1996 والمتضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، لاسيّما المادّة 16 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 96–234 المؤرّخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلّق بدعم تشغيل الشباب، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 03–208 المؤرّخ في 3 ربيع الأول عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 03–215 المؤرّخ في 7 ربيع الأول عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 96–295 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 الّذي يحدّد كيفيات تسيير حساب التّخصيص الخاص رقم 087–302 الّذي عنوانه "الصّندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 96–296 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمّن إنشاء الوكالة الوطنيّة لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المعدّل والمتمّم،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يعدّل هذا المرسوم ويتمّم بعض أحكام المرسوم التّنفيذي رقم 96–296 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمّن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.

المادة 2 : تعدّل أحكام المادّة 6 من المرسوم التّنفيذي رقم 96–296 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمذكور أعلاه وتحرّر كما يأتي :

"المادة 6 : تضطلع الوكالة، بالاتّصال مع المؤسّسات والهيئات المعنية، بالمهام الآتية :

– تدعّم وتقدّم الاستشارة وترافق الشّباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثماريّة،

– تسيّر، وفقا للتّشريع والتّنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصّندوق الوطني لدعم تشغيل الشّباب، لاسيّما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلّف بالتّشغيل تحت تصرّفها،

– تبلّغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصّندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها،

– تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشّروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسّسات والهيئات المعنيّة بإنجاز الاستثمارات،

– تشجّع كل شكل آخر من الأعمال والتّدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

وبهذه الصفة، تكلّف الوكالة على الخصوص بما يأتي :

– تضع تحت تصرّف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتّقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم،

– تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا،

– تقدّم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التّركيب المالي ورصد القروض،

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسّسات المالية في إطار التّركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها،

– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

يمكن الوكالة، من أجل الاضطلاع بمهمتها على أحسن وجه، أن تقوم بما يأتي :

– تكلّف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصّصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية،

– تكلّف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتّجهيزات بواسطة هياكل متخصّصة،

– تنظّم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصّة يتمّ إعدادها مع الهياكل التكوينية،

– تستعين بخبراء مكلّفين بدراسة المشاريع ومعالجتها،

– تطبّق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجيّة المخصّصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحدّدة وفقا للتشريع والتّنظيم المعمول بهما".

المادة 3 : تعدّل وتتمّم أحكام المادّة 9 من المرسوم التّنفيذي رقم 96–296 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمذكور أعلاه وتحرّر كما يأتي :

"المادة 9 : يتكوّن مجلس التّوجيه من الأعضاء الآتين :

– ممثّل الوزير المكلّف بالتّشغيل،

– ممثّل الوزير المكلّف بالداخلية والجماعات المحلية،

– ممثلان (2) عن الوزير المكلّف بالمالية،

– ممثل الوزير المكلّف بالشؤون الخارجية،

– ممثل الوزير المكلّف بالفلاحة والتنمية الريفية،

– ممثل الوزير المكلّف بالصيد البحري والموارد الصيدية،

– ممثل الوزير المكلّف بالشباب،

– ممثل الوزير المكلّف بالمؤسّسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة،

– ممثل المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف،

– رئيس الغرفة الجزائرية للتّجارة والصناعة أو ممثله،

– المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أو ممثله،

– المدير العام للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية أو ممثله،

– رئيس الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف أو ممثله،

– رئيس صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع أو ممثله،

– رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة أو ممثله،

– رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية أو ممثله،

– ممثلان (2) عن الجمعيات الشبانية ذات الطابع الوطني والتي يشبه هدفها هدف الوكالة.

يتولّى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التّوجيه".

المادّة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة .

حرّر بالجزائر في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003.

أحمد أويحيى

★

مرسوم تنفيذي رقم 03 – 289 مؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003، يعدّل ويتمّم المرسوم التّنفيذي رقم 98–200 المؤرّخ في 14 صفر عام 1419 الموافق 9 يونيو سنة 1998 والمتضمّن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التشغيل والتضامن الوطني،

ملخص الدراسة :تناولت هذه الدراسة المسارات الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة و علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي إذ أن المرأة و بحكم دخولها للنشاط السوسيواقتصادي حظيت بمكانة بارزة في المجتمع ، و بدأت تلفت أنظار المشتغلين في حقل السوسيولوجيا في ظل التحول الذي طرأ على البناءات العائلية و بالتالي تغير التركيبة الذهنية للفرد الجزائري، و كذلك ديناميكية النظام الإنتاجي حيث تطورت بناءات العمل و أنماط التسيير، فأصبحت فاعلية العمل النسوي تقاس بمؤشرات النشاط، و زيادة عدد الإناث في العدد الإجمالي للعمال، ولم يبقى عمل المرأة محصورا في القطاع العام فقط بل تجاوزت طموحاتها كل العقبات بدخولها مجال المقاولات الخاصة و الاستثمار في القطاع الخاص محاولة إبراز قدراتها على إنجاز و تسيير مقاولة.

وقد تعرضت هذه الدراسة إلى النشاطات الاجتماعية التي تتوجه لها المرأة المقاولة و ما الذي يوجهها لاختيار نشاط اجتماعي معين دون آخر.

الكلمات المفتاحية : المسارات الاجتماعية و الثقافية – المرأة المقاولة – المؤسسة – النشاطات الاجتماعية.

Résumé : Cette étude portait sur les parcours sociaux et culturels de l'entrepreneuriat féminin (*Femmes entrepreneurs)* et sa relation au choix de l'activité sociale sachant que la femme et en raison de son entrée a de l'activité socioéconomique a pris de l'importance dans la société , et elle a commencé à attirer l'attention des sociologues à la lumière du changement dans les structures familiales et donc le changement de la composition de l'esprit de l'individu Algérien, ainsi que la dynamique du système productif où les principes du travail et les styles de gestion ont évolués, ce qui rend l'efficacité du travail des femmes est mesurée par des indicateurs d'activité, et l'augmentation du nombre de femmes dans le nombre total de travailleurs, le travail de la femme ne reste pas confinés au secteur public seulement mais leurs ambitions ont dépassé tous les obstacles pour entrer dans le domaine des entrepreneurs privés et l'investissement dans le secteur privé pour essayer de mettre en évidence leurs capacités d'accomplir et de gérer une entreprise.
Cette étude a été concentrée sur les activités sociales que les femmes entrepreneurs ont choisi et ce qui ont guidé à choisir une activité sociale particulière sans l'autre.

Mots clés : Les parcours sociaux et culturels – femme entrepreneur – entreprise – les activités sociales